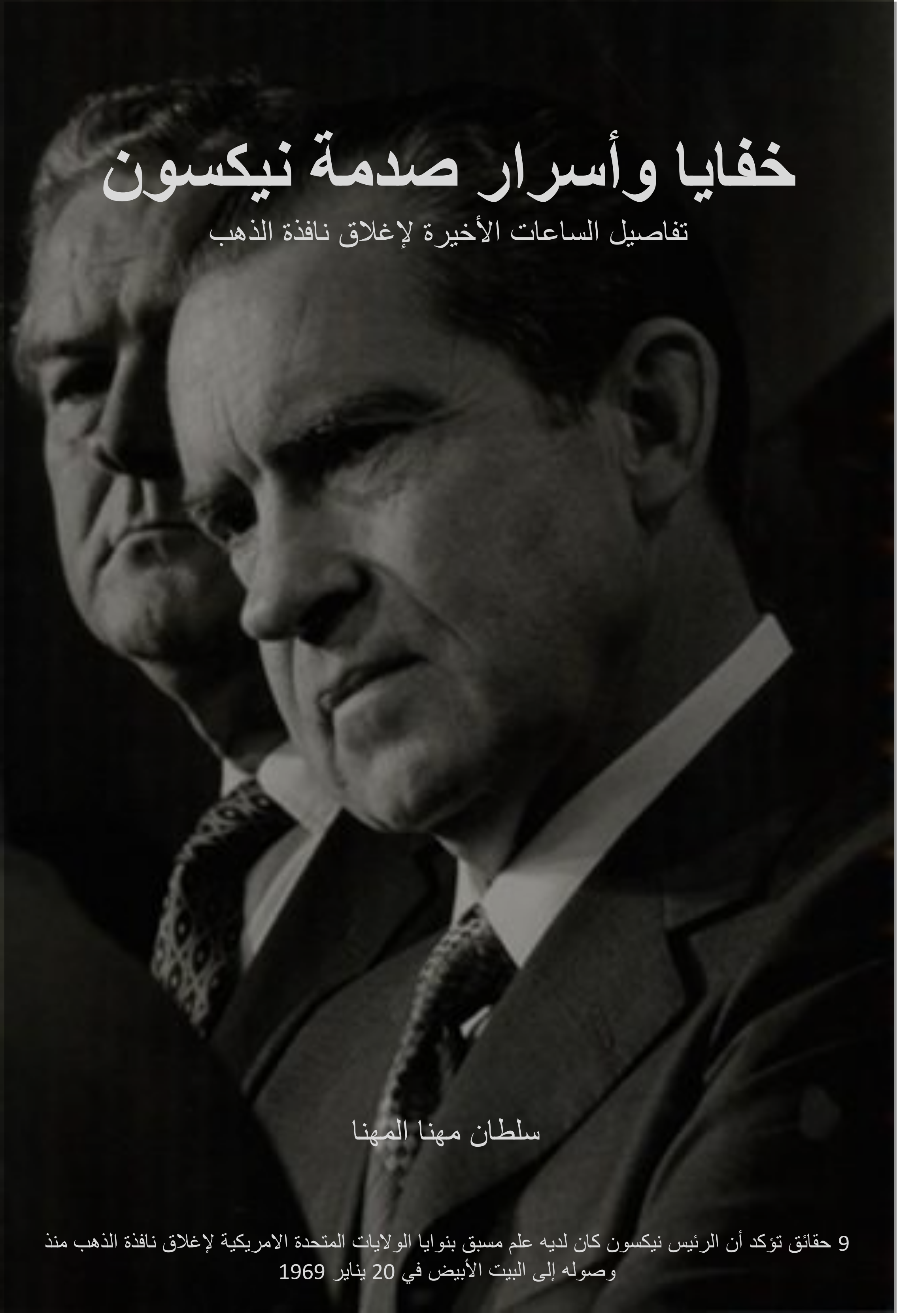


خفايا وأسرار صدمة نيكسون

تفاصيل الساعات الأخيرة لإغلاق نافذة الذهب

سلطان مهنا المهنا

9 حقائق تؤكد أن الرئيس نيكسون كان لديه علم مسبق بنوايا الولايات المتحدة الامريكية لإغلاق نافذة الذهب منذ وصوله إلى البيت الأبيض في 20 يناير 1969

المقدمة

دراسة النقود تعلو على كل المجالات الأخرى في الاقتصاد، فهي المجال (دراسة النقود) الذي يتم فيه استخدام التعقيد لإخفاء الحقيقة أو للتهرب من كشف الحقيقة، وليس للكشف عنها. العملية التي تقوم البنوك بموجبها بخلق النقود هي من البساطة بمكان بحيث تصدم أو تذهب العقل. وبموضوع له مثل هذه الأهمية، فإن السر الدفين يبدو أمراً لائقاً أو مناسباً فقط". (جون كينيث غالبريث ـ أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة هارفارد في كتابه: "المال من أين يأتي؟ وأين يذهب؟" عام 1975).

منذ أن أسّس ويليام باترسون (1658–1719م) بنك إنجلترا عام 1694م، أصبحت البنوك والإصدارات النقدية تلعب دورًا محوريًا في السياسات الداخلية والخارجية للدول. وكانت بريطانيا من أوائل الدول التي تبنّت معيار الذهب، وذلك في عام 1696م، تلتها الولايات المتحدة بعد نحو مئة عام، وتحديدًا في عام 1792م، عقب حرب الاستقلال.

منذ ذلك الحين، لوحظ أن كلًا من بريطانيا والولايات المتحدة غالبًا ما تتخليان عن معيار الذهب خلال فترات الأزمات أو الحروب، وتنتقلان إلى ما يُعرف بـ نظام فيات (Fiat)، أي إصدار أوراق نقدية غير مغطاة بالذهب. فمثلًا، تخلّت بريطانيا عن معيار الذهب خلال الفترة من 1797م إلى 1821م بسبب حروبها مع فرنسا، خصوصًا بعد معركة واترلو التي انتهت في 18 يونيو 1815م، ثم عادت لتتبنّى المعيار مجددًا في عام 1821م.

وبحلول عام 1880م، كانت معظم دول العالم قد تبنّت معيار الذهب، وهي الفترة التي تُعرف باسم "عصر معيار الذهب الكلاسيكي" (1880م–1914م). وقد بلغ عدد الدول المصنّفة من قبل مكتب سك العملة الأمريكي بأنها تطبّق معيار الذهب (أو أحد أشكاله مثل معيار صرف الذهب) 59 دولة.

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م، تخلّت بريطانيا مجددًا عن معيار الذهب لتمويل الحرب عبر طباعة المزيد من النقد غير المغطى. وفي عام 1925م، عادت لتطبيق معيار الذهب بناءً على نصيحة ونستون تشرشل، الذي كان يشغل منصب وزير الخزانة آنذاك. لكن سرعان ما واجه الاقتصاد البريطاني ركودًا حادًا، خاصة مع انهيار أسواق المال العالمية في نهاية عشرينيات القرن الماضي، مما دفع بريطانيا إلى التخلي النهائي عن معيار الذهب في عام 1931م، وهو ما توضحه الوثائق والمراسلات بين بنك إنجلترا والحكومة البريطانية آنذاك.

أما الولايات المتحدة، فقد تبنّت معيار الذهب رسميًا عام 1834م، بعد أن كانت تعتمد على الفضة منذ عام 1792م. واستمر العمل بهذا المعيار حتى اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية عام 1861م، حيث تم إصدار "الدولار الأخضر" غير المغطى بالذهب، واستمر ذلك حتى عام 1878م. خلال تلك الفترة، ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ حتى عام 1866م.

ولاستعادة قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، كان لا بد من خفض الأسعار بما يكفي لإعادة القوة الشرائية إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وقد تحقق ذلك خلال عقد كامل بين 1869م و1879م، لتعود الولايات المتحدة بعدها إلى الالتزام بمعيار الذهب، الذي استمر حتى عام 1933م.

بعد الحرب العالمية الثانية واتفاقية بريتون وودز عام 1944م أصبح الدولار عملة الاحتياط العالمي, لكن الإنفاق المتزايد خلال فترة الخمسينيات والستينيات الميلادية من قبل الحكومة الأمريكية أدت إلى مطالبة العديد من الدول استبدال الدولار بالذهب طبقاً لاتفاقية بريتون, وورود (تفاصيل أكثر في الجزء الخامس "اتفاقية بريتون وودز - نظام سعر الصرف الثابت"). هذا الطلب المتزايد أدى إلى تناقص حجم احتياطات الولايات المتحدة من الذهب بنسبة 60% تقريباً, مما أجبر الإدارة الأمريكية في نهاية المطاف إلى التوقف عن صرف الدولار مقابل الذهب مع بداية السبعينيات الميلادية, ولم تعد الإدارة الأمريكية تعمل بمعيار الذهب وكان ذلك في 15 أغسطس من عام 1971م .

طبقاً للتجارب التي حدثت في السابق أقول: إن ما قامت به إدارة الرئيس نيكسون في 15 أغسطس عام 1971م بإغلاق نافذة الذهب (إيقاف صرف الذهب مقابل الدولار) هو تكرار لما قامت به الحكومة البريطانية من التخلي عن معيار الذهب في حالة الحرب على أن تعود مرة أخرى بنهايتها, هذا يعني أن الحكومة الأمريكية كانت ولا تزال في حالة حرب بطريقة أو بأخرى مباشرة أو غير مباشرة منذ إغلاق نافذة الذهب عام 1971م وحتى الآن 2015اليوم.

ليس ذلك فحسب, وإنما أرى وهذا ما سأحاول إثباته وتقديمه بالأدلة في هذا الكتاب عن وجود مؤامرة تقف خلف إغلاق نافذة في 15 أغسطس من عام 1971م, وأن الأمر لا يتعلق بالمضاربين كما ذكر الرئيس نيكسون في خطابة الذي ألقاه على الشعب الأمريكي في الساعة التاسعة من مساء يوم الأحد الموافق 15 أغسطس من عام 1971م خلال عرض

المسلسل الشهير (أبطال بونانزا) معلناً عن إغلاق نافذة الذهب وإيقاف صرف الدولار مقابل الذهب, حيث ألقى الرئيس نيكسون اللوم على المضاربين في أسواق الذهب, وهذا تصريح منافٍ للحقيقة تماماً.

مؤامرة إغلاق نافذة الذهب من قبل الإدارة الأمريكية تمت تحديداً من قبل الرئيس ريتشارد نيكسون شخصياً بدعم ومساعدة من وزير الخزانة جون كونالي, بالتآمر مع قطاعي النفط والمصارف؛ للتخلي عن اتفاقية بريتون وودز الموقعة بين أربعة وأربعين دولة وذلك بإغلاق نافذة الذهب في 15 أغسطس من عام 1971م من أجل خفض قيمة الدولار للمزيد من الإنفاق الحكومي بدون حدود, وهي إجراءات لم تكن ممكنة في ظل معيار الذهب.

إدارة الرئيس نيكسون كانت الأداة التي استخدمت من قبل قطاعي النفط والمصارف من أجل التخلي عن صرف الذهب مقابل الدولار وليتم إعادة انتخابه, وبالفعل أعيد انتخاب نيكسون لكن لم يكمل الفترة بسبب فضيحة ووترجيت التي لها ارتباط مباشر مع ما حدث خلال الأيام الثلاثة التي تلت إغلاق إدارة الرئيس نيكسون نافذة الذهب في اجتماع كامب ديفيد خلال الفترة من 13-15 أغسطس 1971م والذي هدد فيه الرئيس نيكسون وبشكل مباشر تقريباً رئيس بنك الاحتياطي آرثر بيرنز بالاستيلاء على بنك الاحتياط الفيدرالي عن طريق وزارة الخزانة في حال عدم المضي مع رأي الرئيس في إغلاق نافذة الذهب, وسأتحدث عن ذلك بالتفصيل لاحقاً.

علاقة جان كونالي (وزير الخزانة) مع جاك بينت نائب مساعد وكيل وزير الخزانة لشؤون النقد الذي أرى بأنه حلقة الوصل بين قطاع النفط بالبيت الأبيض عن طريق وزير

الخزانة جان كونالي؛ نظراً لارتباط وعمل جاك بينت مع شركة ايسو قبل تغيير اسمها إلى تكسكو ورئيسها ركفلر صاحب النفوذ وهو (جان بينت) من أعدَّ المسودة التي قُدِّمت من قبل جان كونالي وزير خزانة الرئيس نيكسون في اجتماع كامب ديفيد خلال الفترة من 13-15 أغسطس من عام 1971م, والتي كانت تتضمن أهمية إيقاف صرف الذهب مقابل الدولار؛ لأنها من صميم عمل جاك بينت منذ أن عمل مع ركفلر في منتصف الخمسينيات الميلادية.

الجدير بالذكر أنه بعد أسبوعين فقط من إغلاق نافذة الذهب، أي في أواخر أغسطس ومطلع سبتمبر، تم تعيين "جاك بينت" نائبًا لمساعد وزير الخزانة لشؤون النقد، تحت إشراف "بول فولكر" الذي عُيِّن لاحقًا رئيسًا لبنك الاحتياطي الفيدرالي. وقد أُسندت إلى بينت مهمة الإشراف، بناءً على خبراته، على تنفيذ المرحلة الانتقالية في السياسة النقدية الأمريكية، وذلك بالتحول من نظام العملة المرتبط بالذهب إلى نظام "الفيات" (Fiat Money)، أي إصدار عملة لا تستند إلى غطاء من الذهب أو الفضة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنصب، وفقًا لبعض المصادر، غالبًا ما يُخصص لأشخاص لهم صلة بالأجهزة الاستخباراتية الأمريكية، نظرًا لحساسيته وارتباطه بتحركات الدولار عالميًا. ويعود هذا الارتباط إلى "قانون الذهب" الذي أصدره الرئيس فرانكلين روزفلت، والذي تضمّن إنشاء "صندوق استقرار أسعار الصرف" (Exchange Stabilization Fund)، المكلّف بالتدخل في أسواق العملات للتأثير في أسعار الصرف، بالتنسيق بين وزارة الخزانة وبنك الاحتياطي الفيدرالي.

أيضاً من الأسباب التي ذكرها الرئيس نيكسون بشأن عزمه ترشيح جان كونالي لمنصب وزير الخزانة في مكالمة تلفونية مع آرثر بيرنز في 14 ديسبمبر من عام 1970م, أي: بعد سنتين من تولي نيكسون الرئاسة وقبل حوالي 8 أشهر من إغلاق نافذة الذهب 15 أغسطس من عام 1971م رغم أنه ديمقراطي على عكس الرئيس نيكسون (جمهوري)"؛ هي للحصول على دعم الحزب الديمقراطي, وليصبح الكونجرس من ديمقراطيين وجمهوريين مؤيدين وداعمين بشدة لسياسة الرئيس نيكسون, أيضاً لكي يحافظ البيت الأبيض على علاقة جيدة مع الحزب الديمقراطي في الكونجرس من خلال وجود جون كونالي في حكومته كوزير للخزانة. يقول آرثر بيرنز: إنه صدم حسب وصفه من عزم الرئيس نيكسون تعيين جان كونالي كوزير للخزانة؛ لعدم معرفة كونالي بالاقتصاد والسياسات النقدية أو مهام بنك الاحتياط الفيدرالي.

لماذا كونالي؟

آرثر بيرنز يسأل الرئيس نيكسون: لماذا كونالي؟

تضايق الرئيس نيكسون من سؤاله وأخذ يبرر ترشيحه لكونالي كوزير للخزانة: "من المؤكد أنه يعرف شيئاً عن التمويل منذ أن كان يعمل كرئيس لشركة يو اس ترست, يقصد بذلك كونالي, وأضاف الرئيس جملة تعد غريبة نوعاً ما بقوله: "أنا بحاجة إلى شخصية قوية ومؤثرة", يقصد بذلك كونالي, "لاعتبارات أو أسباب عملية؟

هل كانت تلك الأسباب والاعتبارات العملية هي مساعدة الرئيس على إقناع الإدارة الأمريكية التخلي عن معاهدة بريتون

وودز بإغلاق نافذة الذهب؛ نظرا لقوة شخصية كونالي بغض النظر عن افتقاره إلى المعرفة بعلم الاقتصاد أو السياسات النقدية.

في نفسه اليوم اجتمع آرثر بيرنز مع ديفيد كيندي وزير الخزانة في ذلك الوقت (22 يناير 1969م-10 فبراير 1971م) على الغداء, وأخبره (كيندي) بأنه حاول ثني الرئيس عن قراره تعيين كونالي كوزير للخزانة لكن بدون فائدة, وكان الرئيس قبل أسبوعين من عزمه على تعيين كونالي كوزير للخزانة قد عرض على كيندي منصب سفير فوق العادة مع مسؤوليات تتعلق بالتمويل الدولي, لكن كيندي رفض وعرض فكرة الاستقالة, لكن الرئيس رفض استقالته, ويبدو أن الرئيس في ظرف أسبوعين قد غيَّر رأيه بشكل كامل تماماً, خاصة بعد أن حدَّد من سيكون البديل لكيندي كوزير للخزانة.

من أبرز ما يمكن استخلاصه من اجتماع كامب ديفيد الذي عُقد في الفترة من 13 إلى 15 أغسطس عام 1971، هو تهديد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي آرثر بيرنز بالاستيلاء على البنك، وذلك في محاولة للضغط عليه للموافقة على خطة إغلاق "نافذة الذهب". فالمسألة التي نوقشت في الاجتماع كانت تتعلق جوهريًا بالسياسات النقدية، وهي من صميم اختصاص مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وليس وزارة الخزانة التي كان يتولاها حينها جون كونالي.

وكان تنفيذ مخطط نيكسون يتوقف بدرجة كبيرة على موافقة بيرنز. وعندما أبدى بيرنز تحفظه، لم يتردد نيكسون في تهديده باستخدام وزارة الخزانة للسيطرة على مجلس الاحتياطي

الفيدرالي، وهو أمر غير مسبوق ومرفوض في الأوساط المالية.

أرى أن هذا التهديد لعب دورًا غير مباشر في إسقاط نيكسون لاحقًا عبر فضيحة ووترغيت، خصوصًا بعد تسريبات إعلامية بشأن التسجيلات التي كان يحتفظ بها في البيت الأبيض. إذ يُحتمل أن لوبي القطاع المصرفي شعر بالخطر من استمرار نيكسون في ممارسة الضغوط والابتزاز، وخشي من تنفيذ تهديده بالاستيلاء على الاحتياطي الفيدرالي. لذا، فضّل للوبي المصارف التخلص من نيكسون قبل أن يُقدم على تلك الخطوة الغير مسبوقة. بتاميم بنك الاحتياط الفيدرالي ليكون تحت وصاية وزارة الخزانة.

دوان ويلنق R. Duane Willing في كتابه "الخلافة الأمريكية: نهاية النظام العالمي The American Caliphate: The Final World Order" قال بأنه في بداية السبعينيات الميلادية تم الكشف من قبل الوول ستريت عن مخطط سري كبير من قبل إدارة الرئيس نيكسون, ويشكل تحدياً ويهدد بشكل كبير نظام بنك الاحتياط الفيدرالي وقوة وسلطة الوول ستريت الممثلة بشكل رئيسي بقطاع المصارف.

ويضيف ويلنق بأن ما قدَّمه الإعلام الأمريكي سواء من خلال التلفزيون أو الصحف بقيادة الواشنطن بوست أجّج الرأي العام ضد الرئيس نيكسون, حيث قدّمت الدعاية ضد الرئيس نيكسون بشكل جعلت المواطن الأمريكي ينقلب بشكل سريع على الرئيس نيكسون, لو أنها قدمت حسب قول ولنق من بلد أجنبي لاعتبرت أنشطة استخباراتية تعمل ضد الولايات المتحدة والإدارة الأمريكية, كل ذلك حدث لتأليب الرأي العام ضد الرئيس نيكسون.

إذن: هـل تـهديـد نيكسـون بالاسـتيلاء علــى بنـك الاحتيـاط الفيدرالي للضغط على بيرنز للمضي مع مخطط نيكسون تسبَّب بإسقاطه بفضيحة ووترجيت؟

فـي عـام 2009م أفرجـت وزارة الخارجيـة الأمريكيـة عن عـدد مـن الوثـائق الرسـمية التــي تتعلـق بالسياسـة الاقتصـادية والنقديــة للولايــات المتحــدة خــلال الفتــرة مــن عــام 1969م-1972م، وهــي فتـرة مهمـة جـدّاً ألقـت بظلالهـا علـى الاقتصـاد العالمي التجاري، المالي والنقدي منذ ذلك الوقت وما تزال حتـى الآن، رغم مضـي أكثر من أربعـة عقـود، طبقًـا للوثـائق المفرج عنها وغيرها من المصادر، اثبتت أن جون بي. كونـالي، وزيـر الخزانة في إدارة الـرئيس ريتشـارد نيكسون، لـو لـم يكـن جـزءًا مـن تلـك الإدارة فـي ذلـك الوقـت، لربمـا كُتـب التـاريخ بطريقـة مغـايرة تمامًـا لمـا آلـت إليـه الأمـور. فقد كـان كونـالي المحـور الأساسي في قرار الولايات المتحدة التخلـي عن اتفاقيـة بريتـون وودز، أو كما يقال من الألف إلى الياء (A to Z).

كــان حاضــرًا قبـل القـرار وأثنــاءه وبعـده. وقـد بـدا تعيينــه وزيرًا للخزانة أمرًا غير مألوف، خصوصًا أنه ديمقراطـي، فـي حين أن نيكسون جمهوري، رغم معارضة العديد من الأطـراف لهذا التعيين. تولّى كونـالي المنصـب فـي 11 فبرايـر 1971م، أي قبـل خمسـة أشـهر فقـط مـن إعـلان وقـف تحويـل الـدولار إلــى ذهب، وغادر المنصب فـي 12 يونيـو 1972م، بعـد أقـل مـن عـام ونصف من تولّيه المسؤولية.

خلال هذه الفترة القصيرة، قـام بكـل الخطـوات التــي أدت إلــى إنهـاء اتفاقيـة بريتـون وودز. بـدا وكأنـه رجـل جـاء بمهمـة محددة، يعرف بدقة ما يجب عليـه فعلـه، ثـم غـادر بعـد أن أنجـز

مهمتـه. وكـأن مهمتـه الوحيـدة كانـت دعـم أو إقنـاع أو حتـى الضغط على الرئيس نيكسون وإدارته للتخلي عن تلك الاتفاقية.

إن تعيـين (جـون كونـالي) كـوزير للخزانـة - علمـاً أنـه ديمقراطي على عكس الرئيس (نيكسون) وهو جمهوري رغم معارضة الكثيرين لهذا التعيين- كـان أمـراً غريبـاً، فقد جـاء إلـى إدارة الـرئيس (نيكسـون) فـي 11 فبرايـر مـن عـام 1971م أي: قبل 5 أشـهر مـن توقف الولايـات المتحدة عن صـرف الـدولار مقابل الذهب وغادر في 12 يونيو من عام 1972م، أمضـى أقل مـن سنة ونصف فـي إدارة الـرئيس (نيكسون)، قـام بكـل خطـوة أدت إلى إلغاء اتفاقية (بريتون وودز)، كان يعرف ما الذي يجب عمله, كأنهُ رجل في مهمة خاصة أو جاء من أجل هدف واحد؛ فبعد أن أدى ما جاء من أجله غادر، أي: أنهُ شخصياً قَدِم لإدارة الرئيس (نيكسون) من أجل مهمـة واحدة وهـي دعم أو إقنـاع أو الضـغط علـى الـرئيس نيكسـون وإدارتـه مـن أجـل التخلـي عـن اتفاقية بريتون وودز.

حتى في صباح اليوم التـالي لقرار الـرئيس (نيكسـون) أي: في 16 أغسطس 1971م كان هنـاك نـوع مـن الفوضـى مـن قبـل الشـركات والعمـال عـن كيفيـة التعامـل مـع قـرار التجميـد, حيـث كان الأمر الرئاسي ينص على تجميد الأسعار والأجور فيما عدا المنتجات الزراعية لمدة تسعين يوماً، لم يكن أحد يمتلك إجابات، حتـى القـرار الرئاسـي لـم يصـدر بعـد؛ بالتـالي لـم يكـن أحـد يعلـم كيف يتعامل مع الوضع الجديد فيما عدا (كونـالي) الـذي تصـدَّى لأسـئلة الصـحفيين فـي مبنـى وزارة الخزانـة وأخـذ يشـرح مـاذا يعنيـه تجميـد الأجـور والأسـعار, وقـال: "القـرار كمـا سـمعتم لا أسـعار ولا أجـور يمكـن أن تزيـد لمـدة تسـعين يومـاً باسـتثناء المنتجـات الزراعيـة"، بعـد ذلـك أخـذ يشـرح لِـ (فرجينيـا نـاير)

Virginia Knauer مستشارة الرئيس بقوله: "تذكري فرجينيا إذا كان خيار منتج زراعي يمكنك رفع الأسعار لكن عندما يصبح مخللاً يجمد". يقصد بذلك أن الخيار بعد التصنيع يخضع لنظام تجميد الأسعار, وكانت قرارات الرئيس بالإضافة إلى قرار إغلاق نافذة الذهب, كانت تتضمن قرار تجميد الأجور والأسعار لمدة 90 يوماً؛ لكسر حدة التضخم المتوقع لارتفاع الأسعار, و10% ضريبة مؤقتة على الواردات.

وحادثة أخرى حصلت بعد ثلاثة أيام من صدور القرار الرئاسي, حيث أعلن مصدر رسمي من وزارة الدفاع الأمريكية أن التجميد لن يشمل زيادة رواتب العسكريين والتي كان من المقرر أن تبدأ في نهاية شهر أغسطس, لكن (كونالي) اتصل بوزارة الدفاع قائلاً: "يبدو أن وزارة الدفاع لديها سوء فهم لقرار الرئيس", وأضاف أن التجميد يشمل العسكريين أيضاً, وطلب من وزارة الدفاع إصدار بيان تذكر فيه بأن زيادة الرواتب متوقفة طبقاً لقرار الرئيس، وبعد ساعة من طلبه تم إصدار البيان.

والغريب في الأمر أن جميع من في الإدارة كان ينفِّذ ما يطلبه (كونالي) حتى الرئيس (نيكسون) كان يخاف ويصاب بالرعب من (كونالي)، هذا ما ذكره المؤرخ (بروس شولمان), ويضيف أيضاً: أن وزير الخارجية (هنري كيسنجر) ذكر بأن (كونالي) هو الشخص أو الطرف الوحيد في إدارة الرئيس (نيكسون) الذي لم يتحدث أو يذمه الرئيس خلف ظهره, أيضاً كاتب الخطابات الخاص بنيكسون سافير في كتابه "قبل السقوط" في الطريق إلى كامب ديفيد واحتمالية إنهاء صرف الذهب بالدولار, ورغم احتمال وجود ردود فعل عكسية عدة لما ستقوم به الإدارة الأمريكية لم تتم دعوة أي مسؤول من وزارة

الخارجية أو مجلس الأمن القومي إلى كامب ديفيد " أعتقد أن الرئيس نيكسون كان مكتفياً بوزير الخزانة جون كونالي".

أيضاً هيربرت ستاين **Herbert Stein** وهو عضو في مجلس المستشارين الاقتصاديين ومن ثم أصبح رئيس المجلس (1972م- 1974م). كان أحد الحاضرين لاجتماع كامب ديفيد قد ذكر في كتابه "الاقتصاد الرئاسي: صناعة السياسة الاقتصادية من روزفلت إلى ريغان وما بعده" والذي صدر في عام 1984م, ذكر بشكل واضح وصريح أن جون كونالي هو المسؤول عن إغلاق نافذة الذهب.

كان (جون كونالي) هو القيادي الذي أقنع الرئيس (نيكسون) أو بمعنى أصح أقنع الإدارة الأمريكية بإغلاق نافذة الذهب رغم معارضة كثيرين في إدارة الرئيس (نيكسون) لهذا القرار، ومنهم (آرثر بارنز) رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي السابق في عهد الرئيس نيكسون، فقد ذكر بيرنز في مذكراته والتي صدرت في كتاب عام 2008م بعنوان: (يوميات آرثر بيرنز السرية 1969م- 1974م) بأنه كان يعارض وبشدة خطة الرئيس (نيكسون) في (إغلاق نافذة الذهب) والتي أُقِرّت في (كامب ديفيد) خلال الفترة من 13- 15 أغسطس 1971م، بل كان يعتبر الإغلاق هو اعتراف بالهزيمة ضد التضخم، وأضاف بيرنز بأن ذلك سيسعد السوفيات وصحيفتهم الرسمية (برافدا) التي ستعتبر الإغلاق انهياراً للرأسمالية، لكن (نيكسون) رفض حجة (بيرنز) وذهب مع رأي وزير الخزانة (كونالي) الذي وصفه (بيرنز) في مذكراته بأنه لا يعرف عن الاقتصاد أي شيء, وغير مهتم بأن يعرف أو يتعلم، حيث كان (كونالي) يؤيد وبشدة إغلاق نافذة الذهب.

لم يكن رئيس الفيدرالي السابق (آرثر بيرنز) الوحيد في إدارة الرئيس (نيكسون) الذي كان يعارض إغلاق نافذة الذهب، (هنري كيسنجر) الذي كان يشغل منصب مساعد الرئيس لشؤون الأمن أيضاً من جهته استغرب اتخاذ مثل هذا القرار المهم أو التاريخي بدون استشارة أو دعوة لوزير الخارجية (ويليام روجرز) أو مستشار الأمن القومي (كيسنجر) إلى الاجتماع في (كامب ديفيد),

حيث كان وزير الخزانة (كونالي) هو المسيطر على الاجتماع وما دار وما اتخذ من قرارات خلال الاجتماع؛ لذا تجد اسمه متواجداً في كل خطوة اتُخِذَت قبل وأثناء وبعد القرار، وكان وجود (كونالي) في الإدارة الأمريكية ضرورياً لاتخاذ القرار ودعم الرئيس (نيكسون) في إغلاق نافذة الذهب على عكس الكثيرين من أعضاء الإدارة الأمريكية الذين كانوا يعارضون وبشدة مبدأ التخلي عن معاهدة (بريتون وودز).

كانت السياسات التي أعلنها الرئيس ريتشارد نيكسون في كامب ديفيد خلال الفترة من 13- 15 أغسطس من عام 1971م قد تم إعداد خطوطها العريضة وإيجازها قبل أسابيع قليلة من قبل وزير الخزانة جون كونالي، كما أن الرئيس كان قد وافق على الخطوط الأساسية في هذه الخطة لكن لم يُطلِع الآخرين من إدارته على تلك التفاصيل, لذلك نرى أنه بعد وصول الرئيس وفريقه الاقتصادي إلى كامب ديفيد ترك المهمة لوزير الخزانة لتولي الأمر وهو إجبار فريق نيكسون الاقتصادي على قبول المقترحات المقدمة والتي اتفق عليها بين الرئيس ووزير خزانته قبل أسابيع قليلة من الاجتماع.

الغريب أن القرارات التي أعلن عنها الرئيس نيكسون رغم أهميتها وتأثيرها على قطاع الطاقة في الولايات المتحدة

الأمريكية, إلا أنه تم تجاهلها تماماً, حيث لم يكن هناك أي ذكر لمسألة الطاقة رغم أهميتها خلال اجتماع كامب ديفيد، كما لم ترد كلمة واحدة بهذا الشأن في خطاب الرئيس, حتى جون كونالي وزير الخزانة والمحافظ السابق لولاية تكساس وهي الولاية الأمريكية الأكثر إنتاجاً للبترول في الولايات المتحدة الأمريكية تجاهل هذه النقطة من خطته التي قدمها للرئيس!

والملاحظ أن تجاهل مسألة الطاقة أمر مقصود, وهذا يؤكد أن المذكرة التي قدمها كونالي للرئيس نيكسون والتي كانت تشمل المقترحات التي أعلنت خلال الاجتماع تم إعدادها من قبل جاك بينت الذي تم تعيينه نائباً لمساعد وزير الخزانة لشؤون النقد بعد أسبوعين من اجتماع كامب ديفيد في بداية شهر سبتمبر من عام 1971م.

منصب مساعد وزير الخزانة ذلك الوقت كان يشغله بول فولكر والذي كان ضمن الفريق الاقتصادي الذي حضر اجتماع كامب ديفيد وكان معارضاً في البداية لفكرة إغلاق نافذة الذهب, لكن الضغوط التي مورست من قبل وزير الخزانة كونالي على المعارضين جعلته في نهاية المطاف يوافق, إضافة إلى ذلك فهناك دلائل عدة تشير إلى أن قرار إغلاق نافذة الذهب لم يكن نتيجة ما اتفق عليه في اجتماع كامب ديفيد خلال الفترة من 13-15 أغسطس 1971م ولكن قبل ذلك بكثير, ربما تعود إلى بداية تولي الرئيس نيكسون الرئاسة في 20 يناير من عام 1969م.

احد الدلائل التي تدل على نوايا الادارة الامريكية اغلاق نافذة الذهب انة بعد ثلاثة أشهر من مراسم تنصيب الرئيس نيكسون للرئاسة قام شاه إيران بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مايو من عام 1969 لحضور جنازة دوايت إيزنهاور، وعرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن يقوم

ببيعها مليون برميل نفط خام يومياً ولفترة عشرة سنوات وبسعر ثابت يعادل دولاراً واحداً للبرميل فقط, أي: أقل من القيمة السوقية لبرميل النفط, هذا يعني أن شاه إيران يعرض بيع النفط للولايات المتحدة بسعر مخفض بنسبة تتجاوز 50% من سعر السوق ذلك الوقت. كما اقترح أيضاً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بإنشاء مخزون للبترول لحمايتها من أي احتمال لانقطاع إمدادات البترول, لكن الإدارة الأمريكية رفضت هذا العرض السخي جدّاً من شاه إيران ببيعها نفط رخيص.

عاود الشاه المحاولة مرة أخرى في شهر أكتوبر من نفس العام 1969م وعرض بيع مليون برميل نفط خام يومياً لمدة عشر سنوات وبسعر ثابت مخفض بنسبة 50% عن سعر السوق أي: دولار واحد فقط, لكن ايضا تم رفض عرض الشاه مرة أخرى.

تعليقاً على هذه الرفض: كيف بدولة تعيش فترة حرب وبوجود أكثر من خمس مائة ألف جندي بكامل تجهيزاتهم وأسلحتهم وتستهلك الكثير من النفط ترفض عرض الشاه الذي قُدِّم للإدارة الأمريكية, نفط بتخفيض بنسبة 50% تقريباً عن سعر السوق ذلك الوقت ويتم رفض عرضه؟!

هذا الرفض من وجهة نظري مؤشر على أن الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس ريتشارد نيكسون كانت عازمة على الدفع بمعدلات التضخم إلى مستويات عالية 400%, (هذه النسبة ذكرت فيما بعد ضمن مخطط بلديربيج لحرب أكتوبر 1973م), وذلك بخفض قيمة الدولار بشكل كبير والتي لا يمكن أن تتحقق بدون التخلي عن معيار الذهب, وإغلاق نافذة

الــذهب, وإلغــاء معاهــدة بريتــون وودز؛ للســماح للــدولار بالانخفاض لمستويات متدنية.

اذن السؤال: هل كان تعيين (جون كونـالي) - الـذي تربطـه علاقة قوية مع شركات النفط في (تكساس), والتـي كانـت تعـاني مـن خسـائر جسيمة جـراء انخفـاض الأسـعار والتـأميم الـذي بـدأ يأخـذ طريقـه إلـى صـناعة الـنفط- كـوزير للخزانـة فـي مرحلـة حرجة للإدارة الأمريكية في علاقتها بأوروبا والعالم؟ علمـا بانـة ديمقراطـي داخـل إدارة رئـيس جمهـوري غالبيـة إدارتـه تعـارض التخلـي عـن معاهـدة (بريتـون وودز)؛ كـان بهـدف إقنـاع ودعـم وتأييد أو الضـغط علـى الـرئيس (نيكسـون)؛ للتخلـي عـن اتفاقيـة (بريتون وودز)!

وهــل كــان البــديل جــاهزاً والــذي عُــرِف فيمــا بعــد بِـــ (البترودولار)؟ علماً بأن جاك بينت الذي لعب دوراً رئيساً وأعدَّ مسـودة إغـلاق نافـذة الـذهب التـي قُـدِّمت مـن كونـالي للـرئيس نيكسـون يعد أحـد مهندسـي نظـام البتـرودولار, والأهـم مـن ذلـك هـو: هل الـرئيس الأمريكـي (ريتشـارد نيكسـون) كـان علـى علـم مســبق بقــدوم (البتــرودولار) قبــل إغــلاق نافــذة الــذهب 15 أغسطس 1971م؟

طبقـاً للمعطيـات السـابقة أقـول: إن قـرار إيقـاف صـرف الدولار مقابل الذهب لم يتم خلال اجتماع فريق الرئيس نيكسـون الاقتصادي في كامب ديفيد خـلال الفتـرة من 13- 15 أغسطس من عام 1971م كما تزعم إدارة الـرئيس نيكسـون, ولكـن القـرار تم اتخاذه من قبل الرئيس نيكسـون قبـل الـذهاب إلـى كامـب ديفيـد الـذي يعـد مجـرد اجتمـاع صـوري؛ للإيحـاء بـأن هنـاك قـراراً جماعياً اتُخذ من قبل إدارته, لكن الحقيقـة هـي أن وزيـر الخزانـة جـون كونـالي أجبـر الجميـع علـى الموافقـة بكـل الطـرق, وربمـا

وصلت إلى حد التهديد كما حدث لرئيس بنك الاحتياط الفيدرالي ذلك الوقت آرثر بيرنز, حيث لم يكن آرثر بيرنز سعيداً بما حدث له في اجتماع كامب ديفيد, وعبَّر عن ذلك فيما بعد في يومياته والتي نشرت عام 2008م.

حيث وصف بيرنز التعامل معة بالقذر، والكذب، والطعن من وراء الظهر في إدارة الرئيس نيكسون الذي حاول أن يقوم بزرع انطباع سيئ عن بيرنز في الصحافة, وهدده بأن يقوم بتوسيع عدد أعضاء مجلس المحافظين في بنك الاحتياط الفيدرالي؛ للتقليل من نفوذ بيرنز في البنك؛ وذلك في محاولة منه لتطويع بيرنز وقبول تدخُّلة في شؤون بنك الاحتياطي الفيدرالي, وهي شبيهة بحالة مكبي رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي في عهد الرئيس هاري ترومان في أواخر الأربعينيات الميلادية (سنتحدث عن ذلك لاحقاً), كان الضغط الذي يمارسه نيكسون على بيرنز غير معقول "على حد قول جوزيف بيرنز ابن رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الراحل. وقد أقر بول فولكر بهذه الضغوط بقوله: إن الأمر أصبح "صعباً للغاية".

وأضاف الن ميرتيز، وهو من مؤرخي بنك الاحتياط الفيدرالي, بقوله: إن آرثر بيرنز قد تأثَّر بالضغوط العنيفة التي مارسها عليه نيكسون. فقد كان نيكسون يتناوب القيام بإطراء آرثر بيرنز ومن ثم تهميشه، ويتأرجح بيرنز بين التظاهر المشاكس بالاستقلال، وعروض التملق بالولاء, فقد كشفت بعض التسجيلات التي كشف عنها أن السياسة المالية التوسعية بشكل مفرط في عهد نيكسون وارتفاع المعروض من النقود بنسبة 20% في عام 1971م وعام 1972م لم تكن نتيجة لسياسات سوء تقدير بسيطة، ولكنها عوضاً عن ذلك كانت ذات دوافع سياسية, الغرض منها الحد من البطالة كنوع من التمهيد

لانتخابـات عـام 1972م, وكشـفت التسـجيلات أيضـاً أن آرثـر بيرنـز قـد قـاوم طـويلاً ولعـدة شـهور تبنِّـي توصـيات سياسـات نيكسون بشأن السياسات النقدية التوسعية، ولكنـه أذعن بطريقة مفاجئـة لتلـك الضـغوط فـي شـهر نـوفمبر 1971م، بعـد تلقيـه تهديدات متنوعة فيما يخص استقلالية بنك الاحتياطي الفيدرالي.

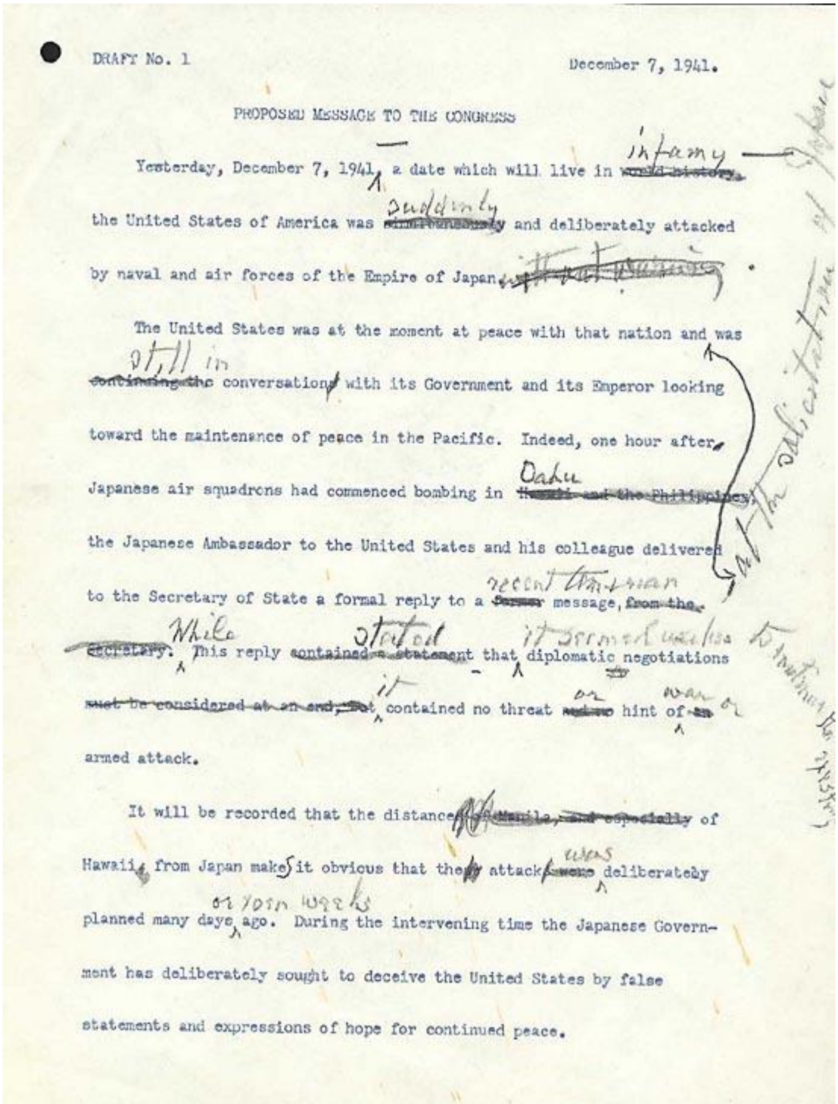
فيما بعد وصف بيرنز ما يحدث في البيت الأبيض بقولـه: أي تفاهـة هـذه! لمـاذا يجـب علـى رجـال ناضـجين أن يتصـرفوا بمثـل هـذه الحماقـة؟! خاصـة حديثـه عن بـول فـولكر الـذي تـولى رئاسة الفيدرالي بعد مغادرة بيرنز حيث وصفه بأنه جبـان، وأنـه رجـل لا يتسم بـالحزم، ومليء بـالعيوب ومشـاعر القلـق", وهـذا يتنـافى مـع الشـائع عـن (فـولكر) كتجسيد للقـوة, ووصـف أيضـاً هنـري كيسـنجر بأنـه جاهـل فـي الاقتصـاد بـاعتراف الجميـع, وجورج شولتز الذي كان وزير العمل قبل تـولي وزارة الخزانـة بعد جون كونالي, قـال عنـه بأنـه خبيـر اقتصـادي غيـر محنـك, لا يقل في التشويش عن كونالي.

فـي الختـام أقـول: إن يـوم 15 مـن شـهر أغسطس مـن عـام 1971م هـو يـوم مـن "أيـام العـار" Infamy لا يقـل عـن يـوم 7 ديسمبر 1947م الذي وصـف من قبل الرئيس فرانكلين روزفلـت بيـوم العـار بعـد أن قامـت القـوات اليابانيـة بمهاجمـة قاعـدة بيـل هاربر البحرية الأمريكيـة فـي هـاواي فـي خطابـه الـذي ألقـاه فـي اليوم التـالي مـن الهجـوم, وذلـك فـي 8 ديسـمبر مـن عـام 1941م فـي جلسـة مشـتركة بـالكونجرس الأمريكـي, حيـث ألقـى الـرئيس فرانكلين روزفلت خطابه المشـهور "خطـاب العـار" ويشـار إليـه أيضـاً "بخطـاب بيـرل هـاربر اسـم "العـار", مستمد مـن السـطر الأول لخطـاب الـرئيس فـرانكلين روزفلـت, يصـف فيـه اليـوم السابق للهجوم على بيل هاربر بأنه يوم سنعيشه في عار.

كمـا أرى أن مـا قامـت بـه إدارة الـرئيس نيكسـون فـي 15 أغسطس من عام 1971م من إغلاق نـافذة الذهب وإيقـاف العمـل بمعيار الذهب (المعيار النقدي) الذي كان قائمـاً ومستمداً وموثقـاً وأساس الدستور الأمريكي (المـادة 1 الجـزء 8 و10), ورفضـها بشـكل قـاطع الـدفع للمـودعين, وهـو يخـالف مـا اتُّفِق عليـه عـام 1944م فـي بريتـون وودز, وبالتـالي فهـذا يعـد تخلفـاً عـن الـدفع والإيفـاء بالتزامـات مـن قبـل الإدارة الأمريكيـة default تجـاه الآخرين.

على ضوء ذلك أرى أن 15 أغسطس من عام 1971م هو يوم آخر من أيام العـار الـذي ستظل الولايـات المتحـدة والبشـرية كلها تعاني من تبعاته إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

جزء من خطاب العار الذي ألقاه الرئيس فرانكلين روزفلت في اليوم التالي لهجوم اليابان على بيرهاربير 8 ديسمبر 1941م


DRAFT No. 1 December 7, 1941.

PROPOSED MESSAGE TO THE CONGRESS

Yesterday, December 7, 1941, a date which will live in ~~world history~~ infamy the United States of America was ~~simultaneously~~ suddenly and deliberately attacked by naval and air forces of the Empire of Japan ~~without warning~~.

The United States was at the moment at peace with that nation and was ~~continuing the~~ still in conversations with its Government and its Emperor looking toward the maintenance of peace in the Pacific. Indeed, one hour after Japanese air squadrons had commenced bombing in ~~Hawaii and the Philippines~~ Oahu, the Japanese Ambassador to the United States and his colleague delivered to the Secretary of State a formal reply to a ~~former~~ recent American message, ~~from the Secretary~~. While this reply ~~contained a statement~~ stated that diplomatic negotiations ~~must be considered at an end, but~~ it contained no threat ~~and no~~ or hint of ~~an~~ war or armed attack.

It will be recorded that the distance ~~of Manila, and especially~~ of Hawaii from Japan makes it obvious that the attack ~~were~~ was deliberately planned many days or even weeks ago. During the intervening time the Japanese Government has deliberately sought to deceive the United States by false statements and expressions of hope for continued peace.

مسودة خطاب العار تحتوي على التعديلات التي تمت من قبل الرئيس فرانكلين روزفلت ونشاهد إضافته لكلمة عار

1

تاريخ الذهب

" من يقوم بالسيطرة على حجم الأموال في أي بلد من البلدان فهو السيد المطلق على كل كافة الأنشطة الصناعية والتجارية" (جيمس أ. جارفيلد، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية 4 مارس 1881م– 19 سبتمبر 1881م).

الذهب, ويعني بالإنجليزية اللون الأصفر, لكن الاسم القديم باللاتيني هو aurum وتعني "الفجر الساطع", وصفته قبائل الأنكا بأنه عرق الشمس, ووصفت الفضة بدموع القمر, ووصفه الرومان بعضلات الحرب, يعد سلعة نادرة لدرجة أنه لو تم إذابة الذهب الموجود في العالم اليوم والذي يصل إلى 180 ألف طن فإنه سيملأ ثلاثة مسابح أولمبية فقط, ندرته جعلت منه أهم سلعة في تاريخ البشر على مدى أكثر من 6000 آلاف سنة, حيث يتمتع الذهب بسمعة ومكانة عالية على مدى آلاف السنين؛ باعتباره وسيلة جيدة لحفظ القيمة منذ التاريخ القديم لدرجة أن بعض الذهب الموجود اليوم ربما يعود عمره إلى آلاف السنين, وربما كان قد استخدم من قبل الرومان أو الفراعنة, وهناك حكاية مصرية من القرن الحادي عشر قبل الميلاد، تقول بأن ون آمون ذهب إلى لبنان لشراء الخشب لبناء بارجة. وقيل: إنه كان يحمل كيساً من الذهب والفضة للدفع مقابل شرائه للخشب. وقد تواجد الذهب بكثرة عند الفراعنة فكانوا يصنعون منه توابيت ملوكهم وعرباتهم, كما أنهم صنعوا منه قناعاً من أجمل الأقنعة التي عرفتها البشرية, مثل قناع توت عنخ أمون الذي كان مصنوعاً من الذهب النقي.

ويعتقد أن العملات الذهبية الأولى تم سكها من قبل الملك Gyces ليديا (تركيا اليوم) في 670 قبل الميلاد. تلك القطع النقدية والتي تُسمَّى يديا تحمل السمات الأساسية من العملات الذهبية اليوم. وكانت مصنوعة من قطع صغيرة، وقطع قياسها بدقة من الذهب، وكانت مختومة مع الأرقام ومصدقة بختم. بعد وقت قريب نسخ اليونانيون مفهوم يديا للقطع الذهبية والفضة وأخذت تستخدم النقود اليونانية بشكل روتيني من قبل الناس والتجار في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط. بعد خمس مائة سنة، سك يوليوس قيصر قطع النقود الذهبية للدفع للجيوش الرومانية. إن قابلية ومتانة المعادن النقدية تجعل من هذه المعادن مخزناً للقيمة.

منذ وقت ليس ببعيد، كان الذهب والفضة يعدّان مالاً وليسا سلعة كما يطلق عليهما الآن. ويعتبر معيار الذهب أو الفضة موجوداً وقائماً عندما تستند عملة الدولة وبنوكها إلى حد ما على قيمة الذهب أو الفضة. ويعود تاريخ تعاملات الذهب إلى 3100 قبل الميلاد، وهناك أدلة على وجود نسبة قيمة الذهب/ الفضة مسجلة في مدونة مينا، مؤسس أول سلالة المصرية. هذه الرموز جاء فيها أنه "جزء واحد من الذهب يساوي اثنين ونصف من الفضة في القيمة". هذا أقرب ما وجد عن العلاقة بين قيمة الذهب والفضة. في مصر القديمة، في وقت قريب من سيتي الأول (1320 قبل الميلاد)، وجدت أول خريطة كنز الذهب وموجودة الآن في متحف تورينو من البردي وشظايا المعروفة باسم "كرت المناجم الذهبية"، إنها صور لمناجم الذهب، وعمال المناجم، والطرق المؤدية إلى المناجم والجبال الحاملة للذهب.

إن أقدم ما ذكر عن وجود الذهب هو ما لاحظه خبراء من خلال دراسة الحفريات أن قطعاً من الذهب الطبيعي تم العثور عليها في الكهوف الأسبانية التي يستخدمها رجل العصر الحجري القديم قبل حوالي 40,000 أربعين ألف سنة قبل الميلاد ، وبالتالي فإنه ليس من المستغرب أن المصادر التاريخية لا يمكن أن تتوافق على التاريخ الدقيق لاستخدامات الذهب لأول مرة. التاريخ ينص على أن اكتشاف الذهب سجلت حوالي 6000 قبل الميلاد. حدث يذكر أن آخر الفراعنة ومعبد الكهنة استخدمت المعادن من بقايا الزينة في مصر القديمة حوالي عام 3000 قبل الميلاد, ومع ذلك فمن الغريب أن نلاحظ أن تعاملات أوائل المصريين مع النقد لم تكن الذهب وإنما الشعير.

الإمبراطورية الرومانية التي حكمت العالم قبل أكثر من 2000 سنة بطريقة تشبه كثيراً الطريقة التي تحكم بها الولايات المتحدة هذا العالم اليوم, كانت تستخدم ثلاث معادن كنقود: الرصاص للمبادلات الصغيرة, والذهب, والفضة النادرين نسبياً للفئات الأكبر.

كان الدينيروس القديم العملة الأكثر شيوعاً ذلك الوقت, كان من الفضة الخالصة في القرن الأول بعد الميلاد, لكن ضغوط توسع إدارة الإمبراطورية الرومانية أدَّى إلى ارتفاع نفقات الحكومة بشكل مستمر وثابت. لكن أباطرة الرومان المتعاقبين تخطوا تصاعد ضغوط الميزانية بطريقة مضللة عن طريق خلط الرصاص الرخيص بالعملة الأساسية وهي الفضة هذا أدى إلى فقدان الدينروز القديم قدرته على الاحتفاظ بقيمته السابقة وبقوته الشرائية للمدخرات.

لقد وجد الرومان أنه من الصعب معرفة مدى تكلفة الأشياء, حيث أصبح مالهم ضعيفاً على نحو متزايد, وبدأ الشك في القيمة المستقبلية لمدخراتهم, وبالتالي شرع الرومان في تبديل العملات التي بحوزتهم إلى بضائع مادية مهما كانت التكلفة. هذا ما يحدث الآن لدول عدة, حيث تستبدل الشعوب عملاتهم بشراء بضائع ذات قيمة؛ للمحافظة على مدخراتهم.

الذهب عند العرب قبل وبعد الإسلام

أطلق العرب على الذهب عدة أسماء, نذكر منها: الأصفر الرنان, العسجد, الزَّيْتُون, الزبرج, الكبريت, الأخاضر الصَّفْرَاء, الصفر الزخرف, والهبرى: الذَّهَب الْخَالِص, والزرياب الذَّهَب أَو مَاؤُهُ, العيقان: وهو الذهب الخام, والذهب الخالص الصافي, قال الإمام علي رضي الله عنه: **"ولو أراد الله -سبحانه- لأنبيائه حيث بعثهم أن يفتح لهم كنوز الذهب ومعادن العيقان.. لفعل..."**. التبر: ويعني الذهب قبل الصياغة, النضار: وهو الذهب الخالص, العسجد: اسم عام للذهب. وكلما كان الذهب صافياً سمي " الأبريز" من برز يبرز, كأنه أبرز من التراب المخلوط فيه, حيث تخلّص التصفية الذهب من الشوائب حتى يتصف بالإبريز لخلاصه, وبهذا يقول أبو إسحاق الصابي:

صُليت بنار الهمِّ فازددتُ صفرةً　　　كذا الذهب الإبريز يصفو على السبكِ

لقد حاز هذا المعدن على اهتمام العرب مبكراً؛ لجاذبيته الغامضة, ولندرته, وخواصه الطبيعية, والبحث عنه واستخراجه. وقد أعلوا من شأن الذهب على "التبر"؛ على اعتبار أن التبر هو الذهب المستخرج من الأرض, والذي مازال مختلطاً بالتراب والمعادن الأخرى. كما يتوضح ذلك من قول شاعر عربي:

كـل قـوم صـيغةَ مــن تبــرهم   وبنـــو عبـــد منـــاف مـــن ذهـــب

ويقول عباس بن فرناس:

نشت لؤلـؤاً ثـم استحالت زمـرداً   يعود إلى العيقان بعد جنى البسر

أمـا عـن كلمـة الـذهب ومـن أيـن أتـت؟ فبعضـهم يقـول: إن الـذهب سـمِّي بالـذهب؛ لأنـه سـريع الـذهاب, بطـيء الإيـاب إلـى أصـحابه. وقيـل: لأن مـن رآه بهـت ويكـاد عقلـه يـذهب ـ والقـول الثانـي هو السائد.

وقد اهتم العرب بالتمييز بين الأنواع المغشوشة من الذهب واسـتعماله لأغـراض متعـددة بعـد سـبكه مـع معـادن أخـرى, وساعدهم على ذلك بعض الخبراء والعلماء, وصل بعضـهم إلـى درجـة عاليـة مـن الفهـم والخبـرة بالمعـادن والأحجـار الكريمـة, ويعتبر الصـباح الكنـدي جد الفيلسوف المشـهور يعقوب الكنـدي من أقدم خبراء العرب في هذا المجال، وإلى جانبه برزت أسماء لامعة أخرى كمعون العبادي وأيوب البصري وابن الجصـاص، كما ظـهرت فيمـا بعـد أسـماء كثيـرة مـن نوابـغ المسـلمين فـي علـم المعـادن والـذهب والأحجـار الكريمـة، نـذكر منـهم: الكنـدي الـذي من المحتمل أن يكون أول كيميائي من العرب والمسلمين رفض فكـرة تحويـل المعـادن البخسـة إلـى ثمينـة, الـرازي, وجـابر بـن حيــان, والمســعودي, وابــن ســينا, والبيرونـــي, وابــن العــوام, والتبقشاني. ومن الكتب التي يعتقد أنهـا ذات أصـل عربـي كتـاب (الأحجار لأرسطو).

ويتصف الذهب بمقاومته للصدأ والتلف من الهواء والمـاء مهمـا كانـت درجـة الحـرارة ومهمـا طالـت المدة, ولا تـؤثر عليـه الحوامض المركزة المعدنيـة المعروفـة, كمـا يتصـف بالمطاوعـة

العالية للتمدد, فجرام واحد من الذهب يمكن أن يسحب لمسافة بحيث يصبح خيطاً رفيعاً طوله 3500 متر.

استعمل الذهب في مظاهر الزينة والجمال, ومنذ القدم استفاد العرب من خصائص وجاذبية هذا المعدن البراق فيصنع أجمل "الحلي", ففي بعض القبائل العربية تزين المرأة أنفها بقرط ذهبي (يسمى في نجد بـ"الزمام") أو جبينها بطوق من ذهب, أو خصرها بمناطق ذهبية, أو ساقيها بخلخال, أو معصمها بأساور من ذهب, وقد اكتسبت أمثال هذه الأنماط من الزينة أهمية اجتماعية في حقبة من الحقب واعتبرت أحياناً من مظاهر النسب بين الأقوام. قال بشار بن برد:

قامت تراءى لي لتقتلني   في القرط والخلخال والأشب

وقال ابن المعتز:

جاءت إليّ تهادى عشية شاطرية   في قرطق خصرته مناطقٌ ذهبية

وكانوا يستخدمون الذهب في صناعة الحليّ التي كانت توضع في القبور الملكية والتماثيل التابعة للحضارات القديمة كحضارة وادي الرافدين، ووادي النيل وغيرها، كما استعمل الذهب لشفاء بعض الأمراض كما كتب بعض أطباء العرب كابن سينا، واستخدموه كوحدة نقد للعديد من الشعوب والحضارات. وكان للعرب المسلمين مصاحف مذهَّبة فاخرة - من ذلك المصاحف المذهّبة التي كان يكتبها ملوك وأمراء "غرناطة" بأنفسهم ويضعونها في صندوق مذهّب فاخر ويرسلونها إلى جانب الرسائل السلطانية إلى المدينة المنورة - وذلك حينما أجبرهم الشعور بخطر المصير منذ أواسط القرن الثامن الهجري على عدم السفر إلى المشرق لقضاء فريضة الحج؛ خشية أن يقع المكروه في غيابهم الطويل عن المملكة, من

ذلك لمصحف الشريف الذي كتبه السلطان أبو الحسن المريني وأرسله إلى المسجد النبوي في سنة 739هـ.

أما عن استعمال الذهب كقيمة نقدية فإن العرب لم تكن لديهم قبل الإسلام عملة خاصة بهم, وكان التعامل بنوعين شائعين من النقد في ذلك الوقت, وهما: الدراهم الفضية الساسانية والدنانير الذهبية البيزنطية, ولما جاء الإسلام أقر الرسول -صلى الله عليه وسلم- التعامل بتلك النقود, وفرض زكاة الأموال بها, وكذلك تقاضى بها الجزية, وجاء الخلفاء الراشدون فأقروا التعامل بتلك النقود.

وفي خلافة عمر -رضي الله عنه- وبعد فتح المسلمين لأقاليم الدولتين البيزنطية والساسانية, ظهرت بعض المحاولات لتعريب النقود, وتمثّلت في إضافة العبارات الإسلامية إلى تلك النقود مع احتفاظها بشكلها وبكل ما كانت تحمله من نقوش وإشارات, ولكن التعريب الكامل كان على يد عبدالملك بن مروان الذي قام بضرب أول نقود عربية إسلامية, وتم التعريب الكامل في سنة 77 هـ حين تربع الخط العربي على وجهي الدنانير الذهبية المصورة واستبدلت بعبارات تشير إلى الرسالة الإسلامية. وتوجد أدلة كثيرة تشير إلى معرفة العرب للميزان المضبوط لا سيما في صنع عملاتهم الذهبية, وأثبتت التحليلات العلمية الحديثة أن العملات الذهبية في عصر هارون الرشيد لا يختلف بعضها عن بعض إلا بجزء ضئيل جدّاً, الأمر الذي يدل دلالة واضحة على أنهم قد توصلوا إلى إيجاد الميزان التحليلي أو ما يشابهه.

والذهب رمز للجمال عند العرب, ولعل بريقه وعلو قيمته هي التي دفعت الشعراء لاستخدامه في التشابيه والصور في كثير من قصائدهم, قال أبو فراس الحمداني:

سـيذكرنـي قـومي إذا جـدَّ جـدّهم وفـي الليلـة الظلمـاء يُفتَقـد البـدرُ
ولو سدَّ غيري ما سددت اكتفوا بـه وما كان يغلو التبر لو نفق الصفرُ

ويقول أبو نواس في الوصف:

كـأن صـغرى وكبـرى مـن مواقعهـا حصـباءُ درٍ علـى أرض مـن الـذهب

ويعتبر الذهب مصدراً للسحر والفتنـة، حيث قـال فيـه أحـد الشعراء العرب:

لا تلبس الحلي إلا كي يزان بها كمـا يـزان سـواد الكحل بالمـاق

ويذكر أنّ علمـاء المسلمين حـاولوا فـي العصـور الوسـطى تحويل بعض المعادن الأخرى إلى ذهب، ولكن محاولاتهم باءت بالفشـل، ويعـود سـبب فشـل هـذه المحـاولات إلـى أنّ الـذهب الموجـود علـى الأرض نـاتج عـن الانفجـار الكبيـر أو مـا يعـرف بمصـطلح ال بيـج بانـك big bang، حيـث إنّ الـذهب لا يمكـن أن ينـتج إلا بوجـود حـرارة شـديدة، كتلـك التـي نتجـت مـن خـلال الانفجار الكبير.

في العصر الحديث استطاع العلماء تحويل عناصر أخـرى إلـى ذهـب مـن خـلال صـدم هـذه العناصـر بأنويـة ذرات، أو بالنيوترونـات، أو فـي المفـاعلات النوويـة. مـن الناحيـة الكيميائيـة فـإن الـذهب فلـز ثمـين جدّاً يحمـل الرمـزAu والعـدد الـذري 79، ويطلـق علـى حالتـه الخـام اسـم "التبـر"، وهـو أصـفر اللـون، ويتواجد فـي قيعـان الأنهـار وبـين الصـخور علـى شـكل حبيبـات، ومـن الممكـن أن يتواجـد علـى شـكل عـروق داخـل الأرض، أو صـفائح غيـر منتظمـة الشـكل. يمتـاز بنعومتـه، وكثافتـه العاليـة، كمـا أنّـه قليـل التآكـل، وهـو معـدن لـيّن ولامـع، وهـو قابـل للسـحب والطرق، ويتواجد مع معادن الرصاص، والنحاس في الأغلب.

أمـا عـن ذكـر الـذهب فـي القـرآن الكـريم، فقـد وعـد الله - سبحانه وتعالى- عباده الصالحين بالذهب والجنة ونعيمها، فقد ورد ذكـر الـذهب فـي القـرآن ثمـاني مـرات فـي سـت سـور, أمـا الفضة فقد ذكرت في القرآن ست مرات في أربع سور.

نذكر منها قوله تعالى: {**أُوْلَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِم الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً**}، (سورة الكهف: 31). وقوله: {**إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّات تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ**} (سورة الحج: 23)، وقوله: {**جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ** }، (سورة فاطر: 33).

الذهب في الكتب السماوية الأخرى

ذكـر الـذهب فـي (390) آيـة فـي الإنجيـل, وبعـض الكتـب المسيحية الأخـرى ذكـر الـذهب (102) مـرة فـي سـور مختلفـة, ويسمى أيضاً (زهب Zâhâb) باللغـة العبريـة حيـث ذكـر الـذهب فـي الكتـب المقـدس بسـبع كلمـات عبريـة مختلفـة, اسـتخدمت للإشارة إلى الذهب, الكلمة الأكثر شيوعاً هي (زهاب Zâhâb) وتعني أو ترمز إلى وميض أو أشعة الشمس. الكلمـة الثانيـة هـي (باز pâz) ويقصد بها الذهب الخالص أو المكرر، وأحيانـاً يشير إلى الطهارة الروحية والمجد. و(بيتسر betser) كلمة ذكرت مرة واحدة وتعني المعدن عندما يكسر, (شراروتس Chârûts) تعنـي المعـدن عنـدما يفـرم أو يقطـع إلـى قطـع أو إلـى أجـزاء. (كيـثم Kethem) يشير إلى المعدن النفيس أي: في حالـة نقيـة, (سـاجار Sâgar) وجـدت مـرة واحـدة وتعنـي تحويـل المعـدن إلـى مـادة

صلبة. وأخيراً (ديهب Dehab) وذكرت مرة واحدة في كتب دانيال وعزرا.

أول ذكر للذهب في الكتاب المقدس كان في الجنة (تك11:2) فكان في أرضها ذهب وهو ذهب جيد, وآخِر مرة يذكر فيها الذهب في (رؤ18:21، 21), فأورشليم السماوية كلها ذهب وطرقاتها ذهب. والمعنى أن ما كان في الجنة وفقدناه سنحصل عليه ثانية في السماء. الذهب يشير لمجد الله والسماويات, وحيث إن آدم كان يتمتع بمجد الله في الجنة, قيل: إن ذهب تلك الأرض جيد. فالذهب إشارة للسماويات, حيث إنه لا يصدأ. وكلمة ذهب جاءت في العهد القديم 350 مرة, واستخدم الذهب ليس للنقود بل للزينة والحلي, واستخدم رمزاً للثروة, فهو يعيش طويلاً ولا يفقد بريقه. واستخدم في عبادة الأوثان, وهذا معناه أننا حوّلنا عطايا الله لنستخدمها في الخطية, أو حوّلنا مجد الله الذي فينا لغير الله.

وفي الكتاب المقدس نجد قياس المدينة بقصبة ذهب, والمعنى أن من يدخل هذه المدينة لا بُد أن يكون له مقاييس سماوية. وكان الذهب يُصنَع على شكل صفائح رقيقة وتُقطّع بعض هذه الصفائح على شكل أسلاك رفيعة. فالصفائح تُغشَى بها أجزاء الخيمة والأسلاك تُوشّى بها ملابس رئيس الكهنة. والخلاصة أن الذهب يشير لمجد الله, أي: لطبيعته الإلهية.

الذهب في الكتاب المقدس يتم الإشارة إليه كما في الكتب السماوية والثقافات الأخرى, هو رمز الثروة والسلطة والمكانة, ومع ذلك فإنه ليس دائماً على هذا النحو في الكتاب المقدَّس. في بعض الأحيان يمكن أن يعني شيئاً آخر مثل مقاومة الحريق, كما أن الإنسان ينبغي أن يكون قادراً على الصمود في الحياة والعمل كما الذهب في وجه النار, لم يذكر في الكتب المقدسة أن

الذهب هو الشر، ولكنها قدّمت بعض التحذيرات: لا تثق بـه، لا تخزّنه, ولا تعتدِ عليه.

الذهب في العصر الفرعوني:

يعتبر العصرالفرعوني القديم أول من عرف الذهب وعرف تصنيعه (معلومة غير مثبتة) , وأول من استخرجه ليصنع به حضارته الخالدة, وقد كان كهنة المعابد الفرعونية هم الذين يعرفون كيفية اكتشاف مناجمه, وتحديد مواقعها, واستخلاص الذهب منها وتصنيعه, ولقد قام الفراعنة بالبحث عن هذا المعدن الثمين في كل ربوع مصر وصحرائها, وقد ترك خبراؤهم من الفراعنة بعض الخرائط الجيولوجية والجغرافية التي تحدِّد مواقع بعض المناجم وتخطيط مناطقها, وتجدر الإشارة إلى أن الفراعنة هم أول من رسموا خريطة تعدينية للذهب في العالم, وذلك في عهد الملك سيتي الأول أحد فراعنة الأسرة الثانية عشرة, وقام قدماء المصريين بحفر آبار المياه بجوار مناجم الذهب؛ وذلك لتزويد العمال القائمين بالعمل في هذه المناجم بمياه الشرب, كما قاموا بإنشاء معسكرات لسكن العمال والمشرفين عليهم, وأقاموا بكل مستعمرة معبداً للمعبودة حتحور, حامية مناجم الذهب والعمال في صحراء مصر الشرقية, وقد كُتِب على أحجار المعبد أن الذهب معدن الإله المقدس ولحم جسده, فمن يحاول العبث به أو سرقته أو غشه تنزل عليه لعنة الآلهة.

لقد كان الجزء الأكبر من ثروة مصر وتجارتها وحروبها خلال تاريخها الطويل قبل عصر المسيحية مرتبطاً ارتباطاً

وثيقاً بالبحث عن المعادن والرغبة في تملكها وخاصة الذهب, وكان المصريون يقايضون الفيروز بالحرير والتوابل والجواهر الكريمة التي كانت تأتي من بلاد الشرق, وازدهرت التجارة مع الملوك الآشوريين الذين كانوا يعشقون الذهب, وقد أدى ذلك المعدن النفيس إلى أن تصبح مصر أغنى بلاد العالم القديم, حتى أطلق المؤرخون على حضارة مصر الفرعونية اسم حضارة الذهب.

ولقد استخرج المصريون القدماء ذهب حضارتهم من مناجمه التي تقع في صحراء مصر الشرقية, في وادي الحمامات, ووادي العلاقي, ووادي الهودي, والجدير بالذكر أن الذهب كان يطلق عليه في اللغة المصرية اسم نوبت وهو الاسم الذي أطلق على بلاد النوبة نوبت حت, أي: أرض الذهب. كذلك اشتهرت مصر في الكتب السماوية وكتب التاريخ بأنها منجم الذهب, الذي كان يجذب أنظار المغيرين والمعتدين إلى مصر, ويشجعهم على الهجوم عليها؛ رغبة في امتلاكه والوصول إلى مناجمه, وهناك أحداث كثيرة تدل على ذلك, حيث يذكر التاريخ قصة قبيز بن كورش ملك الفرس الذي غزا مصر في القرن الخامس قبل الميلاد, وكيف توجَّه بجيشه إلى مدينة أون فور وصوله إلى مصر, أملاً أن يجد خزائن الذهب المصرية, كما أن الإثيوبيين حينما فكروا في غزو مصر في القرن الثامن قبل الميلاد, بدؤوا بغزو النوبة واستولوا على مناجم الذهب المصرية, ثم فتحوا طيبة بعد ذلك.

ولعل قصة قارون وكنوزه وذهبه من أشهر القصص التي وردت في الكتب السماوية, وكانت خزائن قارون كما يروي المؤرخ ابرمان تقع في المبنى الذي يطلق عليه حالياً قصر الصاغة بالقرب من شاطئ بحيرة قارون, وهو عبارة عن معبد

حجـري قـديم يتميـز بفنــاء طويـل يحـوي سـبع كـوات كبيـرة كالمخــازن, كانــت فــي الأصــل مغلفــة بــأبواب متينــة ولا تــزال محاور أعقابها ظاهرة حتى الآن. كذلك تحدَّثت الكتب السماوية عـن قصـة الـذهب الـذي جمعـه اليهـود حينمـا هربـوا مـن مصـر, وكيف صنع السامري لهم به عجلاً عبدوه واتخذوه إلهـاً, قـال الله تعالى: **{قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَكِنَّا حُمِّلْنَا أَوْزَاراً مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ}**, سورة طه, الآيتان: 87– 88.

ولقد بـرع الفراعنـة فـي اكتشـاف منـاجم الـذهب, حتـى إن معظـم المنـاجم التـي اكتشـف فيهـا الـذهب حـديثاً بمصـر عرفهـا الفراعنـة وقـاموا بالتنقيـب فيهـا, وأنـه فـي كـل مكـان وجـدت فيـه البعثات الجيولوجية المصرية دليلاً على نشاط تعديني فرعوني, وجد الذهب فيها. بالنسبة للسومريين فقد عرفوا الذهب منذ زمن طويل قبل ميلاد المسيح عليه السلام, واشتهروا بمهارتهم في صناعته, وفي العاصمة السومرية الشهيرة وجدت آثار للحلي, منها حلي الملكة شعباد, وتضم قلائد وأقراطاً وأساور من ذهب مرصعة بالعقيق وغيره, وقد عثر على دبابيس وأشكال لرؤوس الثيـران زُيِّنـت بهـا القيثـارات, وكلهـا مـن الـذهب, أو الـذهب واللازورد.

نظرية القيمة والأثمان في مقدمة ابن خلدون:

لقد سبق ابـن خلـدون آدم سـميث فـي وضـع أسـس نظريـة القيمة والأثمان وهي من أدق الأمور فـي الاقتصـاد، وبـذلك يعد ابن خلدون رائداً عظيماً في علم الاقتصاد.

نظرية النقود عند ابن خلدون: للنقود في نظر ابن خلدون خاصية ترتبت عليها وظيفتان: أمَّا الخاصية فهي الثبات النقدي. وأمَّا الوظيفتان فهما: اتخاذ النقود أداة مبادلة، وفي الوقت نفسه اتخاذها أداة ادخار.

وفي الإشارة إلى خاصية الثبات النقدي، يقول: « وإن اقتنى سواهما - أي: الذهب والفضة- في بعض الأحيان, فإنَّما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل»ثُمَّ هي أداة مبادلة عند ابن خلدون؛ لأنَّها «قيمة لكل متمول»، أو «مستودع القيمة»، وإلاَّ لم يحصل أحد من اقتنائها على شيء، وهي عنده أيضاً أداة ادخار حيث يقول: «إنَّ الذهب والفضة هما الذخيرة والقنية لأهل العالم غالباً».

...«وممَّا لا شك فيه أنَّ ظاهرة الثبات النقدي كانت السبب الأول في صيرورة (كلمة مشتقة من اليونانية وتعني صار إلي, أي: تحول من حال الي حال, صار الشيء كذا, صار الأمر إلى قراره: انتهى وثبت) الذهب والفضة مستودع القيمة، وفي اتخاذها أداة للادخَّار والمبادلة. وكون الذهب والفضة بمعزل عن حوالة الأسواق التي تحدث لغيرهما عند ابن خلدون يرجع إلى أنَّ الإنتاج منهما ليس مضموناً، حيث إن نتيجة استغلال أي منجم منهما تخضع لعدة عوامل مختلفة، حتى إنَّ النتيجة قد تكون معاكسة، ومن ثَمَّ فقد كان للطابع الاحتمالي للإنتاج، بالإضافة إلى ضآلة القدر المنتج بالفعل بالنسبة للموجود في الأسواق، الأثر الكبير في جعل عرض الذهب والفضة في الأسواق يكاد يكون ثابتاً بصورة منتظمة دائماً.

العلاقة بين النقود وبين القدرة الإنتاجية للدولة:

لقد اكتشف ابن خلدون أنَّ قوة الدولة وتقدمها العمراني «الحضاري» لا يُقاس بمقدار ما يتوافر لها من معادن كالذهب والفضة، وإنَّما يكون نتيجة لقدرتها على الإنتاج الذي يجلب لها الذهب والفضة، فيقول: «إنَّ الأموال من الذهب والفضة، والجواهر والأمتعة، إنَّما هي معادن ومكاسب كالحديد والنحاس والرصاص، وسائر العقارات والمعادن، والعمران يظهرها بالأعمال الإنسانية، ويزيد فيها أو ينقصها، وما يوجد منها بأيدي الناس فهو متناقل متوارث، وربما انتقل من قُطرٍ إلى قُطر، ومن دولة إلى دولة أخرى بحسب أغراضه، والعمران الذي يستدعى له، فالنقود يوفرها أو ينقصها العُمران.

ويضرب مثلاً لذلك: «أقطار المشرق مثل: مصر والشَّام وعراق العجم والهند والصين، وناحية الشمال، وأقطار ما وراء البحر الرومي, لما كثر عمرانها، كيف كثر المال فيها وعظمت دولها، وتعددت مدنها وحواضرها، وعظمت متاجرها وأحوالها... فإنَّه يبلغنا في باب الغنى والرفاهية غرائب تسير الركبان بحديثها، وربما تتلقى بالإنكار، ويحسب من يسمعها من العامة أنَّ ذلك لزيادة أموالهم، أو لأنَّ المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم، أو لأنَّ ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم، وليس كذلك، فمعدن الذهب إنَّما هو من بلاد السودان، وجميع ما في أرضهم من البضاعة، فإنَّما يجلبونه إلى غير بلادهم للتجارة، فلو كان المال عتيداً موفوراً لديهم لما جلبوا بضائعهم إلى سواهم يبتغون بها الأموال، ولاستغنوا عن أموال الناس بالجملة.

وهذا الكلام من ابن خلدون في توضيح العلاقة بين كمية النقود وبين القدرة الإنتاجية في الدولة، وأثر هذه القدرة على عمرانها يوضح مدى تفوق ابن خلدون على التجاريين في

تحليل وظيفة النقود، كما يظهر أيضاً تفوقه على آدم سميث الذي كان يرى أنَّ التجارة الخارجية إنَّما هي تصريف الفائض عن الاستهلاك المحلي، حيث بيَّن ابن خلدون أنَّها تكون لتبادل المنفعة وللحصول على الذهب والفضة؛ ابتغاء الحصول بهما على السلع الأخرى.

العلاقة بين الرخاء وبين سرعة تداول النقود في «نظرية ابن خلدون»: يرى ابن خلدون أنَّ النقود يوفرها أو ينقصها العمران، فالعمران بما يحققه من رخاء؛ نتيجة للنقود التي يجلبها للبلاد الغنية يؤدي إلى سرعة تداول النقود، وكثرة التعامل فينتج عن ذلك ارتفاع كمية النقود المتبادلة، فهو يقول: «إنَّ المصر يؤدي إلى كثرة التعامل، واستفحال العمران, وتأثر الثروات الكبيرة», كما يقول: «إنَّ العمران يظهر النقود بالأعمال الإنسانية، ويزيد فيها أو ينقصها». وهكذا يقرر ابن خلدون أهمية سرعة التداول للمال وأثرها على زيادة العمران، وزيادة الأموال بينهما، بينما يحل الكساد إذا كان هناك إبطاء في حركة التداول." (د سهيلة زين العابدين).

معيار الذهب

العملة المثالية ينبغي لها أن تكون ثابتة تماماً في القيمة.

ديفيد ريكاردو: مقترحات اقتصادية والعملة القوية- 1816م

بعضهم يريد عملة مستقرة في القيمة، محايدة، يمكن التنبؤ بها، لا تتغير، خالية من التأثير البشري، ثابتة في التجارة العالمية نقدياً تعادل ثوابت القياس الأخرى مثل كيلوغرام أو متر, ويكرهون العملة التي تتغير قيمتها باستمرار, هؤلاء يبحثون عن وسيلة لتحقيق هذا الهدف، على مدى التاريخ الطويل وجدت أن أفضل طريقة للقيام بذلك هي اعتماد نظام معيار الذهب وهو النظام النقدي الذي قيمة العملة فيه تساوي مبلغ ثابت من الذهب. كما يمكن تحويل العملة إلى ذهب.

الذهب يوفر أو يمنح الاستقرار للمال مثله مثل المسطرة لقياس الأطوال, كم متراً كم سنتيمتراً, الساعة تعد مقياساً للوقت, الميزان مقياساً للأوزان كيلو نصف كيلو وخلافه. عندما تكون القيمة مستقرة تحصل على الكثير من الاستثمارات، والمزيد من النمو، والكثير من الفرص، لكن في المقابل من ذلك هناك

آخرون يريدون أو يفضلون عملة يمكن إدارتها أو التلاعب بها لخدمة مجموعة متنوعة من الأهداف السياسة، مثل: الحد من البطالة، التوسع الاقتصادي، إدارة أسعار الفائدة، وتعديل شروط التجارة (أسعار الصرف)، والتخفيف من أعباء المدينين والتمويل الحكومي، بمعنى آخر: يريدون عملة عائمة، يمكن تعديلها حسب الحاجة؛ للمساعدة في تحقيق سياسات مختلفة الطموحات.

من أهم المفاهيم الخاطئة أن الذهب هو المعدن أو السلعة الوحيدة التي يجب أن تستخدم كمعيار للإصدار النقدي, هذه مقولة غير صحيحة بتاتاً, ليس من الواجب ربط الإصدار النقدي بالذهب, يمكن أن يتم بأي معدن أو سلعة أخرى, لكن خيار الذهب على مدى آلاف السنين هو لندرته, ومحدودية وجوده (ينمو بعدل 1% إلى 2% سنوياً), وصعوبة الحصول عليه, واستخراجه يستغرق وقتاً طويلاً من الجهد إلى جانب التكلفة العالية, إضافة إلى أنه لا يمكن تزويره أو تقليده, هذه ميزة لا توجد في العديد من السلع.

أيضاً في حال العودة لمعيار الذهب الآن كمية الذهب ليست مشكلة, فيمكن أيضاً العمل بمعيار الذهب بدون الذهب تماماً, هذا ما يقوله أحد أهم المنظِّرين الرئيسين في آلية عمل معيار الذهب وهو نيثان لويس بقوله: لا تحتاج حقاً إلى الكثير من سبائك الذهب؛ كي تدير نظاماً نقدياً يستند إلى الذهب حتى بالنسبة للعملات الدولية الرائدة على مستوى العالم. يرتبط السبب الثاني ارتباطاً حقيقاً بالسبب الأول؛ لأن تجربة "الولايات المتحدة للأفكار الكينزية الذي نتجت عن جهل محض بها لم يساعدها على إدارة نظام قاعدة الذهب لديها إدارة صحيحة, وكان من الأولى العمل بما يسمى "سياسة معيار الذهب"

بمفهومها العام وهو الحفاظ على قيمة الدولار بالقيمة المتعهد بها, وهي (35) دولاراً للأوقية، ولكن لا توجد طريقة محكمة لبلوغ هذا الهدف فعلاً.

لكن القاعدة واحدة, وهي أنه كلما ارتفع سعر الذهب فوق سعر سك العملة، وجب أن يحدث تقليص للنقد؛ حتى يعود سعر السوق لكل من الذهب وسك العملة بنسبة متوافقة مرة أخرى، ولن تخضع مثل هذه العملة لأي من المخاطر التي تعتبر سمة أساسية في العملات الورقية غير القابلة للتحويل, ويتحمل بنك الاحتياط الفيدرالي اليوم المسؤولية عن زيادة أو خفض عرض العملات الأساسية؛ لأن الفيدرالي هو الجهة الوحيدة التي تستطيع فعل ذلك, فالفيدرالي الأمريكي يزيد ويقلل من عرض العملات الأساسية على أساس يومي، لكن هذا لا يحدث وفقاً لإطار العمل بنظام قاعدة الذهب، ولكنه يحدث وفقاً لإطار استهداف سعر الفائدة، أو إطار الوقت الحالي المتمثِّل في "التيسير الكمي".

وقد قدَّم عضو الكونجرس من ولاية تكساس تيد بو Ted Poe مشروعاً مثالياً للعودة لمعيار الذهب بدون ذهب تماماً, أي: أن بنك الاحتياط الفيدرالي ووزارة الخزانة ليسا بحاجة إلى ذهب ولا حتى أوقية واحدة في ظل المشروع المقترح للنسخة الجديدة من معيار الذهب, وهي تعمل كما يلي: سعر الدولار يثبت إلى سعر أوقية الذهب بسعر محدد, على سبيل المثال: 1300 دولار للأوقية, إذا ارتفع سعر الذهب يقوم الاحتياطي الفيدرالي ببيع سندات يملكها بمحفظته, وبالتالي تخفّض السيولة النقدية من الاقتصاد؛ للحفاظ على مستوى (1300) دولار للأوقية. وعلى العكس من ذلك, إذا انخفض سعر الذهب دون (1300) دولار للأوقية، فإن بنك الاحتياطي

الفيدرالي يقوم بطباعة المال الجديد لشراء السندات، وبالتالي ضخ مزيد من السيولة النقدية في النظام المصرفي.

معيار الذهب يمكن أن ينجح وبهذه البساطة. ما يضيع في المناقشة هو أن المعدن الأصفر هو مجرد وسيلة لقياس قيمة الدولار, مثل حقيقة أن القدم يتكون من (12) بوصة لا يحدد قدماً مربعاً يمكن أن يكون عليه المنزل, مثل أن الباوند يتكون من (16) أوقية, لا يعني أنها تقيِّد وزنك، هي مجرد معيار للأسعار مثل الكيلو لا يحدد الكمية التي يمكنك شراؤها, قد تشتري أقل من كيلو أو أكثر بكثير من الكيلو طن مثلاً, لكن المعيار هو الكيلو, الكمية لا علاقة لها بالمعيار. وكما ذكرت سابقاً فمعيار الذهب يعتمد على القيمة وليس على كمية الذهب التي لدى البنوك المركزية أو تحت الأرض, هذا ما كان عليه معيار الذهب خاصة الكلاسيكي1870م-1914م, حيث كانت بريطانيا الدولة العظمى في ذلك الوقت وعملتها الجنيه الإسترليني وهو عملة الاحتياط العالمي تملك أقل من (2%) من إجمالي احتياطات العالم من الذهب, ومع ذلك كان العمل بمعيار الذهب ناجحاً بكل المقاييس.

يقول ستيف فوربس مالك مجلة فوربس وهو من المؤيدين لمعيار الذهب: إن معيار الذهب كان لدينا على مدى 180 سنة الأولى من وجودنا "، لو ظلت الولايات المتحدة متمسكة بمعيار الذهب منذ عام 1971م، وهو العام الذي أغلق فيه ريتشارد نيكسون نافذة الذهب لأصبح اقتصادنا اليوم أكبر بنسبة (50 %) إذا كنا نحافظ على معدلات النمو التاريخية فقط, ويضيف فوربس: لو بقينا على معيار الذهب لتجاوز مؤشر داو جونز الصناعي مستوى 16 ألف و17 ألف نقطة", ووصل إلى 25 ألف وربما إلى 30 ألف نقطة, أي: ضعفي ما هو عليه الآن.

ويضيف فوربس: "عندما تكون قيمة الدولار مستقرة وثابتة هذا يزيد من الفرص والاستثمارات التي تؤدي إلى النمو، بدون تطبيق معيار الذهب، الدولار نما بشكل غير مستقر بشكل متزايد، رغم أن هناك "فترات جيدة أو قوية (ستيف فوربس).

آلية تطبيق معيار الذهب أهم من حجم كمية الذهب, الصين مثالاً

في عام 1933م زادت حكومة الولايات المتحدة حيازتها من سبائك الذهب من 194 مليون أوقية في العام 1933م إلى 649 مليون أوقية في العام 1941م، وكانت تشكل في هذا الوقت نسبة تساوي 78% من إجمالي سبائك الذهب التي تمتلكها حكومات العالم والبنوك المركزية، كما شكَّلت تلك النسبة 44% من إجمالي الذهب المتداول في جميع أنحاء العالم. وبلغ حيازة الحكومة الأمريكية للذهب ذروتها في عام 1949 بما يعادل 702 مليون أوقية. كانت هذه نسبة غير معقولة وربما تكون غير مسبوقة أن توجد تلك الكميات من الذهب لدى دولة واحدة, كل ذلك يعود إلى الحرب العالمية الأولى والثانية. لكن تلك الكمية لم تساعد الولايات المتحدة على المحافظة على استمرار اتفاقية بريتون التي وقِّعت عام 1945م, وكانت تنص على ربط سعر الأوقية بـ 35 دولاراً كما سنعرف فيما بعد.

على عكس بريطانيا التي تزَّعمت النظام النقدي للذهب في العالم بلا منازع في ظل نظام معيار الذهب الكلاسيكي 1870م- 1914م, خلال تلك الفترة تَوَقَّع الناس أن تظل بريطانيا لعدة عقود, حينها كان الجنيه الإسترليني هو العملة الدولية الأولى في العالم. في عام 1910م كان لدى بنك إنجلترا 7.2 مليون أوقية من الذهب، والتي شكلت في ذلك الحين ما نسبته 1.2% فقط من إجمالي الذهب في العالم. ومع ذلك كان

الجنيه الإسترليني هو عملة الاحتياط العالمي ذلك الوقت, لذلك اتضح حينها أنك لا تحتاج الكثير من سبائك الذهب لإدارة وتشغيل النظام النقدي القائم على الذهب- حتى بالنسبة للعملات الدولية الأولى في العالم. من جهتها لم تستطع الولايات المتحدة تشغيل نظام المعيار الذهبي الخاص بها بطريقة صحيحة، ويرجع هذا لاعتمادها تجريب النظرية الكنزية, وكذلك بسبب تجاهلها التام بآليات إدارة معيار الذهب بشكل صحيح. فالولايات المتحدة عملت بما يسمى بـ "سياسة معيار الذهب/معيار الذهب الدولي"، والذي يرتكز بشكل أساسي على الحفاظ على قيمة الدولار: 35 دولاراً للأوقية، لكن بدون وجود طريقة متماسكة لتحقيق هذا الهدف بالفعل.

وفي الواقع، قوَّضت التجارب المختلفة للمدرسة التجارية "الكينزية" لمفاهيم التلاعب بالمال بفعالية الأهداف المتزامنة للحفاظ على استقرار قيمة الدولار وما يعادله من الذهب. ولقد كانت هذه بمثابة حجرة عثرة في نظرية "السياسة النقدية المحلية" (التلاعب في سعر الفائدة بهدف "التوظيف الكامل") وكذلك "السياسة النقدية الأجنبية (أسعار الصرف)، بل وزاد الطين بلة بفصل هذه الواجبات إلى إدارتين منفصلين: نظام الاحتياطي الفيدرالي (المحلي), ووزارة الخزانة (الأجنبي).

وبعبارة أخرى، وصل المنهج النقدي الأمريكي الرسمي في فترة بريتون وودز إلى مرحلة "أطلق النار على نفسك في القدم/عدم الجدوى- عدم الفائدة". ولقد أعاقت وعطلت "القيود الذهبية" لسياسة سعر تعادل العملة بالقياس بالذهب، المدرسة التجارية "للسياسة النقدية المحلية". وقوَّضت المذهب الاقتصادي "تشغيل النقود المزيفة" سياسة سعر تعادل العملة بالقياس بالذهب. وأصبح الجميع غير راض.

وأصبحت النتيجة النهائية لكل ذلك التدفق المستمر للذهب من خزائن الولايات المتحدة إلى أوربا، ونستطيع أن نعزو هذا بالفعل إلى سوء إدارة الدولار ومن أجل الحفاظ على هذه السياسة المتناقضة بطريقة أو بأخرى، فرضت طبقات وطبقات من السياسات الحكومية القسرية والتي شملت ضوابط رأس المال وصيغ رسمية وغير رسمية لصنع السوق مثل تجمُّع الذهب في لندن. ورغم ذلك، كان جميع ما سبق هو محض إجراءات مؤقتة فقط، فبعد فقدان أكثر من 400 مليون أوقية وتبقي حوالي 275 مليون أوقية، أغلق نيكسون "نافذة الذهب" في 15 أغسطس 1971م. وهكذا، يبدو أن حيازة كميات هائلة من سبائك الذهب أمر "ضروري"؛ للحفاظ على نظام بريتون وودز في مواجهة التناقضات المتأصّلة فيه، والتي أدى نفاد سبائك الذهب, وبالتالي إلى إنهاء هذا النظام، الذي استمر لمدة 27 عاماً فقط.

إذن السؤال هو: كيف استطاع بنك إنجلترا المحافظة على معيار الذهب لفترة طويلة بامتلاكه لسبعة ملايين أوقية من الذهب فقط, في حين فشلت الولايات المتحدة في المحافظة على هذا المعيار بعد مرور سبعة وعشرين عاماً وفي حوزتها 700 مليون أوقية؟

اعتقد أن الفارق هنا يرجع بطبيعة الحال إلى أن بنك إنجلترا لم يعانِ من تناقضات التدمير الذاتي لفترة بريتون وودز, حيث إن بنك إنجلترا لم يملك "سياسة معيار الذهب" فحسب، والتي ارتكزت على الحفاظ على قيمة الجنيه الإسترليني، بحيث يكون سعر أوقية الذهب 3 جنيهات و17 شلن و10 بنسات، ولكنها شملت أيضاً وضع سياسة تشغيل إستراتيجية يومية متماسكة للقيام بذلك، وهذا كان أمراً غير قابل

للمساومة من جانب أهداف وطموحات النظرية الاقتصادية لتزييف الأموال Money- jiggering. وهكذا اتضح أن الذهب المُخزَّن لا يعني الكثير فعلياً, فيمكنك أن تمتلك ما تشاء من الذهب ولكن ستفشل فشلاً ذريعاً في فترة قصيرة, أو يمكنك أن تمتلك القليل ويكون النجاح حليفك لسنوات طويلة.

وهذا هو السبب الذي حدا ببعض الأشخاص ومنهم ستيف فوربس على سبيل المثال للإصرار على تبنِّي وجهة النظر القائلة: بأنك لا تحتاج في الواقع إلى أي سبائك ذهب على الإطلاق لتشغيل نظام معيار الذهب, وأنه إذا كان لديك قدرة على إدارة آليات تشغيل صحيحة، فيصبح الذهب المُخزَّن غير ذي صلة إلى حد كبير. وإذا لم تكن متمكناً من هذه الآليات، فيمكنك أن تمتلك كومة من الذهب ولكنها لن تعود عليك بالنفع. ولا يمتلك العديد من المدافعين عن معيار الذهب القدر القليل لفهم هذه الأمور، ولهذا السبب فإنهم يميلون أيضاً إلى تقديم مقترحات تنطوي على كميات هائلة من المعادن المُخزَّنة. فهي لا تعدو أن تكون أكثر من قطعة من المعدن.

ولسوء الحظ، لا توجد أدلة كثيرة تبرهن على أن المنهج والفهم النقدي هو الشائع والمنتشر في الصين اليوم أو روسيا فيما يخص هذه المسألة. فمن المعروف أن اليوان الصيني يُصنَّف ظاهرياً مثل الدولار وهذا منذ العام 1950م، رغم تثبيت سعر الصرف/سعر التحويل الخارجي من حين لآخر. ويتعين تحقيق هذا عن طريق عدة تدابير مثل نظام مجلس العملة المستخدم في هونج كونج, والتي يعد اليوم جزءاً من الأراضي الصينية بطبيعة الحال.

وبدلاً من ذلك، حافظت الصين على سعر الصرف الرديء هذا من خلال مجموعة من الضوابط على رأس المال،

بجانب "احتياطي نقد أجنبي" هائل، وكذلك إستراتيجية التناظرية المباشرة التي استخدمتها الولايات المتحدة خلال فترة بريتون وودز.

نصيحة للصين: إذا أرادت الصين أن تكون من الدول الرائدة والمسيطرة فعليها إتقان هذه الأشياء: على الصين التعلم من الفترة الناجحة ما قبل 1914م في بريطانيا والتي تتجلى صورها الآن في هونج كونج، وهي المنطقة التي شكَّلت جزءاً من أراضي بريطانيا سابقاً, وعلى الصين ألا تقلِّد فشل الولايات المتحدة.

إذن: معيار الذهب هو "ربط قيمة، وليس كمية الذهب". **عملاً بهذا الأساس فمسألة التحويل من العملة الورقية تخضع لقاعدة واحدة صارمة تطبق, وهي أنه كلما ارتفعت قيمة سبائك الذهب عن إنتاج الذهب من المناجم يطبق مبدأ الانكماش أو التراجع في إصدار العملة الورقية إلى حين عودة الانسجام أو التوافق بين قيمة السبائك وإنتاج المناجم, بهذا تصبح العملة الورقية بعيدة عن أي تدخل بشري غير مسؤول قد يضر أو يخل بعمل هذه الآلية.**

باختصار: تجربة بريطانيا خلال فترة معيار الذهب الكلاسيكي 1870م- 1914م أثبتت أن تطبيق معيار الذهب بشكل صحيح وسليم لا يحتاج إلى أي من السبائك الذهبية لإدارة نظام معيار الذهب شريطة أن يكون لديك إتقان في آليات التشغيل الصحيحة, وبالتالي يصبح الذهب الموجود في القبو غير ذي صلة إلى حد كبير, لكن في حال لم تكن لديك براعة في تلك التقنيات فإن جبلاً من الذهب لن يفعل لك شيئاً.

الفرق بين معيار الذهب ومعيار صرف الذهب:

معيار الذهب الكلاسيكي Classical gold standard 1880- 1934 يسمح للمواطنين الأمريكيين امتلاك الذهب واستخدامه في التجارة على حد سواء في الداخل والخارج, وكلفت إدارة سك العملة بالولايات المتحدة بإصدار الذهب والفضة ليتم استخدامها من قبل الجمهور، إضافة إلى أن جميع العملات الورقية التي أصدرتها الحكومة خلال الحرب الأهلية أصبحت مدعومة بالكامل وقابلة للصرف مقابل الذهب من وزارة الخزانة الأمريكية.

لكن معيار صرف الذهب Gold exchange standard 1944 - 1971 في الجهة المقابلة هو الذي اعتمد من قبل النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية, في إطار اتفاق بريتون وودز حيث تم تثبيت سعر صرف الذهب عند 35 دولاراً للأوقية, بعدها أصبح الدولار الذي تنفقه الولايات المتحدة في التجارة مع الدول الأجنبية مغطى بالكامل من بالذهب.

خلال الفترة الكلاسيكية لمعيار الذهب منذ 1880 - 1914م كان الجنيه الإسترليني هو عملة الاحتياط العالمي كما الدولار الآن, رغم أن احتياط بريطانيا من الذهب كان أقل من 2% من إجمالي احتياطات الذهب في العالم على عكس الولايات المتحدة بعد اتفاقية بريتون وودز عام 1944م وتحديد قيمة الأوقية بـ 35 دولاراً, واعتماد الدولار كوحدة صرف للعملات الأخرى, كانت الولايات المتحدة تملك حوالي 80% من إجمالي احتياطات الذهب في العالم, ورغم ذلك فقد فشلت في المحافظة على معيار الذهب بعد مضي أقل من خمسة عشر عاماً, أي: في نهاية الخمسينيات الميلادية وتحديداً عام 1958م الذي يُعَد العام الذي بدأت فيه الدول المطالبة باستبدال الدولار بالذهب, بعد ذلك تم تشكيل مجموعة لندن للذهب عام 1961م

لكنــه فشـل وانهـار عـام 1968م, إلــى أن أغلـق نيكسـون نافـذة الـذهب عـام 1971م, فالمسـألة إذن لا تتعلـق بالكميـات. فمعيـار الذهب في الأساس هو ربط قيمة ولـيس كميـة الـذهب, فعنـد تبنِّـي معيار الذهب بطريقة صحيحة قد لا تحتـاج إلـى الـذهب أبداً ولا حتى إلى أوقية واحدة, وقد أثبت التـاريخ أن الـذهب فـي الخزانـة لا علاقة لـه بتبنِّـي معيـار الـذهب بشـكل صـحيح, هـذا هـو الفـرق بين معيار الذهب الكلاسيكي الـذي تبنَّتـه بريطانيـا بأقـل مـن 2% من احتياطات الذهب في العالم ومعيار صرف الذهب الذي تبنَّته الولايـات المتحـدة بعـد منعهـا مواطنيهـا مـن امـتلاك الـذهب أو التعامل بـه بموجب قـانون احتيـاطي الـذهب عـام 1934م, لكنهـا عادت وسمحت بتملكه عام 1975م, أي: أن الولايات المتحدة قد تعاملت مع الذهب كوحدة صرف للدولار (Dollar as Goog as Gold) ولـيس كمعيـار, لـذلك فقـدت الولايـات المتحـدة ثلثـي احتياطاتها من الذهب في أقل من عشرين عاماً.

الذهب مالٌ وليس استثماراً

هذا أفضـل مـا قيـل عـن الاسـتثمار فـي الـذهب, كـان فـي كتــاب ذا مــوني ببــل لجــيمس تــورك وجــون ربينــو James Turk and John Rubino, The Money Bubble

"إذا كـان الـذهب والفضـة مـالاً فهمـا إذن ليسـا اسـتثماراً. فالاستثمار إذا نجح نتج عنه تدفقات نقديـة وأربـاح لـرأس المـال, ولكن إذا كـان استثماراً غيـر نـاجح فسيؤدي بطبيعـة الحـال إلـى خسارة لرأس المال. فـي المقابـل المـال هـو مـا تتلقـاه عنـدما تبيـع استثماراً ما, فهو لا يؤدي إلى تدفق نقدي ولا يعمل معك بنفس الطريقة التي يعمل بها الاستثمار. لكن العملة القوية تحـافظ علـى الثروة الحالية عن طريق اتِّباع قوتها الشرائية على مدى فتـرات طويلـة مـن الـزمن. الـذهب والفضـة الماديـان أو "السـبيكة" كمـا

يسمونها غالباً يفعلون هذا أفضل من أي: نقود ورقية (fiat money) غير مدعومة أو مغطاة بذهب أو فضة.

لقد أُعتُبِرت سبيكة الذهب على أنها نقود تحت الفراش بل أفضل؛ لأن النقود الورقية الحالية تفقد قيمتها بسرعة ومن ثم تتآكل القوة الشرائية الخاصة بك, بينما الذهب والفضة يحافظان على قيمتهما الشرائية على المدى الطويل. فأوقية من الذهب ستشتري نفس الكمية من ضروريات الحياة كما فعلت في عقود وقرون سابقة, بينما قد يشتري الدولار 5% كما حدث في عام 1971م.

هناك مثل صيني يقول: إن من الحكمة أن تبدأ بمناداة الأشياء باسمها الصحيح. في وسائل الإعلام للاقتصاد والمال يقدم الذهب عموماً على أنه لديه سعر ولكن هذا غير صحيح؛ لأن الذهب ليس سلعة استهلاكية كالزيت أو البيض. الذهب هو المال, وبما أننا لا نتحدث عن سعر اليورو أو الين فبدلاً من ذلك نناقش "معدل أو سعر الصرف". بالتالي يجب معاملة الذهب بنفس الطريقة كما في "معدل مبادلة الذهب بالدولار كان 1323 دولاراً أمريكياً في 31 أكتوبر, وباليورو كان 973 يورو."

مقالة رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي السابق الن جرينسبان عن الذهب 1966م.

العملة الورقية تعتمد أولاً على الثقة واستقرار قيمتها، ومن ثم الثقة في القوة الاقتصادية والحكمة من الدولة المصدرة للعملة. الذهب، بطبيعة الحال، لا يتطلب مثل ذلك أبداً.

في عام 1966م كتب الن جرينسبان مقالة بعنوان: "الذهب والتحرر الاقتصادي" نشرت في صحيفة إين راند عام 1966م وأعيد نشرها في كتابه الرأسمالية: الهدف المجهول عام 1967م.

"يتحدد مقدار الائتمان الذي يدعمه أي: اقتصاد في إطار قاعدة الذهب من خلال الأصول الاقتصادية الموجودة، حيث إن أي أداة ائتمانية تابعة في النهاية لبعض الأصول الموجودة, ولكن السندات الحكومية غير مدعومة بالثروة المادية ولكنها مدعومة بتعهد الحكومة بالسداد من عائدات الضرائب المستقبلية وهو ما لا يمكن أن تستوعبه الأسواق المالية بسهولة، ويمكن بيع قدر كبير من السندات الحكومية للجمهور عند معدلات فائدة عالية ومطردة. ومن هنا يعتبر الإنفاق على مديونية الحكومة أدنى قاعدة الذهب محدود للغاية، وجعل التخلي عن قاعدة الذهب من الممكن لمصلحة السياسيين استخدام النظام المصرفي وسيلة للتوسع الائتماني غير المحدود.

ووضعوا احتياطات العملة الورقية في شكل سندات حكومية تقبلها البنوك بدلاً من الأصول المادية وتعامل معاملة الوديعة الحقيقية خلال سلسلة معقدة من الخطوات، أي: مساو لإيداع الذهب سابقاً. ويعتقد حامل السند الحكومي أو الوديعة البنكية المكونة من احتياطات العملة الورقية أن له أحقية قانونية في أصول حقيقية، ولكن الحقيقة أن هناك عدة دعاوى أبرز من الأصول الحقيقية، ولا ينبغي الانخداع بقانون العرض والطلب. وعندما يزيد المعروض من المال (المطالبات) نسبة إلى المعروض من الأصول الموجودة في الاقتصاد يجب رفع

الأسعار في النهاية. وبالتالي تفقد العائدات التي جناها الأعضاء المنتجون في المجتمع قيمتها فيما يتعلق بالبضائع.

في غياب معيار الذهب لا توجد طريقة لحماية المدخرات من المصادرة عند التضخُّم. فلا توجد حافظة آمنة للقيمة، وإن وجدت يتعيَّن على الحكومة أن تجعل سنداتها غير قانونية كما حدث في حالة الذهب (عام 1933م). يعتبر الإنفاق على المديونية Deficit Spending مخططاً لمصادرة الثروة ببساطة، ويقف الذهب في طريق هذه العملية الخبيثة فيتصدى حامياً لحقوق الملكية، وإذا تفهَّم شخص ما ذلك فلن تكون هناك صعوبة في فهم تضارب السياسيين مع معيار الذهب."

لكن عندما عُيِّن الن جرينسبان رئيساً لبنك الاحتياطي الفيدرالي عام 1987م تنصَّل من مقالته عن الذهب. لكن ذلك لا ينقص من حقيقة كلماته المكتوبة، فهي لم تتغير ولكن من تغيَّر هو الن جرينسبان نفسه.

معيار الذهب في الولايات المتحدة (1792م- 1971م).

"الدين القومي إذا لم يكن مفرطاً فسوف يكون لنا نعمة وطنية". الكسندر هاملتون Alexander Hamilton, الذي يعد مؤسس النظام المالي وأول وزير خزانة في تاريخ الولايات المتحدة من 11 سبتمبر 1789م إلى 31 يناير 1795م أصدر أول قانون لسك العملة عام 1792م, وبداية معيار الذهب, وأسس أول بنك مركزي في تاريخ الولايات المتحدة 1791م- 1811م.

في الوقت الحالي يقوم النظام النقدي للولايات المتحدة الأمريكية على النقود الورقية التي تدعمها وتضمن سدادها الحكومة الفيدرالية الأمريكية. لكن العملة ليست مقومة أو مدعومة بالذهب أو الفضة، كما أنها ليست قابلة للتحويل لأي منهما. وكانت الولايات المتحدة، ورغم كل ذلك وخلال معظم سنوات تاريخها, تستند على معيار الذهب أو الفضة. وفي بعض المناسبات، كانت هناك دعوات من الكونجرس الأمريكي للعودة إلى مثل ذلك النظام الذي كان موجوداً قبل إغلاق نافذة الذهب عام 1971م. وكانت هذه المطالبات دائماً ما تصاحبها ادعاءات بأن النظام المالي الذي يدعمه الذهب أو الفضة كان قد قدَّم مزايا اقتصادية كبيرة في الماضي. ويستعرض هذا التقرير بإيجاز تاريخ معيار الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية، والغرض من هذا البحث هو توضيح الفترات التاريخية التي تم فيها استخدام معيار الذهب، ونوع معيار الذهب الذي كان سائداً في الأزمنة المختلفة، والتغييرات الدستورية التي تم استخدامها للتحوُّل بعيداً عن معيار الذهب، وفي نهاية الأمر التخلي عنها نهائياً، وهذا البحث ليس مناقشة عن النظام ما له وما عليه. فقد وُجدت نقود معيار الذهب لتسهيل تداول العملة، وللعمل كأداة أو كجزء يتوسَّط كافة المعاملات. في الاقتصاد الحديث، وفي كل وقت يشتري فيه شخص ما شيئاً ما، فإن هذا الشخص يشارك في نصف عملية تداول: شيء واحد هو أن القيمة الكامنة في العمل قد تم تغيير ملكيتها، وقد نال

المشتري/ أو المشترية ما يرغب فيه/ أو ما ترغب فيه من سلعة، ولكن البائع لا يزال يتطلَّع إلى الحصول على قيمة ما مقابل ذلك. فالعملة هي مجرد (رمز) تم إعطاؤه للبائع يعبّر عن أنه/ أو أنها لا تزال دائنة بشيء ما من القيمة.

ما معيار أو قاعدة الذهب؟

تقوم قاعدة الذهب على استخدام الذهب مباشرة أو بطريق غير مباشر - كنقود. ويتم استخدام الذهب نفسه في المعاملات المتبادلة في قاعدة الذهب الخالص، ويتم التعبير عن كافة الأسعار في حقيقتها بكمية من الذهب المطلوب للشراء. ولأن الذهب يمكن أن يتم خلطه بمعادن أخرى كقاعدة لها، فمن المستحيل التأكُّد من وزنها بدون المقاييس المناسبة، وأصبح من المعتاد أن يتم صكها في عملات معدنية حتى يمكن التصديق على درجة نقائها ووزنها عن طريق سلطة معينة (عادة ما تكون هذه السلطة هي الحكومة).

وعادة ما تصبح مثل هذه العملات وحدة للحساب، وهكذا وبدلاً من التحديد بعدد من مقاييس الذهب وبدرجة نقاء معينة، يتم التعبير عن الأسعار بلغة الدولارات أو الجنيهات أو الدبلونات (عملة أسبانية ذهبية قديمة)، أو الدراخمة، وغيرها. ويمكن أن يتم اعتبار النظام النقدي كقاعدة الذهب إذا ما كان يتم استخدام تمثيل الذهب كمقابل لتبادل القيمة.

فعلى سبيل المثال: أوراق البنكنوت، يمكنها أن تكون جزءاً من قاعدة نظام الذهب، إذا ما كانت تمثِّل حق المطالبة بالذهب. ورغم ذلك فإن مصطلح "المطالبة" يمكن أن يكون غامضاً. وعادة ما يعتقد الناس أن العملة الورقية هي جزء من قاعدة الذهب إذا ما كانت العملة الورقية مدعومة بالذهب، وهذا يعني أن كل ورقة نقدية متداولة لها كمية معينة من الذهب في الخزانة كغطاء لها. ومع ذلك، فإن الدعم بالذهب يمكن أن لا يكون له صلة بذلك إلى حد كبير.

فلكـي تكـون العملـة الورقيـة ممثلـة للـذهب، فيجـب أن يـتم اعتبارهـا معادلـة لكميـة معينـة مـن الـذهب وبدرجـة نقـاء معينـة. وعلـى وجـه العمـوم، فـإن هـذه المعادلـة لكميـة معينـة مـن الـذهب يمكن تحقيقها عـن طـريق "القابليـة للتحويـل"، والالتـزام بتحويـل أوراق البنكنوت إلى ذهب عند الطلب.

ويعتبر فـي هـذا البحث أن نظـام العملـة الورقيـة الـذي تكـون فيه العملات الورقيـة قابلـة للتحويل عنـد الطلـب عـن طريـق مـن قام بإصدار هذه الورقة النقدية إلى ذهب من وزن معين ودرجـة نقـاء معينـة تعتبـر "كقاعـدة الـذهب". وينـتج عـن خلـط المعـادن الأساسية بالـذهب سبائك يجعل النقود أكثـر صـلابة، ولـذا فإنهـا تتشكل بطريقة أفضل على الشكل الذي يتم بـه صـكها.

تاريخ موجز لقاعـدة الـذهب فـي مركـز أبحـاث الكـونجرس فــي الولايــات المتحــدة الأمريكيــة 2 العملــة القانونيــة: العملــة القانونيـة بموجـب القـانون هـي العملـة التـي يجـب أن يـتم قبولهـا كأداة للوفاء بأي التزامـات محسوبة علـى أسـاس العملـة. فـإذا مـا نشأت دعـوى علـى معاملـة تجاريـة أو عامـة، فـإن القـانون يـنص علـى أن الالتـزام المـالي يـتم استيفاؤه إذا مـا كانـت هـذه الأوراق النقدية التي تم تقديمها بالقيمة الصحيحة.

وبموجب مثل هذا القـانون، فإنـه لا يـزال مـن المحتمـل أن يتم توقيـع عقـد بـأي شـيء آخـر غيـر العملـة المحـددة قانونـاً. وأن يقـوم البـائع علـى سـبيل المثـال بتحديـد أن السـداد المطلـوب هـو للحث على توفير خدمة، ولن يكون مقبولاً كعملة قانونية. أمـا إذا لم يتم تحديد الوفاء بالالتزام بأي وسيلة أخرى، فإنه يتم الوفـاء بـه مـن خـلال أداة محـددة قانونـاً، ويجـب أن يكـون مقبـولاً بقيمتـه الاسمية. وإذا تم اعتبار أداة دفع ما كعملة قانونيـة، فـإن سـداد أي

مديونية بتلك الأداة لا يمكن رفضها تحت ادِّعاءات أن العملة المحددة ليست نقوداً. أما إصدار النقود فهو أمر آخر.

فمن المحتمل أن يتم إصدار عملة بدون اعتبارها عملة قانونية. ويمكن للحكومة - أن تقوم بصرف أشكال عديدة من العملات الورقية التي تم تداولها كعملة، ولكن لم يتم الإعلان عنها كعملة قانونية. ويمكن أن يتم إصدار النقود الذهبية أو الفضية التي لها قيمة اسمية لا تتجاوز قيمتها الحقيقية وبدون إعلانها كعملة قانونية. ويمكن في نفس الوقت أن يتم منح وضع العملة القانونية للعملات المعدنية أو الورقية لأي دولة أخرى. ونتيجة لذلك، فإن القاعدة النقدية (النظام النقدي)، والعملة القانونية يمكن أن يكونا أمرين مختلفين عن بعضهما بعضاً.

الفضة كأساس: 1792 - 1834

لم تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية العمل رسمياً بقاعدة الذهب، ولكن بقاعدة تستند على استخدام اثنين من المعادن bimetallic الذهب والفضة، وتم استخدامهما لتحديد وحدة العملة. أول قانون لسك العملة، كان يستند على توصيات من وزير الخزانة ألكسندر هاميلتون الذي يُعَدُّ مؤسس النظام المالي في الولايات المتحدة، حيث تم تحديد الدولار على أساس 371,25 حبيبات Grains (وحدة وزن) من الفضة الخالصة يتم سكها مع سبيكة في عملة وزنها 416 قمحة. وقد تم اعتماد عملات ذهبية في فئات من 10 دولار (إيغل)، و2,5 دولار (ربع إيغل). وكانت نسبة الذهب إلى الفضة هي 15:1. وتم إعلان هذه العملات كعملة قانونية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم الإعلان عن عدد من العملات الذهبية الأجنبية كعملات قانونية.

الأكثر أهمية في ذلك الحين أنه تم إعلان الدولار الذي تم سكَّه في أسبانيا من الفضة كعملة قانونية وتحديد أنها تساوي الدولار الأمريكي.

ويعمل النظام النقدي لبلد ما في سياق السوق العالمية للمعادن. وتتميز السوق العالمية لمعدلات أسعار الفضة إلى الذهب بالتقلب. ولم يمض وقت طويل حتى صدر قانون العملة الأول، وتحرك معدل السعر السوقي للفضة مقابل الذهب إلى ما يقارب 15,5 إلى 1 نتيجة لذلك، الفضة هي المعدن الأرخص، فقد كان يتم استخدام الذهب في المشتريات من الخارج. وأصبحت العملات المعدنية التي يتم استخدامها في داخل البلاد محلياً من الفضة في الأساس. ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من الناحية الفعلية على قاعدة الفضة طوال الأربعين عاماً الأولى لوجودها.

الذهب كأساس: 1834 - 1862

في عام 1834م تحرك الكونجرس الأمريكي من أجل معالجة المشكلة التي تسبَّب فيها استخدام معيار (1:15) فضة إلى ذهب لسك العملة، وبذلك تم إعادة استخدام العملات الذهبية في التجارة المحلية الداخلية. وتم تغيير النسبة لتصبح (16: 1) وذلك بخفض الذهب في العملات الذهبية. وقد تم إنقاص الذهب الخالص في وحدة (الإيغل) النقدية من 247,5 حبة لتصبح 232 حبة (وحدة وزن)، (كما أن العملة النقدية نفسها تم إنقاصها من 258 حبة، أقل عيار تقريباً بتسعة أعشار العيار الأول).

وتم إجراء تعديل إضافي في عام 1837 ليصبح 232,2 حبة من الذهب ليكون عيارها تسعة أعشار بالضبط. وحيث إن هذا الإجراء الأخير قد تم تنفيذه عن طريق إنقاص محتوى

السبيكة، فقد ظل مقدار الفضة في الدولار ثابتاً كما هو (371,25 حبة في العملة المعدنية الجديدة التي وزنها 412,5 حبة).

وكانت العملات المعدنية الجديدة عملات قانونية للديون التي تم اقتراضها قبل التحول إلى المحتوى الجديد من الذهب. وهذا يعني أن الديون التي تم إبرامها قبل التغيير يمكن أن يتم سدادها بالفعل بأموال أقل قيمة عن تلك التي تم الاقتراض بها. فقد كان الدين الذي يساوي عشرة دولارات قبل عام 1834م يمكن سدادها بعيار يبلغ 3712,5 حبة من الفضة الخالصة، وتساوي 236,465 قمحة من الذهب في السوق العالمي. وبعد ذلك يمكن أن تقوم 232 حبة من الذهب بسداد الدين، وهو النقص الذي يساوي 2% في تكلفة المدين أو المقترض. ومع ذلك، فقد كان التغيير أيضاً في النسب الخاصة بسك النقود كبير جدّاً. وقد جعلت النسب الجديد لسك العملة الذهب أكثر رخصاً نسبياً لنسب أسعار السوق العالمية. وبدأت عملية تصدير الفضة. وبعد ذلك بسنوات قلائل، أصبح الذهب هو الأساس في العملات في التجارة الداخلية. وأصبحت الظاهرة الأخيرة أكثر وضوحاً بالتزامن مع اكتشافات الذهب في كاليفورنيا وفي أستراليا. وبحلول عام 1850م، اختفت تقريباً العملات الفضية بالكامل. وقد أدى ذلك إلى خلق معضلة جديدة؛ لأنه لم تعد هناك عملات ذهبية تمثِّل أجزاء الدولار الأمريكي. وقد تم تدارك النقص في أجزاء الدولار الأمريكي عن طريق إصدار قانون في عام 1853م. وقد سمح هذا القانون بعملات فرعية تابعة من الفضة (أي: للأقل من واحد دولار أمريكي)، وبعيار أقل من الفضة التي نادت بها نسبة السك الرسمية، وأقل من المشار إليه عن طريق سعر السوق العالمي. وتم اعتماد عملات قانونية للقيم التي هي أقل من 5 دولار.

عملة ورقية غير مدعومة

Fiat Paper Money 1862 - 1879

العملـة الورقيـة غيـر المدعومـة Fiat Paper Money: هـي العملة الورقية بدون قيمة حقيقية, ويتم استخدامها كنقود بمرسوم مـن الحكومـة الأمريكيـة, وقـد قامـت حكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكية بإصدار عملات ورقية من النوع الذي تم وصفه آنفاً تحـت الضـغوط الماديـة التـي خلقتهـا الحـرب الأهليـة، بالإضـافة إلى البعض من العمـلات القابلـة للتحويـل للـذهب والفضـة. ولكـن سـرعان مـا وجـدت الحكومـة أنــه مـن الصـعوبة بمكـان القيـام بالحفاظ على مبدأ التحويـل إلـى ذهـب وفضـة. كمـا قامـت البنـوك بإيقـاف عمليـات التحويـل. ولـذا فقـد قامـت الحكومـة فـي عـام 1862، ولأول مـرة بإصـدار أوراق نقديـة غيـر قابلـة للتحويـل سواء عند الطلب أو حتى بسعر محدد فـي تـاريخ مستقبلي، وتـم إعلانهـا عملـة قانونيـة. وكانـت تُعرَف أيضـاً بالورقـة الخضـراء greenbacks (مصطلح عامي قديم كان يتم إطلاقه على الـدولار الأمريكي؛ لأن خلفيته المطبوعة كانت خضـراء اللـون)، وكانـت هذه العمـلات الورقيـة عملـة قانونيـة لكافـة المـدفوعات فيمـا عـدا الجمارك التـي كان يجب أن يتم دفعها بالذهب أو الفضـة. ولـم تقـم الحكومـة الأمريكيـة بمـنح أي وعـود لتحويـل مثـل هـذه الأوراق النقدية إلى ذهـب أو فضـة, وبالتـالي هجـرت الحكومـة الأمريكيـة قاعــدة الــذهب. ويمكــن لحــائزي الأوراق الخضــراء النقديــة الحصـول علــى الـذهب والفضــة فــي السـوق، ولكـن الـدولار الأمريكي الواحد من الورقـة الخضـراء لـم يعـد فـي وسـعه شـراء وزن 23,22 حبة من الذهب؛ لأن الحكومة لم تعد علـى استعداد للحفاظ على سعر الدولار بسعر طباعتهـا. وكانـت الدولارات من الأوراق الخضـراء يـتم طباعتهـا فـي كميـات هائلـة لدرجـة أن

الولايات المتحدة الأمريكية عانت من موجة مرعبة من التضخم أثناء الحرب الأهلية. وكما حدث في العقود الماضية تماماً، اختفت العملات الجزئية الصغيرة من الفضة؛ لأنها كانت تساوي أكثر من قيمتها الاسمية في التجارة الخارجية. وكانت هناك إصدارات خاصة من العملات الجزئية الصغيرة من الورق، ولكن هذه أيضاً تم حظرها في وقت لاحق.

قانون قاعدة الذهب 1900

قانون لتحديد وإصلاح قاعدة القيمة، والحفاظ على تماثل كل أشكال الأموال الورقية أو النقود المعدنية التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإصدارها، أو إعادة سداد الدين العام، أو للأغراض الأخرى. وأصبحت الأوراق النقدية للولايات المتحدة الأمريكية التي صدرت خلال الحرب الأهلية خلال فترة الرئيس إبرهام لينكن والتي سمّت الدولار بالأخضر قابلة للاستبدال مقابل الذهب طبقاً للقيمة التاريخية 20,67 دولار لكل أوقية من الذهب. وبينما سمحت التشريعات القانونية باستمرار السماح باستخدام العملات المعدنية الفضية، ودعت إلى اتفاقية دولية للسماح بمعدنين، فقد أدى هذا القانون إلى تأمين منح الأسبقية للذهب في السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية.

بقانون معيار الذهب الذي قام الرئيس الأمريكي ماكينلي بتوقيعه في يوم 14 مارس عام 1900م, أنهى الرئيس الأمريكي المناقشات الجارية عن أسبقية الذهب مقابل الفضة, في أي من المعدنين يجب أن يتم ربط وتثبيت العملة الورقية للولايات المتحدة الأمريكية مع الفضة، أم مع الذهب. وتعود المناقشات حول الاستخدام الفيدرالي للعملات الورقية، وعدم الأهمية النسبية للفضة أو الذهب في تثبيت قيمة العملة الورقية التي تعود إلى عام 1790م عندما قام ماديسون وهاملتون بمناقشة

الأمر، وتأسيس أول بنك وطني يملك صلاحيات تنظيمية بشأن العملة (فرست بنك). ويأتي تأثير هذا القانون من أنه يقوم بتأسيس: 1- قيمة وطنية لمعدن الذهب. 2- ويضع قيمة معيارية لقيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للذهب. 3- ويتطلب أن يتم الاحتفاظ بالدولار عند قيمة التكافؤ مع (تكافؤ مشابه مع الأشكال الأخرى المختلفة من نفس العملة).

وأدى استمرار الحكومة في التقرب إلى الفضة بعد عام 1873م إلى بروز مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى استعادة القاعدة المزدوجة للذهب والفضة والتي يمكن فيها سداد الديون بالدولار الأمريكي مقابل معيار 371,75 حبة من الفضة الصافية للدولار الأمريكي الواحد. ومع وصول الفضة إلى نصف قيمتها السابقة مقابل الذهب، فإن احتمال استعادة قاعدة استخدام كلٍّ من معدني الذهب والفضة جعل من عملية الاحتفاظ بالدولار الأمريكي أمراً محفوفاً بالمخاطر. وقد أخذ المستثمرون العالميون في مراقبة وزارة الخزانة الأمريكية لاستطلاع أي بوادر يرونها لأن تقوم بدفع خدمات الدَّين بالفضة حتى ولو بسعر السوق. وقد أدى ذلك إلى عدم استقرار الأسواق عندما تقل الجمارك التي يتم تحصيلها (وهي المصدر الأول للإيرادات وللحصول على الذهب). وفي عام 1900م أعادت الحكومة الأمريكية تأكيدها على الالتزام بقاعدة الذهب.

وتم إعلان الدولار الذهبي كوحدة حساب للقاعدة، وكل أشكال النقود التي تقوم الحكومة بإصدارها يجب أن يتم الحفاظ على تساويها بذلك. وللمرة الأولى، تم إنشاء احتياطي من الذهب بصفة رسمية للأوراق النقدية التي تقوم الحكومة بإصدارها. واستمر اعتبار الأوراق الخضراء التي استخدمت وظهرت خلال الحرب الأهلية 1862م, والشهادات الفضية، والدولارات

كلهـا مغطـاة مقابـل الفضــة كعمــلات قانونيــة، وكانــت قابلــة لاستبدالها بالذهب. وتم إيقاف إصدار سندات الخزانـة واستعادة الموجود منها.

معيار الذهب الكلاسيكي (التقليدي): 1821- 1914

فـي القـرن الثـامن عشـر، كانـت إنجلتـرا ومعظـم البلـدان الأخـرى تسـير علـى قاعـدة المعـدنين الـذي يقـوم علـى الفضـة. وعنـدما اسـتعادت بريطانيـا نظـام المـدفوعات النقديـة فـي عـام 1821م بعد موجـات التضـخم الـذي حـدثت فـي أعقـاب الحـروب النابليونية، وتم استعادة التعامل بقاعدة الـذهب، وتـم التوسـع فـي معيار الذهب من عام 1821م إلى عام 1880م حيث تزايد عدد البلدان التي توقفت عن استخدام الفضة.

وبحلول عام 1880م كانت الغالبية العظمى من دول العـالم تسـير علـى شـكل مـن أشـكال قاعـدة الـذهب، وهـي الفتـرة التـي عُرفت باسم أوج فترات قاعدة الذهب، وكانت فترة ملحوظـة فـي تـاريخ الاقتصــاد العــالمي. وكانــت تتميـز بــالنمو الاقتصــادي السـريع، والتـدفُّق الحـر للقـوى العاملـة ورأس المـال الـذي يتنقـل عبر الحدود السياسية، وتجارة حرة بالفعل، وبشكل عام نوع من السلام العالمي. ويُعتقد أن تضافر هذه الظـروف الخـارجيـة، إلـى جانب شبكة مالية متطـورة تتركـز فـي لنـدن، بالإضـافة إلـى دور بنـك إنجلتـرا كحكـم للنظـام، كانـت كلهـا شـروطاً لا غنـى عنهـا لعمليات فعالة لنظام قاعدة الذهب 2.

نظام الاحتياطي الفيدرالي أثناء سريان معيار الذهب

نظام الاحتياطي الفيدرالي أثناء سريان قاعدة الذهب بنهاية القـرن التاسـع عشـر: وهـي الشـيكات. ورغـم أن الشـيكات كانـت موجـودة منـذ قـرون عديـدة، فـإن بنـوك الدولـة -لتعـويض فقدانهـا

للقدرة على إصدار أوراق نقدية- قامت بابتكارها لاحقاً. وقد جعلت التحسينات التي طرأت على وسائل الانتقال والاتصالات، والنمو الذي طرأ على مؤسسات إجراء المقاصة، من الممكن استخدامها في إجراء المعاملات بين عملاء مختلف البنوك، وإلى حد ما بين مختلف المناطق في الدولة. وقد قامت الشيكات بأداء نفس وظيفة الأوراق النقدية إلى حد كبير: فقد سمحت للعامة بأن يقوموا بإدارة الأعمال بمبالغ صغيرة من العملات المعدنية والعملة القانونية، أكثر مما لو لم يكن ذلك متاحاً. فقط قليل من المال الذي يتم إيداعه في حساب الشيكات يمكن أن يتم الاحتفاظ به في خزينة الشركة أو لدى وكلاء إجراء المقاصة. وكانت معظم المعاملات المالية تجري عن طريق إلغاء المبالغ المدينة عن طريق إضافة المبالغ الدائنة. وقد عانى حائزو الشيكات المصرفية من نفس العيوب التي كانت تواجه الأوراق النقدية في وقت مبكر من بداية القرن؛ فقد كانت البنوك تعاني من إجراء تعاملات موسمية كبيرة للمطالبة النقدية من حسابات الشيكات الخاصة بهم والتدافع الجماعي للعملاء لسحب الأموال من البنوك.

وقد خلقت هذه التحويلات الضخمة من الحسابات النقدية أزمات عميقة؛ لأن البنوك كانت تحتفظ فقط بكمية محددة من النقدية القانونية والأوراق النقدية في أي وقت محدد، وفي بعض الأوقات أدت هذه التحويلات إلى انهيار البنوك. وكان هذا الانهيار محدوداً في البداية؛ لأنه كان محدّداً بالقانون على ألا تزيد عن مبلغ معين.

قانون لتحديد وتثبيت قاعدة القيمة، والحفاظ على التساوي بين كافة أشكال النقود التي يتم إصدارها أو سكها عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، ولإعادة سداد الدين

العـام, وكافـة الأغـراض الأخـرى، قـانون 301 مـادة 45, فـي مارس 1900م. وكـان يطلـق علـى هذا القـانون "قـانون معيـار الذهب".

تــاريخ مــوجز لمعيــار الــذهب فــي الولايــات المتحــدة الأمريكيـة خـدمات أبحـاث الكـونجرس الأمريكـي (أو احتمـال) انـهيار البنوك وفقدان الودائع غير المؤمن عليهـا، أدى إلـى خلـق دوافع أكبر لدى المودعين لسحب ودائعهم، ثم تطوّر إلـى المزيـد مـن التـدافع الجمـاعي لسـحب الأمـوال مـن البنـوك. وكانـت هـذه الحـالات الموسـمية مـن الهلـع الجمـاعي للعمـلاء تعتبـر أعراضـاً أقل دراميـة، ولكنهـا مشكلة أكثـر حـدوثاً: التفـاوت الموسـمي فـي الاحتياجات النقدية لإجراء المعاملات المالية.

ولـم يكـن نظـام قاعـدة الـذهب ونظـام العملـة القانونيـة يتسـم بـأي نـوع مـن المرونـة، وكـان عُرضـة لأي نقـص فـي الأمـوال، وبصفة خاصة في موسم الحصاد. ففي عام 1913م تـم التصـدِّي لهذه المشكلة عن طريق إنشاء نظـام الاحتيـاطي الفيـدرالي (يقـوم بوظيفــة البنــوك المركزيــة فــي الــدول الأخــرى). وكــان نظــام الاحتياطي الفيدرالي قد تم إنشاؤه بطـريقتين؛ الأولـى: أن يـتم مـد البنـوك بوسـائل الاقتـراض فـي أوقـات نـدرة الأمـوال لمواجهـة متطلبات عملائهم من الحاجة نحو الأموال السائلة.

الثانيـة: أن يكـون بمقـدوره خلـق نـوع جديـد مـن الأمـوال، وهي الأوراق النقدية للاحتيـاطي الفيـدرالي والتـي يمكـن التوسُّـع فيهـا أو تقليـل كمياتهـا للاسـتجابة إلـى احتيـاج العمـلاء للنقديـة السـائلة. ولـم يكـن لتكـوين الاحتيـاطي الفيـدرالي أي تـأثير يـذكر على قاعدة الذهب, هذا إن كان له أي تأثير على الإطلاق.

وكانــت الــدولارات الأمريكيــة لا تــزال محــددة بشــروط الـذهب، كمـا كانـت الأوراق النقديـة للاحتيـاطي الفيـدرالي قابلـة

لأن يتم استبدالها بالأموال القانونية. ولم يكن نظام الاحتياطي الفيدرالي يعمل فقط في ظل نظام الذهب، ولكن تم إسناد أمر الحفاظ على قاعدة نظام الذهب إليه أيضاً، وكان يتم الاحتفاظ بنسبة من الذهب كغطاء للأموال التي يتم إصدارها.

وكان الذهب لا يزال هو الذي يحدد قيمة الدولار الأمريكي. وكانت معظم دول العالم قد اضطرت إلى الخروج عن قاعدة الذهب أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى. ولكن بموجب القانون الفيدرالي ظلَّت الولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة قاعدة الذهب طوال سنوات الحرب. وقد استغرق الأمر عدة سنوات بعد انتهاء الحرب قبل أن تستطيع الدول الكبرى الرئيسة أن تستعيد قدرة عملاتها الوطنية على التحوُّل إلى الذهب. وتم استكمال هذا الأمر بنسبة كبيرة بحلول عام 1927م.

معيار تبادل الذهب:

انهار نظام معيار الذهب في الفترة من عام 1925 -حتى عام 1931م أثناء الحرب العالمية الأولى، وتلتها فترة من استخدام الأموال الائتمانية، وأعيدت لفترة قصيرة منذ عام 1925م وحتى عام 1931م- بوصفه قاعدة أو معياراً لتبادل الذهب. وبموجب نظام قاعدة أو معيار تبادل الذهب كان بمقدور الدول أن تحتفظ بالذهب أو الدولارات أو الجنيهات كاحتياطي، فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا اللتين كانتا تحتفظان بالاحتياطي على شكل ذهب فقط. واندفعت الدول بالإضافة إلى ذلك إلى تطبيق سياسات لتعزيز الاحتياطي الخاص بها لحماية المعروض الداخلي من الأموال من جراء تدفُّقات الذهب. وتحطَّمت قاعدة تبادل الذهب في عام 1931م بعد أن هجرتها بريطانيا في أعقاب التدفقات الهائلة للذهب

ورأس المال للخارج، ومرة أخرى تبعتها بالأموال الائتمانية. وكان نظام بريتون وودز في عام 1946 حتى عام 1971 محاولة لتعديل نظام قاعدة الذهب باستخدام الدولار الأمريكي كعملة رئيسة للاحتياطي النقدي لدول العالم. وكل الدول الأخرى -باستثناء كتلة دول الجنيه الإسترليني- كانوا يقومون بتسوية ميزانياتهم الخارجية بالدولار الأمريكي. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتثبيت سعر الذهب عند معدل 35 دولاراً للأونصة، وقامت بالاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من الذهب، كما قامت بتسوية المدفوعات الخارجية بسبائك الذهب ومتحصلات نقدية.

نهاية معيار الذهب عام 1933م

انتهى نظام الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 1933م. ورغم إنشاء بنك الاحتياطي الفيدرالي فإن موجات من الاندفاع المحموم للعملاء لسحب أموالهم أدت إلى عمليات انهيار ضخمة للبنوك خلال الفترة من 1930م وحتى عام 1933م, مما أدى إلى فشل بنك الاحتياطي الفيدرالي في توفير السيولة النقدية الكافية لتمكين البنوك من مواجهة احتياجات عملائها من الأموال السائلة. وكان هذا الفشل يعزو في جانب منه وربما الجانب الأكبر إلى معيار الذهب (فرضية).

ولكي يتمكن الاحتياطي الفيدرالي من ضخ المزيد من الأموال السائلة التي تقابل الاحتياجات المتغيرة لعملائها، كان يستوجب الأمر خلق أو إيجاد المزيد من السيولة النقدية التي لم تكن ممكنة في ظل وجود معيار الذهب, إلى جانب تخفيض أسعار الفائدة. لكن رغم ذلك، فإن معدلات الفائدة المنخفضة، سرَّعت من وتيرة صادرات الذهب من البلاد إلى الخارج, حيث كان المستثمرون يبحثون عن عائدات أكبر لأموالهم المستثمرة.

إصــدار المزيــد مــن الأوراق النقديــة، زاد مــن الشــكوك المثــارة بشــأن قـدرة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة علــى البقــاء والتمسك بمعيار الـذهب. وكلمـا زادت هذه الشكوك زادت معهـا وتيرة الدوافع التي تؤدي إلى تصدير المزيد من الذهب، والتقليل مـن احتياطيـات الـذهب، وزادت صـعوبة الإبقـاء علـى الـدولار الأمريكي على مستوياتها القانونية المساوية لقيمة الذهب.

قانون احتياطي الذهب - بتاريخ 30 يناير عام 1934م

كـان الاقتصـاد الأمريكـي لازال يعـاني مـن الآثـار السـلبية لكارثة سوق الأوراق المالية الذي حدث عام 1929م والتحـديات التي أفرزتها تلك الأزمة لمعالجة تلك المشاكل بخفض معدلات البطالـة والتقليـل منهـا، ورفـع الأجـور وزيـادة النقـود المتداولـة, كانـت تصـدم ومقيـدة بمعيـار الـذهب. للحفـاظ علـى الاقتصـاد مـن الوصـول إلـى درجـة الانهيار، ولمعالجـة هـذا الوضـع, وللحـد مـن المزيد من التدهور؛ كان الاحتياطي الفيدرالي بحاجة إلى سياسـة نقدية توسعية.

الإبقـاء علـى معيـار الـذهب يعنـي المزيـد مـن الانكمـاش, وهو ما حدث مع بداية ولاية الرئيس فرانكلين روزفلت في يوم 4 مارس عام 1933، تغيَّرت سياسة الحكومة. وتخلَّت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـن معيـار الـذهب بعـد سلسـلة مـن قـرارات السـلطة التنفيذيـة، والإجـراءات التشـريعية، وقـرارات المحـاكم. وتـم إيقـاف قاعـدة التحويـل إلــى ذهــب. وتـم تـأميم الممتلكـات الخاصة من الذهب. كما تم خلق علاقـة تكـافؤ جديدة مع الـذهب وصلت إلى حد تخفيض العملـة مـن 20,67 دولاراً للأوقيـة إلـى 35 دولاراً للأوقيــة أي: بنســبة 40%. وكانــت علاقــة التكــافؤ الجديدة مهمة فقط بالنسبة للتحويلات الخارجيـة فقـط، ورغـم كـل

ذلك ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من الآثار السلبية لانهيار أسواق الأوراق المالية الذي حدث في عام 1929م.

وقد ساعده قانون احتياطي الذهب الذي حظر القيام بتصدير الذهب، وقيد ملكية الذهب، كما أعاق القيام بتحويل الذهب إلى أوراق مالية، في التغلب على هذا العائق. وقد صدق هذا القانون على الأمر التنفيذي السابق 6102 والذي كان يتطلب أن يتم استبدال كل كمية الذهب إلى أوراق مالية نقدية. كما قام قانون احتياطي الذهب بإعادة تقييم سعر الذهب ليكون 35 دولاراً أمريكيّاً لكل أوقية من الذهب. وكنتيجة لذلك فإن قانون احتياطي الذهب وهو قانون للسياسة النقدية، أدى إلى زيادة ضخمة في الناتج القومي الإجمالي في الفترة من عام 1933م وحتى عام 1941م. وفيما بين عامي 1933م و1937م زاد الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل متوسط يزيد عن 8%. وهذا النمو في الناتج الحقيقي يرجع أساساً إلى النمو الذي حدث في المعروض من النقود من نوعية (M1) (ويشار إلى نوعية المعروض من الأموال من حيث مكوناتها: إن كانت تشمل النقود الورقية أو العملة المعدنية أو النقود المتداولة خارج البنوك واحتياطيات البنوك برموز من نوع (MB- M1- M2- M3- MZM- MO)،

وكل منها تختلف في محتوياتها من عناصر الأموال عن الأخرى، وهذا المعروض من النقود قد نما بنسبة 10% في الفترة ما بين عام 1933م وعام 1937م. وكانت المعتقدات السابقة عن التعافي من الكساد العظيم تشير إلى أن النمو كان نتيجة السياسة المالية ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية. وقد ذكر فريدمان وشوارتز أن معدل النمو السريع (في المعروض من الأموال) في ثلاث سنوات

متتاليـة مـن يونيـو 1933م وحتــى يونيـو 1936م كانــت نتيجـة لتدفق الذهب عن طريق إعادة تقييم الذهب بالإضافة إلى هروب رؤوس الأمـوال إلـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة". وتضـاعفت حيـازات الخزانــة العامــة مــن الــذهب فــي الولايــات المتحــدة الأمريكيــة لثلاثــة أضــعاف، حــين زادت مــن 6,358 فــي عــام 1930م إلــى 8,998 فــي عــام 1935م (بعــد القــانون)، ثــم إلــى 19,543 طنــاً متريّــاً مــن الــذهب النقــي الخــالص بحلــول عــام 1940م, ولتصوير هذه القيمة بمقـاييس اليوم فـإن 10,000 طـن مـن الـذهب يسـاوي 402 بليـون دولار أمريكـي (عنـد 1250/ أونصـة).

وقد تم الإشارة إلى إعادة تقييم الذهب كقرار بسياسـة فعالـة قامـت بـه إدارة الـرئيس روزفلـت مـن أجـل خفـض قيمـة الـدولار الأمريكــي. وكانــت التــدفقات الكبــرى للــذهب فــي هــذه الفتــرة كاسـتجابة مباشـرة لإعـادة تقيـيم الـذهب. وقـد حـدثت زيـادة فـي التـدفقات النقديـة (M1)، والتـي كانـت نتيجـة للتـدفقات فـي كميـة الـذهب وكـان مـن شـأنها تقليـل أسـعار الفائـدة الحقيقيـة، وبالتـالي تؤدي إلى تحفيز شراء السلع المعمرة عن طريق الحد من تكلفـة الفرصــة البديلــة للإنفــاق. والزيــادة فــي التــدفقات النقديــة (M1) والتي كانت نتيجة لتدفق الـذهب لـم يكـن ليحـدث لـولا سـن قـانون احتيـاطي الـذهب والمعـروض مـن أنـواع النقـود، فربمـا كانـت تسـتمر فـي اتجاههـا التـاريخي، ثـم إن النـاتج القـومي الإجمـالي الحقيقي كـان يمكـن أن يكـون أقـل بمـا يقـرب مـن 25% فـي عـام 1937م وأقل بـ 50% في عام 1942م.

شبة (Quasi) معيار الذهب 1934 م- 1973م

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في ظـل النظـام الـذي تـم اعتمـاده بموجـب قـانون احتيـاطي الـذهب لعـام 1934م فـي

تحديد الدولار الأمريكي بالنسبة للذهب. ورغم ذلك، فإن تحويلات الذهب كانت قاصرة على التسويات الرسمية مع البنوك المركزية في الدول الأخرى. ولم يعد الدولار الأمريكي يمثل بالنسبة للمواطن الأمريكي أي كمية محددة من الذهب بأي مدلول. وتم الحفاظ على معيار الذهب وبدون القيام بأي تحويلات محلية بموجب الاتفاقات المالية الدولية وطبقاً لاتفاقيات بريتون وودز لعام 1944م. وطبقاً لهذه الاتفاقية الدولية، فقد تم تقييد دور الذهب بشكل واضح وصريح بـ 35 دولاراً للأوقية الواحدة. وتم تحديد عملات الدول الأخرى بالنسبة للدولار الأمريكي. ويمكن للدول التي تحتفظ باحتياطيات من الذهب أن تقوم بتسوية حساباتها بالذهب، ولكنه كان من المقبول عموماً أن يتم تسوية أرصدتها بأي عملة أخرى يمكن أن يتم تحويلها للصرف الأجنبي. وعادة ما كانت الدول الأخرى تقوم باستخدام الدولار الأمريكي لتسوية حساباتها؛ وكانت كميات محدودة من الذهب يتم تحويلها عبر الحدود، ونادراً ما كان يتم تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب حتى في المجال الدولي.

<u>إنهاء الرابط مع الذهب نهائيّاً 1967 م- 1973 م</u>

رغم عدم وجود أسواق للذهب في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مثل هذه الأسواق لم تكن أيضاً موجودة في الخارج. وبحلول سنوات الستينيات، فإن الأسعار في هذه الأسواق بدأت تميل إلى الانحراف عن الأسعار الرسمية للعملات. وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى محاربة ذلك من خلال سلسلة من عمليات التدخل في الأسواق, حيث كان يتم بيع كميات كبيرة من مخزون الذهب. وانهارت

"تجمعات الذهب" أو "ترتيبات الذهب" والتي تُعرَف باسم لندن جولد بولLondon Gold Pool هذه في عام 1968.

(في 1 نوفمبر 1961م وافقت مجموعة من ثمانية بنوك مركزية في الولايات المتحدة وسبع دول أوروبية على التعاون في الحفاظ على نظام بريتون وودز من العملات القابلة للتحويل بسعر فائدة ثابت، في محاولة للدفاع عن سعر الذهب بـ 35 دولاراً للأوقية من خلال التدخل في سوق الذهب في لندن. قدَّمت الولايات المتحدة 50٪ من إمدادات الذهب المطلوبة للبيع. وكانت الرقابة على الأسعار ناجحة لمدة ست سنوات, حيث كان سعر الذهب المربوط منخفضاً إلى أن أصبح النظام غير قابل للتطبيق, قررت بعدها فرنسا الانسحاب من اتحاد لندن للذهب الذي انهار في مارس 1968م).

وتم تبنِّي سياسة جديدة يمكن بموجبها السماح لسعر سوق الذهب خاصة أن تنحرف عن سعر التسويات الرسمية. وقد جعل ذلك من الترتيبات المالية الدولية ضمن قاعدة الذهب بالاسم فقط. وكان من الضروري للولايات المتحدة الأمريكية أن تتجنَّب إجراء تسويات رسمية كبيرة بالذهب, وتم إبلاغ الدول الأخرى عبر القنوات الدبلوماسية وبوضوح أن لا تتوقع استرداد كميات كبيرة من الدولار الأمريكي مقابل الذهب, ولم يكن هذا "الإغلاق لنافذة الذهب" عملاً رسمياً، ولذا فإنه لم يكن يُشكِّل ابتعاداً رسمياً عن قاعدة الذهب. كما لم يكن أيضاً حظراً مطلقاً لعمليات استبدال الذهب. وعلى أية حال، فما كان في السابق أمراً روتينياً أصبح موضوعاً يخضع للنقاش والتفاوض. وأعلنت إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون في عام 1971م، أنها لن تكون هناك حرية في تحويل الدولارات الأمريكية بسعر التحويل الرسمي المقرر لها. وكان هذا الإجراء يستهدف أن

يكـون أمـراً مؤقتــاً. ولـم يتغيـر سـعر الـدولار الأمريكـي مقابـل الذهب، كما لم يتغير السعر الرسمي للتحويل للعملات الأخرى. وكان المستهدف من ذلك هو الضغط على الدول الأخرى لتقوم بإعـادة تقيـيم عملاتهـا (وتقـديم تنـازلات أخـرى). ولـم تتحـرك سياسـة الدولـة تجـاه "تعـويم السـعر". ومـع عـدم وجـود تحويـل رسمي أو حدوث عمليات استرداد، بدأ الدولار الأمريكـي عمليـة "تعويم" بشكل تلقائي. وتم التوصل إلى اتفاقية سميشسونيان فـي ديسـمبر عـام 1972م بعـد سلسـلة مـن المفاوضــات، والتــي تـم بموجبهـا تخفيض الـدولار الأمريكـي مـن سـعر 35 دولاراً لكـل أوقيـة ترويسـية مـن الـذهب إلـى 38 دولاراً لكـل أوقيـة ترويسـية مـن الـذهب وفـي نفس الوقـت الـذي قامـت فيـه عـدة دول أخـرى بإعادة تقييم عملاتها ورفع قيمتها مقابل الذهب. وتـم اعتمـاد هـذه القيمة الجديدة واعتبارها سعراً رسمياً بموجب مرسوم أصـدره الكـونجرس الأمريكـي فـي شـهر مـارس عـام 1972م. 57 وكـان السعر الجديد هو السعر الرسمي للدولار الأمريكـي، وتـم إجـراء السياسـات اللازمـة للحفـاظ علـى قيمـة الـدولار الأمريكـي النسـبي بالنسـبة للعمـلات الأخـرى. ومـع ذلـك، اسـتمر مبـدأ عـدم وجـود تحـويلات للـدولار الأمريكـي إلـى ذهـب - حتـى فـي المعـاملات الدولية. وكـان سـعر 38 دولاراً لكـل أوقيـة ترويسـية مـن الـذهب هو السعر الرسمي الذي لـم تقم الولايـات المتحـدة بشـراء أو بيـع الذهب به على الإطلاق. وفي غضون عـام واحـد، لـم يعـد مجـدياً مـن الناحيـة العمليـة أن يـتم الحفـاظ علـى سـعر التحويـل الحـالي الجديد. ومن أجل تنفيذ هذه الخطوة، كان لا بد أن تقوم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة باسـتبدال المزيـد مـن الـدولارات وبـأكثر ممـا لـديها مقابـل الـذهب واحتياطيـات العمـلات الأجنبيـة، أو تقلـيص الاقتصـاد من أجل زيادة القوة الشرائية للدولار الأمريكي.

وافقت وزارة الخزانة على تخفيض قيمة الدولار في شهر فبراير عام 1973م لتكون 42,22 دولاراً لكل أوقية ترويسية من الذهب. وفي غضون أسبوعين فقط من التخفيض الجديد للعملة، أصبح هذا التخفيض غير ذي جدوى مرة ثانية من الناحية العملية, بأن يتم الحفاظ على سعر التحويل الحالي الجديد. وعند هذا الحد، ورغم الجهود المبذولة للوصول إلى اتفاقية نقد جديدة، فقد تم تعويم الدولار الأمريكي. وتم اعتماد السعر الجديد رسمياً باعتبار القيمة الاسمية 42,22 دولاراً لكل أوقية من الذهب في شهر سبتمبر 1973م، وبعد فترة طويلة من هجرها واقعياً. ولم يتم الحفاظ على السعر الرسمي أبداً. وجعلت الحكومة في شهر أكتوبر عام 1976م، بصفة رسمية ما كان بالفعل أمراً واقعياً في حقيقة الأمر, وهو إلغاء تحديد الدولار الأمريكي مقابل الذهب، وتم إلغاؤه من التشريعات القانونية. وأصبح النظام المالي رسمياً يدرج تحت مصطلح فيات وهو العملة الورقية غير المدعومة بالذهب أو الفضة.

POSTMASTER: PLEASE POST IN A CONSPICUOUS PLACE.—JAMES A. FARLEY, Postmaster General

UNDER EXECUTIVE ORDER OF THE PRESIDENT

issued April 5, 1933

all persons are required to deliver

ON OR BEFORE MAY 1, 1933

all GOLD COIN, GOLD BULLION, AND GOLD CERTIFICATES now owned by them to a Federal Reserve Bank, branch or agency, or to any member bank of the Federal Reserve System.

Executive Order

FORBIDDING THE HOARDING OF GOLD COIN, GOLD BULLION AND GOLD CERTIFICATES.

By virtue of the authority vested in me by Section 5(b) of the Act of October 6, 1917, as amended by Section 2 of the Act of March 9, 1933, entitled "An Act to provide relief in the existing national emergency in banking, and for other purposes", in which amendatory Act Congress declared that a serious emergency exists, I, Franklin D. Roosevelt, President of the United States of America, do declare that said national emergency still continues to exist and pursuant to said section do hereby prohibit the hoarding of gold coin, gold bullion, and gold certificates within the continental United States by individuals, partnerships, associations and corporations and hereby prescribe the following regulations for carrying out the purposes of this order:

Section 1. For the purposes of this regulation, the term "hoarding" means the withdrawal and withholding of gold coin, gold bullion or gold certificates from the recognized and customary channels of trade. The term "person" means any individual, partnership, association or corporation.

Section 2. All persons are hereby required to deliver on or before May 1, 1933, to a Federal reserve bank or a branch or agency thereof or to any member bank of the Federal Reserve System all gold coin, gold bullion and gold certificates now owned by them or coming into their ownership on or before April 28, 1933, except the following:

(a) Such amount of gold as may be required for legitimate and customary use in industry, profession or art within a reasonable time, including gold prior to refining and stocks of gold in reasonable amounts for the usual trade requirements of owners mining and refining such gold.

(b) Gold coin and gold certificates in an amount not exceeding in the aggregate $100.00 belonging to any one person; and gold coins having a recognized special value to collectors of rare and unusual coins.

(c) Gold coin and bullion earmarked or held in trust for a recognised foreign government or foreign central bank or the Bank for International Settlements.

(d) Gold coin and bullion licensed for other proper transactions (not involving hoarding) including gold coin and bullion imported for reexport or held pending action on applications for export licenses.

Section 3. Until otherwise ordered any person becoming the owner of any gold coin, gold bullion, or gold certificates after April 28, 1933, shall, within three days after receipt thereof, deliver the same in the manner prescribed in Section 2; unless such gold coin, gold bullion or gold certificates are held for any of the purposes specified in paragraphs (a), (b) or (c) of Section 2; or unless such gold coin or gold bullion is held for purposes specified in paragraph (d) of Section 2 and the person holding it is, with respect to such gold coin or bullion, a licensee or applicant for license pending action thereon.

Section 4. Upon receipt of gold coin, gold bullion or gold certificates delivered to it in accordance with Sections 2 or 3, the Federal reserve bank or member bank will pay therefor an equivalent amount of any other form of coin or currency coined or issued under the laws of the United States.

Section 5. Member banks]shall deliver all gold coin, gold bullion and gold certificates owned or received by them (other than as exempted under the provisions of Section 2) to the Federal reserve banks of their respective districts and receive credit or payment therefor.

Section 6. The Secretary of the Treasury, out of the sum made available to the President by Section 501 of the Act of March 9, 1933, will in all proper cases pay the reasonable costs of transportation of gold coin, gold bullion or gold certificates delivered to a member bank or Federal reserve bank in accordance with Sections 2, 3, or 5 hereof, including the cost of insurance, protection, and such other incidental costs as may be necessary, upon production of satisfactory evidence of such costs. Voucher forms for this purpose may be procured from Federal reserve banks.

Section 7. In cases where the delivery of gold coin, gold bullion or gold certificates by the owners thereof within the time set forth above will involve extraordinary hardship or difficulty, the Secretary of the Treasury may, in his discretion, extend the time within which such delivery must be made. Applications for such extensions must be made in writing under oath, addressed to the Secretary of the Treasury and filed with a Federal reserve bank. Each application must state the date to which the extension is desired, the amount and location of the gold coin, gold bullion and gold certificates in respect of which such application is made and the facts showing extension to be necessary to avoid extraordinary hardship or difficulty.

Section 8. The Secretary of the Treasury is hereby authorized and empowered to issue such further regulations as he may deem necessary to carry out the purposes of this order and to issue licenses thereunder, through such officers or agencies as he may designate, including licenses permitting the Federal reserve banks and member banks of the Federal Reserve System, in return for an equivalent amount of other coin, currency or credit, to deliver, earmark or hold in trust gold coin and bullion to or for persons showing the need for the same for any of the purposes specified in paragraphs (a), (c) and (d) of Section 2 of these regulations.

Section 9. Whoever willfully violates any provision of this Executive Order or of these regulations or of any rule, regulation or license issued thereunder may be fined not more than $10,000, or, if a natural person, may be imprisoned for not more than ten years, or both; and any officer, director, or agent of any corporation who knowingly participates in any such violation may be punished by a like fine, imprisonment, or both.

This order and these regulations may be modified or revoked at any time.

THE WHITE HOUSE
April 5, 1933.

FRANKLIN D ROOSEVELT

For Further Information Consult Your Local Bank

GOLD CERTIFICATES may be identified by the words "GOLD CERTIFICATE" appearing thereon. The serial number and the Treasury seal on the face of a GOLD CERTIFICATE are printed in YELLOW. Be careful not to confuse GOLD CERTIFICATES with other issues which are redeemable in gold but which are not GOLD CERTIFICATES. Federal Reserve Notes and United States Notes are "redeemable in gold" but are not "GOLD CERTIFICATES" and are not required to be surrendered

Special attention is directed to the exceptions allowed under Section 2 of the Executive Order

CRIMINAL PENALTIES FOR VIOLATION OF EXECUTIVE ORDER $10,000 fine or 10 years imprisonment, or both, as provided in Section 9 of the order

W. H. Woodin
Secretary of the Treasury.

U.S. Government Printing Office: 1933 2-16064

إعلان للمواطنين الأمريكيين بتسليم الذهب للحكومة الفيدرالية طبقاً لقانون الذهب الذي أصدره الرئيس فرانكلين روزفلت عام 1933م



"All the News That's Fit to Print."

The New York Times.

LATE CITY EDITION

WEATHER—Fair today; tomorrow cloudy, warmer, rain following. Temperatures Yesterday—Max., 40; min., 26.

Copyright, 1933, by The New York Times Company.

VOL. LXXXII....No. 27,435. Entered as Second-Class Matter. Postoffice, New York, N. Y. NEW YORK, MONDAY, MARCH 6, 1933. P TWO CENTS In New York City. | THREE CENTS Within 200 Miles | FOUR CENTS Elsewhere Except in 7th and 8th Postal Zones

ROOSEVELT ORDERS 4-DAY BANK HOLIDAY, PUTS EMBARGO ON GOLD, CALLS CONGRESS

HITLER BLOC WINS A REICH MAJORITY; RULES IN PRUSSIA

Stay-at-Homes Turn Out and Give Government 52% of 39,000,000 Record Vote.

NAZIS ROLL UP 17,300,000

Get 44% of Total Poll and Even Wrest the Control of Bavaria From Catholics.

ELECTION IS PEACEFUL

Mob Attacked Stalin's Home In Wide Revolt, Tokyo Hears

Wireless to THE NEW YORK TIMES.

TOKYO, Monday, March 6.—Private information reaching Tokyo states that discontent due to famine conditions is so acute in Soviet Russia that a mob attacked Joseph Stalin's house in Moscow on Jan. 20 and was driven off by troops after 400 persons had been killed. Other reports from Siberia, partly corroborated by information reaching military circles here, indicate the farmers are in widespread revolt. Serious disturbances occurred at Irkutsk, and 80,000 men are said to have joined the revolt, including Communists and Red soldiers.

The Japanese discount a good part of these rumors, but they come from too many sources to be entirely ignored. It is believed these disturbances are much more serious than the Soviet Government has admitted.

JAPANESE PUSH ON IN FIERCE FIGHTING; CHINA CLOSES WALL

Jehol Forces Offer Stoutest Resistance of Campaign as They Are Cornered.

BUT LOSE ANOTHER PASS

Chang's Troops at Kupei Bar Retreat Southward to the Peiping Area.

NANKING ADMITS DEFEAT

Relief Wages Will Be Paid Despite Holiday, Gibson Says

Harvey D. Gibson, chairman of the Emergency Unemployment Relief Committee, declared yesterday that the bank holiday would not interfere with the payment of wages to unemployed men and women holding emergency jobs through the committee's work and relief bureau.

"Emergency wages must be paid and some way must be found to pay them," Mr. Gibson said. "I have no doubt that we will find a way to do it. We are not worried about it at all. Arrangements can certainly be made to meet the emergency relief payroll."

The weekly payroll of the committee exceeds $1,000,000.

BEWILDERED CITY STILL PAYS IN CASH

BANKS HERE ACT AT ONCE

City Scrip to Be Ready Today or Tomorrow to Replace Currency.

EMERGENCY STEP PRAISED

Financiers Look for Little Interruption in Business Under Federal Program.

'TRUST DEPOSITS' TO AID

Cash Now Can Be Placed in

The President's Bank Proclamation

Special to THE NEW YORK TIMES.

WASHINGTON, March 5.—The text of President Roosevelt's proclamation on the banking situation, issued at the White House at 11 o'clock tonight, was as follows:

BY THE PRESIDENT OF THE UNITED STATES OF AMERICA.

A Proclamation

WHEREAS there have been heavy and unwarranted withdrawals of gold and currency from our banking institutions for the purpose of hoarding; and

WHEREAS continuous and increasingly extensive speculative activity abroad in foreign exchange has resulted in severe drains on the nation's stocks of gold; and

WHEREAS these conditions have created a national emergency; and

WHEREAS it is in the best interests of all bank depositors that a period of respite be provided with a view to preventing further hoarding of coin, bullion or currency or speculation in foreign exchange and permitting the application of appropriate measures to protect the interests of our people; and

WHEREAS it is provided in Section 5 (b) of the act of October 6, 1917 (40 stat. L. 411) as amended, "that the President may investigate, regulate or prohibit, under such rules and regula-

USE OF SCRIP AUTHORIZED

President Takes Steps Under Sweeping Law of War Time.

PRISON FOR GOLD HOARDER

The Proclamation Provides for Withdrawals From Banks Against New Deposits.

CONGRESS SITS THURSDAY

Day of Conference With the

من صحيفة نيويورك تايمز 6 مارس 1933م " روزفلت يطلب 4 أيام إجازة للبنوك ويضع حضراً على الذهب, ويدعو الكونجرس إلى الاجتماع



الرئيس روزفلت يوقِّع على قانون احتياطي الذهب في 30 يناير 1934م

المـال

"إذا ما سمح الشعب الأمريكـي فـي أي وقت مـن الأوقـات بـأن تقـوم المصـارف الخاصـة بالسيطرة علـى موضـوع العملـة الخاصة بهم، في البداية عن طريق التضخم، ثـم بعد ذلـك عن طريق الانكماش، فإن البنـوك سـوف تقـوم بحرمـان الشـعب مـن كافة ممتلكاتهم، حتى يستيقظ أطفـالهم فـي يـوم مـن الأيـام وهـم في العراء وبلا مأوى، القارة التي قام آبـاؤهم بغزوهـا... سـلطة إصدار النقود يجب أن يتم سلبها من البنوك، وإعادتهـا للشـعب، الذي تنتمي إليه هذه السلطة" ـ تومـاس جيفرسون في منـاقشـة عن إعادة تقديم مشروع قانون لرخصة البنوك عام (1809م).

هنـاك مقولـة مشـهورة تنسـب لجيبـي مـورجن تحـدَّث فيهـا أثنـاء شـهادته أمـام اللجنـة المصـرفية بـالكونجرس عـام 1912م أثناء تحقيق لجنـة بوجو فـي دور مـوني ترسـت بالسـعي لتأسـيس نظـام بنـك الاحتيـاطي الفيـدرالي عـام 1913م بقولـه: "المـال هـو الذهب ولا شـيء آخـر". "Money is Gold, and Nothing else "

لا يوجـد موضـوع يخيـف ويجهلـه الكثيـر مـن النـاس بكافـة طبقــاتهم أكثــر مــن السياســة النقديــة وكيفيــة عمــل النقــود فــي الاقتصـاد, ومن أين تأتـي, وكيف تصـدر, ومـن لـه حـق الإصـدار, وهل للـذهب دور فـي الإصـدارات النقديـة. كلهـا تسـاؤلات. رغـم أهميـة وخطـورة هـذا الأمـر علـى حيـاة الإنسـان, إلا أننـا مـازلنـا نجهل الكثيـر عنهـا.

ماهو المال؟

يبدو أنه سؤال بسيط، ولكن مثل الكثير من الأسئلة البسيطة، كلما حاولت الحصول على جواب محدد زاد الأمر صعوبة. هناك طريقة واحدة لفهم المال, هو أن تسأل نفسك: كيف يمكن للناس أن تبادل السلع والخدمات الآن بدون المال؟

قبل اختراع المال كان الشراء والبيع يتم عن طريق المقايضة, أي: من خلال تداول سلعة بأخرى أو خدمة واحدة بأخرى. رغم أن عملية المقايضة عملية سهلة وبسيطة لكن يوجد فيها عيبان مهمان مقارنة باستخدام المال؛ أولاً: أنها غير مرنة. الثانية: عملية المقايضة لا توفِّر أو لا تحفِّز الناس على زيادة إنتاجهم.

مثال على ذلك: مزارع يعيش في المدينة مع عدم وجود نظام نقدي رسمي. كل عام يزرع الذرة في الربيع ومواسم الحصاد في أواخر الصيف. في وقت الحصاد، يقايض إنتاج مزرعته الذرة بسلعة أخرى مع تاجر قريب من مزرعته, ومع مر السنين وجد هذا المزارع أنه لا يوجد فائدة من زراعة المزيد من الذرة ولا يمكن مبادلتها عند الحصاد رغم أن الكثير من الناس قد ترغب بالحصول على الذرة التي لديه, لكن المشكلة أن عدداً قليلاً منهم لديه شيء يمكن مقايضته مع مزارع الذرة عند وقت الحصاد، وإذا أراد أن ينتظر وقتاً طويلاً لمقايضة الآخرين فالذرة سوف تفسد. وبالتالي إذا زرع وحصد ذرة إضافية، فلن يجد أحداً يقايضه بها, وفي نهاية المطاف سيقوم برميها.

في المقابل هناك مزارع على خلاف المزارع الأول, يعيش في منطقة تستخدم العملات الذهبية على أساس أنها مال بدل مقايضة سلعة بسلعة مثل المزارع الأول, هذا المزارع يقوم

ببيع محصول الذرة مقابل مال ويحصل عليه فوراً, وعند الحصاد يستخدم جزءاً من المال لشراء ما يحتاج إليه وعائلته ويحتفظ بالجزء المتبقي لإنفاقه خلال فصل الشتاء وقت لا يوجد لديه محصول لبيعه.

كما نرى, فإن وضع المزارع الثاني أفضل بكثير من وضع المزارع الأول؛ لأنه قادر على تخزين ثروته وقت ما يريد على مدار السنة وحسب احتياجاته, لكن الأهم من ذلك هو أن المال يعطي المزارع الثاني أهمية وميزة أكثر على المزارع الأول, فسوق المزارع الأول محدودة؛ لأنها محصورة بوقت الحصاد فقط, هو يبيع فقط لآخرين الذين لديهم منتج يقايضهم به, وبالتالي هو محصور عند الحصاد بفئة معينة يمكنه التعامل معها, وبالتالي فالمزارع الأول لا يجد ضرورة لإنتاج أكثر مما يكمن مقايضته.

من ناحية أخرى المزارع الثاني يمكن أن يبع لأي مشترٍ لديه المال (الذهب), وبالتالي لديه سوق أكبر وأشمل من المزارع الأول, ونتيجة لذلك كان لديه سبب لزراعة الذرة أكثر, حيث إن السوق سوف تتحمل زيادة إنتاجه. وعلاوة على ذلك، فيمكن للمزارع الثاني زراعة ذرة إضافية ولديه الحافز لتطوير أسواق جديدة, وهكذا فإن المزارع الثاني حقَّق نجاحاً لجعل مزرعته فعالة بقدر كبير. ونتيجة لذلك، أصبح يقضي وقتاً أطول لتطوير طرق جديدة لزراعة وحصاد وتخزين وتوزيع الذرة. أيضاً أصبح يستخدم أمواله لشراء معدات أفضل، والتي تسمح له بزراعة مساحة أكبر وبوقت أقل.

لأن المزارع الثاني يبيع الذرة الخاصة به مقابل المال فإنه بذلك يدعم بناء خط للسكك الحديدية لمساعدته على توزيع منتجاته على مساحة أكبر. عقب بناء السكك الحديدية فإنها لن

تحصر على توسع سوق منتجات المزارع الثاني فقط, بل سوف تجلب بضائع جديدة لجميع الناس الذين يعيشون في المنطقة. مع مرور الوقت، فإن الناس في بلدة المزارع الثاني يصبحون أكثر ثراء من الناس في بلدة المزارع الأول الذين يقتصر تعاملهم على مقايضة سلعة بسلعة في وقت محدد.

ما أريد أن أوضحه هنا هو أن فكرة المال، -والتي نحن جميعاً نعدها أمراً مفروغاً منه- هي أمرٌ بالغ الأهمية في حياتنا؛ لأنها تساعد على تسهيل النشاط الاقتصادي.

بدون شك, كما وضح لنا المزارع الأول, بأنه يمكن لنا الشراء والبيع بدون مال (عشرين بيضة مقابل كيلو ذرة مثلاً), لكن وكما بيَّن لنا مثال المزارع الثاني بأن الطريقة الوحيدة والصحيحة لتنفيذ التجارة على نطاق واسع بين منتجين ومستهلكين متعددين هو وضعها على أساس نظام نقدي متطور.

هناك سببان لأهمية المال للمزارع الثاني 1- أن البيع والشراء بالعملات الذهبية أكثر ملائمة من التداول بالمواد الغذائية أو الحيوانات 2- المال يقدِّم للمزارع الثاني قدراً كبيراً من المرونة مقارنة فيما لو كانت تجارته تقتصر على مقايضة الذرة مقابل الأغنام على سبيل المثال، وبالتالي سوف تقتصر تجارته على ما يمكن أن يفعله بالأغنام فقط.

الذهب والقطع النقدية من ناحية أخرى، هي القيمة؛ لأنها تمثِّل فكرة, أنه عندما يبيع المزارع الثاني إنتاجه من الذرة بالعملات الذهبية، يصبح لديه الكثير من الخيارات مع أشخاص آخرين يقبلون نفس القطع النقدية عندما يريد شراء شيء ما. وبصرف النظر عن الراحة والمرونة في التعامل بالمال، القطع النقدية التي يتلقاها المزارع الثاني فيها ميزة أخرى يجعلها

مناسبة للشراء والبيع, فهي قابلة للاستبدال, يعني يمكن تبادلها مع سلعة وما يعادلها.

إذن المزارع الثاني على سبيل المثال، باع كمية معينة من الذرة بعشر قطع ذهبية كل قطعة تعادل 5 دولارات ذهبية، فهو لا يهتم حقّاً بكل قطعة من القطع الذهبية التي يتلقاها (طالما أنها ليست مزيفة). في مقابل ذلك إذا كان المزارع الثاني يبع الذرة مقابل عشر من البقر مثلاً, هذا من شأنه أن يجعل فرقاً كبيراً بين الأبقار التي يتلقَّاها. (مثلاً بقرة كبيرة، بقرة صحية, بقرة صغيرة تعاني من سوء التغذية) وهكذا، النقود المعدنية الذهبية هي من المنقولات, الأبقار ليست كذلك.

إذن: ما المال؟

المال في المقام الأول وسيلة للتبادل أو وسيلة للصرف, فهو وسيلة لشخص أن يتداول ما لديه للحصول على ما يريد. المال المثالي له ثلاث خصائص مهمة: بمثابة وسيلة للتبادل. سلعة اقتصادية. أو أنه وسيلة لحساب اقتصادي. المال هو أي سلعة يمكن استخدامها للتجارة، لتخزين قيمة وكوحدة حساب. وقيمة المال تكتسب من قدرته الشرائية والتي تنخفض عادةً على مر السنوات, ويطلق على المال مسمى عصب الحياة، وذلك لأهميته البالغة في تلبية الحاجات وتحقيق المنافع، وهو ما ساهم في تطوير العلوم المالية؛ وذلك لتعظيم حجم الأموال المملوكة وبالتالي تعظيم المنافع.

تعريف المال

كانت السلعة هي المال قبل قرون عدة تقريباً منذ 2200 قبل الميلاد، كان المال في وقت مبكر هو سلعة مثل الذهب والفضة والماشية، والبذور. وبحلول القرن الثامن عشر بدأت

السلع المدعومة بورقة (مثل الذهب الشهادات) التي يمكن تبادلها مقابل مبلغ ثابت من السلع الأساسية (مثل الذهب). مزايا المال المدعوم من السلع كانت قابلية وحقيقة, وهي أن كميات كبيرة من قيمة يمكن نقلها من قطعة واحدة من الورق.

وفقا لويكيبيديا: "المال هو عملة نقدية تعمل بمثابة وسيلة للتبادل, ومقبولة اجتماعيّاً وقانونيّاً لدفع ثمن البضائع والخدمات وتسديد ديون". وعلاوة على ذلك، هي تستخدم كوسيلة وكوسيط للتبادل التجاري؛ لتفادي الإزعاج والمضايقات من نظام المقايضة. أيضاً يقوم المال بوظيفة مفيدة وهي "العمل كوحدة حساب نقدية قياسية لقياس القيمة السوقية/ تكلفة السلع، والخدمات، أو الأصول وهي واحدة من ثلاث وظائف معروفة عن المال. غالبية أجوبة الناس حول العالم سوف تختلف بشكل كبير. في محاولة لإيجاد جواب عن هذا السؤال معظم الناس تعتقد أن ما يحملونه في جيوبهم أو محافظهم من عملات ورقية هو "المال"، لكنه في واقع الأمر هو مجرد عملة.

إذن: ما المال؟

المال الحقيقي يمتلك أربع صفات ضرورية:

- يجب أن يكون "مخزَّناً وحافظاً للقيمة".

- يجب أن يكون نادراً أو ثميناً.

- يجب أن يكون المال موحَّداً.

- يجب أن يكون سهل القسمة بالتساوي (يسهل تقسيمه بالتساوي).

أول صفة في القائمة, وهي يجب أن يكون المال مخزناً للقيمة. هذه حقيقة لا جدال فيها, الجودة أو النوعية هي الفرق الأساسي بين المال الحقيقي والعملة خاصة الورقية. إذن: "المال" يجب أن يحافظ على ثروة مالكة أو صاحبه. خلال مائة سنة من تاريخ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ومسؤولياته القانونية للحفاظ على قيمة الدولار الأمريكي, فقد الدولار أكثر من 98٪ من قوته الشرائية. هذا دليل على أمرين مهمين وأساسيين, الأول هو أن بنك الاحتياطي الفيدرالي فشل فشلاً ذريعاً في القيام بمهامه بشكل صحيح تجاه المحافظة على قيمة الدولار, الثاني أن الدولار الأمريكي ليس هو المال.

على العكس من ذلك؛ تماماً أيام الإمبراطورية الرومانية، كانت أوقية الذهب كافية لإلباس رجل بملابس مناسبة بشكل كامل, أيضاً قبل ألفي سنة أوقية من الذهب تستطيع بها شراء سترة، صنادل، وحزام. في القرون الأخيرة السابع عشر والثامن عشر مثلاً كان بإمكانك شراء بدلة كاملة مصممة بشكل ممتاز بنفس الأوقية التي تستخدم قبل آلاف السنين. هذا هو المال الحقيقي يحافظ على ثروة حامله.

لماذا نجح الذهب في المحافظة على قيمته خلال آلاف السنين، في حين فشل الدولار الأمريكي (عملة الاحتياط الأولى في العالم) فشلاً ذريعاً؟

الجواب عن ذلك في الثلاث خصائص الأخرى من المال. يجب أن يكون المال نادراً أو ثميناً. هذه الخاصية هي السبب الرئيسي, لماذا بعض العناصر قادرة على الاحتفاظ بقيمتها والبعض الآخر غير قادرة, الذهب والفضة قادران على المحافظة على ثروتنا وحمايتها بشكل ممتاز؛ لأن هذين المعدنين نادرين وثمينين. على العكس من ذلك، فإن الدولار

الأمريكي وجميع من العملات الورقية الأخرى لا ينطبق عليهم الندرة, وليسوا ثمينين, بوجود آلية طباعة المال القائمة اليوم بشكل لا ينقطع.

الخصائص الأخرى الثالث والرابع على قائمتنا توفر لنا وسائل فصل المال الذي يفي بالمراد أو الكافي (العملة الورقية) من المال الجيد الذي يحتفظ بقيمته على مر السنين (الذهب والفضة) يجب أن يكون المال الجيد موحداً، وهذا يعني أن كل وحدة من العملة يجب أن تكون متطابقة مع كل وحدة أخرى. هذا هو السبب (على سبيل المثال) الأحجار الكريمة لا يمكن أبداً أن تكون أو لا ينطبق عليها "المال جيد"؛ لأن قيمة كل وحدة من هذه العملة تختلف قليلاً، مما يجعل التجارة غير عملية تماماً.

وبالمثل، الخاصية الأخيرة من المال هي أيضاً اختبار عملي: يجب أن يكون سهل القسمة بالتساوي. تاريخيّاً، كانت المعادن الأول/ أفضل خيار لدى الإنسان؛ لأنها بعد صقلها أو تكريرها مباشرة يمكن تقسيمها بسهولة إلى وحدات متطابقة بشكل عيني، والتي هي أيضاً ثابتة ودائمة من حيث القيمة. لماذا الذهب والفضة (وحدهما من بين جميع المواد) احتفظا بقيمتهما كمال على مدى آلاف السنين؟

الجواب: لأن هذه المعادن هي أكثر من "مال جيد". هما المال المثالي على مدى 5000 آلاف سنة تقريباً. في الوقت الحالي يستند النظام النقدي حول العالم على النقود الورقية المدعومة بالكامل من قبل الحكومات وهي غير مدعومة بالذهب, ولا يمكن أن تحول رسميًا إلى ذهب أو فضة.

من اخترع المال؟

تاريخ المال هي قصة تطوُّر من المقايضة إلى القطع النقدية، وفواتير، وأخيراً وحدات غير ملموسة تماماً, الصرف. وكانت القوة الدافعة وراء هذا التغير هو الحاجة إلى ما يكفي من المال لدعم زيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى الازدهار. إذا كان اقتصاد منطقة معينة ينمو باستمرار، فإن ذلك يتطلب المزيد من المال بشكل مستمر مع مرور الوقت, علاوة على ذلك، كلما زاد المال غير الملموس أصبح من الممكن السيطرة أكثر على المعروض من النقود.

في البداية دعونا ننظر في كيفية تطور المال من قطع من الذهب والفضة إلى العملة في عالمنا المعاصر. أول تاريخ ذكر لسك القطع النقدية كان بين عام 640 قبل الميلاد و630 قبل الميلاد في مملكة ليديا، وهي منطقة في غرب ووسط آسيا الصغرى على بحر إيجة، وهي ما يُعرَف في العصر الحديث بتركيا.

ملوك ليديا صنعوا أول قطع صغيرة من المعدن مع حجم موحد الوزن, ثم تم ختم هذه القطع المعدنية مع شعار يؤكِّد أو يوثِّق قيمتها.

صنعت أو سكّت مملكة ليديا عملاتها المعدنية من مادة تسمى الإلكتروم، وهي مزيج طبيعي من الفضة والذهب. وفي وقت لاحق، في عهد قارون (560- 546 قبل الميلاد)، بدأ ليديانس (شعب مملكة ليديا) بسك النقود من الذهب الخالص والفضة، وهو تقليد كان يُتّبع لعدة قرون. اختراع النقود أدى إلى توسع كبير في إمكانات البيع والشراء داخل مملكة ليديا للمرة

الأولى، يمكن لأي شخص -حتى الأمي الذي لا يقرأ أو يكتب- أن يبيع ويشتري بكل ثقة. بدلاً من الاضطرار إلى وزن قطعة من الذهب أو الفضة وتقييم نقائها، كل ما على المشتري أو البائع هو أن يكون قادراً على عد النقود فقط. وبهذه الطريقة، عززت القطع النقدية في مملكة ليديا ثورة تجارية.

وبدأ تجار ليديا التجارة بمجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات، وأصبحت الطبقة الحاكمة في مملكة ليديا غنية جدّاً, ونتيجة لذلك، كانت شعوب مملكة ليديا يديانس خلف الكثير من الابتكارات الاجتماعية الأكثر أهمية في التاريخ. على سبيل المثال: في أواخر القرن السابع قبل الميلاد أنشأ يديانس أول سوق للتجزئة، والتي كانت موقعاً مركزياً يأتي لها ويستخدمها التجار من مناطق نائية، لبيع بضائعهم لعامة السكان.

ابتكار اجتماعي آخر يتعلق بالمهور في مجتمع يديانس، في ذلك الوقت كان والد أو رجل قريب من العروس هو من يدفع المهر للعريس, وبالتالي لا يمكن للمرأة أن تتزوج حتى تدفع المهر إلى الزوج على عكس ما يحدث الآن، مما يعطي الأب أو قريب العائلة القدرة على اختيار الزوج. بعد أن دخلت القطع النقدية إلى مملكة ليديا أصبحت المرأة قادرة على توفير ما يكفي من المال لدفع المهر الخاص بها، والذي قدم للمرأة ذلك الوقت مزيداً من الحرية في اختيار الزوج, أيضاً أصبحت بيوت الدعارة تعرض خدماتها على الكثير من التجار الذين كانوا يحضرون السوق، للبيع والشراء، حيث كانت مملكة ليديا تشتهر بكثرة بيوت الدعارة فيها، ويقال: إن العديد من النساء غير المتزوجات في ليديا يختارون العمل في بيوت الدعارة من أجل جمع ما يكفي من المال لتأمين زواجها.

جنباً إلى جنب مع زيادة التجارة وتطوير بيوت الدعارة، شجَّع النظام النقدي في مملكة ليديا على القمار، وينسب لليديا أيضاً اختراع أحجار النرد أو الزهر dice. في عامي 547-546 قبل الميلاد، دخلت مملكة ليديا في حرب دموية ضد بلاد فارس, ورغم خسارتها تلك الحرب الدموية إلا أن نظامها التجاري والنقدي أصبح يعتمد عليه وتم تبنيه وانتشر في المدن المحيطة بمملكة ليديا.

وفي نهاية المطاف, فوائد استقرار المال من حيث القيمة والوزن والذي بداتيه مملكة ليديا أصبح الجميع يقدره ذلك الوقت, مما أدى إلى انتشاره في مدن اليونان كلها.

بداية العملات المعدنية

في كل مكان اعتمد المال على إظهار نفسه (المال) كقوة خلف متغيرات هائلة في الثقافة السائدة. للمرة الأولى في التاريخ، بدأ الناس ببناء المدن والقرى يتمحور حول الأسواق بدلاً من القصور أو المعابد. كان المال مهمّاً؛ لأنه يسمح للناس بتنظيم أنشطتها وتصبح أكثر قوة وبسرعة.

في اليونان القديمة، كان تأثير المال عميقاً. في القرن السادس قبل الميلاد، لم تكن ثقافة الإغريق قد تشكَّلت بعد، بينما جيرانهم من الفينيقيين والفرس يعيشيون في ظل نظم اجتماعية متطورة. لكن هذه الأنظمة لم تكن تتبنى أي نظام نقدي, بعد أن اعتمد الإغريق نظام مملكة ليديا في التجارة أصبح اليونانيون قادرين على تجاوز جيرانهم من الفينيقيين والفرس, ونتيجة لذلك أصبحت اليونان دولة تجارية قوية نمت وهيمنت على منطقة البحر المتوسط بأكملها، وأسست بدورها ثقافة الإغريق المعروفة والتي غيرت العالم.

بطبيعة الحال، لإيجاد اقتصاد ناجح فالدول والمجتمعات بحاجة إلى أكثر من نقود معدنية لتحقيق النجاح, إضافة إلى ذلك يجب أن يكون هناك قادة يفهمون كيف تحرك وتدار دفة الاقتصاد. الناس والمجتمعات بطبيعة الحال بحاجة إلى قرون لتتعلم أكثر عن المال, وكيف يعمل على التصرف بحكمة ومهارة. ورغم ذلك فدولة تلو الآخر تسقط فريسة للفساد المرتبط بالمال من جشع وسوء الإدارة, ومن أهم تلك الأمثلة الإمبراطورية الرومانية.

خلال فترة حكم الامبراطورية الرومانية من عام 509 قبل الميلاد إلى عام 27 بعد الميلاد كان لروما نجاحاتها وإخفاقاتها العسكرية، ولكن بالنسبة للجزء الأكبر، فإنها ازدهرت اقتصاديّاً. حيث اعتمد الرومان على استخدام المال الذي استخدم على مساحة هائلة، وبالتالي كان معظم النمو التجاري في روما.

في 27 قبل الميلاد، تأسست الإمبراطورية الرومانية، الإمبراطورية الأولى التي قامت على استخدام المال. وعلى مدى القرون الخمسة التالية (حتى 476م)، كان حكم روما من خلال سلسلة طويلة من الأباطرة.

كان الأباطرة الأوائل لديهم احترام واضح لقيمة التجارة والأسواق، وأعربوا عن تقديرهم عن مدى أهمية النظام النقدي؛ لكونهم قادرين على الاحتفاظ بالسلطة. ونتيجة لذلك فإنهم كانوا قادرين على الحفاظ على نجاح الجمهورية وتطويرها بإضافة تحسينات إلى حد ما. في عهد الإمبراطور ماركوس أوريليوس (161- 180 ميلادية)، وصلت الإمبراطورية الرومانية أوج مجدها اقتصادياً وللمرة الأولى في التاريخ، فأكثر مناطق منطقة

البحر الأبيض المتوسط والعديد من الأراضي المحيطة كانوا متحدين في إطار سياسي ونقدي واحد.

ومع ذلك، فإن الإمبراطورية الرومانية، رغم قوتها إلا أنه كان فيها خلل قاتل. وهو تمركز كل السلطة في روما، وعلى عكس أثينا (وسط اليونان)، أنتجت روما القليل جدّاً من القيمة. وعلاوة على ذلك، وعلى عكس ساردس (عاصمة ليديا)، لم تكن روما مركزاً رئيسًا للتجارة, فثروة روما تم استيراد معظمها من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجيش الروماني. وكقاعدة عامة، أنفق الأباطرة الرومان ما جمعوا ولم يدخروا شيئاً ولم تكن هناك ميزانية. وعلاوة على ذلك، أساء الأباطرة الرومان إدارة المال من خلال إنفاق المزيد من المال على الجيش وعلى البيروقراطية المتضخمة. مع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن ثروة الإمبراطورية لا يمكن أن تستمر من خلال الفتوحات والنهب, وبالتالي بدأ الأباطرة الرومان النظر في حل لعلاج هذه المشكلة المتمثلة في الإنفاق المتزايد.

من شأن هذا الحل أن يوفر حلاً مؤقتاً، ولكن من شأنه أن يدمَّر في نهاية المطاف النظام النقدي, هذا الحل هو خفض قيمة العملة debased the currency

ما فعله الرومان هو خفض الفضة في القطع النقدية بإضافة الزنك, هذه الخطوة سمحت لهم تصنيع المزيد من القطع النقدية بنفس الكمية من الفضة. لسوء الحظ، كان هذا النوع من السلوك ليس فريداً من نوعه ومقتصراً على أباطرة الرومان, فعلى مدى الألفي سنة المقبلة، تكرر ذلك عدة مرات، ودائماً يصل إلى نتائج كارثية. في روما كانت وحدتهم من الأموال هي الدينار, وقبل ذلك كان الإمبراطور نيرون (الذي حكم 54-68م) قد خفض محتوى الفضة من دينار من 100% إلى

90%. علـى مـر السـنين، تـم تخفـيض محتـوى الفضـة مـراراً وتكـراراً مـن قبـل الإمبراطـور واحـداً تلـو الآخـر، حتـى عهـد جيلينيوس Gallienus (260-268)، لم يتضـمن الدينار أيّاً من الفضة علـى الإطـلاق. كمية الفضـة التـي استخدمت فـي إصدار دينار واحد وقت تأسيس الإمبراطورية، كانت تستخدم في بدايـة عهد جيلينيوس لإصدار 150 ديناراً.

المحصـلة النهائيـة هـي أن محتـوى الفضـة فـي العمـلات النقديـة الرومانيـة انخفـض, ممـا انعكس بشـكل مباشـر وطبيعـي على قيمتهـا, وبالتـالي سيؤدي إلـى التضـخم. علـى سبيل المثـال، كمية معينة من القمح كانـت تكلـف نصـف دينـار, بعد مائـة سنة ونفس الكمية من القمح أصبحت تكلف 100 دينار.

الأباطرة الرومان بحاجة إلى لمزيد من المال، وليس أقل، ولكن انخفاض قيمة العملة الرومانية خفضت بشكل فعـال قوتهـا الشرائية. وكان الحل هو زيادة الضرائب، وهو مـا فعلوه مـراراً وتكراراً. الجمع بين تضـخم لا يمكـن السيطرة عليها وضـرائب عاليـة وغيـر معقولـة أدت إلـى تـدمير الاقتصـاد الرومـاني الرائد ذلـك الوقـت، وأدت فــي نهايــة المطــاف إلــى تــدهور وســقوط الإمبراطورية الرومانية.

هذا السيناريو، خفض قيمة النظام النقدي من قبـل الملـك أو الحكومة يؤدي إلى التضخم, إنها الطريقة الوحيدة التي يمكن بهـا تـدمير النظـام النقـدي (خفـض قيمـة العملـة) النمـو الاقتصـادي يحتاج فقط إلى كميات مناسبة من المـال لا كثيـرة جدّاً ولا قليلـة جدّاً. إذا وجـدت بلـداً مـع الكثيـر مـن المـال، فـإن نفس المشـكلة تحـدث, حيـث يقـع التضـخم الطبقـة الحاكمـة تصـبح جشـعة، البيروقراطية تنمو، وبالتالي انهيار النظام, هذا ما حدث بالضبط لأسـبانيا فـي القـرن السـادس عشـر, ففـي عـام 1492م قـام

كولومبوس برحلته الأولى إلى العالم الجديد. على مدى السنوات الـ 300 المقبلة، أسبانيا، والبرتغال قامتا بإنشاء مستعمرات في المكسيك وأمريكا الجنوبية, وقامتا بإرسال شحنات لكميات هائلة من الذهب والفضة إلى دولهم. تم الاستيلاء على الكثير من الذهب والفضة من السكان الأصليين, وتم استخراج كميات ضخمة من المناجم باستخدام عمالة معظمها من السكان الأصليين.

بعد ذلك قام المستعمرون بإنشاء مصانع لسك النقود في المكسيك وبيرو لجعل النقود مع مرور الوقت، كان عدد من العملات الذهبية والفضية التي أخذت طريقها إلى أوروبا كبيرة بحيث أحدثت تضخماً هائلاً, وبحلول القرن السادس عشر أصبحت أسبانيا فقيرة بحيث أفلست مرتين: الأولى سنة 1557م والثانية عام 1597م. تدفق العملات الذهبية والفضية أثَّرت أيضاً على الشركاء التجاريين لأسبانيا, مما تسبَّب في تضخم كبير في تلك الدول. على سبيل المثال، في نهاية القرن الـ17، كانت الأسعار في إنجلترا ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل أن يبحر كولومبوس إلى العالم الجديد.

ومع ذلك، فإن الزيادة في العملة كان لها بعض الآثار الإيجابية, مثل زيادة التعاملات التجارية حيث بدأت الاقتصادات الإقليمية في أوروبا الغربية تنمو معاً، مما أدى إلى اندماج التجار والمصرفيين في نظام مالي واحد. كما أصبحت القطع النقدية الجديدة في كل مكان، وقد أثَّر ذلك على حياة الناس العاديين بشكل واسع لأول مرة، وأصبح الجميع في أوروبا الغربية وليس فقط الطبقة الحاكمة قادراً على المشاركة في الاقتصاد، وأصبحت أنواع جديدة من السلع والخدمات متاحة

لأي شخص يملك المال, هذا التغير في الاقتصاد أدى إلى ظهور الطبقة الوسطى ومعظمهم من التجار.

تاريخ النقود الورقية

أقرب تاريخ مسجل للنقود الورقية يعود إلى الصين خلال عهد أسرة تانج T'ang 618-906 ميلادية، وهو العصر الذهبي للثقافة الصينية. منذ مئات السنين، لم تكن هناك أوراق نقدية خارج الصين. في الواقع، عندما سافر الرحالة ماركو بولو إلى آسيا (1271- 1295)، قال: إنه فوجئ بقوة الإمبراطور المغولي قوبلاي خان، الذي كان قادراً على إجبار رعاياه على استخدام مال مصنوع من الورق.

الأباطرة الصينيون لم يستخدموا المال لتوسيع الاقتصاد ليستفيد منه السكان عموماً, وبدلاً من ذلك، قاموا بمصادرة كل الذهب والفضة, ثم أجبروا المواطنين على استخدام النقود الورقية. وقد فعلوا ذلك لسببين: أولاً: أنهم يريدون كل الذهب والفضة لأنفسهم. ثانياً: القضاء على الحاجة إلى نقل كميات كبيرة من النقود من مكان إلى آخر، فأكبر إمبراطورية في تاريخ العالم كانت قادرة على تبسيط إدارة تلك الآلية من خلال جمع الضرائب التي أصبح من السهل جمعها بعد استعمال النقود الورقية.

في الغرب، الورق لم يكن موجوداً حتى عام 1150م (في أسبانيا)، وكان على النقود الورقية الانتظار حتى ظهرت الطابعة الألمانية عن طريق يوهان جوتنبرج الذي اخترع أول مطبعة مع نوع متحرك في عام 1436م تقريباً. بمجرد ما أمكن طباعة المال، ثبت أن لدينا مزايا مهمة على العملات المعدنية: حيث كانت ملاءمة جداً من ناحية أنها أقل كلفة وتمتاز بكثرة الإنتاج.

السويد، على سبيل المثال، كان لديها القليل من الفضة والذهب ولم يكن بمقدورهم إنتاج عملات نقدية لكن كان لديهم كميات ضخمة من النحاس, في منتصف القرن السادس عشر تقريباً 1640م، بدأت السويد بصنع المال من النحاس؛ لأن النحاس هو أقل قيمة من الفضة والذهب، وكانت قطع النحاس في الواقع وحدات أو قطعاً معدنية كبيرة تزن القطعة الواحدة منها حوالي 4 باوند لكل قطعة. في عام 1644م أرادت الحكومة إنتاج قطع نقدية أكثر قيمة، لذلك سكت قطع نحاس, كانت قيمتها عشرة أضعاف وتزن أكثر من 43 باونداً لكل منهما.

لكن من الواضح أن هذا النظام غير قابل للاستمرار، في عام 1661م، أصبح بنك ستوكهولم أول بنك أوروبي يصدر الأوراق النقدية الورقية. تم تقبُّل الأوراق النقدية بكل بسهولة؛ لأن عملة واحدة من العملات الجديدة يمكن أن تحل مكان 500 رطل من العملات السابقة المصنوعة من النحاس. التجار تقبلوا هذا النظام الجديد؛ لأنه لم يكن لديهم القدرة على نقل أكوام من وحدات النحاس الثقيلة من مكان إلى آخر.

لكن في المقابل العملات الورقية لها انعكاس سلبي, هي الأخرى رخيصة جدّاً من حيث تكلفة الإنتاج - بالمقارنة مع قيمتها - هناك إغراء للقائمين على الإصدار النقدي لطباعة المزيد من المال قدر المستطاع, وعندما يحدث ذلك يفقد المال قيمته بسرعة، فالتضخم يضرب بقوة وتبدأ الاضطرابات بنهاية المطاف, ينهار النظام بأكمله. أمثلة على ذلك ما حدث في فرنسا، وتسبب فيها الاسكتلندي الذي يعرف باسم دوق أركنسس Duke of Arkansas وهذة قصته.

بحلول أوائل القرن الثامن عشر أصبحت فكرة النقود الورقية مقبولة في أوروبا بشكل عام، وكانت العديد من البنوك

والحكومات في أوروبا قد أصدرت بالفعل أموالاً خاصة بهم, ومع ذلك لم تكن تلك الإصدارات ناجحة, في عام 1715م أصبح الملك الشاب لويس الخامس عشر حاكماً لفرنسا, في ذلك الوقت كانت فرنسا مفلسة تقريباً، ولأن لويس كان لا يزال قاصراً بحكم صغر سنّه لذا فقد سيطر على النظام الملكي وصي يدعى دوق أورلينس Duke of Orléans, في محاولة لحل المشاكل المالية للبلاد، قام دوق اورلينس في عام 1716م بترتيب لإقامة مصرف خاص للملكية الفرنسية تحت إشراف الاستكتولندي جون لو John Law، دوق اورلينس كان معجباً بجان لو الذي وعده بأن البنك سيكون قادراً على إصدار الكثير من النقود الورقية كما يريد.

في البداية، أصدر جان لو الأموال التي كانت مدعومة من احتياطي الذهب في البنك فقط. تم قبول المال، وكان البنك الجديد ناجحاً، على ضوء ذلك حاز جان لو على لقب دوق اوف اركانسس Duke of Arkansas. خلال فترة زمنية قصيرة، بدأ الاثنان بطباعة المزيد والمزيد من المال، أدت إلى إصدار البنك أكثر من ضعف الأموال التي تعادل الذهب المتوفر لدى البنك. في نفس الوقت عام 1717م، ساهم جان لو في تأسيس شركة لاستغلال ثروات ولاية لويزيانا (والتي كانت، في ذلك الوقت، مستعمرة فرنسية في العالم الجديد (وهو ما يطلق على الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الوقت). باستخدام نفوذه في البنك، أوجد لو نظاماً هرميَّاً لجذب المستثمرين إلى الشركة الجديدة, وهو أن البنك يقوم بطباعة المال لإقراض المستثمرين الذين يقومون باستخدامه لشراء أسهم في الشركة. ومن ثم تقوم الشركة باستخدام المال من مستثمرين جدد لدفع أرباح وهمية للمساهمين الحاليين أي: الأوائل. بعد فترة قصيرة انهار الهرم، وترك سلسلة طويلة من الأموال التي لا قيمة لها ومستثمرين مفلسين.

أول نجاح للعملة الورقية

"إصدار النقود يجب أن يتم إسناده للحكومة، كما يجب أن يتم حمايتها من محاولة الهيمنة عليها من وول ستريت... نحن نعارض الأحكام التي من شأنها أن تضع العملة الوطنية الخاصة بنا ونظام الائتمان في أيدي القطاع الخاص". (ثيودور روزفلت).

من أكثر المثقفين الأميركي تقديراً في تاريخ الولايات المتحدة بنجامين فرانكلين Benjamin Franklin (1790-1706). في حياته، كان فرانكلين بارعاً للغاية ككاتب، مخترع، ورجل دولة, وسياسي, وعالم، الجميع وعلى نطاق واسع كان معجباً بأعمال وإنجازات ببنجامين فرانكلين, ومن بين العديد من الإنجازات الأخرى التي تذكر له أيضاً أنه يعد مؤسس النقود الورقية في الولايات المتحدة. في عام 1729م كتب فرانكلين مقالاً بعنوان: "استفسار متواضع في طبيعة وضرورة وجود العملة الورقية". في ذلك الوقت كان المال الأساسي المستخدم في المستعمرات الأميركية دولار الفضة الأسباني. بعد أن ظهر مقال فرانكلين، حاولت عدة مستعمرات اتباع خطته عن طريق طباعة النقود الورقية الخاصة بهم. البرلمان البريطاني اعتبر ذلك تعدياً على صلاحياته, وأصدرت الحكومة البريطانية في عام 1751م و1764م قراراً بحظر استخدام النقود الورقية في المستعمرات الأمريكية.

في عام 1774، عقد اجتماع عام للمستعمرين وهو المؤتمر الأول (السلطة التشريعية الاتحادية)، وقدم للملك البريطاني جورج الثالث قائمة طويلة من المظالم, والتي تسبَّبت في اندلاع القتال، وهي بالمناسبة بداية الثورة الأمريكية في 1775م، أنشأ الكونغرس خلال الاجتماع العام الثاني

للمستعمرين جيشاً وعين جورج واشنطن قائداً لها. في 4 يوليو 1776م، أعلن الكونغرس رسميّاً استقلاله عن بريطانيا العظمى من خلال تبنِّي وإعلان وثيقة الاستقلال.

لتمويل الجيش الجديد قام الكونجرس بوضع أفكار فرانكلين إلى واقع عملي من خلال إصدار أوراق الائتمان التي كانت (يفترض) بأن تكون مدعومة من الذهب والفضة، لكن عن طريق قانون أجبر الناس على تقبُّل العملة الجديدة. مع تقدُّم الحرب، زادت الحاجة إلى المال, وفي عام 1777م أصدر الكونجرس 13 مليون دولار من سندات الخزانة التي أصبحت تعرف باسم "القارية"؛ (لأنه تم طبع عبارة العملة القارية على السندات).

في البداية، تم تقييم قيمة العملة القارية لتكون نفس دولار الفضة الأسباني, ومع ذلك سرعان ما تراجعت قيمة الأموال الجديدة. بعد ذلك أصدر الكونغرس المزيد والمزيد من المال لدفع ثمن الحرب، وأصبحت قيمة العملة القارية تنخفض أكثر فأكثر. في عام 1780م توقَّف الكونجرس أخيراً عن طباعة المزيد من العملة رغم أنه بحلول ذلك الوقت كانت الولايات قد بدأت بإصدار أموالهم الخاصة بهم. بحلول ذلك الوقت، كان الكونغرس أصدر بقيمة 241 مليون دولار من النقود الورقية، وقد انخفضت قيمتها إلى 40 من العملة القارية continentals مقابل الدولار الفضة. بحلول عام 1781م انخفضت قيمة العملة القارية إلى أبعد من ذلك، فقد وصلت إلى 75 في الدولار الفضة.

هذه التجربة، لسوء الحظ، لم تكن فريدة من نوعها, فبمجرد أن فكرة النقود الورقية انتشرت في جميع أنحاء العالم،

أخذت الحكومات في طباعة المال؛ لسبب مهم: مثل الخوض في حرب، أو دفع مصاريف البرامج الاجتماعية، وغير ذلك.

في البداية، كل شيء يبدو أنه يعمل بشكل جيد, وهذا في الواقع صحيح إلى حد ما عن طريق ضخ أموال جديدة في الاقتصاد، فإن الحكومة تكون قادرة على زيادة الإنتاج. لكن في نهاية المطاف طباعة الحكومة الكثير من المال سيؤدي إلى انخفاض في القيمة، والذي من شأنه أن يوجد التضخم، وبالتالي سيؤدي إلى خسائر كبيرة في القوة الشرائية لعامة السكان. هذا هو بالضبط ما حدث في الولايات المتحدة. بعد الثورة (التي انتهت في عام 1783م)، وترك كثير من الناس النقود التي أصبحت لا قيمة لها تقريباً. بعد نقاش طويل، قررت حكومة الولايات المتحدة تخليص جميع النقود من خلال تحويلها إلى سندات الحكومة، ولكن بمعدل دولار واحد من السندات مقابل 100 دولار من النقود القارية.

لم تكن تجربة النقود الورقية جيدة في أمريكا. كان الكثير من السكان مستائين جدّاً مع النقود الورقية مما أدى إلى العودة إلى استخدام العملات المعدنية على نطاق كبير والحد من إصدار النقود الورقية لما يقرب من مائة سنة. في الواقع، يشير دستور الولايات المتحدة (صدر في عام 1787م) على وجه التحديد أن أي ولاية يجب "أن لا تصدر أي شيء إلا بالذهب والفضة كعملة في تسديد الديون", لكن الولايات المتحدة عادت إلى إصدار العملة الورقية عام 1860م, هذه المرة لدفع تكاليف ثمن الحرب الأهلية في أوروبا، كان ينظر لتجربة الولايات المتحدة على أنها نجاح كبير, لسبب رئيسي وهو أنه للمرة الأولى أن حكومة تكون قادرة على تمويل حرب بكل بساطة

عن طريق طباعة النقود, وبالتالي أصبح الباب مفتوحاً أمام حكومات الدول الأخرى بطباعة أموال خاصة بهم.

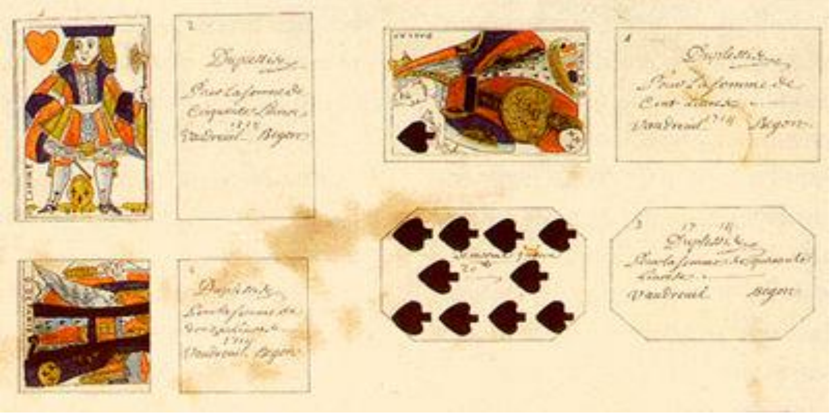


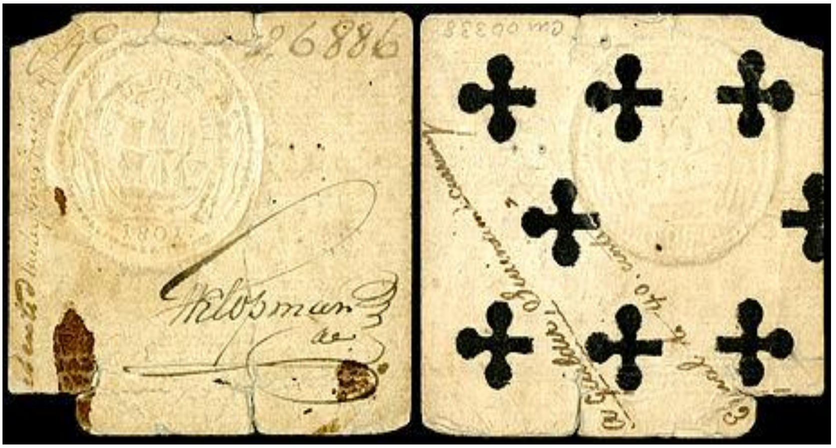


طويلة الحسا كانت أول عملة تتداول في الأحساء والكويت وما حولهما في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين, وتنقسم إلى ثلاث فئات: ذهبية وفضية وبرونزية, وشكلها غريب؛ إذ تشبه مشبك شعر صغير, وتعتبر من أندر العملات المتداولة في تاريخ الأحساء والكويت.



عملة تسمى "عصي تالي Tally Sticks" استخدمت في بريطانيا عام 1100م تقريباً, وكانت تستخدم أيضاً لدفع الضرائب, وظلت تُستَخدم حتى عام 1854م.





في كندا حكومة فرنسا الجديدة طبعت أورق لعب تحمل توقيع الحكومة, واستخدمت مالاً لدفع مرتبات الموظفين بعد تأخر السفن المحملة بالأموال والقادمة من فرنسا, كان ذلك

في عام 1685م, وظلت تستخدم على فترات متقطعة حتى القرن الثامن عشر.

بريطانيا ومعيار الذهب 1717م- 1931م.

منذ عام 1860م وحتى بداية الحرب العالمية الأولى 1914م كانت التجارة العالمية تتم بالجنيه الإسترليني الذي كان يُعَدُّ عملة الاحتياطي الأولى في العالم والمهيمن على التعاملات التجارية والمالية, ذلك الوقت ومع بداية الحرب العالمية الأولى 1914م ومن أجل تمويل الحرب تخلَّت بريطانيا عن معيار الذهب؛ ليتسنى لها حرية طباعة ما تشاء من العملة الورقية لتمويل حربها في أوروبا, وتسبَّبت طباعة النقد غير المقيدة بمعيار الذهب -كما كان يحدث في السابق- إلى ضغوط تضخمية على بريطانيا, مما تسبَّب في ارتفاع الأسعار بمعامل 2,7 بين عامي 1914م و1920م.

بعد أن بدأت بريطانيا بالتخلي عن الذهب الموجود لديها لشراء لوازم ومتطلبات الحرب من الولايات المتحدة التي اشترطت (الولايات المتحدة) وطلبت من بريطانيا الدفع بالذهب مقابل مشترياتها بدلاً من الإسترليني الذي انخفضت قيمته بعد التخلي عن معيار الذهب من أجل طباعة المزيد من العملة الورقية لتغطية نفقات الحرب, مما تسبَّب بزيادة العرض النقدي لتمويل ميزانية الحرب, وانتقلت بريطانيا بسبب بيع ذهبها لتمويل الحرب من كونها أكبر دائن إلى أكبر مدين في العالم.

السيناريو نفسه أيضاً تكرَّر في أواخر عام 1930م وحتى الجزء الأول من الحرب العالمية الثانية، كميات هائلة من الذهب تدفقت من أوروبا إلى وزارة الخزانة الأمريكية لحفظها كما حدث مع الذهب الألماني وغيرها من الدول التي خافت على ذهبها من النهب, هذا الفزع أدَّى إلى ارتفاع ما في حيازة حكومة الولايات المتحدة من سبائك الذهب من 194 مليون أوقية في عام 1933م إلى 649 مليون أوقية في عام 1941، تلك الكمية كانت تشكل ذلك الوقت حوالي 78٪ من جميع سبائك الذهب التي تحتفظ بها حكومات العالم والبنوك المركزية، أي: ما يعادل نسبة 44٪ من جميع سبائك الذهب فوق الأرض في العالم, في وقت لاحق ارتفعت نسبة الذهب لدى الحكومة الحكومة الأميركية بنهاية الأربعينيات الميلادية إلى 702 أوقية وهي أعلى نسبة تمتلكها دولة في العالم.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان لدى الولايات المتحدة حوالي 21 ألف طن من الذهب من أصل 25 ألف طن ذهب موجودة بالعالم, ذلك الوقت جزء منها استحوذت عليه أوروبا إضافة إلى ما جمعته الحكومة الأمريكية من الشعب الأمريكي تحت قانون الذهب عام 1933م وهو قرار رئاسي رقم 6102 من قانون احتياطي الذهب لعام 1934م في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت.

هذا أدى إلى تفعيل القاعدة الذهبية وهي " من يملك الذهب يملك الحكم أو القرار", وهذا ما حدث تماماً بالنسبة, بعد أن قامت الولايات المتحدة بوضع شروط وأحكام اتفاقية بريتون وودز والتي وقعت في عام 1944م من قبل 44 دولة لإقامة النظام المالي العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة

الأمريكية ويهيمن على تعاملاته الدولار الأمريكي الذي أصبح الاحتياطي العالمي للعملة.

لذلك نرى بأنه منذ اتفاق بريتون وودز عام 1944م سواء كان الدولار الأمريكي على صواب أو خطأ، يظل هو المهيمن وعملة الاحتياطي العالمي, وبالتالي جميع السلع بالعالم تسعَّر وتثمَّن بالدولار الأمريكي, هذا النظام (اتفاقية بريتون وودز) أجبر كل دول العالم على الاحتفاظ بالدولار ضمن الاحتياطيات الأجنبية الرئيسية، وأصبح الدولار مطلباً دوليّاً من أجل التجارة, هذه الميزة أعطت الولايات المتحدة إمكانية طباعة كميات غير محددة من الدولارات لتلبية الطلب على الدولار مع ارتفاع حجم التعاملات التجارة العالمية.

وقد نُشِر مؤخراً مقال بصحيفة تليجراف, لجيمس تتكوم في 7 يناير عام 2015م مزوداً بوثائق ومكاتبات رسمية عن كيفية تخلَّى بنك إنجلترا عن معيار الذهب؟

التوافق بين الحكومة والبنك البريطاني حول التخلص من سياسة ربط الجنيه بسبائك الذهب بدأت في عام 1931م, حيث ذُكرت الظروف التي أجبرت بنك إنجلترا على التخلي عن معيار الذهب بالتفصيل في الخطابات المرسلة (انظر الصورة) بين البنك والحكومة في حينها والتي كُشِف عنها مؤخراً.

"ولا تزال الطلبات الكثيفة لصرف الذهب قائمة في نيويورك وباريس بالتزامن مع خضوع البنك لاستنفاد الذهب لمصلحة هولندا. "ويعتقد المسؤولون في البنك أنه وفي ظل تلك الظروف الخاصة بالالتزامات السابق ذكرها والظروف الطارئة التي قد تنشأ فقد يستحيل عليهم تلبية الطلبات على الذهب التي سيواجهون بها عند سحب الدعم من بورصة نيويورك وباريس. ولذلك يستشعر مسؤولو البنك مسؤوليتهم والتزامهم بذلك،

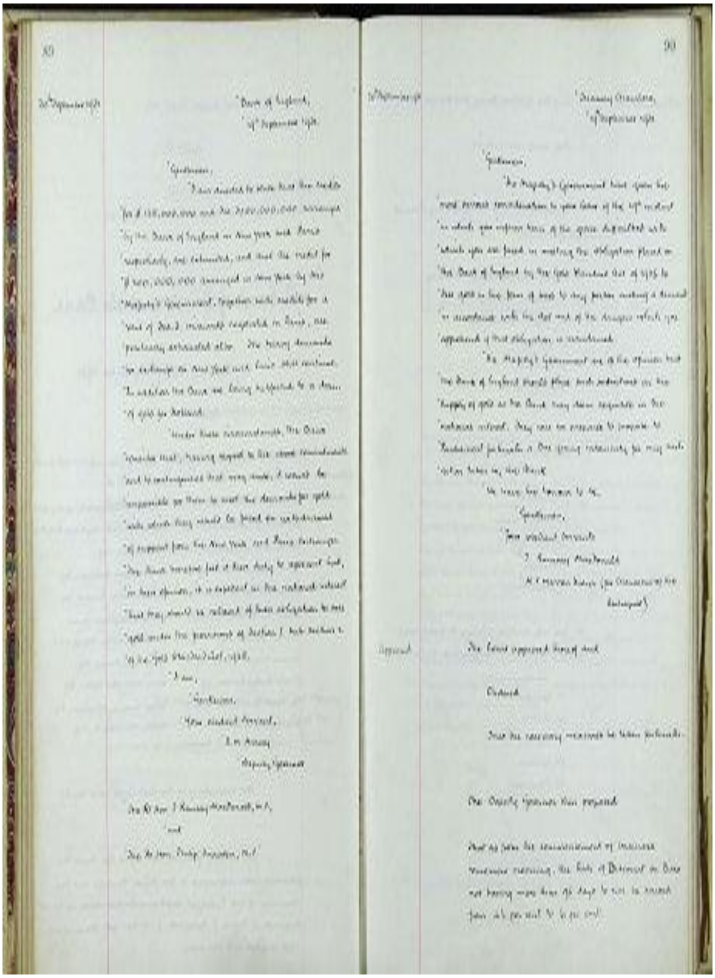
ويرون أنه من المستحب إعفاءهم من بيع الذهب بموجب نصوص قانون معيار الذهب الصادر في 1925م من أجل الحفاظ على المصلحة الوطنية."

جزء من خطاب البنك الموجَّه للحكومة. رداً على ذلك كتب رئيس الوزراء ما يلي: "تلقَّت الحكومة الموقرة بمزيد من الاهتمام خطابكم المرسل في التاسع عشر من الشهر الجاري والذي أشرتم فيه إلى الصعوبات البالغة التي تواجهونها جراء حرصكم على تلبية الالتزامات التي فرضها قانون قاعدة الذهب على بنك إنجلترا". ويضيف: "ترى الحكومة الموقرة أنه يجب على البنك أن يضع قيوداً على المعروض من الذهب بالقدر الذي يراه البنك ضرورياً؛ للحفاظ على المصلحة الوطنية".

جزء من خطاب الرد كما يلي: وبهذه السرعة نُحِّي معيار الذهب, مما أدى إلى خفض قيمة الجنيه الإسترليني بشدة، فساعد ذلك حكومة المملكة المتحدة على التعافي من أزمتها في عام 1931م. وكانت المملكة المتحدة قد ألغت معيار الذهب خلال الحرب العالمية الأولى, إلا أنها أعادت العمل به في عهد وينسون تشرشل في عام 1952م.

بريطانيا والتي تعد إلى جانب الولايات المتحدة أفضل الدول تبنَّت وعملت بمعيار الذهب بعد أن استنفدت الحرب العالمية الأولى احتياطاتها من الذهب والعملات التي لديها مروراً بالكساد العظيم الذي حدث في أواخر العشرينيات الميلادية دعت بريطانيا إلى نظام نقدي دولي يُمكِّنها من الوصول إلى السيولة ويكون دور الذهب في هذا النظام ثانويّاً بعد أن فقدت الكثير منه لصالح الولايات المتحدة, حيث كانت الولايات المتحدة تطالب بذهب لتأمين احتياجات بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى لكن ذلك لم يجدِ في ظل القاعدة الذهبية.

وهي "من يملك الذهب يملك الحكم أو القرار", وهذا ما حدث تماماً بعد أن قامت الولايات المتحدة بوضع شروط وأحكام اتفاقية بريتون وودز والتي وقعت في عام 1944م من قبل 44 دولة لإقامة النظام المالي العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة ويهيمن على تعاملاته الدولار الأمريكي الذي أصبح الاحتياطي العالمي للعملة.



من اجتماع بنك إنجلترا بشأن التخلي عن معيار الذهب 1931م من (صحيفة ذا تيلي جراف اللندنية 7 يناير 2015م)

5

اتفاقية بريتون وودز

نظام سعر الصرف الثابت

" لـدينا الـذهب؛ لأنــه لا يمكننــا الوثـوق بالحكومــات". الرئيس هربرت هوفر (1929- 1933) إلى الرئيس فرانكلين روزفلت".

ارتبطــــــت تســــمية «اتفاقيـــــات بريتـــــون وودز Bretteon Woods بالنظام النقدي الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالميـة الثانيـة، حـين خيَّمـت علـى المجتمـع الـدولي حالـة مـن الفوضــى السياسـية والاقتصــادية التــي عرَّضــت المبــادلات الخارجية والنمو الاقتصادي الدولي للخطر، وأوقعته في حالة كساد لاسيما بعد تزايد القيود المفروضة على المدفوعات, وحرب التخفيضات النقدية المستمرة, وتعقُّد علاقات المديونية والدائنيَّة.

فبعد أن لاح في الأفق انتصار الحلفاء، وبمبادرة من الحكومة الأمريكية، اجتمعت 44 دولة في تموز 1944م في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية (ولاية نيوهامشير) للاتفاق على نظام نقدي دولي جديد يوفِّر حرية التجارة ويمد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية، ويضمن عدم فرض القيود والعوائق في وجه المعاملات الدولية؛ وذلك بغية تأمين الاستقرار والنمو الاقتصادي الدولي.

ويعود تاريخ فكرة تأسيس اتفاقية بريتون وودز إلى عام 1942م, حيث بدأ الحلفاء يفكِّرون في خلق نظام يكفل الرجوع إلى ظروف السلم العادية بعد الانتهاء من الحرب وإنشاء هيئة

تقوم بتنظيم المعاملات بين الدول؛ حتى لا تتكرر الفوضى التي شملت العالم منذ الحرب العالمية الأولى, وقد أسفرت الدراسات التي أولاها دول الغرب جانباً خاصّاً من اهتمامهم إلى وجود ثلاثة اتجاهات متضاربة في الرأي, هي:

الاتجاه الأول, ويعرف باسم «مشروع فريزر»: يرى العودة إلى قاعدة الذهب بعد إعادة توزيع الذهب على الدول المختلفة توزيعا نسبيّاً, غير أن هذا المشروع لم يقدِّم بصفة رسمية.

المشروع الثاني, يعرف «بمشروع كينز: وهو يرمي إلى احتفاظ كل دولة بحق تعديل القيمة الخارجية لعملتها بحيث يظل مستوى أسعارها الداخلية ثابتاً.

الثالث والأخير ويُعرَف باسم «مشروع وايت» نسبة إلى مقدمة وهو الدكتور هاري ديكستر وايت وكيل وزارة المالية الأمريكي حينذاك»: ويرى ضرورة إنشاء هيئة دولية تشرف على عمليات الصرف, وتضع تحت تصرف الدول المختلفة أموالاً مقومة بالعملات الأجنبية التي تحتاج إليها بحيث لا يتعرض ميزان مدفوعاتها للخطر ويظل سعر الصرف ثابتاً.

كان العنصر الأساسي في خطة بريطانيا خلال اجتماع بريتون وودز والتي قدمها جان مينارد كين ترمي لإنشاء احتياطي جديد العملة، والتي تعرف باسم bancor، والتي ستكون متاحة بحرية للدول مع وجود عجز في حساب رأس المال للمدفوعات إلى البلدان ذات الفائض, هذا الاقتراح من شأنه إزالة الذهب تماماً عن النظام النقدي الدولي لكن الولايات المتحدة فرضت اقتراحها الذي يعتمد على الذهب؛ لأنها تملك الكثير منه ذلك الوقت.

وهو ما حدث تماماً بعد تبني نظام بريتون وودز, كان للدول خيار إما أن تربط عملاتها مباشرة مع الذهب، أو بشكل غير مباشر من خلال ربطها مع الدولار.

قيمة الذهب تعادل (35 دولاراً للأونصة من الذهب), لذا كان من الممكن الاحتفاظ باحتياطات من النقد الأجنبي بالدولار أو الذهب, وبالتالي اختارت معظم البلدان ربط عملاتها بالدولار, كانت الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة لشراء وبيع الذهب من أجل الحفاظ على سعر الذهب.

وقد اختير نظام يجمع بين الاقتراح الثاني المعروف باسم كينز المقدَّم من طرف إنجلترا, والمشروع الثالث المعروف باسم وايت المقدَّم من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بمعرفة لجنة دولية من الخبراء الماليين ضمت مندوبي عشرين دولة. ولكن لمشروع الأمريكي اتخذ كأساس بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات؛ لتقريبه من المشروع الإنجليزي.

وكان البيان المشترك الذي أصدرته اللجنة المالية التي قامت بمناقشة المشروعين هو الأساس الذي دارت حوله المناقشة في المؤتمر العام للأمم المتحدة والمتحالفة والذي عقد بمدينة بيرتون وودز (Bretton Woods) بمحضر الرئيس الأمريكي روزفلت سنة 1944م, وكان عدد الدول التي حضرت المؤتمر أربعاً وأربعين دولة.

وبعد النقاش الذي دار حول الفكرة الأساسية التي قام عليها وهي ضرورة تحقيق التضامن والتوازن الاقتصادي في العالم؛ لأن أي اختلال في أية دولة سرعان ما ينتقل إلى سائر الدول الأخرى - انتهى المؤتمر إلى وضع وثيقة نهائية اشتملت على مشروعين مهمين هما: 1- تثبيت النقد 2- الإقراض الدولي. وقد وقَّع على هذه الوثيقة ممثلو كل الدول المشاركة في المؤتمر,

أيضـاً نصَّـت الاتفاقيـة علـى تأسـيس هيئتـين عـالميتين لخدمـة الاستقرار النقدي المتوازن والتمويل العالمي على نطاق واسع, والهيئتـان همـا: 1- صـندوق النقـد الـدولي. 2- البنـك الـدولي للإنشـاء والتعميـر. وقـد أصـبحت نصـوص الاتفاقيـة سـارية المفعول ابتداء من 27 ديسمبر عام 1945م.

العلامة البارزة في هذا المؤتمر هي بروز هيمنـة الولايـات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على أعماله؛ إذ اعتمد المؤتمر في مقرراتـه اعتمـاداً أساسياً علـى خطـة الأمريكـي «هـاري ديكستر وايت» التـي تعكس وجهـة النظـر والمصـلحة الأمريكيـة بالدرجـة الأولى, واستبعد مشروع كينز الذي يمثل مصلحة بريطانية. وقد توصَّل المؤتمر إلـى وضـع اتفاقيات تم بموجبها إنشاء صندوق النقـد الـدولي والمصـرف الـدولي للإنشـاء والتعميـر. ورغـم مشاركة الاتحاد السوفييتي في أعمال المؤتمر ومناقشاته, فإنه لم ينضـم لعضـوية الصـندوق؛ لأنــه رأى فيــه هيمنــة واضــحة للاقتصاد الأمريكي على النظام المقترح.

ورغـم انعقـاد المـؤتمر بمشـاركة أربـع وأربعـين دولـة وبمشـاركة 730 منـدوباً مـن الـدول المشـاركة إلا إن الأمـور والمناقشات كانت تمحورت بين دولتين؛ همـا: الولايـات المتحدة وبريطانيـا بعـد اتفـاقهم علـى جميـع البنـود وقعهتـا بقيـة الـدول المشـاركة الـ 44 دولـة, وقـد أقنعـت الولايـات المتحـدة بريطانيـا بالموافقـة علـى مقترحـات هـاري ديكستر وايت ممثـل الولايـات المتحـدة خـلال مـؤتمر بريتـون وودز بعـد تعّهـدها تقـديم مـنح ومسـاعدات ماليـة لبريطانيـا خـلال الحـرب العالميـة الثانيـة, واشـترطت الولايـات المتحـدة فـي المقابـل علـى بريطانيـا أنهـاء سـيطرتها علـى المسـتعمرات البريطانيـة وخاصـة احتكارهـا

للتجارة مع تلك المستعمرات, مما يمنح الشركات الأمريكية توسُّعاً أكبر لتسويق منتجاتها.

نقديّاً. يتم تثبيت سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار على أن تقبل بريطانيا الدولار كوحدة صرف للعملات. وافقت بريطانيا على ذلك ووقع القرار في 15 يوليه من عام 1947م وهو تاريخ نهاية الإمبراطورية البريطانية بشكل رسمي وبداية الهيمنة الأمريكية على العالم حتى يومنا هذا,

وقد ذكر بن ستيل steil مدير الاقتصاد الدولي في مجلس العلاقات الخارجية بعد اطلاعه على نسخة أصلية من مؤتمر بريتون وودز عام 1944م, والتي عثر عليها في وزارة الخزانة وهي وثائق خاصة ببريتون وودز بأن جان مينارد كين John Maynard Keynes وصف اجتماع بريتون وودز بأنه منزل القرود الوحشي a monstrous monkey house حيث استمر الاجتماع لمدة ثلاثة أسابيع في شهر يوليه خلال الفترة من 1 إلى 22 من عام 1944م, اتفق الحاضرون خلاله على ربط عملاتهم بالدولار الأمريكي مع السماح بنسبة تذبذب لا تزيد عن 1%, في المقابل سيكون بالإمكان تحويل الدولار إلى ذهب بقيمة 35 دولاراً للأوقية.

وكان الدولار الأمريكي ذلك الوقت عند توقيع اتفاقية بريتون وودز يعتبر أفضل من الذهب؛ لعدة أسباب, أهمها: قوة الاقتصاد الأمريكي. 2- العلاقة الثابتة من الدولار إلى الذهب عند 35 دولاراً للأوقية. 3- التزام حكومة الولايات المتحدة طبقاً لاتفاقية بريتون وودز بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر 35 دولاراً للأوقية. 4- الدولار يحقق مكاسب من الفوائد 5- الدولار أكثر مرونة من الذهب.

وشهد المؤتمر أيضاً إنشاء صندوق النقد الدولي للإشراف على نظام أسعار الصرف, والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) سمي فيما بعد البنك الدولي, وكانت من أهداف الصندوق تشجيع التعاون النقدي الدولي, والعمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية, وتجنُّب فرض القيود على المدفوعات الخارجية, والوصول إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية, والتخلص من القيود المفروضة على الصرف, والعمل على ثبات أسعار الصرف بين عملات البلدان الأعضاء.

ويمكن أن يُعَدّ نظام ثبات أسعار صرف العملات حجر الزاوية في مؤتمر بريتون وودز؛ إذ يقوم هذا النظام النقدي الجديد على أساس «قاعدة الصرف بالدولار مقابل الذهب», وعلى أساس «مقياس التبادل الذهبي»، وبذلك تحوَّل الدولار الأمريكي من عملة محلية أمريكية إلى عملة احتياط دولية، وبموجب أحكام الصندوق يجب على كل دولة عضو في الصندوق أن تحدد قيمة تبادل عملتها الوطنية بالنسبة إلى الذهب أو بدولار الولايات المتحدة على أساس الوزن والعيار النافذين في أول تموز 1944م, أي: 1 دولار = 0,88671 غرام من الذهب الصافي.

وقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية أمام المصارف المركزية للدول الأعضاء بتبديل حيازتها من الدولارات الورقية بالذهب وعلى أساس سعر محدد وثابت وهو 35 دولاراً للأونصة، وبذلك تساوى الدولار بالذهب في السيولة والقبول العام به احتياطياً دولياً. ولغايات المرونة فقد سمح الصندوق بتقلُّبات أسعار صرف عملات البلدان الأعضاء ضمن هامش محدد ±1٪، وإذا تجاوز سعر صرف عملة ما هذه الحدود فإنه يجب على المصرف المركزي أن يتدخل في السوق بائعاً أو

شارياً لعملته الوطنية من أجل إعادة السعر إلى الهامش المسموح به. وأقر الصندوق أيضاً السماح للبلدان الأعضاء بتغيير معادلات قيم عملاتها بنسبة 10٪ حدّاً أقصى من سعر التعادل الأساسي، وإذا ما زاد التغيير المرغوب فيه على هذه النسبة فإنه يلزم أولاً أخذ موافقة الصندوق.

ومن أهداف الصندوق أيضاً منح المساعدات للأعضاء لمعالجة الخلل المؤقت في موازين مدفوعاتهم، وتجدر الإشارة إلى أن قوة التصويت في مجلس إدارة الصندوق ترتبط بحصة العضو، لذلك فإن مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية مجموعة العشرة تسيطر على ثلثي الأصوات. وقد استمر العمل بهذا النظام حتى 15 أغسطس من عام 1971م عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عن وقف قابلية تبديل الدولار بالذهب وهو أهم أركان نظام بريتون وودز.

ولقد حقَّق هذا النظام في أول الأمر نجاحاً ملحوظاً في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي, ولكن مع تزايد القوة الاقتصادية والسياسية الأوربية الغربية واليابان على المسرح الدولي من جهة, ودور البلدان الاشتراكية والنامية من جهة ثانية، فقد برزت معطيات جديدة تتعارض مع ثبات أسعار صرف العملات وهو نظام بريتون وودز, كما تتعارض مع الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي من هيمنة عملتها المحلية (الدولار) على النظام النقدي الدولي. ورغم تعديل اتفاقيات بريتون وودز مرتين فإن آلية ثبات سعر صرف العملات قد ألغيت تماماً من الناحية العملية, وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة «التعويم» التي تعني ترك سعر صرف العملة يتحدد بحرية وفق آلية العرض والطلب.

معضلة تريفين

Triffin dilemma 1958م- 1960م.

أنا مقتنع أن اتفاق [بريتون وودز] سوف يمجِّد دكتاتورية المال الخاص في العالم، وهو أتم وأبشع من حلم هتلر. كما أنه لا يقدِّم أي حل لمشاكل العالم، ولكنه بشكل صارخ جدّاً يضع الضوابط التي ستقلل من شأن الدول الصغيرة لتصبح دولاً تابعة, وستجعل كل حكومة لسان حال وأداة للتمويل الدولي. وسوف تقوّض وتدمِّر المؤسسات الديمقراطية في هذا البلد - في الواقع على نحو فعال كما قد فعلت القوات الفاشية سابقاً - وتحيد عن المُثل العليا تشوهها. وستقدم -بلا شك- مصدر تهديد جديد، يهدد السلام العالمي. وتعاون العالم لأجل المصالح المالية الخاصة لا يمكن أن يعني سوى البطالة الجماعية والعبودية والبؤس والتدهور والدمار المالي. لذلك، شأننا كشأن الأستراليين محبي الحرية، علينا أن نرفض هذا الاقتراح الشائن. هذا ما حذَّر منه وزير العمل الأسترالي إدي وارد، في مستهل العمل في كل من البنك الدولي وبريتون وودز.

معضلة تريفين نسبة إلى الاقتصادي البلجيكي -الأمريكي روبرت تريفين: هي أن الدولة المصدرة لعملة الاحتياط العالمي تجبر البلد المصدر لها "الولايات المتحدة" على تشغيل عجز مستمر في الحساب الجاري بحيث يتمتع بلد عملة الاحتياطي بميزة استهلاكية عالية تسجل عجزاً تجاريّاً، في حين أن بقية العالم تستفيد من سيولة إضافية، مما يساعد على تسهيل التجارة.

كل ذلك على حساب انخفاض قيمة ومصداقية أي عملة تدار من خلال العجز التجاري المستمر - مما يؤدي في النهاية إلى إحجام الدائنين عن الاحتفاظ بعملة الاحتياطي.

كان روبرت تريفين من الأوائل الذين انتقدوا وبشدة نظام بريتون وودز منذ بدايته, مبرراً ذلك بوجود أخطاء في الأساسيات للنظام, حيث وصف نظام بريتون وودز بأنه نظام مليء بالعيوب والثغرات, كان ذلك في عام 1947م بعد أقل من سنتين من بدء العمل بنظام بريتون وودز, وقد تطرق إلى ذلك في شهادته أمام الكونجرس في عام 1960م, حيث أفاد تريفين في شهادته بأن الخلل في المعيار النقدي الدولي القائم على الدولار الذي تم إنشاؤه من قبل صندوق النقد الدولي يعتمد على إمداد العالم بالدولار الأمريكي, وبالتالي لا بد أن يكون لدى الولايات المتحدة عجز مستمر في ميزان المدفوعات أو سوف يواجه العالم نقصاً في السيولة. في مرحلة ما مستقبلاً، سيؤدي هذا العجز إلى وجود فائض كبير يتسبِّب بأن يفقد العالم الثقة في الدولار الأمريكي، هذه الأزمة أو المشكلة بين الكثير أو القليل جدّاً من السيولة النقدية أصبحت تُعرَف باسم معضلة تريفين.

هذه المعضلة حدثت في نهاية الخمسينيات الميلادية بسبب تدفُّق العملة الأمريكية الدولار خارج الولايات المتحدة من خلال خطة مارشال، وتضخُّم ميزانية الدفاع الأمريكية إلى جانب زيادة إنفاق المستهلك الأمريكي على شراء السلع الأجنبية، هذا الإنفاق المتزايد أدى إلى زيادة عدد الدولارات المتداولة التي يدعمها الذهب وذلك في عام 1959م, أي: بعد حوالي 15 سنة من بدء العمل بنظام بريتون وودز.

بحلول خريف عام 1960م وصل سعر أوقية الذهب إلى 40 دولاراً في لندن متجاوزاً بذلك السعر المحدد من خلال

اتفاقيـة بريتـون وودز 35 دولاراً للأوقيـة، هـذا الاخـتلاف فـي السعر إشارة إلى أن المستثمرين يعرفون أن قيمـة الـدولار مبـالغ فيها, ولا تتناسب مع الإنفاق الأمريكي المتزايد.

كان الحل لهذه المشكلة والتي أطلق عليها معضلة تـريفين للولايات المتحدة هو الحد من الـدولارات المتداولـة عن طريق خفض العجز ورفع أسعار الفائدة لجذب الـدولارات للعـودة مـرة أخرى إلـى الولايـات المتحـدة, لكـن هـذا الإجـراء مـن شـأنه -كمـا يعتقـد بعـض الاقتصـاديين- أن يسـحب الاقتصـاد الأمريكـي إلـى مرحلـة ركـود شـديد يـؤثر ويحـد مـن طمـوح الولايـات المتحـدة التوسعية كدولة عظمى جديدة.

من أجل الحفاظ على نظام بريتـون وودز، كـان يجـب علـى الولايات المتحدة أن يكون لديها عجز في ميزان المـدفوعات فـي الحسـاب الجـاري لتـوفير السـيولة النقديـة لتحويـل الـذهب إلــى الـدولار الأمريكـي. لكـن مـع زيـادة الإنفـاق الأمريكـي أصـبحت هناك العديد مـن الـدولارات الأمريكيـة فـي النظـام, وبالتـالي أدى ذلك إلى بدء المـواطنين فـي المضـاربة، كـان هنـاك تكهنـات بـأن الـدولار الأمريكـي مبـالغ فـي قيمتـه وكميـات الـذهب أقـل مـن الدولارات المتداولة, وبدأ المتـداولون باسـتبدال الـدولار بالـذهب بأسـعار أعلـى مـن السـعر الرسـمي 35 دولاراً للأوقيـة, ونتيجـة لـذلك واجهـت الولايـات المتحـدة مأزقـاً؛ لأنـه مـن غيـر الممكـن تشـغيل عجـز ميـزان المـدفوعات فـي الحسـاب الجـاري ووجـود فائض في نفس الوقت.

كان روبرت تريفين قد حذَّر فـي شـهادته أمـام الكـونجرس عام 1960م الكونجرس الأمريكي مـن عيـوب خطيـرة فـي نظـام بريتون وودز, واستند فـي نظريتـه علـى مراقبـة وفـرة الـدولار , The dollar glut هـو مصـطلح لتـراكم الـدولارات الأمريكيـة

خارج الولايات المتحدة كعملة احتياطية، يتناقض تماماً مع فجوة الدولار dollar ga ، التي أدَّت إلى استحداث خطة مارشال في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتوفير دولارات تليق بعملة الاحتياطي العالمي المستحدثة حديثاً, لكنها تحوَّلت في نهاية المطاف إلى وفرة الدولار, وأدَّت في نهاية المطاف إلى إنهاء معيار الذهب وانهيار نظام بريتون وودز.

تجمع لندن للذهب (1961م- 1968م)

The London Gold Pool - 1961 to 1968

المعوقات والصعاب التي واجهت العمل بنظام بريتون وودز بدأت تظهر تقريباً مباشرة بعد توقيع الدول المشاركة في الاجتماع (44 دولة), وتحديداً في عام 1947م, هذا ما ذكره روبرت تريفين, لكن المشكلة بدأت تتزايد بعد تعافي بعض الدول اقتصاديّاً مثل ألمانيا واليابان, فقد بدؤوا بالتصدير وزادت حصتهم في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد العالمي, حيث بدأت الولايات المتحدة تواجه بعض المصاعب مباشرة بعد إعادة فتح سوق الذهب في لندن عام 1954م الذي يُعَدُّ أكبر سوق لتداول الذهب والمعادن بشكل عام, حيث أغلق السوق عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، في الخمسينيات الميلادية من خلال تذبذب سعر لندن بين 35,85 دولاراً للأوقية و 35,17 دولاراً تم تعيين هذه الحدود السعرية كحدود عليا وحدود صغرى من قبل مراقبي السوق.

مع نهاية الخمسينيات الميلادية حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لاستبدال كميات ضخمة من الدولارات بالذهب, مثال على ذلك: ما حدث خلال فترة الركود الاقتصادي

لعام 1958م، عندما أصدر بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي حوالي 2,5 بليون دولار ائتمان، وتم استبدالها مباشرة من قبل البنوك المركزية الأجنبية. هذه الخسارة السنوية والتي تصل إلى حوالي 2000 طن من الذهب والتي لا تزال حتى الآن, هي أكبر خسارة من الذهب خلال عام واحد من قبل أي دولة في تاريخ الذهب والذي يعود إلى أكثر من 6000 آلاف سنة على الأقل, وهي دلالة على تنامي صادرات الدول الأخرى الصناعية كألمانيا واليابان.

في منتصف إلى أواخر الخمسينيات الميلادية, ومع تنامي ميزان المدفوعات بين الولايات المتحدة وبقية العالم بشكل كبير أكثر من أي وقت مضى لصالح الدول الأخرى, وتزايد الإنفاق العسكري الأميركي في الخارج، وتدفقات استثمار الشركات إلى أوربا, بالإضافة إلى المساعدات لإعادة بناء أوروبا ضمن خطة مارشل؛ نتيجة لذلك تراكمت احتياطات ضخمة من الدولار الأمريكي لدى البنوك المركزية الأوروبية واليابانية.

في عام 1958م وهو العام الأول الذي مارست فيه البنوك المركزية الأجنبية حقوق تحويل كميات كبيرة من الدولار إلى الذهب, انخفضت احتياطيات الذهب لدى الولايات المتحدة 10٪ من 20312 طن متري إلى 18290 طن ذلك العام، و5٪ أخرى في عام 1959م، و9٪ في عام 1960م. وفي الوقت نفسه واصل بنك الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة زيادة النقد المتداول، مما أدى إلى تزايد الدولارات التي تدعمها كميات صغيرة من الذهب. وبالتالي فهذا يهدد تحويل محتمل في المستقبل، وبالفعل نمت شائعات بأن الولايات المتحدة ستضطر إلى خفض قيمة الدولار لوقف التدفق.

بحلول عام 1958م، أصبح تداول سوق لندن لأسعار الذهب أقرب إلى الحد الأعلى 35,18 منه إلى الحد الأسفل 34,82 والتي وصلت إليها عام 1957م. كان هناك قناعة من قبل المستثمرين والمضاربين بسوق لندن أكثر من أي وقت مضى من أن الولايات المتحدة مع استمرار انخفاض احتياطي الذهب لديها سيجبرها على خفض قيمة الدولار بشكل كبير.

في سبتمبر 1960م شهدت الولايات المتحدة أكبر انخفاض أسبوعي لها من الاحتياطيات منذ عام 1931م استبدال الدولار إلى ذهب, أصبح هدف البنوك المركزية الأجنبية في نفس الوقت، أصبح واضحاً أن المرشح الرئاسي جون كينيدي سيفوز بالانتخابات, كانت وعود كينيدي تشمل خفض أسعار الفائدة وزيادة الإنفاق الحكومي, وبالتالي أقنعت الكثيرين من أن تدفقات الذهب إلى الخارج ستزيد, انعكس ذلك على مؤشر الداو جونز الصناعي حيث انخفض بنسبة 12٪ من نهاية شهر أغسطس إلى 25 أكتوبر 1960م، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ عام 1958م.

في السياق نفسه، ارتفعت أسعار الذهب في لندن فوق 35,20 الأولى مرة في سبتمبر 1960م، بتاريخ 20 أكتوبر من نفس العام بلغت 36 دولاراً للأوقية، وهي أعلى بكثير من السقف أو المعدل arbitrage التي ينطوي عليه التحكيم أو الموازنة. في الأسبوع التالي كان هناك نوع من المضاربة نتج عن ذلك ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية بلغت 41 دولاراً للأوقية لفترة وجيزة قبل أن تغلق عند أعلى مستوى إلى 38 دولاراً للأوقية في سوق لندن للذهب, ومع تداولات مربحة جدّاً بأرباح وصلت إلى 17٪ علاوة على السعر الرسمي، أصبح من الواضح بأنه يجب عمل آلية للسيطرة على سعر الذهب بالسوق؛

إذ إن العلاوة على السعر الرسمي ليست مسألة بسيطة كما يعتقد البعض؛ لأنها تشكك في أساسيات وسلامة النظام النقدي القائم, بمعنى آخر العلاوة على الأسعار تمنح البنوك المركزية الأجنبية المزيد من الحوافز لتبادل دولار بالذهب عند 35 دولاراً في نيويورك من أجل بيعه في لندن بـ 36 دولاراً إلى 38 دولاراً ، مما يتسبَّب في تزايد هجرة الذهب من الولايات المتحدة.

في الساعة الحادية عشرة عقد مجلس الاحتياطي الاتحادي في نيويورك اتفاقاً غير رسمي مع بنك إنجلترا بإعادة تزويد البنك بالذهب الذي سحب أو أنفق، وسرعان ما بدأت الأسعار في الانخفاض بعد أن بدأ بنك إنجلترا بالبيع؛ باعتبارها واحدة من آخر أعماله كرئيس للبلاد في عام 1960م، أخذ أيزنهاور مسألة قمع الطلب على الذهب أبعد من ذلك؛ فقد بدأ يحظر على الأمريكيين شراء الذهب من الخارج - وهو امتداد لقانون الذهب لعام 1933م حيث حظر من خلاله الرئيس فرانكلين روزفلت الأمريكيين في داخل الولايات المتحدة اقتناء الذهب, وبحلول مارس عام 1961م عاد سعر الذهب مرة أخرى إلى 35,10 دولاراً للأوقية.

في أكتوبر من 1960م سادت حالة من الذعر أدت إلى عمليات شراء قوي للذهب, فرفعت الأسعار إلى أكثر من 40 دولاراً للأوقية - تم إجراء مكالمة مستعجلة في وقت متأخر من الليل من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي مع بنك إنجلترا, كان نتيجتها إغراق سوق الذهب بما يكفي من إمدادات بشكل فوري لاستقرار السوق والحد من ارتفاع أسعار الذهب. وقال رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي ذلك الوقت وليام مكجسني McChesney: "إن الولايات المتحدة ستحمي أو

ستدافع عن 35 دولاراً مقابل أوقية الذهب "وصولاً إلى آخر سبيكة".

لكن مع بداية عام 1961م ومع انخفاض سعر الدولار مقابل الذهب بدأ معيار صرف الذهب يواجه مشاكل, وأصبح من الواضح أن هناك صعوبة في محافظة الولايات المتحدة على أسعار الذهب بسعر 35 دولاراً للأوقية, وهو ما حدث في شهر أكتوبر من عام 1960م حيث وصل سعر الأوقية إلى 41 دولاراً, مما تسبَّب بنوع من الذعر وأصبح الطلب على الذهب يرتفع, في المقابل أخذت احتياطيات الذهب للولايات المتحدة تنخفض بشكل كبير؛ وذلك نتيجة للعجز التجاري المتزايد للولايات المتحدة تجاه بقية العالم.

لمواجهة تلك الحالة الطارئة, وبعد فترة وجيزة من تنصيب الرئيس كينيدي في يناير من عام 1961، فقد اقترح وكيل وزارة الخزانة لشؤون النقد الدولي روبرت روسا Robert Roosa (1961م- 1964م) المعين حديثاً أن تقوم الولايات المتحدة وأوروبا بتوحيد موارد الذهب؛ لمنع سعر الذهب في السوق من تجاوز سعر التكلفة للولايات المتحدة المحددة بـ 35 دولاراً للأوقية (الأونصة), لذا قامت الولايات المتحدة في 1 نوفمبر من عام 1961م مع بريطانيا بتأسيس ما يُسمَّى بتجمع لندن للذهب The London Gold Pool إلى جانب ست دول أوربية أخرى, هي: ألمانيا الغربية, وفرنسا, وسويسرا, وإيطاليا, وبلجيكا وهولندا, ولوكسمبورغ. نتج عن هذا التجمع تأمين حوالي 240 طناً من الذهب بقيمة تصل إلى 270 مليون دولار تكفَّلت الولايات المتحدة بنسبة 50% منها, وكان الهدف الأساسي من تجمُّع لندن للذهب هو المحافظة على سعر الذهب عند 35 دولاراً للأوقية, إضافة إلى ذلك, وتحت

ضغط من الولايات المتحدة, فقد أُجبِرت الدول الأوربية على المشاركة في التجمُّع بالتوقُّف عن صرف الدولار مقابل الذهب.

في عام 1963 و1964 كانت الولايات المتحدة تفقد كميات صغيرة فقط من احتياطي الذهب للبنوك المركزية الأجنبية، وكان تجمُّع لندن للذهب يقوم بشراء الذهب؛ لدعم الأسعار بدلاً من قمعها أو كبتها. وكان نظام بريتون وودز يعمل بشكل طبيعي وسلس كما اتفق عليه من قبل وهو 34 دولاراً للأوقية, ولكن مع حادثة خليج تونكين في فيتنام في أواخر عام 1964م، والتي أدَّت إلى تسارع حرب فيتنام في عام 1965م، انفجرت الولايات المتحدة بالإنفاق العسكري لدعم العمليات العسكرية في فيتنام, بالإضافة إلى ذلك فإن تكلفة مشروع المجتمع العظيم للرئيس ليندون جونسون، الذي أعلن عنه الرئيس لينود جانسون في خطاب ألقاه في 22 مايو من عام 1964م بجامعة ميتشجن من خلال إصدار أموال جديدة لشراء السندات الحكومية للصرف على الحرب والبرامج الاقتصادية التي أعلن عنها.

المجتمع العظيم مجموعة من البرامج الاقتصادية المحلية والتي أطلقها الرئيس ليندون جونسون في 1964- 1965. وكان الهدف الرئيسي منها هو القضاء على الفقر والظلم العنصري. وكان الرئيس جونسون قد استخدم مصطلح "المجتمع العظيم" أول مرة خلال كلمة ألقاها في جامعة ولاية أوهايو، ثم كشف النقاب عن البرنامج بمزيد من التفصيل في خطاب ألقاه في جامعة ميشيغان. أُطلِقت من خلاله برامج الإنفاق الرئيسة الجديدة التي تناولت التعليم والرعاية الطبية والمشاكل الحضرية،

الإنفاق المتزايد للحكومة الأمريكية ظل هو السبب الرئيسي لتراكم كميات ضخمة من العملة الأمريكية لدى الأوربيين, مما أدى بفرنسا التي لم تستطيع تحمُّل المزيد من خسارة الذهب مقابل الدولار الأمريكي, فأعلن الرئيس تشارلز ديجول الانسحاب من تجمع لندن للذهب في شهر يونيه من عام 1967م, وقامت الولايات المتحدة بالتكفُّل بتأمين نسبة فرنسا في التجمع والتي تبلغ 9% ليصبح إجمالي نسبة الولايات المتحدة في تجمع لندن للذهب 59%, بخروج فرنسا تزايدت الضغوط في آخر أسبوعين من شهر نوفمبر من عام 1967م, وبعد خفض قيمة الجنيه الإسترليني وصلت قيمة مبيعات تجمع لندن إلى حوالي 800 مليون دولار, أدى ذلك إلى اجتماع دول تجمع لندن في 27 نوفمبر من عام 1967م بدون فرنسا في فرنكفورت للتأكيد على سعر صرف الأوقية بـ 35 دولاراً.

بدأت الأمور تسوء أكثر فأكثر خاصة مع خروج الفرنسيين من تجمع الذهب في أوائل عام 1967م، وهجوم تيت من مطلع عام 1968م, هذا يعني تدخل الولايات المتحدة في الحرب بفيتنام بشكل موسَّع, هذا بالإضافة إلى التوترات في الشرق الأوسط، وانهيار الجنيه البريطاني في نوفمبر تشرين الثاني عام 1967م.

المضاربون بدؤوا بالشراء بشكل جماعي في لندن خلال الفترة المتبقية من العام 1967م وحتى شهر مارس 1968م. بحلول 14 مارس باع أعضاء تجمع لندن ذهباً بقيمة 2,75 مليار دولار لحماية السقف المحدد 35,20 دولاراً للأوقية أو حوالي 10٪ من إجمالي احتياطيات العضو منذ تخفيض قيمة الجنيه، وكان لديها ما يكفي. وطلبوا من ملكة إنكلترا إغلاق سوق لندن وهو ما حدث بالفعل, عندما أعيد فتح سوق لندن

للذهب بعد أسبوعين، دون كبح أو قمع الأسعار من قبل تجمُّع لندن، قفزت الأسعار فوراً لتصل إلى 38 دولاراً ومن ثم إلى 42 دولاراً.

مع استمرار تزايد الإنفاق الأمريكي على حرب فيتنام وانسحاب فرنسا أصبح من الصعب المحافظة على تجمُّع لندن للذهب خاصة بعد تزايد مطالبة الدول الاوربية الأخرى استبدال الدولار بالذهب في 14 مارس من عام 1968م ولأسباب قانونية تعود إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تحتفظ بنسبة 25% من الذهب كغطاء لعملتها, أصبح من غير الممكن تزويد التجمُّع بالذهب, لذا توقَّفت الولايات المتحدة عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه تجمُّع لندن مما تسبب بإحداث ذعر بين المتداولين. في 15 مارس عام 1968م وبطلب من الولايات المتحدة أعلن وزير الخزانة روي جينكنز عن إغلاق مؤقت لسوق لندن, وبعد ثلاثة أيام من الإغلاق اجتمع بقية الأعضاء بعد خروج فرنسا من التجمُّع في واشنطن وأعلنوا عن حل تجمُّع لندن للذهب في 17 مارس من عام 1968م بعد سبع سنوات من تأسيسه.

في اليوم التالي مباشرة وبعد يوم واحد من انهيار تجمُّع لندن, أصدر الكونجرس الأمريكي في يوم الإثنين 18 مارس 1968م قانوناً يلغي شرط الاحتفاظ بنسبة 25٪ لدعم العملة الأمريكية, وبدأت منذ ذلك الوقت وحتى الآن الحرب على الذهب من قبل الإدارة الأمريكية ممثلة في وزارة الخزانة والفيدرالي الأمريكي وهي حرب لم تكن تتعلق بالتلاعب أو التحكم بالأسعار فقط عن طريق التدخل في الاسوق العملة والذهب فقط, وإنما كانت هجوماً رهيباً وبشكل مكثَّف على الذهب (المال الحقيقي) بأن بدأت أولاً بالتقليل من مكانة وقوة

الذهب, ثانياً زعزعة الثقة التي وضعت في الذهب على مدى آلاف السنين.

فالإدارة الأمريكية تتمنَّى بطبيعة الحال القضاء على الذهب من النظام النقدي العالمي, وهذا شيء بديهي ومتوقع ومفهوم, هذا ما ذكره مايكل هدسين في مقالة نُشِرت في شهر مايو من عام 1968م بعنوان "منخال الذهب"؛ لأن الإدارة الأمريكية استخدمت الذهب كرافعة للتسلق ولتصبح دولة عظمى على غرار بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية, فالولايات المتحدة تنظر للذهب كقوة طالما ظل هو أساس النظام النقدي العالمي, فالقوة تتبع الذهب, على هذا الأساس عندما بدأ مخزون الولايات المتحدة من الذهب ينضب أرادت الولايات المتحدة تغيير النظام النقدي بطريقة أو مرحلة تبعد أو تهمِّش دور الذهب فيها بمعنى لا يكون للذهب دور في النظام النقدي بعد أن فقدت ثلي احتياطاتها من خلال اتفاقية بريتون وودز؛ وذلك لمنع أي دولة أخرى من استخدم القوة التي يوفرها الذهب لملاكه خاصة دول معادية ذلك الوقت مثل الاتحاد السوفياتي وجنوب أفريقيا.

* روبرت روسا Robert Roosa انضم إلى الجيش الأمريكي مع بداية الحرب العالمية الثانية عام 1941م, وعمل في شعبة الاستخبارات برتبة نقيب, وغادر الجيش بعد نهاية الحرب العالمية عام 1946م, وصفه السيناتور بول دوغلاس عام 1962م بأن روبرت روسا " يُعَدُّ السلطة العليا في الأمور الفنية لسوق المال بالنسبة للسندات الحكومية." كان ضمن قائمة طويلة كمرشح ليصبح رئيس جهاز الاستخبارات الأمريكي السي أي إيه CIA عام 1975م.

بعد مغادرته وزارة الخزانة انضم روبرت روسا عام 1965م إلى شركة في الوول ستريت تعرف باسم براون براذرز هاريمان كشريك، إضافة إلى ذلك تولى رئاسة مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations ذات النفوذ الواسع في واشنطن خلال الفترة من 1966م- 1981م, أيضاً كان عضواً في مجلس أمناء مؤسسة روكفلر. كما أصبح عضواً في هيئة استشارية مالية تُعرَف باسم مجموعة الثلاثين تُعرَف بنفوذها الواسع ومقرُّها واشنطن عام 1979م. أيضاً كان عضواً في اللجنة الثلاثية. من 1975م- 1986م، وكان رئيس مجلس إدارة معهد بروكينغز. تقاعد روبرت روسا من براون براذرز في عام1991م.

يرى روبرت روسا بأنه ينبغي أن يكون الدولار الأمريكي العملة الرائدة في العالم والمرجعية لكل العملات (سعر صرف)؛ لأن الولايات المتحدة هي القوة السياسية والاقتصادية الرائدة في العالم.

نسبة توزيع حصص الدول في تجمع لندن للذهب عام 1961م:

50%- الولايات المتحدة 135 مليون دولار,120 طن ذهب.

11٪ - ألمانيا 30 مليون دولار، 27 طن ذهب.

9٪ - إنجلترا 25 مليون دولار، 22 طن ذهب.

9٪ - إيطاليا 25 مليون دولار، 22 طن ذهب.

9٪ - فرنسا 25 مليون دولار، 22 طن ذهب.

4٪ - سويسرا 10 مليون دولار، 9 طن ذهب.

4٪ - هولندا 10 مليون دولار، 9 طن ذهب.

4%- - بلجيكا 10 مليون دولار، 9 طن ذهب.

Table I London Gold Pool Reserves in Tonnes												
Year	1950	1957	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1973
World Total	31096	34246	36436	36754	37587	38114	38347	38284	36901	36192	36287	36798
LGP Total	25745	27866	28982	29114	29536	29821	30397	29518	27989	26260	26478	24189
USA	20279	20312	15060	14269	13860	13749	12499	11761	10722	9679	10539	8584
UK	2543	1382	2014	2294	2208	1899	2012	1725	1146	1309	1308	653
Germany	0	2259	3256	3269	3416	3775	3919	3814	3757	4034	3625	3658
France	588	516	1885	2299	2821	3314	4182	4655	4651	3445	3152	3139
Italy	227	402	1977	1994	2082	1872	2136	2145	2133	2598	2627	2565
Belgium	522	813	1109	1213	1219	1290	1385	1355	1314	1354	1350	1312
Holland	280	666	1406	1406	1424	1500	1561	1538	1521	1509	1529	1690
Swiss	1306	1516	2275	2370	2506	2422	2703	2525	2745	2332	2348	2588
Japan	6	21	255	257	257	271	292	293	301	316	367	657
Canada	515	978	841	630	726	912	1023	929	902	767	775	683
Portugal	171	410	393	419	442	465	512	571	621	761	778	857

احتياطات الذهب لدول مجموعة تجمع لندن باللون الأحمر خلال الفترة من 1950م– 1973م.

For reference, here is the size of the US gold stockpile during the years from 1945-1972:

Year	Tonnes
1945	17848
1950	20279
1951	20326
1952	20663
1953	19631
1954	19367
1955	19331
1956	19602

Year	Tonnes
1957	20312
1958	18291
1959	17335
1960	15822
1961	15060
1962	14269
1963	13860
1964	13749

Year	Tonnes
1965	12499
1966	11761
1967	10722
1968	9679
1969	10539
1970	9839
1971	9070
1972	8584



Britain sells gold

LONDON, Oct. 9 (BUP).—Authoritative sources said Thursday that Britain had sold $80,000,000 more or its gold reserve to the United States to replenish its dwindling supply of dollars.

It was the second time in three weeks Britain had dipped into its gold reserve, the last defence against economic collapse. Britain sold $80,000,000 worth of gold to the U.S. for dollars on Sept. 15.

The new sale was believed to have reduced the British gold reserve to about $2,240,000,000. The exact total is a government secret.

Authoritative sources said the sale was consummated by moving gold held on British account from one vault of the federal reserve

عنوان صحيفة ليدر بوست the Leader Post الكندية 9 أكتوبر من عام 1947م يقول: "بريطانيا تبيع الذهب" بعد أن باعت ما قيمته 80 مليون دولار من احتياطاتها من الذهب لتعويض نقص الدولارات في احتياطاتها

نظام سعرين الذهب 1968م Two- tier gold system

الأشهر الخمسة التي سبقت نهاية تجمُّع لندن للذهب 17 مارس 1968م أدَّت فيه عمليات المضاربة إلى امتصاص ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار من الذهب، كانت جميع الخسائر تقريباً من صندوق النقد الدولي وتجمُّع لندن للذهب وعلى رأسها الولايات المتحدة. ولمنع المزيد من هذه الخسائر في المستقبل اتفقت الدول المجتمعة من دول تجمُّع لندن على تأسيس نظام آخر بديل عُرِف باسم مستويين أو سعرين للذهب Two- tier gold system (two- tiered pricing) وذلك في شهر يونيه من عام 1968م, حيث اتفقت دول تجمُّع لندن على حماية الاحتياطات النقدية الدولية من ضغط ارتفاع أسعار الذهب في ظل نظام مستويين للأسعار يظل الذهب النقدي أو الغطاء النقدي من الذهب monetary gold والتي تستخدم كاحتياطات يُبَاع بسعر ثابت بين الدول بسعر 35 دولاراً للأوقية، والتعامل مع الذهب غير المستخدم كاحتياطات نقدية بين الدول كسلعة عادية مثل النحاس والزنك يباع بأسعار السوق وتقلباته السعرية وهو ما هو قائم الآن, وقد وافقت السلطات النقدية بالدول المجتمعة على عدم بيع الذهب النقدي أو العيني في سوق لندن أو أي سوق ذهب أخرى.

الخطوط العريضة للنظام أعدِّت ولخِّصت في اجتماع واشنطن لدول تجمع لندن للذهب في 16 مارس و17، 1968م، بحيث وضعت مبادئ وتوجيهات جديدة تحكم مستقبل الذهب على مستوى واحد, تعتمد على استمرار سعر الذهب عند

35 دولاراً للأوقية, عند هذا السعر وافقت السلطات الحكومية على تبادل غير محدود من الذهب فيما بينها بالسعر الرسمي, في المقابل تم إنشاء سوق حرة للذهب يمكن أن تتقلب الأسعار كيفما شاءت لتعكس قيمة الذهب في السوق, هذه الاتفاقية بين دول تجمع لندن كانت تهدف لتحقيق ثلاثة أهداف, الأول: الاتفاق بين السلطات النقدية لتجارة الذهب فيما بينها بالسعر الرسمي عند 35 دولاراً للأوقية. 2. الاتفاق على عدم تزويد الأسواق بالذهب من الاحتياطات الرسمية للدول الأعضاء
3. الاتفاق بأنه في حالة التوجه لشراء ذهب من خارج القطاع الحكومي الرسمي من الباعة الخاصين يكون بنسبة ضئيلة جدّاً أو عدم الشراء من الأساس.



The Ottawa Citizen

Two-tier gold system is paying off

NEW YORK (AP—The U.S. treasury department's recent announcement that the U.S. supply of gold increased by $213,000,000 in June indicates that the gamble the United States and its allies made in setting up a two-price gold system is paying off.

The so-called two-tier gold price system was established by central bankers of leading countries in March to shore up the official price of gold at $35 an ounce after a run of gold by private speculators. The United States was faced with a dwindling gold supply and the threat that it would have to raise the price of gold, an action that would be equal to devaluing the dollar and setting off a world-wide economic crisis.

The central bankers agreed to retain the official price of gold at $35 an ounce for monetary purposes and let the market for gold for other uses set its own level on a supply and demand basis.

South Africa, the world's leading gold producer, would like to see the official price of gold raised. Officials there have privately termed the two-tier pricing system "a fluke."

Systems tested

In an apparent attempt to drive gold prices up, Finance Minister Nicholaas Diederichs reported recently that South Africa had secretly tested the new free market with a "substantial amount" of gold sales. He further said South Africa would not begin official sales "for a considerable time to come."

U.S. financial and marketing experts do not believe the South African announcement will have substantial effect on the free market. It came after the price of gold on the world markets dropped to its lowest level in three months, hitting a low of $37.75 on the London exchange. After rising to $39.10 on the London exchange, the price slipped to $38.70 at the afternoon fixing on moderate trading.

Some European sources were skeptical of the South African announcement They could not see how South Africa's test sales could have been substantial without more gold showing up in major central bank holdings.

Market pressured

In New York, Richard Scruggs, business and market analyst with Goodbody and Co., an investing firm, said there are a number of influences which would end to exert downward pressures on the gold market.

"The prevailing view is

صحيفة اوتاوا ستزن 3 أغسطس 1968م تصف نظام السعرين للذهب بأنه نجح في تحقيق أهدافه وبدأ يؤتي ثماره (جوجل نيوز)

Says Two Tier Gold System Working Out

LONDON (AP) — The two-tier gold system set up last March has operated satisfactorily for nine months, one of Britain's biggest bullion dealers said Sunday, but renewed loss of public confidence in paper money could torpedo the system.

Mocatta and Goldmid said in its annual report the system successfully weathered the May and November monetary crises and the Soviet invasion of Czechoslovakia in August.

"Still unsolved, the company suggested, is the method for dealing with South African sales of newly mined gold."

The two-tier system went into operation March 18. Finance ministers and central bankers meeting in Washington split the gold pool into a closed official market and a free market open to anybody. The price is pegged at $35 an ounce in the official market, but finds its own level in the free.

The question of South Africa's newly mined bullion continues to cast a shadow over the system. The report said: "Gold from South Africa must play a major role in the working of the

صحيفة ديتونا مورنينج بيش جورنال في 9 يناير من عام 1969م تقول عن نظام سعرين للذهب: إنه يعمل بشكل مرض (قوقل نيوز)

صدمة نيكسون "يوم العار"
تفاصيل اجتماع كامب ديفيد وإغلاق نافذة الذهب
13- 15 أغسطس 1971م

"جهودي لمنع إغلاق نافذة الذهب ـ من خلال العمل مع كونالي، فولكر، وشولتز ـ يبدو أنها غير ناجحة, قد تكون نافذة الذهب مغلقة غداً؛ لأن لدينا الآن حكومة غير قادرة، ليس فقط لقيادة بنّاءة، ولكن في أي إجراء آخر على الإطلاق. يا لها من مأساة للبشرية!" آرثر بيرنز، رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي السابق 12 أغسطس 1971، من أسرار يوميات آرثر بيرنز.

موضوع معيار الذهب ليس بجديد, والأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع كثيرة, ورغم كثرتها إلا أنها ما تزال تشكِّل تحدِّياً للجميع؛ نظراً لما تمثّله السياسات النقدية من أهمية للاقتصاد العالمي.

في هذا الجزء من الكتاب سأحاول التطرق إلى أهم حدث أثَّر بشكل مباشر على السياسات النقدية والمالية والاقتصاد العالمي بشكل عام وانعكس تأثيره على جميع دول وشعوب العالم, سواء بالنسبة لدخل الفرد, أو القوة الشرائية للعملة التي انخفضت وبشمل مستمر, إلى تزايد المديونيات على الدول والقطاع الخاص والأفراد بشكل مفرط خلال الـ 44 سنة التي

عقبت إعلان نيكسون في 15 أغسطس من عام 1971م إيقاف صرف الدولار مقابل الذهب, منهياً بذلك (الرئيس نيكسون) 230 سنة تقريباً من تاريخ الولايات المتحدة تحت مضلة معيار الذهب من 1792م- 1971م والمنصوص عليها في الدستور الأمريكي في المادة 1, القسمان الثامن والعاشر, حيث يعود العمل بمعيار الذهب والفضة بشكل رسمي إلى عام 1792م بتوصية من وزير الخزانة ذلك الوقت, الكسندر هاملتون, الذي يُعَدُّ مؤسس النظام المالي الحديث في الولايات المتحدة.

هناك ثلاث مراحل مهمة لفترة حكم الرئيس ريتشار نيكسون الذي تولى الرئاسة في 20 يناير من عام 1969م وحتى مغادرته البيت الأبيض 9 أغسطس 1974م بسبب فضيحة ووترجيت الأولى. كانت زيارته للصين والتي لم تكن متوقعة لأكثر المراقبين السياسيين, والثانية فضيحة ووترجيت التي قدم استقالته بسببها حيث يعد الرئيس الوحيد في تاريخ الولايات المتحدة الذي غادر البيت الأبيض وأجبر عن التخلي عن رئاسته بسبب فضيحة ووترجيت, لكن رغم أهمية الأحداث السابقة إلا أنها لم تكن بحجم وأهمية اتخاذه قرار إيقاف صرف الذهب مقابل الدولار في 15 أغسطس 1971م, هذا القرار الذي عُرِف بمصطلح صدمة نيكسون والذي غيَّر مجرى التاريخ البشري وأصبح العالم يصف تلك الفترة ما قبل إغلاق نيكسون لنافذة الذهب وما بعد الإغلاق نيكسون. في ذلك اليوم أنهى ولأول مرة بقرار حكومي آلية تعاملات تجارية يعود تاريخها إلى أكثر من 6000 آلاف سنة رغم أن هناك فترات توقَّف فيها العمل بمعيار الذهب, إما لأسباب مثل الحروب أو انهيار عملة أو أزمات, ولكن كانت آلية التعامل بالذهب أو الفضة كمعيار تعود مرة أخرى بعد زوال ظروف التوقُّف, لكن نيكسون أنهى ذلك نهائياً منذ عام 1971م وحتى يومنا هذا.

بعد أن أصبح الدولار معوماً بانهيار تجمُّع لندن للذهب **The London Gold Pool** في شهر مارس من عام 1968م, أسَّست دول تجمُّع لندن للذهب نظاماً بديلاً وهو نظام العمل بسعرين: الأول يعمل في ظل نظام بريتون وودز (عند 35 دولاراً) والمستوى أو السعر الثاني تحدده السوق المفتوحة, لكن بعض البنوك المركزية استغلت ميزة الفرق في الأسعار بحيث تقوم بشراء الذهب من وزارة الخزانة الأمريكية بقيمة 35 دولاراً، وتبيعها في السوق المفتوحة الذي يُعَدُّ المستوى الثاني للأسعار بسعر 40 دولاراً, وهو ما ذكره الرئيس نيكسون فيما بعد عن أهم الأسباب التي أدَّت إلى إغلاق نافذة الذهب حيث ألقى نيكسون اللوم على المضاربين.

في صيف عام 1971م اندلعت أكبر سلسلة من الأزمات مما أدى إلى عدم توافر الكثير من الخيارات أمام نظام سعر الصرف الثابت اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods، والتي كانت غير مستقرة منذ بدايتها عام 1944م، خلال عدة أشهر حاد سعر الدولار عن القيمة المحددة بمقتضى سياسة تغاضي أو سهواً بحسن نية "benign neglect" بعد أن رفضت حكومة الولايات الأمريكية أن تتدخل في سوق العملة لتحافظ على الدولار الذي يعد نواة النظام النقدي الدولي بقيمته المحددة 35 دولاراً للأوقية, حيث قدر مسؤولو وزارة الخزانة الأمريكية بأن هناك مغالاة في سعر الدولار بنسبة 15% في ذلك الوقت, ارتفاع حجم أرصدة الدولار الخارجية بحيث أصبحت تشكل تهديداً للولايات المتحدة, حيث إن أي ارتفاع في طلب استبدال القيمة الفائضة من الدولار بالذهب سوف يؤدي ذلك إلى انهيار النظام, بمعنى أوضح يوجد عدد كبير من الدولارات وكمية قليلة من الذهب لا تكفي لتغطية المكانة الأمريكية الخاصة بقابلية التحويل بين الوسطاء بحرية.

في مايو 1971م، تسبَّبت الإشاعات التي روّجت حول ارتفاع وحدة النقد المالي المارك في تسوية مضاربة خطيرة, استبدل التجار الدولارات بوحدات النقد الألماني مارك بسرعة شديدة، مما تسبَّب في سحق قدرة حكومة ألمانيا الغربية في الحفاظ على القيمة المحددة لوحدة النقد الألماني المارك, عقب ذلك قام البنك المركزي الألماني Bundesbank بامتصاص 1 بليون دولار خلال ساعة تداول واحدة، لكن المضاربة المحمومة على المارك أجبرت البنك المركزي الألماني على وقف التداول بشكل كامل. حيث افتقر البنك المركزي بوضوح للأصول؛ لكي يتمكن من محاربة التحول الضخم في سوق العملة. فيما بعد، ارتفعت وحدة النقد الألماني المارك بفاعلية، وحددت أسواق القطاع الخاص القيمة الخاصة بها بشكل كامل من دون إدارة حكومة ألمانيا الغربية المعتادة. قامت العديد من الحكومات بإعادة تقييم العملة أو تعويمها، وسمحوا بأن يتم تحديد قيمة العملات عن طريق العرض والطلب فقط في أسواق العملات الأجنبية؛ وذلك رداً على التغيير الخطير الذي طرأ على Europe’s economic hub.

تخوفت البنوك المركزية من تكرار تجربة ألمانيا الغربية وبدأت الثقة الدولية في نظام سعر الصرف الثابت (اتفاقية بريتون وودز) تتزعزع، كما بدأ مسؤولو الخزانة الأمريكية التخطيط إلى احتمالية وجود إيقاف مؤقت لقابلية تحويل الدولار/الذهب. في شهر يونيه من عام 1971م قيدت الولايات المتحدة أول عجز تجاري عليها منذ عام 1893م، وأصبح الأمر ينذر بتدهور الهيمنة الاقتصادية, واعتبرت إدارة الرئيس نيكسون ذلك أخباراً سيئة بالنسبة للاقتصاد القومي الأمريكي.

في 11 أغسطس 1971م، قامت حكومة بريطانيا عن طريق سفيرها في واشنطن بتقديم طلب إلى وزارة الخزانة باستبدال مبلغ قيمته 3 بليون إلى ذهب, وكان ذلك مبلغاً ضخماً في ذلك الوقت، بحيث إذا تم الإعلان عنه سوف يؤدي إلى حدوث تهافت على عملية استبدال الدولار بالذهب, كانت أسهل وسيلة من شأنها حل مشاكل العجز التجاري واختلال التوازن الخاص بنظام سعر الصرف الثابت معاً هي إعادة تقييم قيمة الدولار مقارنةً بالعملات الأخرى, بحيث إن خفض قيمة الدولار سوف تجعل من الصادرات الأمريكية أقل تكلفة في الخارج. المستثمرون في أسواق العملات الأجنبية كانوا على علم بأن المبالغة في تقدير قيمة الدولار قد تجبر حكومة الولايات المتحدة يوم ما على خفض قيمته. تزايد الدلائل على أن المبالغة في قيمة الدولار قد أضعفت وضع التجارة الخارجية للشعب الأمريكي فدفعت بالرئيس ريتشارد نيكسون للدعوة إلى الاجتماع بمستشارية الاقتصاديين في منتجع كامب ديفيد خلال الفترة من 13- 15 أغسطس 1971م.

اجتماع كامب ديفيد

13- 15 أغسطس 1971م

"أنا لست مستاء لأنك كذبت علي، أنا مستاء لأنه من الآن فصاعداً لا أستطيع أن أصدقك" – فريدريش نيتشه".

في يناير من عام 1971م نقلت صحيفة عن نيكسون قوله: "أنا الآن كينزين في الاقتصاد" نسبة إلى نظرية جان ماينرد كين, وهي مقولة مشهورة ومرتبطة بميلتون فريدمان "نحن

جميعاً من أتباع كينز الآن", والتي نشرت بمجلة التايم في 31 ديسمبر، 1965م، لكنها نسبت إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الذي كان يفضل سابقاً سياسات حكومية أقل تدخلاً. كان تعبير فريدمان شبيه بما قاله السياسي البريطاني وليام فيرنون هاركورت عام 1888م: "كلنا اشتراكيون الآن".

يبدو أن نيكسون تعلم الدرس جيداً منذ خسارته أمام جون كيندي, أصبح يهتم جيداً بالأوضاع الاقتصادية، خاصة البطالة، في التأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية, وكان يلقي اللوم في هزيمته في الانتخابات الرئاسية عام 1960م على ضعف الاقتصاد. بعد أن تولى الرئاسة أصبح يتبنى ويصف نفسه ب"كينزين" نسبة إلى جانماينرد كين, كما وصف نفسه أيضاً بـ "نقدي"Monetarists أصبح ماهراً وضليعاً في نظريات السياسات النقدية التي تبناها ميلتون فريدمان ذلك الوقت, كان يَعرِف تأثير السياسة النقدية في المدى القصير على معدل أسعار الفائدة، وتأثيرها على المدى الطويل على التضخم؛ إذ إنه يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن معدلات النمو النقدية حاسمة لتغيير الطلب الكلي ومعدل البطالة على المدى القصير.

الرئيس ريتشارد نيكسون كان من أشد المعارضين للتدخل الحكومي في الاقتصاد، لكن بعد أن خسر بفارق ضئيل جدّاً مع جون كينيدي في عام 1960م أخذ درساً من أن سوء إدارة الاقتصاد كلفته خسارة الانتخابات. " وقد أرجع هزيمته في الانتخابات عام 1960 إلى حد كبير إلى الركود ذلك العام". كان نيكسون يلقي اللوم في خسارته في انتخابات عام 1960م أمام منافسة جون كيندي على رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي ويليام مكجسني مارتن William *McChesney Martin* الذي خدم

أطول مدة كرئيس للفيدرالي الأمريكي؛ حيث خدم لمدة عشرين سنة من 2 أبريل 1951م إلى 31 يناير 1970م.

في الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها نيكسون همفري عام 1968م كانت نسبة البطالة منخفضة، مما أدى بويليام مكجسني رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي خلال تلك الفترة إلى تشديد السياسة النقدية بعد أن وصل معدل التضخم إلى أكثر من 6%, مع بداية تبني الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية متشددة دخل الاقتصاد الأمريكي مرحلة ركود من شهر ديسمبر من عام 1968م, أي: قبل أسابيع قليلة من بداية فترة رئاسته.

بعد أصبح نيكسون رئيساً في 20 يناير من عام 1969م لم ينس أن السياسة النقدية المتشددة لبنك الاحتياطي الفيدرالي خلال فترة الرئيس ايزنهاور أدَّت إلى الانكماش الاقتصادي, وبالتالي إلى خسارته فرص سباق الرئاسة ضد كينيدي - ولم ينس نيكسون أيضاً ما قاله آرثر بيرنز له في بداية الستينيات الميلادية بأن خسارته الانتخابات كانت بسبب السياسة النقدية المتشددة التي طبَّقها بنك الاحتياط الفيدرالي ذلك الوقت, مع نهاية فترة عمل وويليام مكجسني رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في يناير 1970م عين الرئيس ريتشارد نيكسون صديقه القديم الذي أعجب بآرائه بشأن السياسات النقدية والاقتصادية آرثر بيرنز في 1 فبراير 1970م كرئيس لبنك الاحتياطي الفيدرالي بدلاً عن مكجسني, لكن التركة كانت ثقيلة جدّاً, حيث يعاني الاقتصاد الأمريكي من ركود شديد إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة, وأخبر نيكسون بيرنز بشكل مباشر بأنه لا يريد "ركوداً اقتصاديّاً"،

منذ تولي آرثر بيرنز منصب رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي وهو في حالة صدام واختلاف مع البيت الأبيض, ففي

محادثة تلفونية بين نيكسون وكونـالي بشـأن آرثـر بيرنـز فـي 16 مـارس 1971م كـان مـن الواضـح مـدى اعتمـاد نيكسـون علـى كونالي في كبح جماح وإقناع بيرنز بوجهة نظرهم بشأن سياسة نيكسون التوسعية بخفض أسعار الفائدة والتـي كـان آرثـر بيرنـز يعارضـها بشـدة ويقـف ضـد الـرئيس فـي هـذا التوجـه, وأخبـر كونـالي نيكسـون بأنـه سيقول لبيرنـز بـأن عليـه البقـاء بعيـداً عمّـا يقرره الرئيس, وهدد كونـالي رئـيس الفيـدرالي بقولـه: "إذا كنـت ترغـب فـي الحفـاظ علـى اسـتقلال نظـام الاحتيـاطي الفيـدرالي، عليك أن تتحـدث عـن الأجـور وسياسـات الأسـعار والماليـة فقـط, حيث إن الرئيس يسعى لسياسة نقدية توسعية.

لكن بيرنز كان يقف ضده نيكسون من خلال التسريبات أو الضغوط على بيرنز لتنفيذ ما يريد؛ وليتم إعادة انتخابـه مـرة أخرى كرئيس بغض النظر عن رأي الفيدرالي الأمريكـي القـائم علـى السياسـة النقديـة فـي الـبلاد, مثـل تقـارير كونـالي لنيكسـون بشأن خشية آرثر بيرنز من أن تتحرك وزارة الخزانة للسيطرة علـى بنـك الاحتيـاطي الفيـدرالي, تقريـر كونـالي لنيكسـون تـم تسـريبه للمحيطـين بـالرئيس, ووصـل أمـر التقريـر إلـى بيرنـز الذي أدرك بوضوح جديـة التهديـدات التـي يتعـرض لهـا, والتـي تتعلق باستقلالية بنك الاحتيـاطي الفيـدرالي, هـذا مـا أكـده آرثـر بيرنز بعد سؤال وجِّهه لـه أحد الصـحفيين الألمـان بقولـه: "كيـف يمكنـك الضـغط علـى زنـاد سياسـة نقديـة مـدمرة (إغـلاق نـافـذة الـذهب)؟ أجابـه قـائلاً: علـى رئـيس بنـك الاحتيـاط الفيـدرالي أن يفعل ما يطلبـه منـه الـرئيس أو أن بنـك الاحتيـاط الفيـدرالي يفقـد اسـتقلاليته, هـذا تأكيـد للضـغوط التـي تعـرض لهـا رئـيس بنـك الاحتيـاطي مـن قبـل الـرئيس نيكسـون ووزيـر الخزانـة جـون كونـالي.

في 12 أغسطس 1971م دارت محادثة بين الرئيس نيكسون وكونالي وزير الخزانة وجورج شولتز وزير العمل؛ لإقناع نيكسون على التعجيل بتجميد الأسعار وإغلاق نافذة الذهب, وذلك بالتخلي عن اتفاقية بريتون وودز, وأخبر كونالي الرئيس بأن "الشخص العادي في هذا البلد (يقصد الولايات المتحدة) تجميد الأجور والأسعار تعطيه انطباعاً بأنك تعني ما تقول بالحد من التضخم, وبأنك قادر على السيطرة على الاقتصاد, إذا اتخذت كل هذه الإجراءات تأكد بأنه لن يكون هناك شخص في البلاد ينتقدك.

وبالفعل وافق نيكسون مباشرة على تسريع إغلاق نافذة الذهب, هذا تساؤل آخر ودليل على أن الهدف الأساسي من تجميد الأجور والأسعار هو تشتيت انتباه الشعب الأمريكي عمَّا يحدث, ولكي يتقبَّل قرارات الرئيس الأمريكي عن المشكلة الحقيقة وهي إغلاق نافذة الذهب.

وبالفعل هذا ما حدث, فردة فعل الشعب الأمريكي على سياسة الرئيس نيكسون في اليوم التالي كانت مرحبة ومشجعة لما قامت به إدارة الرئيس نيكسون خاصة بعد الحديث عن ضريبة إضافية على السلع المستوردة حيث ارتفع مؤشر الداو 33 نقطة أكبر من أي يوم مضى, ولاقت "السياسة الاقتصادية الجديدة" من نيكسون مديحاً واسعاً من الإعلام الأمريكي, ففي افتتاحية صحيفة نيويورك تايمز: "إننا نحيي دون تردد الجرأة التي اتخذها الرئيس" 16 أغسطس 1971م.

بالتالي كان تحليل نيكسون وكونالي صحيحاً بشأن الضريبة الإضافية على الواردات بأنها إجراءات ستحصل على شعبية وتأييد من المواطن الأمريكي, وبالفعل أشار استطلاع هاريس إلى أن 71٪ من الأمريكيين الذين شملهم الاستطلاع

مؤيـدون للضـريبة الإضـافية, بينمـا اعتـرض 14٪, و15٪ لـم يكونـوا متأكـدين. كانـت علاقـة نيكسـون بكونـالي علاقـة وثيقـة للغايـة, كـان نيكسـون يسـتمتع بسلاسـة وسـهولة كـلام ودهـاء السياسـيين مـن ولايـة تكسـاس, حيـث كـان (نيكسـون) يحتـرم كونالي بشكل كبير, نقل عنـه مرة قولـه: "رجـال ثلاثـة فقط فـي أمريكـا عرفـوا أو فهمـوا استخدام السلطة: أنـا, وجـون كونـالي, وأعتقد نيلسون [روكفلر].

اجتمـاع كامـب ديفيـد خـلال الفتـرة مـن 13- 15 أغسـطس 1971م لـم يكـن نقاشـاً بقـدر مـا هـو إمـلاءات سياسـية لقبـول المقترحـات الرئيسـة المقدمـة مـن كونـالي للـرئيس نيكسـون, كـان فقـط يتطلـب موافقـة وقبـول المقترحـات المقدمـة مـن جميـع المسـؤولين الرئيسـين المشـاركين فـي الاجتمـاع بـدون اسـتثناء؛ لإعطاء انطباع على الإجمـاع علـى القـرارات وأن الجميـع متفق علـى مـا تـم اتخـاذه؛ لكـي لا يتعـرَّض الـرئيس إلـى النقد بشـأن مـا اتخذ من قرارات, التـي كـان مـن المقـرر أن تعلـن يـوم 7 سـبتمبر 1971م، لكـن نظـراً للتطـورات الدوليـة التـي لا يمكـن أن تنتظـر كل هذا الوقت بادر جان كونـالي بنصـح الـرئيس نيكسـون بأنـه فـي حـال أغلقـت نـافذة الـذهب فـي ذلـك الوقـت، فإنـه يعطـي الانطبـاع بأن الرئيس قد "أجبر علـى القيام بذلك", كونالي يريدها أن تكون قرارات استباقية أكثر من أنها اتخذت كردة فعل لحدث معين.

نتائج قرارات اجتماع كامـب ديفيد اتخـذت بوجـود الـرئيس نيكسون جنباً إلى جنب مع خمسة عشر مستشاراً من مستشـاريه, مـنهم: وزيـر الخزانــة جـون كونــالي, ووكيـل وزارة الخزانــة لشـؤون النقـد بـول فـولكر، جـورج شـولتز, مـدير مكتـب إدارة الميزانية، وزميله كينيث السد, رئيس بنـك الاحتيـاطي الفيـدرالي آرثـر بيرنـز, رئـيس مجلـس المستشـارين الاقتصـاديين بـول

مكراكين وعضو CEA هيربرت شتاين, بيتر بيترسون، رئيس مجلس السياسات الاقتصادي الدولي, وكاسبر واينبرغر, وكاتب ومنسق خطب الرئيس نيكسون وليام سافير، دون استشارة أعضاء النظام النقدي الدولي، ومن هنا جاء اسم "صدمة نيكسون.

يذكر أيضاً بأنه نظراً لأهمية ما سيعلن عنه لم يكن مسموح للمجتمعين في كامب ديفيد أن يطلعوا زوجاتهم عن مكان تواجدهم؛ وذلك لأهمية ما سيتم مناقشته وتأثيره على العالم وخاصة العملات الأجنبية. من جانب آخر ذكر بعض المستشارين الرئاسيين أنهم أمضوا وقتاً طويلاً في التباحث بشأن توقيت بث إعلان القرارات أكثر من الوقت لاتخاذها (القرارات), حيث اتفق المجتمعون على بث إعلان الرئيس بتلك القرارات في يوم الخميس الموافق 15 أغسطس 1971م الساعة 9 مساء وهو الوقت الذي يتزامن مع بث المسلسل المشهور ذلك الوقت بن كترايت وأبطال بونانز.

وقد اعترض آرثر بيرنز رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي منذ البداية بقوة وشجاعة على خطط الرئيس ريتشارد نيكسون الرامية إلى إغلاق نافذة الذهب، والتي قررت خلال اجتماع يوم 13- 15 أغسطس عام 1971م في كامب ديفيد؛ لأن آرثر بيرنز اعتبر ذلك بمثابة اعتراف بالهزيمة في النضال ضد التضخم. وقال (بيرنز): إن مزيجاً من السياسات التي تشمل سياسة "التعويم الحر للدولار الأمريكي" لن تقوم بتحفيز وإيجاد فرص عمل، كما أنها لن تمنع من مطالب زيادة الأجور, بل ستؤدي إلى إضعاف الدولار الأمريكي أكثر فأكثر, كما سيسهم ذلك في

المزيد من التضخم, وبالتالي فهذا التدهور سيسعد ساسة الاتحاد السوفياتي ذلك الوقت بذلك".

هذا ما فشل في رؤيته المسؤولون في البيت الأبيض، وأضاف آرثر بيرنز في مذكراته "أن البلاد تواجه مشكلة جديدة من نوعها, درجة تضخم عالية في خضم فترة ركود". وهو ما حدث تماماً حتى بداية الثمانينيات الميلادية التي شهدت صدمة من نوع آخر سميت بـ (صدمة فولكر)؛ نسبة إلى بول فلوكر الذي عقب آرثر بينز كرئيس للاحتياطي الفيدرالي, والذي رفع معدلات الفائدة لمستويات تعد تاريخية في الولايات المتحدة, وصلت إلى 20%, لكن الرئيس ريتشارد نيكسون فرض راية على بيرنز وأغلق نافذة الذهب, ولم يكن نيكسون مهتماً بما يمكن أن تقوله صحيفة البرافدا السوفياتية لسبب بسيط للغاية, فقد أعلن نيكسون للجميع بأنه يرى المستقبل المشرق بعينيه، وأنه أصبح من أتباع "نظرية كينز" وملتزم باتباع سياسات نقدية توسعية".

في الاجتماع حاول كل من آرثر بيرنز وبول فولكر مقاومة اقتراحات الرئيس وكونالي, كان الاثنان (بيرنز وفولكر) مصرين على أن الإجراءات الشديدة قد تتسبَّب في حدوث ردود أفعال أو عقوبات اقتصادية شبيهة بالتي حدثت في العشرينيات, لكن رغم ذلك فرض على برنز وفولكر الاستسلام والقبول بآراء الرئيس وكونالي.

كان آرثر بيرنز يكتب يومياته خلال فترة عملة كرئيس للفيدرالي الأمريكي, وبعد وفاته قامت أرملته بتسليم يومياته إلى مكتبة الرئيس جيرالد فورد وسمح بنشرها عام 2008م بعنوان: "داخل إدارة الرئيس نيكسون: يوميات آرثر بيرنز السرية". في يومياته وصف آرثر بيرنز هنري كيسنجر بأنه جاهل في

الاقتصاد باعتراف الجميع, وجورج شولتز الذي تولى وزارة الخزانة بعد كونالي وصفه بأنه خبير اقتصادي غير محنك مثل كونالي". وتعد شخصية بيرنز معتدلة نسبيّاً مقارنة بالآخرين في إدارة الرئيس نيكسون، إلا أنها ضعيفة أيضاً, وقد كتب في 12 أغسطس1971م: "لم تنجح جهودي لمنع إغلاق نافذة الذهب"؛ وكان ذلك قبل ثلاثة أيام من إغلاق نافذة الذهب 15 أغسطس 1971م الحدث. وأضاف: "من المحتمل أن تغلق نافذة الذهب غداً؛ وذلك لأن لدينا الآن حكومة عاجزة، ليس فقط في قيام قيادة بناءة، بل في القيام بأي عمل على الإطلاق. يا لها من مأساة للبشرية!"

كان نيكسون يفضِّل رجال السمع والطاعة، وهو ما أدركه بيرنز في صيف عام 1971م قبل أيام قلائل فقط من إغلاق نافذة الذهب "معيار الذهب"، وكتب يقول: "ما أدهشني حقاً للغاية ليست هي أفكار الرئيس الداخلية، - ولكن مشاعر الازدراء - التي أبداها بوضوح كامل - للآخرين من الرجال ممن كانوا يملكون أنماط تفكير مستقلة، ولديهم أيضاً ضمائر حية".

وقد وصف آرثر بيرنز بعض المشاركين في اجتماع كامب ديفيد حيث وصف جون كونالي بأنه لا يعرف ولا علاقة له بالاقتصاد أبداً وهو ما ثبت من كونالي نفسه في شهادته أمام لجنة المالية في مجلس الشيوخ: "بعد أن سأله أحد أعضاء اللجنة أثناء الاجتماع عن نظرية الميزة النسبية comparative advantage, فأجاب كونالي: في المقام الأول لا أفهم ما تقول؛ لأنني لست خبيراً اقتصاديّاً, ولكن لو كنت خبيراً اقتصاديّاً، فأنا لا أريد أن أفهمها؛ لأنني لا أعتقد بأنها ستعمل. هذه دلالة على أن كونالي ناقش وأجبر الجميع تقريباً على قبول رأي الرئيس

نيكسون بدون معرفة أهمية ما يناقش أو يطرح خلال اجتماع إغلاق نافذة الذهب من 13- 15 أغسطس 1971م,

وعندما حذر آرثر برنر خلال اجتماع كامب ديفيد من حدوث ردود أفعال أو عقوبات اقتصادية، كان رد كونالي يتسم بالتحدي بشكل صريح حيث قال :"دعوهم وما شاؤوا" "ما الذي يمكن أن يفعلوه؟" وأضاف: على أي حال، إن التفاصيل لا تهم نيكسون ولكنه نظر إلى المشكلة بوجه عام "والسؤال هو: هل سيحدث للولايات المتحدة مجاعة في سبيل أن تصبح الأولى اقتصادياً؟. "

ووصف آرثر بيرنز في مذكراته بول فولكر بأنه رجل جبان, "متردد غير حاسم، ومملوء بالعيوب والهموم, ورغم ذلك ظل بول فولكر على الحياد - فلسفياً، وسياسياً، وعملياً دائماً. كانت بعض التساؤلات مثل: هل سيشعر الأمريكيون بالمهانة والإذلال إذا ما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن معيار الذهب؟ كان هذا نوعاً من التساؤل الذي يثير عند فولكر مشاعر القلق عبر مرور عدة أشهر قضيتها وأنا أعمل في السياسات"، هذا ما ذكره بول فولكر الذي كان يشعر بالقلق، كان يعمل ذلك الوقت نائباً لوزير الخزانة لشؤون النقد الدولية خلال فترة صدمة نيكسون في أغسطس عام 1971م.

وكان بول فولكر هو الشخصية القائدة في داخل إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون، وفي التعامل مع الكثير من الملفات الشائكة لشركاء أمريكا التجاريين. ورغم أن جوهر السياسة الاقتصادية الجديدة للرئيس نيكسون كان قد تم إعلانه يوم 15 أغسطس وهو أن تبتعد أمريكا عن معيار الذهب، فقد قام نيكسون باتخاذ سلسلة من الإجراءات الأخرى من أجل ضبط الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تنبَّه فولكر

إلى أن إحدى الأهداف الرئيسية للبرنامج الجديد هو فرض تكلفة إضافية قدرها 10% على استيراد منتجات المنسوجات.

وكان الرئيس ريتشارد نيكسون قد قام بتقديم تعهدات بحماية صناعة النسيج في الولايات المتحدة الأمريكية في برنامجه الانتخابي، وصب جام غضبه على اليابان خلال الانتخابات؛ لأنها لم توافق على تحديد صادراتها من المنسوجات إلى الولايات المتحدة, كان شركاء أمريكا التجاريون الآخرون مثل اليابان يجب أن يتم إطلاعهم على تحركات الولايات المتحدة الأمريكية وهي المعلومات التي كانت إدارة الرئيس نيكسون تفرض عدم مشاركتها مع أحد حتى قبل ليلة موعد خطاب الرئيس. وكان فولكر يشعر بقلق بالغ؛ لأنه يتعين عليه أن يقوم بتهدئة مخاوفهم بهذا الصدد.

وكان رفاق بول فولكر في الإدارة الأمريكية والمتواجدين في كامب ديفيد في عطلة نهاية الأسبوع تلك، يعرفون كم هي ذات أولوية وظيفته. ويتذكر كاتب خطابات الرئيس نيكسون، ويليام سافير كيف أن الجالسين على مائدة العشاء في كامب ديفيد ليلة 13 أغسطس عام 1971م، كانوا يعرفون أن بول فولكر يمر بفترة وتجربة شديدة الصعوبة والخصوصية. وقد تعلم فولكر في نظام النقد الدولي، وقد شب وهو يدافع عنها؛ وكانت اتفاقيات بريتون وودز تمثل كل شيء بالنسبة له؛ وكان كل الرجال الذين شب وترعرع معهم وتعامل معهم يثقون في الكلمة التي تخرج من كل واحد منهم في أوقات الأزمات، ويحترمون القواعد الموضوعة، ويتمسكون بالقليل من القواعد الثابتة لديهم مثل قابلية العملات المختلفة للتحويل إلى ذهب".

في الاجتماع المغلق فائق السرية في كامب ديفيد بعد ظهر يوم 13 أغسطس، كان فولكر يتساءل عن سياسة رئيسه

في وزارة الخزانة جون كونالي الذي يسير بأقصى سرعة إلى الأمام من أجل إلغاء معيار الذهب. "أنا أمقت أن أفعل ذلك"، قالها فولكر مخاطباً كونالي. لقد قضيت عمري كله مدافعاً عن أسعار الصرف، ولكنني أعتقد أننا بحاجة إلى ذلك". وأخذ فولكر يدفع في اتجاه التعاون الدولي": "ولكن دعونا لا نغلق قاعدة الذهب - ولندع حكومات الدول الأخرى للمفاوضة حول أسعار جديدة". وكانت إجابة كونالي مباشرة: "وإذن فإن الدول الأخرى لا تفضِّل ذلك". وماذا في ذلك؟".

فيما بعد ذكر فولكر في مقابلة تليفزيونية أجرته معه شبكة (PBS) في شهر سبتمبر عام 2000م أن الدولار الأمريكي هو محور النظام المالي العالمي، يمكن تحويله إلى ذهب، ولأن الدول الأخرى لديها أسعار تحويلات ثابتة مقابل الدولار. كل النظام المالي يمكن أن يتعرض لضغوط شديدة، وكان واضحاً أنه يجب أن يتم اتخاذ إجراء ما"، وأشار فولكر إلى اليأس الذي كان ينتاب واضعي السياسات في الإدارة الأمريكية في عام 1971 قائلاً:

"واجهت الولايات المتحدة الأمريكية حقيقة الأمر, أن هناك شيئاً ما يجب أن يتم عمله بشأن النظام المالي العالمي إزاء مشكلة التضخم المستمرة. ولذا فقد تقابل هذان البعدان معاً: البعد الخارجي الذي ينادي بتعليق قابلية الذهب إلى دولار أمريكي، والتي أثيرت بطريقة تقليدية، والموضوعات التضخمية مع تخفيض قيمة الدولار، وأوقفت استهلاك الدولار الأمريكي. وكان هناك قدر كبير من الضغوط من أجل القيام بإجراءات صارمة من أجل وجود نوع من السيطرة، نوع من سياسة الدخول، شيء ما يجب القيام به.

وفيما يتعلق بمناقشات كامب ديفيد في يوم 13 أغسطس والتي قامت بإنهاء قابلية التحويل إلى ذهب، يتذكر فولكر أن: "كان معظمنا.. من المشاركين، يعتقد أن الوقت قد حان وأن هناك منهجاً لا بد أن يتم اتخاذه، وأن التحرك العملي الوحيد على المستوى الدولي هو تعليق قابلية التحويل للذهب والتي سوف تؤدي إلى انخفاض الدولار. ولم يكن هذا هو الحل المستديم، في رأيي، ولكنها خطوة انتقالية لا غنى عنها, وكان الرئيس كما أعتقد مقتنعاً بذلك إلى حد كبير قبل أن يأتي إلى كامب ديفيد(هذا تأكيد على أن القرارات تم إعدادها قبل الذهاب إلى كامب ديفيد). أما المفاجئة بالنسبة لي أن الموضوع برمته قد تم تشكيله من الناحية السياسية، عندما قام كل من الرئيس ريتشارد نيكسون، والسيد كونالي بتقديمه إلى العالم وكأنه نصر مؤزر".

وفي كتابه الذي صدر عام 1990م "تغيير الثروات: أموال العالم، وتهديد قادة العالم"، عبَّر فولكر عن أسفه لإنهاء معيار الذهب، وبرهن على أن خطأً فادحاً قد تم ارتكابه، "والآن وبعد عشرين عاماً من ذلك، أتساءل عما إذا كان انتصاراً في حقيقة الأمر. في نهاية الأمر، إنها هزيمة بطريقة أو بأخرى. الضغوط التضخمية التي ساعدت على إسقاط النظام لم تهدأ لفترة طويلة؛ فقد وصلوا إلى أسوأ بكثير مما كانت الضوابط ستصل بهم، وعانت البلاد لما يقرب من عقد كامل أو ما يزيد من الزمان. لم يعد النظام المالي ليسترد عافيته مرة أخرى بطريقة ترضي أي شخص. وبدرجة أو بأخرى، فإننا لا نزال نعاني من الأعباء العسكرية، والمساعدات، والتجارة غير العادلة.

وقال آرثر بيرنز رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي وهو يكتب في مذكراته بعد عدة أيام من انتهاء اجتماع كامب ديفيد: "في نهاية الأمر، فإن كل أولئك الذين كانوا يريدون إنهاء قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب قد وصلوا إلى مرادهم, وقد أوضح آرثر بيرنز نقطة جوهرية قائلاً: كان الرئيس ريتشارد نيكسون قد أوضح أنه يرغب في تحقيق أي نجاح سياسي بإحداث تغييرات مبكرة في السياسة الاقتصادية. وأشار بيرنز إلى أن الرئيس قد ذكر أنه لديه خطة للتعامل مع الأزمات واتخاذ أقسى القرارات، وقبول الانتقادات الفورية، ولكن قطف ثمار الترخيص بذلك في وقت لاحق. وهكذا فإن الأمر سوف يكون كذلك بالنسبة لموضوع الذهب قيد المناقشة الآن.

ويبدو كل ذلك وكأنه يفترض - ورغم أنه لم يقل أي شيء بشأن ذلك - أنه سوف يتم السماح بترك الدولار عائماً حتى بعد الانتخابات الرئاسية, وعندما قمت بإيضاح هذه النقطة لفولكر مؤخراً، شعر بالذعر، وظل يحاول أن يكفِّر عن ذنبه لقيامه بالتوصية بإغلاق نافذة الذهب - منذ ذلك الحين. تم تعويم الدولار الأمريكي - ودفعت الأمة بأسرها ثمن ذلك. هذا التعليق هو الأخير في سلسلة تعليقات عن تاريخ الصدمة التي أحدثها ريتشارد نيكسون في يوم 15 أغسطس 1971م. تم نشرها يوم الإثنين، 15 أغسطس، 2011، كتبتها كاثلين باكارد.

9 حقائق تؤكد وجود مؤامرة خلف إغلاق نافذة الذهب.

أولاً: تجاهل دعوة كل من وزير الخارجية روجرز ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر لاجتماع كامب ديفيد رغم أهمية القرارات التي تتعلق بعلاقة الولايات المتحدة

بالخارج حيث إن معاهدة بريتون وودز الموقعة من قبل 44 دولة, بمعنى آخر وجود وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي كان ضروريّاً في الاجتماع وهو ما عبَّر عنه أيضاً كاتب خطابات الرئيس نيكسون ويليام سافير عندما قال: أستغرب أن تتخذ مثل هذه القرارات المهمة في غياب وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي.

ثانياً: وجود مسودة قدمت للرئيس نيكسون عن طريق وزير الخزانة جون كونالي كانت تحتوي على القرارات التي أعلن عنها فيما بعد من كامب ديفيد, نوقشت المسودة في البيت الأبيض من قبل الرئيس وجون كونالي فقط, ولم يتم الإفصاح عن محتوياتها إلا بعد الوصول إلى كامب ديفيد. المسودة التي قدمها كونالي للرئيس كانت تتضمن مسألة إغلاق نافذة الذهب, وهي مسألة من صميم مهام رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي وليس وزارة الخزانة, خاصة إذا علمنا أن الطرف المعني في وزارة الخزانة وهو نائب الوزير لشؤون النقد بول فولكر كان ضد إغلاق نافذة الذهب لكن تم تهميشه من قبل جون كونالي بعد أن اقترح فولكر خلال اجتماع كامب ديفيد أن يكون هناك تعاون دولي حول مسألة إغلاق نافذة الذهب بقوله: "لندعُ الحكومات الأخرى للتفاوض حول تسعيرة جديدة " لكن كونالي أجاب إجابة على شكل سؤال بقوله: "إذن: الدول الأخرى لا ترغب في ذلك " وأضاف: "وماذا في ذلك؟ so what؟

بمعنى أن موافقتهم لا تعنينا. أجبر بول فولكر على قبول قرارات الرئيس بشأن إغلاق نافذة الذهب من قبل كونالي وزير الخزانة. طبقاً للجميع هو إنسان لا يفقه في الاقتصاد تماماً! فما بالك بالسياسات النقدية! وهو نفسه أقر بأنه لا يعرف في الاقتصاد.

ويمكن لنا استنتاج الآتي:

1: هذه مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكي, يتولاها وزير الخزانة بهذه الرعونة والاستخفاف بالدول الأخرى, إنه أمر -بدون شك- يتجاوز صلاحياته كوزير للخزانة؟

2: المسودة التي قدمها كونالي للرئيس كانت -بدون شك- من جاك بينت, حيث كان قد عمل سابقاً في واشنطن, إضافة إلى أن خبرة بينت المالية في شركة ايسو قبل تحولها إلى إكسون وعلاقة بينت بجون روكفلر أعطته معرفة كبرى بشأن ما نصح به الرئيس بخصوص إغلاق نافذة الذهب, وقد تم تعيينه مباشرة كمساعد لنائب وزير الخزانة للشؤون النقدية مع بداية شهر سبتمبر من عام 1971م, أي: بعد أسبوعين من إغلاق نافذة الذهب.

ثالثاً: المسؤول الأول والأخير والمعني بمسألة إغلاق نافذة الذهب في إدارة الرئيس نيكسون هو رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي؛ لأنها مسألة من اختصاص البنك وليس وزارة الخزانة, لكن سيناريو الأحداث بدون أدنى شك يشير إلى معارضة بيرنز إغلاق نافذة وبشدة, لكن تم إجباره على الموافقة لدرجة التهديد. السؤال المهم جدّاً: هو من الذي اتخذ قرار إيقاف صرف الدولار مقابل الذهب؟

من المؤكد ليس بنك الاحتياط الفيدرالي أو الشخص المعني وهو رئيس الفيدرالي آرثر بيرنز أو المنظومة المعنية بالأمر مجلس الاحتياط الفدرالي.

اذن هل الرئيس نيكسون هو من اتخذ القرار؟

ربما, خاصة وأن الرئيس مهووس جدّاً بإعادة انتخابه, لكن أن يصل طموحه بإعادة انتخابه إلى اتخاذ قرار بهذا الحجم, أمر بعيدا جدّاً إن لم يكن مستحيلاً! وهذا ينطبق أيضاً على وزير الخزانة جون كونالي, فهو من المؤكد بأنه غير قادر على إصدار مثل هذا القرار.

إذن: من هي الجهة التي أعطت الرئيس نيكسون الضوء الأخضر للتخلي عن معيار الذهب وإيقاف صرف الدولار مقابل الذهب؟

رابعاً: نيكسون كان يحاول المستحيل؛ ليتم إعادة انتخابه, لكن فكرة أن يكون قد استخدم إغلاق نافذة الذهب لتحقيق انتصار شخصي يزيد من حظوظه في الفوز بفترة رئاسية أخرى. اعتقد أن هذا احتمال بعيد جدّاً إن لم يكن مستحيلاً خاصة أنها مسألة تتعلق بعلاقات الولايات المتحدة بدول خارجية وليست مسألة داخلية. لربما كان الأمر أسهل, وقد تطرق آرثر بيرنز إلى هذه النقطة قائلاً: كان الرئيس ريتشارد نيكسون قد أوضح أنه يرغب في تحقيق أي نجاح سياسي بإحداث تغييرات مبكرة في السياسة الاقتصادية (من أجل إعادة انتخابه), رغم أنه لم يقل أي شيء بشأن ذلك (إغلاق نافذة الذهب).

خامساً: مساء يوم الأحد 15 أغسطس من عام 1971م في طريق العودة للبيت الأبيض داخل الهوليكبتر أخبر نيكسون كاتب خطاباته قائلاً: هل تعرف متى تم إعداد كل هذا؟ أنا وكانااللي طبخناه cooked up وأعددناه قبل ستين يوماً " أي: في منتصف شهر مايو بعد 3 أشهر من تعيين كونالي كوزير للخزانة. يبدو أن كونالي جاء للبيت الأبيض يحمل القرارات (ربما تكون إملاءات) ومنها إغلاق نافذة الذهب, وقام بمناقشتها

مـع الـرئيس, بعـد موافقتـه تـولى كونـالي إقنـاع وتـهديـد الآخـرين بالموافقة, وكان هذا جليّاً منذ بدأ الاجتماع مساء يوم الجمعة 13 أغسطس 1971م عندما تحدَّث نيكسون في بداية الاجتماع وأكد على سرية الأمر, ومن ثم ترك الأمر إلى كونالي حتى نهاية الاجتماعات والإعلان عن القرارات مساء يوم الأحد الساعة التاسعة يوم 15 أغسطس من عام 1971م.

هيربرت ستاين أحد الكتاب الخمسة لخطابات الرئيس في كتابه عن الاقتصاد الرئاسي، كتب عن جون كونالي وزير الخزانة بأنه هو من اتخذ قرار إغلاق نافذة الذهب في 15 أغسطس من عام 1971م, رجل بدون معرفة أو خبرة اقتصادية, ناهيك عن جهلة بالسياسات النقدية المرتبطة بمسألة إغلاق نافذة الذهب, كيف له أن يتولى إصدار مثل هذا القرار؟ هذا ربما يؤكد ما ذهبت إليه سابقاً من أن جاك بينت ممثل روكفلر وقطاع النفط بشكل عام هو الرجل الخفي الذي يقف خلف ويدعم كونالي فيما ذهب إليه, لكن السؤال: هل الرئيس نيكسون كان على علم بذلك؟ أعتقد نعم, بل بدون أدنى شك يعلم, لا يمكن أن يسلم رئيس أقوى دولة بالعالم أمره لطرف يجهل أمور عدة إلا لسبب واحد وهو موافقة الرئيس على مضمون القرارات, لكن من فرض وأقنع الآخرين في الاجتماع هو كونالي.

سادساً: أكد سافير أيضاً أن أغلب المشاركين في اجتماع كامب ديفيد عبَّروا عن قلقهم إزاء إغلاق نافذة الذهب, وبشكل خاص رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي آرثر بيرنز الذي كان يعارض وبشدة هذه الخطوة. أيضاً نائب وزير الخزانة لشؤون النقد بول فولكر عبَّر عن قلقة أن الحكومات المتحالفة ستكون غير راضية ومستاءة. بيت بيترسون من البيت الأبيض يعتقد أن

"النـــاس" ســتقلق مــن هــذا الإجــراء. وقـــال رئـــيس مجلـــس المستشارين الاقتصاديين بول مكراكين: "ردة فعل الشعب إزاء إغلاق نافذة الذهب ستكون سلبية." بشكل عام تقريباً جميع من شارك في الاجتماع كان معارضاً أو لديه تحفُّظات بشأن مسألة إغلاق نافذة الذهب فيما عدا الرئيس ووزير الخزانة جون كونالي, كيف بزعيم أقوى دولة تعمل من خلال معاهدات واتفاقيات ومواثيق مع جميع دول العالم, أن يتخذ قرار (إغلاق نافذة الذهب وإلغاء اتفاقية بريتون وودز) فيه تقليل من قيمة ومكانت دول عدة, وربما تصل إلى الإهانة والتهميش لتلك الدول بدون حتى وجود محامٍ أو مستشار قانوني واحد!

سابعاً: الرئيس نيكسون كان يستعين بحوالي خمسة كتَّاب لكتابة خطاباته, منهم: بين ستين Ben Stein, بات بيوكانن Pat Buchanan, ووليام سافير William Safire كاتب الخطابات المهمة للرئيس وهو مؤلف وصحفي عمل في صحيفة النيويورك تايمز ومجلة نيويورك تايمز, إلى جانب راي برايس وبيل كافين. ويتذكر سافير الاجتماع في كامب ديفيد خلال الفترة من 13- 15 أغسطس من عام 1971م, بقوله: بدأ نيكسون بالحديث وأكد على سرية الأمر, ومن ثم طرح كونالي المقترحات السياسة, ثم تحدَّث معي الرئيس نيكسون مرة أخرى, بقوله: بالنسبة لإغلاق نافذة الذهب - لا يمكننا أن نعرف تماماً ما الأثر الذي سوف يحدثه إغلاق نافذة الذهب. هذا اعتراف ضمني من الرئيس بأهمية الأمر, لكن بدلاً من الحديث مع مستشارين قانونين لمناقشة المسألة وأخذ رأيهم أخذ يشرح الأمر لسافير لكي يعد خطاباً مناسباً بلغة يفهمها عامة الناس والرئيس أيضاً, ليس من المعقول أبداً أن يقوم الرئيس الأمريكي زعيم أقوى دولة في العالم باتخاذ إجراء خطير ومهم يتعلق ويرتبط بدول من خلال اتفاقيات موقعة بدون وجود محامٍ واحد

أو مستشـار قـانونـي يقدِّم مرئياتـه حـول مـا تـم اتخـاذه, لـيس ذلـك فحسب, أهم مسؤولـي إدارة الرئيس نيكسون للسياسات الخـارجية التـي تعـد مسـألة إغـلاق نـافـذة الـذهب المرتبطـة بعـدة دول مـن صـميم مهـام عملهـم, وهـم: وزيـر الخـارجيـة روجـرز, ومستشـار الأمن القومـي هنري كيسنجر لم يتم دعوتهما للاجتماع ولم يؤخـذ رأيهمـا فـي مسـألة إغـلاق نـافـذة الـذهب وإلغـاء معاهـدة بريتـون وودز الموقعة من 44 دولـة.

مـن خـلال مـا ذُكِـر فـي مـذكرات بعـض حضـور الاجتمـاع آرثـر بيرنـز رئـيس بنـك الاحتيـاط الفيـدرالي وبـول فـولكر نـائـب وزير الخـزانـة لشؤون النقد ويليام سافير كـاتـب خطابـات الـرئيس فيمـا بعـد يتضـح بـأن الاجتمـاع لـم يكـن هدفـه الاسـتماع لآراء المشـاركين بقدر مـا كـان لإقنـاعهم, وبعض الأحيـان تهديدهم فـي حـال عدم الموافقة علـى مـا اتخـذ مـن قـرارات, أي: أن الاجتمـاع كـان صـوريّاً والقـرارات كانـت إمـلاءات مـن كونـالـي للمجتمعين بالموافقة التـي يبدو أنهـا لـم تأخـذ وقتـاً طـويلاً, هـذا مـا أكَّده كاتـب خطابـات الـرئيس ويليـام سـافير بقولـه: إن إعـداد الخطـاب الـذي ألقاه الرئيس مسـاء يـوم الأحـد 15 أغسطس 1971م وأعلـن مـن خلالـه إيقـاف صـرف الـدولار مقابـل الـذهب استغرق وقتـاً أطـول من اتخاذ القـرارات نفسها.

ثامناً: هنـاك احتمـال كبير أيضـاً أن إغـلاق نـافـذة الذهب كـان مقرراً له منذ قدوم الـرئيس نيكسـون إلـى البيـت الأبيض فـي 20 ينـاير من عام 1969م, لكن فضَّل التريُّث حتى قـرب الانتخابـات الرئـاسـيـة لاسـتخدامه كورقـة تزيـد مـن حظوظـه للفـوز بفتـرة رئـاسية أخرى, ففي 19 مـارس من عـام 1968م، أي: فـي اليـوم التـالي لانهيـار تجمـع لنـدن للـذهب (18 مـارس 1968م) وقبـل تولـي الرئيس نيكسون الرئاسـة بتسـعة أشـهر (20 ينـاير مـن عـام

1969م) وقَّع الرئيس ليندون بي جونسون على مشروع قانون يلغي "غطاء الذهب" للنقود الورقية, وكان الفيدرالي قبل ذلك ملزماً بالاحتفاظ بشهادة ذهب بنسبة لا تقل عن 25% مقابل النقود الورقية المصدرة (شهادات الذهب تمثل ذهباً موجوداً بالفعل لدى وزارة الخزانة الأمريكية في قاعدة فورت نكس) عندما تم إزالة شرط غطاء الذهب في 19 مارس من عام 1968، بلغت نسبة مخزون الذهب في الولايات المتحدة إلى إجمالي الاحتياطي الفيدرالي من النقود الورقية المصدرة 25,0084%, هذا يعني أن الولايات المتحدة من ناحية قانونية لم تعد تعمل بمعيار الذهب منذ أن أزال جونسون القيود على غطاء الذهب 19 مارس 1968م, ربما هذا يفسِّر إصرار الرئيس نيكسون على اختيار شخصية لا تملك أي خبرة اقتصادية أو مالية (جون كونالي) كوزير للخزانة, وهو منصب يعد من أهم المناصب في الإدارة الأمريكية؛ نظراً لإشراف وزارة الخزانة على السياسات المالية وتحركات الدولار خارج الولايات المتحدة رغم معارضة أهم شخصيتين مرتبطتين بالاقتصاد والنقد في إدارته, وهما: جوزيف كيندي (وزير الخزانة قبل إقالته وتعيين كونالي), ورئيس بنك الاحتياط الفيدرالي آرثر بيرنز وبشدة على اختيار الرئيس لجون كونالي كوزير للخزانة, لكن الاختيار ربما كان لأهداف أخرى.

تاسعاً: خطاب الرئيس نيكسون الذي ألقاه مساء يوم الأحد 15 أغسطس من عام 1971م, والذي أعدَّه ويليام سافير, وأعلن من خلاله بعض القرارات, منها: إغلاق نافذة الذهب. الخطاب استغرق 18 دقيقة و10 ثوان. الإعلان عن إغلاق نافذة الذهب كان عند الدقيقة 9 و35 ثانية, أي: بعد إلقاء أكثر من نصف الخطاب الذي يتكون من 2482 كلمة. الأمور الأخرى, مثل: تجميد الأسعار والضرائب على الواردات كانت للتضليل فقط,

وبالفعل لم تدم تلك القرارات إلا ثلاثة أشهر فقط, بعدها عادت الأمور كما كانت عليه في السابق. سبب آخر لتأخير الإعلان عن إغلاق نافذة الذهب إلى ما بعد منتصف الخطاب هو شد انتباه المواطن الأمريكي وكسب تأييده لقرارات الرئيس الأخرى التي أعلنها في بداية خطابه, من تجميد الأسعار, وزيادة الضرائب على الواردات, كل ذلك (التأخير والقرارات الأخرى) كانت تمهيداً لما سياتي من قرارات مهمة, لكنها في نفس الوقت أصبحت أقل أهمية لحياة المواطن اليومية, مثل إغلاق نافذة الذهب ونهاية تاريخ يعود لأكثر من 6000 سنة لمعيار الذهب, وفعلاً حصل خطاب الرئيس على تأييد قوي من الشعب الأمريكي طبقاً للاستفتاءات التي تلت إعلان الرئيس لتلك القرارات, وصلت إلى نسبة 70% مؤيدة للقرارات التي أعلن عنها الرئيس.

السؤال الآن: هل كان إغلاق نيكسون نافذة الذهب لدعم سياسته التوسعية من أجل إعادة انتخابه؟ أم أن لوبي المصارف والنفط يقف خلف ذلك, وذهب نيكسون معهم لتحقيق أهدافه بإعادة انتخابه كرئيس لفترة ثانية؟

من المؤكد أن الجهة المعنية بالأمر هي بنك الاحتياطي الفيدرالي والتي كانت ضد إغلاق نافذة الذهب منذ البداية, وقد كانت مهمشة تماماً, بل تجاوز الأمر ذلك بتهديد رئيس بنك الاحتياطي عن طريق تسريبات إلى الصحافة بشأن احتمال استيلاء وزارة الخزانة على بنك الاحتياط الفيدرالي, على عكس وزارة الخزانة التي كان يمثِّلها جون كونالي, فالسياسات النقدية من اختصاص بنك الاحتياط الفيدرالي, والسياسات المالية من اختصاص وزارة الخزانة, وبالتالي قرار إغلاق نافذة الذهب من اختصاص بنك الاحتياط الفيدرالي, أي: آرثر بيرنز الذي

استخدمت ضده جميع الأساليب لدرجة أنها وصلت إلى حد التهديد باستيلاء وزارة الخزانة على بنك الاحتياط الفيدرالي, مما جعل بيرنز يخضع في نهاية المطاف لمطالب إدارة الرئيس نيكسون والموافقة على ما أقروه بشأن إغلاق نافذة الذهب, ذلك اليوم الذي وصفه آرثر بيرنز في مذكراته بقوله: "إنه مأساة للبشرية " هذا ما كتبه رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي السابق آرثر بيرنز في مذكراته ليلة إغلاق نيكسون لنافذة الذهب 15 أغسطس 1971م.

اعتبرت صدمة نيكسون بمثابة نجاح وانتصار سياسي، ولكن على الصعيد الاقتصادي كانت السبب في الركود الاقتصادي في السبعينيات الميلادية، والتي أدت بدورها إلى عدم استقرار صرف العملات. وانخفض سعر صرف الدولار بمقدار الثلث خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، وواجهت العديد من البلدان الآسيوية واللاتينية أزمات العملة خلال العام 1997م. وفي عام 2011، عبر فولكر عن أسفه إزاء التخلي عن نظام بريدون وودز حيث قال: "لا يوجد شخص مسؤول". "لا يستطيع الأوروبيون العيش في حالة من عدم اليقين وصنعوا العملة الخاصة بهم, والآن تلك العملة في ورطة".

بعد إغلاق نافذة الذهب اجتمعت مجموعة العشر وعقدت اتفاقية سميت سميثونيان Smithsonian Agreement في واشنطن بالولايات المتحدة في شهر ديسمبر من عام 1971م؛ لتعديل أسعار الصرف الثابتة التي أنشئت في مؤتمر بريتون وودز عام 1944م. وتم الاتفاق خلال الاجتماع على خفض قيمة الدولار بتعديل سعر صرف الدولار إلى 38 دولاراً للأوقية

بدلاً من 35 دولاراً, لكن الاتفاقية التي وصفها الرئيس نيكسون بــ "الاتفاقيــة النقديــة الأكثــر أهميــة فــي تــاريخ العــالم" لــم تــدم طويلاً, واستمر الدولار بالانخفاض. بعد خمسة عشر شهراً في 12 فبراير من عام 1973م، ومع إغلاق أسواق الصرف في أوروبا واليابان، خفضت الولايات المتحدة قيمة الدولار بنسبة 10% إضافية ليصل سعر الأوقية إلى 42 دولاراً. عندما فتحت الأسواق، أصبحت المضاربة مقابل الدولار عالية جدّاً, في غضون شهر تقريباً كل العملات الرئيسية أصبحت عائمة مقابل الدولار. في مارس 1973م وافقت مجموعة العشر على اتفاقية, حيث ربطت ستة أعضاء من الهيئة الأوروبية عملاتهم مع بعضها وطرحت بالتضامن ضد الدولار الأمريكي, وصدر قرار أشار بفاعلية إلى التخلي عن بريتون وودز بنظام معدل التبــديل لمصــلحة النظــام الحــالي لأســعار الصــرف العائمــة, وبالتالي كانت نهاية نظام بريتون وودز الفعلية والنهائية تقريباً في منتصف شهر مارس من عام 1973م.

هل كان بالإمكان حفظ مستوى سعر الصرف بين الدولار والذهب واتفاقية بريتون وودز؟

ربما كان من الممكن فعل ذلك, كان يجب رفع أسعار الفائدة إلى الحد الكافي لكسر الطلب على الذهب من قبل القطاع الخاص, هذا ما توصَّل إليه وزير الخزانة السابق في عهد الرئيس كلينتون لورنس سمرز Lawrence Summers في بحث "مفارقة أو تناقض جيبسون والمعيار الذهبي" أغسطس من عام 1985، GIBSON'S PARADOX AND THE GOLD STANDARD أدرك سمرز أنه عندما تكون أسعار معدلات الفائدة مرتفعة، فإن سعر الذهب ينخفض؛ لأن المستثمرين يفضلون العملات الورقية على الاحتفاظ بالذهب. والعكس صحيح أيضاً - عندما تكون معدلات أسعار الفائدة منخفضة، سعر الذهب يرتفع. لذلك، نلاحظ بأن الحكومة في حال تبني أسعار فائدة منخفضة لفترة طويلة، على أسعار الذهب أن تكبح, أي: تتوقف عن الارتفاع عن طريق التدخلات في أسواق السلع, أي: السيطرة والتحكم لمنع الأسعار من الارتفاع.

"مخزون الذهب" الأمريكي في الوقت الحالي 2015م يقف منذ أن أغلق الرئيس نيكسون نافذة الذهب 15 أغسطس 1971م عند 261 مليون أوقية بقيمة اسمية 42,22 دولار للأوقية, أي: ما يعادل 11 مليار دولار أمريكي, بأسعار السوق الحالية سوف تبلغ قيمتها حوالي 313 مليار دولار أمريكي (261 مليون أوقية/1200 دولار). في عام 1974م افتتحت سوق العقود الآجلة للذهب في سوق كومكس بنيويورك للتداول، مما مهد الطريق إلى "العقود الورقية للذهب" المشتقات والتي تعرف الآن بـ ETF. في ديسمبر 2008م، القيمة الاسمية لجميع مشتقات الذهب على شكل عقود ورقية قدرت بحوالي 395 بليون دولار

أمريكـي، أي: مـا يعـادل 15000 طـن مـن الـذهب. فـي 2007م ذكرتLBMA أن سوق الذهب في لندن، سجل تعـاملات بـأكثر من 20 تريليون دولار للذهب.

انعكاسات قرار نيكسون إغلاق نافذة الذهب

سرقة الحبوب العظيم

Great Grain Robbery

أزمة الحبوب وعرفت أيضاً باسم سطو أو سرقة الحبـوب العظيم "Great Grain Robbery" of 1972 التي حدثت في عام 1972م, بعد أن اشترى الاتحاد السوفياتي ثلاثة ملايين طن من حبـوب الصـويا مـن الولايـات المتحـدة فـي نـوفمبر مـن عـام 1971م, وهذه الكمية تشكل حـوالي 25% من محصـول القمح فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة, وقـد تسبَّبت بزيـادة كبيـرة فـي الأسـعار, وكـان يعتقد فـي البدايـة أن السـوفيات كـانوا يخططـون لشـراء مـا قيمتـه 150 مليـون دولار مـن الحبـوب فقـط, لكـن السوفيات أضافوا مشتريات إضافية من مصدري الحبوب حيث استخدم السوفيات الـ 750 مليـون التـي قدمتها الولايـات المتحـدة عـام 1972م بموجـب قـرض مدتـه ثـلاث سـنوات لشـراء الـذرة والقمح وفول الصويا من الولايات المتحدة, ولم يتم الإعلان عن هذه المشتريات لعدة أشهر, لكن شركات الحبوب كانت على علم بتلـك المبيعـات, والتـي أدَّت بنهايـة المطـاف إلـى تحقيـق أربـاح كبيرة بعد ارتفاع الأسعار,

هذا أدى إلى توجيه اتهامات إلـى أن السـوفيات قد شـاركوا عمداً في التلاعب في السوق, لكن لم يثبت أي منهـا, واعتبـرت غير صـحيحة, ولم يجد مجلس الشيوخ أي دليل لـدعم الادعـاءات

ضد السوفيات, وكانت النتيجة بالنسبة للمستهلكين هي ارتفاع أسعار منتجات الحبوب إلى جانب ارتفاع أسعار النفط أربعة أضعاف بسبب مصطلح "سرقة الحبوب العظيم" الذي استُخِدم من قبل الكاتبة مارثا هاميلتون كعنوان للفصل السابع من كتابها "السرقة العظمى للحبوب الأمريكية وقصص أخرى"، وذلك كجزء من الدعوة على الحكومة الولايات المتحدة بشأن سرقة دافعي الضرائب الأمريكيين من أجل دعم شركات الحبوب التجارية, أي: أن مارثا هميلتون تتهم الحكومة الأمريكية بدعم شركات الحبوب ضد دافعي الضرائب الأمريكيين.

أزمة الحبوب والتي عرفت أيضاً باسم سطو أو سرقة الحبوب العظيم "Great Grain Robbery" of 1972" والتي استخدمت كعذر من قبل الدول المنتجة للنفط كمبرر لارتفاع الأسعار في نهاية عام 1973م بعد حرب أكتوبر, وكانت أزمة القمح قد بدأت بإعلان الرئيس نيكسون في 11 يونيه من عام 1971م بإزالة كافة القيود المفروضة على مبيعات الحبوب للاتحاد السوفياتي في العام التالي, أي: في عام 1972م بعد الجفاف الذي دمَّر 20٪ من المحاصيل الغذائية في الاتحاد السوفياتي. دفعت الأزمة موسكو لشراء جميع احتياطيات القمح في الولايات المتحدة, وأصبحت هذه الخطوة تُعرَف باسم "سطو الحبوب العظيم""Great Grain Robbery" وكانت النتيجة هي ارتفاع أسعار فول الصويا من 3,31 إلى 12,90 دولار في عشرة أشهر، أي: بزيادة قدرها 390٪, وهي تعادل أو قريبة من مستويات ارتفاع أسعار النفط التي حددت خلال اجتماع ليندريبج 400%.

خلال أقل من ستة أشهر على إزالة نيكسون القيود على مبيعات الحبوب للاتحاد السوفياتي في نوفمبر من عام 1971م

اشترى السوفيات حوالي 3 مليون طن من الحبوب من الولايات المتحدة, بحلول شهر أغسطس من عام 1971م إجمالي مبيعات الحبوب للاتحاد السوفياتي وصلت إلى 440 وزنة أو صاع (bushel) تقدر بحوال 700 مليون دولار أمريكي, بنهاية العام قدرت مبيعات الحبوب والذرة للاتحاد السوفياتي بحوالي 725 مليون وزنة تعادل نسبة 25% من إجمالي مخزون الحبوب في الولايات المتحدة.

في 9 سبتمبر من عام 1972م، صرح وزير الزراعة إيرل بوتز BUTZ أن مبيعات الحبوب إلى روسيا قد ارتفت إلى 1 مليار وهي أكثر بكثير من الإجمالي الذي اتفق عليه مسبقاً مع السوفيات, ما حدث يدعو للريبة بدون شك. كيف يمكن لدولة عظمى كالولايات المتحدة أن تبيع نسبة كبيرة من مخزونها من الحبوب وبدون أن تعلم إلى عدوها اللدود, علماً أن بيع الحبوب إلى الاتحاد السوفياتي تم من خلال شركة حبوب كبرى وبسرية تامة بقيمة 1,6 سنت للشوال أو الوزنة بعد ارتفاع الأسعار بيع الشوال إلى 6 دولار, مما تسبَّب بارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية وصلت إلى نسبة 400%.

كل الدلائل تشير إلى أن الولايات المتحدة سمحت بطريقة أو بأخرى مباشرة أو غير مباشرة للاتحاد السوفياتي من شراء كميات ضخمة من الحبوب مثل فول الصويا أدَّت إلى إحداث نقص كبير في الإمدادات, وبالتالي ارتفاع الأسعار إلى مستويات لم تصلها خلال 125 سنة, وذلك بعد رفع القيود الأمريكية المفروضة على استيراد السوفيات للحبوب من قبل إدارة الرئيس نيكسون والتي كانت على علم بالجفاف الذي ضرب الاتحاد السوفياتي منذ أواخر الستينيات الميلادية وحاجة السوفيات الماسة إلى استيراد الحبوب, هذا الارتفاع في أسعار

الحبـوب انعكـس بشـكل مباشـر علـى أسـعار المواشـي وتغذيـة الدواجن, وبالتالي أدى ذلك إلى ارتفـاع الأسـعار علـى المسـتهلك بشكل مباشر على أسعار اللحوم البيض الدواجن الألبان وغيرها من السلع المرتبطة بالحبوب.

أسعار القمح تضاعفت ثلاثة أضعاف, وأسعار الذرة وفول الصـويا إلـى أكثـر مـن الضـعفين, وأسـعار العجـول والمواشـي واللحـوم بشـكل عـام بنسـبة 150%, ومؤشـر جميـع المنتجـات الزراعية بنسبة 66% سعر الجملة بنسبة 29%, كل ذلك حدث خـلال فتـرة قصيرة, ممـا أدى إلـى فتح تحقيـق فيمـا حـدث خـلال الفتـرة مـن 19, 23 و24 بشـهر يوليـه 1972م مـن قبـل اللجنـة الفرعيـــة بـــالكونجرس الأمريكـــي برئاســـة هنـــري جاكســـون ديمقراطـي مـن ولايـة واشـنطن, والـذي بـدأ جلسـات الاسـتماع بقوله: "خطـأ هائـل فـي الحكم مـن قبـل حكومتنـا". تـلا ذلـك عقد جلسات استماع للنظر في قانونيـة شـراء السـوفيات لـ 25% من مخـزون الولايـات المتحـدة مـن الحبـوب, ممـا أدى إلـى الإخـلال بميزان العرض والطلب, وبالتالي ارتفاع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة وبنسبة 400% تقريباً.

لجنـة جاكسون قدمت مجموعة من الاتـهامات أهمـها أن بيـع القمح إلى السوفيات تم "في جو مـن السـرية الحكوميـة والإهمـال البيروقراطي", مما أدى إلى حصول التجار الروس على أسـعار منافسـة. شـركات الحبـوب الكبيـرة حققـت أرباحـاً عاليـة علـى حسـاب المـزارعين كلفـت دافعـي الضـرائب حـوالي 400 مليـون دولار من الإعانات لدعم لا لزوم له.

سناتور جاكسون وجَّه انتقادات حادة لوزارة الزراعة؛ إمـا لعدم معرفة مقدم عن حجم المبيعـات, أو لعـدم طـرح المعلومـات عن البيع للعامة، وخاصـة المـزارعين الـذين حصـدوا محصـولهم

وباعوه بأسعار منخفضة قبل ارتفاع الأسعار بعد الإعلان عن حجم المشتريات الروسية.

هناك أدلة قوية على أن وزارة الزراعة أبقت هذه المعلومات سرية وأصدرت تقارير مضللة عن الظروف الخارجية وحجم الفائض المحلي المتوقع"، هذا ما ذكره رئيس اللجنة هنري جاكسون. إضافة إلى انتقادات جاكسون لما حدث, تقرير مكتب المحاسبة الحكومي General Accounting Office في 9 يوليه أشار بشكل مباشر إلى أن ضعف إدارة وزارة الزراعة الأمريكية لبرنامج دعم صادرات القمح في عام 1972م, المعني بشراء الاتحاد السوفياتي للحبوب من الولايات المتحدة قد ساهم في ارتفاع الأسعار على المستهلكين الأمريكيين.

حادثة سطو الحبوب العظيم لعام 1972م تعد من الأحداث التي غيَّرت العالم منذ ذلك الوقت وحتى وقتنا الحالي؛ لأن أسعار السلع لم تعد كما كانت عليه منذ مئات السنين, فهي إلى جانب ارتفاع أسعار النفط عاملان تسببا في التضخم العظيم الذي ضرب العالم منذ النصف الأول من السبعينيات الميلادية حيث ارتفعت أسعار النفط والغذاء بنسبة 400% بحلول عام 1974م إلى جانب أزمة الحبوب التي نشأت أزمة أخرى وهي أزمة القطن في عام 1973م و1974م بعد أن تضاعفت أسعار القطن خلال فترة ستة أشهر إلى مستويات غير مسبوقة.

من كتاب "التاريخ المالي للولايات المتحدة: من كريستوفر كولومبوس إلى بارونات الجريمة (1492- 1900) لجيري ماركهام A Financial History of the United States: From Christopher Columbus to the Robber Barons (1492-1900) Jerry W. Markham

هذا يقود إلى تساؤل مهم جدّاً وهو: هل كانت مشتريات السوفيات والتي تسببت في وجود نقص كبير في مخزون الحبوب للولايات المتحدة مجرد خطأ في حسابات وزارة الزراعة ووزارة الخزانة, أم أن الحادثة هي جزء من مخطط أكبر سعت إليه الإدارة الأمريكية بدأ بخفض قيمة الدولار بشكل كبير, وذلك بالتخلي عن معيار الذهب بإغلاق نافذة الذهب وإلغاء اتفاقية بريتون وودز التي كانت تشكل عقبة في طريق الإنفاق المتزايد للإدارة الأمريكية, الموضوع التالي هو حرب أكتوبر عام 1973م وهي امتداد للمخطط الأمريكي بخفض قيمة الدولار بعد أن أصبح معوماً بالتخلي عن معيار الذهب.

نستنتج من ذلك ان ما حدث في 15 أغسطس من عام 1971م بإغلاق نافذة الذهب وبيع الحبوب للاتحاد السوفياتي عام 1972م وأكملت بحرب أكتوبر 1973م هي احداث تسببت في رفع أسعار النفط وبداية عصر جديد للدولار وهو نظام البترودولار.

دور لوبي قطاع النفط والمصارف في إغلاق نافذة الذهب؟

"عندما تكون الحكومة معتمدة على رجال البنوك من أجل المـال، فـإنهم هـم الـذين يسـيطرون علـى الموقـف ولـيس قـادة الحكومة", حيث إن اليد التي تمنح هي اليد العليا واليد التي تأخذ هي اليد السفلى".... المـال لـيس لـه وطـن؛ أصـحاب رأس المـال الممولون ليست لديهم مشـاعر وطنيـة ولا يـأبهون بـآداب اللياقـة؛ وهدفهم الوحيد هو الربح". (نابليون بونابرت، إمبراطـور فرنسـا في عام 1815).

غيـر معـروف تمامـاً منـذ متـى بـدأ التخطـيط لرفـع أسـعار الـنفط والتـي بـدورها كانـت سـتؤدي بطبيعـة الحـال إلـى رفـع معدلات التضخم إلى مستويات عالية؛ نظراً لأهمية النفط كسلعة حيويـة لعمليـة للإنتـاج, لكـن ارتبـاط أسـعار الـذهب بالـدولار مـن خلال اتفاقية بريتون وودز 35 دولاراً مقابل أوقية الـذهب كانـت تقف عائقاً أمام الدفع بمعدلات التضخم إلى مستويات عاليـة عـن طريق خفض قيمـة الـدولار المرتبط بالـذهب, لـذا كـان لابـد مـن تهميش وإلغاء اتفاقية بريتون وودز للسماح للدولار بالانخفـاض, وبالتـالي الـدفع بمعدلات التضـخم إلـى أعلـى لـيس لأسـعار الـنفط فقط, ولكن على جميع السلع الأخرى؛ نظرًا لأهمية النفط كسلعة حيويـة لعمليـة الإنتـاج (كمـا حـدث فيمـا بعـد مـع أسـعار الـنفط وأسـعار الحبـوب, كلاهمـا ارتفـع بنسـبة 400% كمـا حـددت مـن قبل).

لكـن الـدلائل تشـير إلـى أن نوايـا قطـاع الـنفط والمصـارف بـالتعاون مع إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون علـى رفـع الأسـعار وإشـعال نـار التضـخم وإغـلاق نافـذة الـذهب بـدأت عقـب وفـاة

الرئيس إيزنهاور بعد ثلاثة أشهر من تولي الرئيس نيكسون الرئاسة في 20 يناير من عام 1969م, حيث قام شاه إيران بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في مايو عام 1969 لحضور جنازة دوايت إيزنهاور، وعرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن يقوم ببيعها مليون برميل نفط خام يومياً ولفترة عشرة سنوات وبسعر ثابت يعادل دولاراً واحداً للبرميل فقط, أي: أقل من القيمة السوقية لسعر برميل النفط, هذا يعني أن شاه إيران يعرض بيع النفط للولايات المتحدة بسعر مخفض بنسبة تتجاوز الـ 50% عن سعر السوق ذلك الوقت.

كما اقترح أيضاً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بإنشاء مخزون للبترول لحمايتها من أي احتمال لانقطاع إمدادات البترول, لكن الإدارة الأمريكية رفضت هذا العرض السخي جدّاً من شاه إيران للقيام ببيع نفط رخيص. وعاود الشاه المحاولة مرة أخرى بنفس العرض في شهر أكتوبر من نفس العام 1969م لبيع مليون برميل نفط خام يومياً لمدة عشر سنوات وبسعر ثابت يعادل دولاراً واحداً فقط أقل من سعر السوق ذلك الوقت, لكن عرضه قوبل بالرفض من قبل إدارة الرئيس نيكسون.

السؤال الآن هو: كيف رفضت الإدارة الأمريكية مثل هذا العرض المغري من شاه إيران؟

يجب أن لا ننسى أن الولايات المتحدة كانت في حالة حرب بشكل واسع في جنوب شرق آسيا, وتحتاج لكل الدعم والمساعدة لمواجهة هذا التدخل خاصة لسلعة حيوية كالنفط, والذي كان الجيش الأمريكي يعد أكثر جهة حكومية في العالم مستهلكة للنفط في العالم وحتى الآن.

ما الدوافع التي أدَّت بالإدارة الأمريكية لرفض عرض شاه إيران المغري جدّاً؟

لا أرى إجابة غير أن الإدارة الأمريكية كانت قد قررت التخلي وإزاحة معيار الذهب الذي أصبح يشكل حجرة عثرة في طموح الإدارة الأمريكية للهيمنة على العالم.

بعد إيقاف صرف الذهب مقابل الدولار وإلغاء اتفاقية بريتون وودز من قبل إدارة الرئيس نيكسون في 15 أغسطس من عام 1971م بدأت شركات النفط الأمريكية عام 1972م بتطبيق خطة طويلة الأجل بقيادة شركة إكسون بتقليص العرض المحلي (بالولايات المتحدة) من النفط الخام، وخفض المخزونات إلى مستويات أصبحت تشكل نوعاً من الأزمة بحلول أو قرب بداية حرب أكتوبر (6 أكتوبر من عام 1973م), والتي تزامن معها حضر النفط على الغرب. نقاط التوزيع في الولايات المتحدة كانت تعاني من شح في الإمدادات ليس بسبب حضر النفط ولكن من تقليص شركات النفط الأمريكية إمداداتها داخل الولايات المتحدة بحيث عند الإعلان عن الحضر يبدأ المواطن الأمريكي يحس بالحضر ونقص النفط من الأسواق بشكل مباشر وهو ما شاهدناه وشاهده العالم على التلفزيون من طوابير السيارات عند محطات الوقود الذي كان نتيجة لتقليص العرض المحلي الذي بدأ تطبيقه بداية عام 1972م من قبل الشركات الأمريكية بقيادة إيكسون (روكفلر)؛ ليتزامن الشح مع بداية حضر النفط, وبالتالي الجميع ألقى اللوم على الدول العربية التي كانت تردد قبل وأثناء الحرب بالحضر, علماً أن ناقلات النفط تحتاج إلى شهر كامل لتصل للولايات المتحدة من المملكة, والحرب بدأت وانتهت خلال أقل من ثلاثة أسابيع. خطة لوبي النفط الذي خطط لرفع الأسعار في اجتماع

بيلدربيرغ نجحت في إلقاء اللوم على الدول المنتجة العربية ورفع الأسعار لمستوى 400% كما قرر لها قبل الحرب بخمسة أشهر تماماً. تم إلقاء اللوم على الدول العربية المنتجة للنفط مثلما ألقي اللوم على الاتحاد السوفياتي في قضية شراء الحبوب عام 1972م والتسبب في نقص الإمدادات والتي أدَّت وانعكست على ارتفاع الأسعار بنسبة 400% تقريباً.

حرب أكتوبر وحضر النفط وارتفاع أسعاره 1973م

إن الحظر (إيقاف تصدير النفط) لم يكن فعالاً من السعودية تجاه الولايات المتحدة". السفير الأمريكي في المملكة 1973م- 1976م جيمس اكينسJames Akins .

هناك مقولة رائعة لفرانكلين د روزفلت تقول: "في السياسة تأكَّد بأنه لا يحدث شيء صدفة, وإذا حدث شيء تأكَّد بأنه خطط له ذلك".

هنري كيسنجر يقول: "السيطرة على النفط تمكنك من التحكم في القارات بأكملها". "التحكم بالغذاء تمكنك من التحكم في الناس".

مايكل كولون، مؤلف بلجيكي يقول: "إذا كنت تريد حكم العالم، تحتاج إلى السيطرة على النفط, كل النفط, في أي: مكان بالعالم".

واق ذا دوق Wag the Dog فيلم أمريكي من بطولة داستن هافمن وروبيرت دينيرو عرض في عام 1997م يتعلق بصناعة حرب تستخدم كمبرر لتحقيق أغراض وأهداف أخرى وهو ما حدث تماماً في حرب أكتوبر 1973م, الحرب التي صنعت من قبل لوبي النفط ممثلاً في ركفلر ولوبي المصارف ممثلاً في روتشيالد ونفذها بحنكة كيسنجر وزير خارجية ومستشار الأمن القومي للرئيس نيكسون. كل النتائج التي تلت الحرب تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الحرب صنعت لتحقيق أهداف تتعلق بالأمن القومي الأمريكي, وللوبي شركات النفط

والمصارف سيناريو حرب أكتوبر بدأ قبل الحرب بخمسة أشهر تقريباً خلال اجتماع مجموعة بيلدربيرغ.

84 مشاركاً في اجتماع بيلدربيرغ في سالتسجوبادن بالسويد بشهر مايو 1973م خلال الفترة من 11- 13, منهم عشرون أمريكيّاً طبقاً لمذكرة داخلية بتاريخ 8 يناير 1973م، من مسؤول أمريكي وهو روبرت داني ميرفي عن الأمريكيين المشاركين في اجتماع مجموعة بيلدربيرغ حيث أفاد بأنه: "لم يكن هناك مجال إلا لعشرين مشاركاً أمريكيّاً فقط في الاجتماع حيث ضمت قائمة الأمريكيين المشاركين في اجتماع بيلدربيرغ إلى جانب وزير الخارجية هنري كيسنجر: روبرت ندرسون من شركة النفط, ريتشفيلد الأطلسي، لورد غرينهيل، رئيس مجلس إدارة شركة برتش بترليوم، جورج بول من ليمن برادرز، وليام ب بندي، زبيغنيو بريجنسكي (أصبح فيما بعد مستشار الأمن القومي لرئيس كارتر)، ديفيد روكفلر، إميليو كولادو نائب الرئيس التنفيذي لشركة إكسون وغيرهم من المشاركين.

خلال الاجتماع قام ولتر ليفي وهو أمريكي بتقديم وشرح خطة جاهزة للتنفيذ, تهدف إلى رفع مداخيل دول منظمة الأوبك من مبيعات النفط بنسبة 400%, وهي بالمناسبة نفس النسبة التي اقترحها كيسنجر على السعودية وإيران لرفع الأسعار, واقترح "ليفي" أثناء الاجتماع أيضاً خيار استخدام حظر النفط لإعطاء مبرر لزيادة الأسعار لمستويات عالية. الغريب في الأمر أن الاجتماع لم يكن يهدف إلى منع حدوث هذا الارتفاع الهائل بقدر ما كان الهدف منه التخطيط لكيفية إدارة السيولة النقدية الضخمة المتوقعة من بيع النفط بالدولار بعد ارتفاع الأسعار بنسبة 400%, لكن هذا الارتفاع المفاجئ بحاجة إلى

صدمة نفطية تقفز بالأسعار إلى مستويات عالية, كان المجتمعون يأملون من خلالها (صدمة النفط) تحقيق أربعة أهداف رئيسية, وهي: 1- شن هجوم ضخم ضد النمو الصناعي العالمي. 2- تغير ميزان القوى مرة أخرى للمصالح المالية الأنجلو أمريكية خاصة بعد إلغاء لرئيس نيكسون اتفاقية بريتون وودز. 3- التحكم ومراقبة تدفقات النفط في العالم وهو سلاحهم الأقوى. 4- زيادة الطلب العالمي على الدولار الأمريكي.

الحظر النفطي الأول لم يكن يشكل تأثيراً كبيراً على الأسعار لعدم مشاركة السعودية والإمارات والذي بدأ يوم 6 يونيه 1967م بعد يوم واحد من بداية العدوان الإسرائيلي على مصر بقرار عربي مشترك لردع كل البلدان الداعمة للعدوان الإسرائيلي عسكرياً، فقامت عدد من دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط بحظر وتحديد شحنات النفط الصادرة منها، شمل حظر بعض الدول فقط ولم يشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في حين فرض آخرون حظراً شاملاً على صادرات النفط، الحظر النفطي لم يسبِّب انخفاضا كبيراً في كمية النفط المتاحة في الولايات المتحدة أو أي من البلدان الأوروبية المتأثرة، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم وجود تضامن وتوحيد في البلدان المشاركة في الحظر. فقد الحظر النفطي الكثير من فاعليته بسبب عدم مشاركة السعودية في هذا الحضر إلى جانب عدم اتفاق البلدان الأخرى المشاركة في الحضر على آراء موحدة، كما تم الالتفاف على الحضر بإرسال شحنات النفط إلى بلدان لا يحظر التصدير لها، ومن هناك يتم إرسالها إلى البلدان التي تقع تحت الحظر، وانتهى الحظر فعلياً في 1 سبتمبر من عام 1967م بقرار صدر في اجتماع الخرطوم.

حضر النفط الذي خُطط له كان ضرورياً ليشكل صدمة حقيقة ترفع الأسعار لمستويات عالية جدّاً 400%, وهو ما أعلن عنه أول مرة الملك فيصل بعد حرب 1967م؛ دعماً للمأساة التي حلت بالعرب حسب قوله, حيث ألمح إلى أن حضر النفط سلاح قد يستعمله العرب في حال استمر العدوان الإسرائيلي وعدم تدخل الولايات المتحدة, لكن هذا التهديد بدأ يختفي بعد تناسي العرب ما حدث, حيث أعلن الملك فيصل في عام 1972م عن أن النفط ينبغي ألا يستخدم كسلاح سياسي, كرر ذلك في أكثر من مناسبة بأنه يجب على العرب عدم استخدام النفط كسلاح سياسي, وهي بالمناسبة سياسة تبنَّاها والده الملك عبدالعزيز الذي أعلن بأنه: "يجب عدم الخلط بين النفط والسياسة", لكن الملك فيصل في شهر إبريل من عام 1973م غيَّر موقفه بنسبة 180 درجة, وأعلن عن أن النفط قد يستخدم كسلاح, واجتمع مع المدير التنفيذي لمجلس إدارة أرامكو R.W.powers ورئيس شركة أرامكو Frank Jungers يحذِّرهم من أن النفط قد يستخدم كسلاح.

هنري كسنجر منفذ أهداف مجموعة بيلدربيرغ انظم في عام 1955م إلى مجلس العلاقات الخارجية CFR، ومازال حتى الآن 2014م, حيث اعتبر نفسه أحد أعضاء المجلس البارزين وأصبح مقرباً من نيلسون روكفلر، أحد أشقاء الأب الروحي لصناعة النفط في الولايات المتحدة والعالم ديفيد روكفلر. في عام 1969، أصبح كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي منذ قدومه للبيت الأبيض في 20 يناير 1969م حتى 21 سبتمبر 1973م, أي: قبل حرب أكتوبر بأسبوعين تقريباً, وكان يسيطر ويطلع على كل تقارير وتقديرات المخابرات الأمريكية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي بعد فضيحة ووترجيت (يقال: إن كيسنجر هو من سرَّب التسجيلات للإعلام الأمريكي

أو ما يعرف بديب ثروت Deep throat). استغل كيسنجر اهتمام الرئيس نيكسون بفضيحة ووترجيت وطلب منه تولي ملف الصراع العربي الإسرائيلي بتعيينه وزيراً للخارجية بدلاً عن وليام روجرز وهو ما حدث في 22 سبتمبر من عام 1973م بعد أن عينة وزيراً للخارجية بالإضافة لعمله كمستشار للأمن القومي, ليجمع بين أهم منصبين في الإدارة الأمريكية.

حيث كان كيسنجر مصمماً على التخلص من وزير الخارجية ويليام روجرز, والذي يعتبره كيسنجر عقبة في تنفيذ مخططاته, حتى الرئيس نيكسون كان على علم بالصراع المستمر على السلطة بين كيسنجر مستشار الأمن القومي ووزير خارجيته وليام روجرز، قائلاً: إن "مشكلة شخصية هنري أنها معقدة جدّاً يصعب علينا التعامل معها" وأن كيسنجر مصمم على التخلص من وزير الخارجية روجرز, وأضاف "نيكسون أنه إذا فاز كيسنجر بالصراع ضد روجرز، سيصبح ديكتاتوراً, هذا ما قاله نيكسون لرئيس الأركان هالدمان.

بعد أن جمع بين المنصبين أصبح كيسنجر هو الآمر الناهي في الإدارة الأمريكية من 22 سبتمبر 1973م, حيث بدأ يكثِّف جهوده ليضمن قيام حرب محدودة مع حضر النفط الذي يهدد به العرب دوماً. عوامل تسبَّبت في رفع الأسعار إلى المستويات التي حددت في اجتماع بيلدربيرغ وهي بنسبة 400% كيسنجر من خلال علاقته الوثيقة مع سميحا دينتز Simcha Dinitz الذي كان يشغل منصب مستشاراً سياسيّاً والمدير العام لمكتب رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير عام 1967م حتى تعيينه سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة عام 1973م, وتحكمه بكل التقارير وتقديرات الإدارة الأمريكية حرَّف في الدوافع والاتصالات بين الطرفين الإسرائيلي

والمصــري ليضــمن قيــام الحــرب، بحيــث تنتهــي بــرحلات "الدبلوماسية المكوكيـة" كمـا هـو مخطـط لـه فـي مـايو 1973م باسالتسجوبادن. بالسويد وهو ما حدث تماماً.

كان العرب هم كبش فداء للنخبة، وألقي عليهم اللوم كاملاً, وبالتالي غضب العالم منهم. كيسنجر من جهته حاز على جائزة نوبل للسلام لسنة 1973م.

بالنسـبة لمصـر, بعـد عـدوان 1967م مـرورًا بحـرب الاسـتنزاف تعرضـت الحكومـة المصـرية إلـى ضـغوط داخليـة أثقلتها اقتصادياً وماليّاً, وهـي عوامـل وضـعت الـرئيس السـادات فـي موضـع صـعب جدّاً مـن حالـة اللاحـرب واللاسـلم, وهـو مـا علمـت بـه الإدارة الأمريكيـة مـن حلفائهـا بالمنطقـة, الـذين أكـدوا (حلفاء الولايات المتحدة في المنطقـة) وبشـكل واضـح وصـريح لـلإدارة الأمريكيــة أن الــرئيس الســادات لــم يعــد قــادراً علــى اسـتمرار الوضـع كمـا هـو عليـه, وأن خيـار الحـرب هـو الحـل الوحيـد, وأن مصــر علــى وشــك عبــور القنــاة لقتــال الجــيش الإسرائيلي للخروج من الأزمة التي أنهكتها تماماً.

الرئيس المصـري (أنـور السـادات) بـدوره كـان يهـدف مـن عبــور القنــاة إلــى إثبــات القــدرة العســكرية للجــيش المصــري, ووضــع الولايــات المتحــدة أمــام الأمــر الواقــع بالتــدخل لوقــف الحـرب مـع أمـل رعايـة اتفاقيـة سـلام بـين مصـر وإسـرائيل وهـو مـا تحقَّق لـه بعد نهايـة الحـرب. الإدارة الأمريكيـة مـن جهتهـا كانـت علـى علـم أن هنـاك حربـاً سـتقوم, وبالتـالي توقـف إمـدادات الـنفط عن الغـرب أصـبح أمـراً حتميّـاً خاصـة مـع اسـتمرار تهديـد الـدول العربيـة المنتجـة للـنفط بـأن سـلاح الـنفط سيسـتخدم فـي حـال قيـام الحـرب بـين مصـر واسـرائيل, لكنهـا فضَّلت عـدم التـدخُّل والتريـث لتحقيق أهداف إستراتيجية مهمة؛ أهمها:

أولاً: تفعيل قرار حضر النفط, وارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى عودة الثقة والطلب على الدولار مرة أخرى بعد أن فقدها بإلغاء اتفاقية بريتون وودز أغسطس 1971م.

ثانياً: اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل ستعطي نوعاً من الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط والعالم وبداية انتعاش اقتصادي عالمي جديد.

ثالثاً: سلام مع مصر بالنسبة لإسرائيل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة يعد حلماً يراودها منذ نشأتها.

سيناريو الحرب كان كالتالي: في 4 أكتوبر من عام 1973م، وكالة الأمن القومي الأمريكي (NSA) "علمت بما لا يدع مجالا للشك أن الهجوم على إسرائيل سيحدث بعد ظهر يوم 6 أكتوبر. "ومع ذلك، أمر البيت الأبيض "وكالة الأمن القومي بالتحفظ على المعلومات، "إلى أن حذَّرت الولايات المتحدة إسرائيل قبل ساعات قليلة من الهجوم، ومع ذلك، "أصر البيت الأبيض أن على الإسرائيليين عدم القيام بضربات استباقية، وألا يكونوا أصحاب الطلقة الأولى. هذا في حال أرادت إسرائيل الدعم الأميركي الكامل لها, حيث أكَّد كيسنجر وحذَّر الجانب الإسرائيلي بأنه لا يمكن البدء في دعم أو إرسال مساعدات حتى يبدأ العرب بالضربة الأولى. رئيسة الوزراء جولدا مائير تحت تهديد وضغط من كيسنجر -حسب قولها (جولدا مائير)- أوقفت الدفاعات الإسرائيلية؛ لمنع هجوم القوات المصرية باقتحام القناة.

تأكيداً للتحذير الأمريكي للجانب الإسرائيلي بأن الهجوم سيحدث خلال ساعات قيادة فرقة الجنرال شارون التي تسبَّبت بالثغرة وأدت بالتالي إلى إعلان وقف اطلاق النار ونهاية

الحرب, تلقت في يوم السبت 6 أكتوبر من عام 1973م في الساعة 9:30 صباحاً أوامر من رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي بالبدء فوراً بتعبئة الاحتياطي؛ لأن سورية ومصر على وشك شن حرب ضد إسرائيل في غضون ساعات, وهو ما حدث في الساعة 13:55 بعد أن بدأت القوات المصرية عبور القناة بعد أربع ساعات من تلقي فرقة الجنرال شارون تحذيراً بأن الحرب على وشك أن تبدأ.

ربما هذا هو السبب (حدوث الثغرة التي أجبرت الجانب المصري على طلب وقف إطلاق النار) الذي جعل كيسنجر غائباً عن مكتبه يوم الهجوم، رغم أنه على علم بتوقيت قيام الحرب لكن مع ذلك ذهب إلى فندق والدورف أستوريا في نيويورك وانتظر ثلاثة أيام قبل أن يدعو إلى اجتماع مجلس الأمن. كانت الخطة تتطلب استمرار الهجوم, كان هناك حاجة للذهاب إلى الأمام، ثلاث ساعات من بدء الهجوم لم يبلغ الرئيس بذلك, وبعد أن علم الرئيس نيكسون بالهجوم طلب العودة من فلوريدا إلى واشنطن, لكن كسينجر أخبره بأنه لا داعي لذلك, وقال له: "نحن نتابع الأمر", وترك الرئيس المسألة لكيسنجر.

نتائج حرب أكتوبر 1973م والتي بدأت في 6 وانتهت في 22 أكتوبر بعد صدور قرار مجلس الامن داعيا لوقف الحرب والدخول في مفاوضات, أي ان الحرب استمرت لمدة 16 يوماً فقط, رغم قصر مدة الحرب إلا أنها كانت كافية لرفع الأسعار بنسبة 72% من 2,90 دولار للبرميل إلى 5,12 دولار للبرميل. من جهة أخرى تسبَّب حضر النفط من قبل الدول العربية على الولايات المتحدة لدعمها لإسرائيل رفع الأسعار إلى مستوى 11,65 دولاراً للبرميل ليصل إجمالي نسبة الزيادة بحلول شهر ديسمبر من عام 1973م إلى 400% كما خطط

لذلك تماماً في اجتماع مجموعة بيلدربيرغ Bilderberg Group في سالتسجوبادن بالسويد في شهر مايو من عام 1973م. وفقاً للمحللين خلال تلك الفترة سجلت أرباح تعد الأعلى بالنسبة لهامش ربح معامل تكرير النفط في تاريخ الولايات المتحدة، على ضوء الارتفاعات الهائلة لأسعار النفط الذي خُطِّط له مسبقاً بدأت في عام 1974م آلية تدوير فوائض مداخيل النفط لدول الأوبك (نظام البترودولار) في قطاع المصارف بالولايات المتحدة وبريطانيا والتي كانت من أهم أهداف اجتماع مجموعة بيلدربيرغ, وما زالت آلية تدوير مداخيل النفط قائمة حتى الآن بعد مرور أربعين سنة على الاجتماع.

الجدير بالذكر هنا أن شاه إيران أكد لوزير النفط السعودي أحمد زكي يماني بعد أن أرسله الملك فيصل إلى طهران لمقابلة شاه إيران في عام 1974م بشأن ارتفاع أسعار النفط, أخبره الشاه بأن "هنري كيسنجر هو من أراد سعر أعلى للنفط" أيضاً جيمس ايكنس Akins سفير الولايات المتحدة لدى المملكة خلال الفترة من 1973م- 1976م وهو بالمناسبة صاحب مقولة أن الحظر (إيقاف تصدير النفط) لم يكن فعالاً من السعودية تجاه الولايات المتحدة" وهو عضو في مجلس العلاقات الخارجية (CFR) المعروف بنفوذه داخل وخارج الولايات المتحدة, لكنه استبعد كسفير للمملكة في عام 1975م بعد أن أدلى بشهادة أمام الكونجرس بقوله: إن السعودية بعد أن طلبت من إيران خفض الأسعار بعد زيارة وزير النفط السعودي أجابهم الشاه بأن كيسنجر أبلغه بأنه يتفهَّم رغبة الإيرانيين في ارتفاع أسعار النفط, هذا التصريح أغضب وزير الخارجية كسينجر فطلب استبعاده.

وللتأكيد على رغبة الإدارة الأمريكية رفع أسعار النفط ووقوفها خلف هذه الزيادة, ما ذكره الشيخ أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي في مقابلة مع صحيفة الجاردين 14 يناير من عام 2001م بقوله: " أنا متأكد بنسبة 100% أن الأمريكيين كانوا وراء الزيادة في أسعار النفط. وأضاف قائلاً: كانت شركات النفط العالمية IOC في ورطة حقيقية ذلك الوقت، كانت قد اقترضت الكثير من المال وهم بحاجة إلى ارتفاع أسعار النفط لإنقاذ شركاتهم. لكن الغريب في الأمر أن وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي يماني أيضاً تطرَّق إلى مسألة تدوير فوائض مداخيل النفط لدول الأوبك في الولايات المتحدة بشكل مباشر في شهر فبراير من عام 1973م, أي: قبل حرب أكتوبر بثمانية أشهر, بقوله: "من مصلحة شركات النفط رفع الأسعار", أيضاً من مصلحة الولايات المتحدة أن يكون لدى أوبك زيادة وفائض كبير في الإيرادات المالية لاستثمارها، من المحتمل (أو ربما حسب تعبيره) في الولايات المتحدة، نفسها. هذا التصريح من قبل وزير النفط السعودي هو إشارة لسيناريو ما حدث تماماً مع نظام البترودولار عام 1974م.

السؤال الآن: هل وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي يماني على علم مسبق بقدوم نظام وآلية عمل تدوير فوائض مداخيل النفط لدول الأوبك (البترودولار) في قطاع المصارف بالولايات المتحدة وبريطانيا قبل بدايته بسنة على الأقل؟

للإجابة عن هذا السؤال هناك خياران لا ثالث لهما: إما أن وزير النفط السعودي خبير بعلم الغيبيات كخبرته بصناعة النفط, أو أن لديه معلومات داخلية بتفاصيل مخطط الإدارة الأمريكية.

إذن: الولايات المتحدة استفادت واستخدمت سلاح النفط (الحضر) ولم يستخدم ضدها كما يعتقد الكثيرون, وذلك من أجل تعزيز مكانة الولايات المتحدة كعملة للاحتياط النقدي العالمي ممثلة في الدولار بعد أن فقدتها بإلغاء اتفاقية بريتون وودز في 15 أغسطس 1971م, وبالتالي ضمان استمرار الهيمنة الأمريكية على اقتصاد العالم ومصادرة الطبيعية التي تعد جزءاً وأداة مهمة من أدوات الهيمنة (المصادر الطبيعية كالنفط والغاز) التي تستخدمها الولايات المتحدة تجاه العديد من الدول.

وفي الختام أقول: إن أسلوب افتعال إحداث واستخدامها كمبرر لتمرير سياسة أو عمل عسكري ليست الأولى في تاريخ الولايات المتحدة, والأمثلة على ذلك كثيرة, منها غرق السفينة "مين" قبالة ساحل كوبا عام 1898م, لم تعرف الأسباب بشكل نهائي, لكن جميع الدلائل تشير إلى حدوث انفجار داخل السفينة أدى إلى غرقها, لكن إدارة الرئيس الأمريكي ويليام مكايلي ألقت اللوم وأعلنت الحرب على أسبانيا؛ لأنه (الحرب) تتناسب مع مصالح الولايات المتحدة وسياستها التوسعية.

مثال آخر أيضاً: الهجوم على قاعدة بيرل هاربر بهاواي في بداية الأربعينيات الميلادية عكس الرأي العام تجاه التدخل في حرب أوربا كما يطلق عليها ذلك الوقت بعد أن كان 80% معارضاً قبل الهجوم أصبحت نفس النسبة وفي اليوم الثاني من الهجوم مع الحرب, علماً أن معلومات مؤكدة تشير إلى معرفة إدارة الرئيس روزفلت المسبق بنية وموعد الهجوم الياباني على بيرل هاربر.

كذلك إطلاق النار على المدمرتين الأمريكيتين مادوكس وتورنر جوي في خليج تونكن في يومي 2 و4 أغسطس

1964م, والتـي بسـببها أصـدر الكـونجرس الأمريكـي " قـرار خلـيج تـونكن", والـذي كـان بمثابـة الضـوء الأخضـر لإدارة الـرئيس جونسـون للتـدخل بشـكل واسـع فـي جنـوب شـرق آسـيا (حرب فيتنام)، في عام 2005م كشفت وكالة الأمن القومي عن وثـائق تشـير إلـى عـدم وجـود هجـوم أو خطـر علـى المـدمرتين الأمريكيتين.

وأخيراً غزو العراق عام 2003م بعد ثلاثة أيام من دخـول القـوات الأمريكيـة إلـى الأراضـي العراقيـة تـم إعـادة التعامـل بالـدولار بـدلاً مـن اليـورو فـي مبيعـات الـنفط, هـذا هـو السـبب الرئيسي لغزو العراق وليس أسلحة الدمار الشامل كما قيل. على حد قول بوول وولفويز نائب وزير الدفاع الأمريكي ذلك الوقت: كان علينا إيجاد سبب أو مبرر لغزو العراق, ووقـع الخيـار علـى أسـلحة الـدمار الشـامل, والتـي اسـتخدمت كمبـرر أو غطـاء عـن السـبب الـرئيس, وهـو تعـرض الأمـن القـومي الأمريكـي للتهديـد بالتخلي عن الدولار في مبيعات النفط.

في السـياق نفسـه أزمـات مثـل أزمـة الحبـوب لعـام 1972م ألقـي اللـوم فيهـا علـى الاتحـاد السـوفياتي, وارتفـاع أسـعار الـنفط الجميـع أصـبح يلـوم الـدول العربيـة المنتجـة للـنفط علـى تلـك الارتفاعات, لكن إذا نظرنا بتمعُّن نرى أن هناك أيد خفية عملت للبحـث عـن كـبش فـداء, تلقـي اللـوم عليـه؛ لكـي تتحاشـى ردود أفعال الناخب الأمريكي!

افتعال الأحداث واستخدامها كمبرر لتمرير سياسة أو عمل عسـكري هـي جـزء كـان ولا يـزال مـن ثقافـة وتـاريخ سياسـة الولايـات المتحـدة تجـاه الآخـرين, بهـذه المناسـبة هنـاك قصـة طريفـة كـان يرويهـا وفـي أكثـر مـن مناسـبة الـرئيس الأمريكـي السابق رونالد ريجن (1981م- 1988م) والذي عرف عنـه بأنـه

متحـدث رائـع وبـارع ومبـدع فـي إلقـاء القصـص لضـيوفه الرسميين, إحدى تلك القصص التي ربما تمثِّل الواقع الأمريكـي هي قصة الضفدع والعقرب, والتي كررها في أكثر من مناسبة, وهي أن ضفدعاً وعقرباً التقيا عند ضفة نهر, وطلب العقرب من الضفدع أن ينقله للضفة الأخرى المقابلة, لكن الضفدع سأل العقرب قائلاً: أخاف إذا حملتك فوق ظهري أن تقوم بلدغي, لكن العقرب طمأن الضفدع بأن هذا شيء مستحيل؛ لأنـي إذا فعلت ذلك سنموت نحن الاثنـان. اقتنع الضفدع بهذا الجواب المنطقـي وحمل العقرب على ظهره, وبعد أن قطع الضفدع نصف المسافة حاملاً العقرب شعر بوخزة في ظهره وعلم أن العقرب قد لدغه, فسأله متعجباً: لماذا لدغتني وأنت تعرف بأنك ستموت معي؟! أجابه العقرب قائلاً: عذراً, ولكن هذه طبيعتي .this is my nature

من هو جاك بينت؟

الذي لعباً دوراً رئيساً في إغلاق نافذة الذهب, وأحد البارزين في تأسيس نظام البترودولار 1974م؟

"الحقائق لا تزول من الوجود؛ لأنها تُجُوهلت". ألدوس هكسلي Aldous Huxley كاتب وفيلسوف إنجليزي 1894م-1964م.

تشارلز كوبر في تقرير نشر عام 2007م بعنوان: "حرب البترودولار وانهيار الدولار في القرن الواحد والعشرين" ذكر بأن جاك بينت كان مسؤولاً جزئياً عن إغلاق نافذة الذهب, لكن كوبر لم يحدد نوع ومدى وحجم تلك المسؤولية, لكن من المعروف والمؤكد أنه تولّى مهام ومسؤوليات سياسة الإدارة الأمريكية المتعلقة بموضوع الذهب مع الدول الأوربية منذ أن عين كمساعد لنائب وزير الخزانة لشؤون النقد مع بداية شهر سبتمبر من عام 1971م بعد أسبوعين من إغلاق نافذة الذهب حتى عام 1974م, بعدها تولى منصب نائب وزير الخزانة لشؤون النقد من عام 1974م وحتى عام 1975م, ثبت ذلك من خلال المذكرات السرية التي كشف عنها فيما بعد من قبل وزارة الخارجية الأمريكية, كان جاك بينت قد أعدها و تحمل

رقم 70 بتاريخ 5 أغسطس من عام 1974م, موضوعها "الذهب" والتي قدَّمت من وزير الخزانة ويليام سايمون إلى الرئيس نيكسون قبل استقالته بأربعة أيام أيضاً. المذكرة رقم 64 أُعِدَّت من جاك بينت إلى وزير الخزانة ويليام سايمون بشأن الذهب, وقدمت للرئيس الأمريكي كما فعل من قبل بمذكرة إغلاق نافذة الذهب مع جون كونالي للرئيس نيكسون والتي اعتقد بأنها أعدت ربما في شهر مايو أو يونيه من عام 1971م, أي: قبل شهرين من إغلاق نافذة الذهب طبقاً للرئيس نيكسون بقوله في طريق عودته إلى البيت الأبيض من منتجع كامب ديفيد مساء يوم 15 أغسطس من عام 1971م إلى كاتب خطاباته هيربرت ستاين "إنه طبخ أو عمل على مسألة إغلاق نافذة الذهب مع وزير الخزانة جون كونالي على مدى ستين يوماً الماضية".

جاك بينت هو حلقة الوصل بين قطاع النفط الممثل في ديفيد ركفلر وبين الإدارة الأمريكية من طريق وزارة الخزانة ممثلة بجون كونالي, إلى جانب خبرته الطويلة في السياسات المالية النقدية والتي تعود إلى منتصف الأربعينيات الميلادية, فبعد أن انظم جاك بينت إلى البحرية الأمريكية وعمل على المدمرة يو اس اس بوغز في منطقة المحيط الهادئ خلال الحرب العالمية الثانية. عمل بعد الحرب جنباً إلى جنب مع والده الذي كان يعمل مستشاراً ماليّاً للقائد العسكري الأمريكي في ألمانيا، كان والده هو المسؤول الرئيسي عن إصلاح العملة الألمانية وإحياء الاقتصاد الألماني من جديد, بعد عودته من ألمانيا حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد في عام 1951م. بعد ذلك انتقل إلى واشنطن العاصمة, حيث عمل في وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، عمل أيضاً في المكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي, وشارك في اثنتين

مـن اللجـان الرئاسـية تتعلـق أعمالهـا بالسياسـات الاقتصـادية الخارجية للولايات المتحدة.

فـي عـام 1955م انضـم جـاك بينـت إلـى شـركة سـتاندرد أويـل (نيـو جيرسـي) Esso شـركة أكسـون, فيمـا بعـد كـان المسؤول المـالي أو مسؤول الخزانـة فـي الشـركة, خبرتـه فـي صناعة النفط مع شركة إكسون في إدارة الأمور المالية للشركة وكيفية تحقيق أربـاح والتهرب من الضـرائب حـول العـالم, إلـى جانـب خبرتـه الاقتصـادية المتعلقـة بالسياسـات النقديـة منـذ أن عمل مع والـده خـلال الحـرب العالميـة الثانيـة فـي عـام 1945م أصـبح المستشـار المـالي للجنـرال لوسـيوس كـلاي، الحـاكم العسكري للمنطقة الأمريكية في ألمانيا. كان له دور ريـادي فـي الابتكـارات الماليـة المختلفـة مثـل أبطـال السـندات bond defeasance وتسـجيلات الـرف shelf registrations و هـو نـوع مـن الطـرح العـام التـي يسـمح فيهـا لـبعض الشـركات المصدرة تقديم وبيع الأوراق المالية للعامـة دون نشـره منفصـلة لكل عمل من أعمال الطرح. بدلاً من ذلـك، هنـاك نشـرة واحـدة للتعامل مع أي عروض غير محـددة فـي المستقبل, وقـدّم أيضـاً اسـتخدام المـزادات الهولنديـة فـي بيـع سـندات خزانـة الولايـات المتحدة (لا تزال تستخدم حتـى اليوم) عوامل ساعدته بـأن يكـون مقربـاً مـن إدارة الـرئيس نيكسـون وتحديـداً إلـى جانـب وزيـر الخزانة جان كونالي.

كـل المؤشـرات تـدل علـى أن جـاك بينـت كـان المسـؤول الأول الـذي بنـت إدارة الـرئيس نيكسـون قرارهـا بـالتخلي عـن اتفاقية بريتون وودز بإيقـاف صـرف الـذهب مقابـل الـدولار فـي 15 أغسـطس مـن عـام 1971م مـن خـلال المـذكرة التـي قدمهـا لوزير الخزانة جان كونـالي الـذي لا يفقـه الأمـور الاقتصـادية أو

المالية, ولكن نقل ما أملاه عليه جاك بينت. هذا أيضاً ما أكَّده رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي السابق آرثر بارنز في عهد الرئيس نيكسون، حيث وصف (بيرنز) جون كونالي في مذكراته بأنه لا يعرف عن الاقتصاد أي شيء و غير مهتم بأن يعرف أو يتعلم، كان (كونالي) يؤيد وبشدة إغلاق نافذة الذهب, هذا دلالة بأن وزير الخزانة جون كونالي كان يأخذ بنصيحة وتعليمات و رأي جاك بينت.

جون كونالي عين كوزير للخزانة _علمًا بأنه ديمقراطي على عكس الرئيس (نيكسون) وهو جمهوري رغم معارضة الكثيرين لهذا التعيين_ كان أمرًا غريبًا، فقد جاء إلى إدارة الرئيس (نيكسون) في 11 فبراير من عام 1971م أي: قبل 5 أشهر من توقف الولايات المتحدة عن صرف الدولار مقابل الذهب, وغادر في 12 يونيو من عام 1972م، أمضى أقل من سنة ونصف في إدارة الرئيس (نيكسون)، قام بكل خطوة أدت إلى إلغاء اتفاقية (بريتون وودز)، كان يعرف ما الذي يجب عمله كأنهُ رجل في مهمة خاصة أو جاء من أجل هدف واحد؛ فبعد أن أدى ما جاء من أجله غادر، أي: أنهُ شخصيًا قَدِم لإدارة الرئيس (نيكسون) من أجل مهمة واحدة وهي دعم أو إقناع أو الضغط على (نيكسون) من أجل التخلي عن اتفاقية بريتون وودز) بعد أسبوعين من تخلي الولايات المتحدة عن اتفاقية بريتون وودز تم تعيين جاك بينت نائباً مساعداً لوزير الخزانة للسياسات النقدية بول فولكر في شهر سبتمبر من عام 1971م.

خبرة بينت المالية مع شركة النفط إيسو التي تحولت إلى إكسون مع بداية السبعينيات الميلادية ساعدته على توجيه دفة الإدارة الأمريكية في كيفية التعامل مع الوضع الجديد الذي

استجد بعد إغلاق نافذة الذهب, وبالتالي أصبح الدولار معوماً, مما أدى بالإدارة الأمريكية إلى تعيينه نائباً مساعداً لوزير الخزانة لشؤون النقد, وهو منصب يتولى الأمور المتعلقة بالدولار خارج الولايات المتحدة, ورغم تعيينه في منصبة الحكومي إلا أنه احتفظ بعملة الأساسي مع إكسون واعتبر وكأنه معار فقط, وهو ما حدث بالفعل بعد نهاية خدمته مع وزارة الخزانة عام 1975م, حيث عاد إلى شركة إكسون التي بدأ العمل بها منذ عام 1955م إلى أن تقاعد في عام 1988م.

منذ أن تم تعيينه كمساعد لوزير الخزانة لشؤون النقد في منتصف عام 1974م أصبح هو المرجع الأساسي لسياسة البيت الأبيض المتعلقة بالذهب والنفط, حيث أوصى بعدم خفض الأسعار في بداية عام 1974م بعد أن أرسل البيت الأبيض مذكرة لوزارة الخزانة تطلب الضغط على دول الأوبك بخفض الأسعار, لكن جاك بينت أوصى بعدم خفض الأسعار وبدأ بتنفيذ آلية تدوير الفوائض المالية بالتنسيق مع الدول المنتجة للنفط, حيث عمل وصمم وكان خلف كل خطوة أدت إلى ولادة عمل تدوير الفوائض المالية لدول الأوبك أو ما يعرف بالبترودولار وهو الدولار الأمريكي الذي يستلمه منتجو النفط مقابل بيع النفط ومن ثم إيداعه لدى بنوك غربية في الولايات المتحدة وبريطانيا, ويعد عمل بينت الذي يرتكز على السياسات النقدية وتدوير الأموال؛ نظراً لخبرته الطويلة, إلى جانب دراسة الأكاديمية ركيزة مهمة لأجهزة الاستخبارات الأمريكية ومرتبط بأمن الولايات المتحدة القومي, وهو بالمناسبة ساهم بدور أساسي خلال عمله في وزارة الخزانة في تنفيذ انتقال العالم لنظام صرف العملات على أساس أسعار صرف عائمة بدلاً من ثابت بعد أن نصح إدراة الرئيس نيكسون بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة.

وهو أول من استخدم المزاد الهولندي Dutch auctions (المزاد الهولندي، المعروف أيضاً باسم مزاد السعر التنازلي، والتي تستخدم عملية المزايدة للعثور على سعر السوق الأمثل للسهم. سميت نسبة إلى المزادات الشهيرة لمصابيح الخزامى الهولندية في القرن السابع عشر، وهو نظام يقوم على التسعير, وضع من قبل الحائز على جائزة نوبل الاقتصادي وليام فيكري (William Vickrey) وهي طريقة لتسعير الأسهم (غالباً في طرح عام أول), استخدمها بينت لبيع سندات خزانة الولايات المتحدة (وما زالت تستخدم حتى اليوم).

كان هو المشرف الرئيسي من خلال عمله كمدير للإدارة المالية في شركة أيسو على آلية رفع الأعلام على بعض السفن لدول بعيدة ولا علاقة لها بإنتاج النفط ومحايدة لتجنُّب دفع الضرائب, وهي عملية كانت تستخدم قبل قرن من الزمان تقريباً, أينما كانت الضرائب منخفضة نبيع النفط, لم تكن هناك ضرائب على سبيل المثال في بنما أو ليبريا حيث يتم تسجيل ناقلات النفط هناك وترفع أعلام تلك الدول ستاندر اويل, تسجل أسعار نفطها مع فروعها أو شركائها, هناك بالتالي تبيع بأعلى أسعار التجزئة تقريباً إلى المصافي ومنافذ التسويق في الدول الصناعية المستهلكة للنفط. جاك بينت منذ أن انظم إلى ايسو عام 1955م (أكسون فيما بعد 1970م) وهو يشرف بشكل مباشر على تلك العملية من أجل تحقيق أكثر أرباح, وكان ركفلر الابن صديقاً مقرَّباً لبينت بداية الستينيات الميلادية.

كانت الحكومة الأمريكية نفسها منذ الستينيات الميلادية تشجع البنوك الأمريكية على إقامة فروع في المناطق التي تعرف بمناطق الأموال الساخنة في الكاريبي والجزر البعيدة كوسيلة لجذب الأموال الأجنبية إلى الدولار. كان الهدف الأولي

هو المساعدة في تمويل حرب فيتنام من خلال تحويل أمريكا إلى سويسرا جديدة للأموال الساخنة في العالم. بحلول عام 1965م وصل إنتاج النفط في الولايات المتحدة للذروة, وبدأت باستيراد النفط من دول الأوبك, بالإضافة إلى تصدير دولارات لشراء النفط. كان العجز التجاري للولايات المتحدة يتزايد بسبب حرب فيتنام, إلى جانب السياسة التوسعية والتي تسمى بالبنادق والزبدة في الإنفاق التي اتبعها كل من الرئيس جونسن والرئيس نيكسون منتصف الستينيات وبداية السبعينيات الميلادية, مما أدى ببعض الدول مثل فرنسا إلى الضغط على الولايات المتحدة لاستبدال احتياطيات العملة الأمريكية بالذهب من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (وهو المقر الفعلي لبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي).

مع بداية السبعينيات الميلادية بدأت وكالة المخابرات المركزية والسلطات النقدية الأمريكية تقلق بشأن "التدفق في اتجاه واحد" من عملة اليورودولار التي تحتفظ بها البنوك في الخارج لشراء النفط الخام من أوبك. منذ كان الدولار الأمريكي يستخدم كعملة عالمية أصبح أعضاء أوبك يفضِّلون ربط فاتورة عقود مبيعات النفط الخام بالدولار واعتبارها عملية ضرورية, هذا التشوه أو الحالة الاقتصادية غير الطبيعية، تسبَّبت في تراكم احتياطيات هائلة في الحسابات المصرفية للدول الأعضاء في منظمة الأوبك وهي الأموال أو الفوائض المالية التي عرفت فيما بعد بالبترودولار. بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن اتفاقية بريتون وودز أصبح الدولار معوماً, لكن رغم ذلك تمكنت الولايات المتحدة من الحفاظ على الدولار الأمريكي كعملة احتياطي غير رسمية للتجارة العالمية من خلال الفوائض المالية من العملة الأمريكية المتوفرة في المصارف الخارجية, وتعرف هذه الاحتياطيات النقدية رسميّاً

باسم "يورودولار", وهي تمثِّل الدولارات الأمريكية الموجودة خارج الولايات المتحدة في بنوك أجنبية، أو الفروع الأجنبية من الولايات المتحدة.

ويطلق مسمى أو مصطلح "يورودولار" على الودائع الآجلة بالدولار الأمريكي الموجودة في بنوك أجنبية أو بنوك أمريكية خارج الولايات المتحدة, وبالتالي لا ينبغي الخلط بين مصطلح اليورودولار وعملة منطقة اليورو.

الجدير بالذكر هنا هو أن سوق اليورودولار غير خاضع لأنظمة وتشريعات بنك الاحتياطي الأمريكي. وقد نشأ سوق اليورودولار في الحي المالي بلندن في أواخر الخمسينيات الميلادية خلال الحرب الباردة وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م لتمثيل ودائع الدولار الأمريكي من دون صرفها أو استبدالها بالعملة المحلية في جميع أنحاء أوروبا, وإنما كانت تستخدم لشراء النفط الخام وسداد القروض لتجنُّب تحويل العملة المزدوجة والتأثير على قيمة العملة المحلية، حدث ذلك بعد تزايد حجم الودائع من الدولارات الأمريكية خارج الولايات المتحدة خاصة لدى البنوك الأوربية؛ وذلك نتيجة لخطة مارشال لإعادة بناء أوربا, إلى جانب ارتفاع حجم الصادرات إلى الولايات المتحدة التي أصبحت أكبر سوق مستهلك بعد الحرب العالمية الثانية، نتج عن ذلك وجود كميات هائلة من الدولارات الأمريكية في عهدة البنوك الأجنبية خارج الولايات المتحدة, بما في ذلك الاتحاد السوفياتي، حيث كان لدى السوفيات ذلك الوقت حسابات مصرفية مقومة بالدولار الأمريكي لتغطية برامج الإنفاق المختلفة مع الغرب, لكن بعد اشتداد الحرب الباردة خشي الاتحاد السوفياتي من أن تقوم الولايات المتحدة بمصادرة حساباته المصرفية في الولايات

المتحدة (كما فعل تشيس مانهاتن مع إيران بعد الإطاحة بالشاه), لذا تباحث الاتحاد السوفياتي مع عدد من البنوك البريطانية وتوصَّل معهم إلى إنشاء حسابات تمكِّن الوكالات السوفياتية من الحفاظ على حساباتها المقومة بالدولار (بدلاً من تحويلها إلى جنيه إسترليني)، بحيث تستخدم تلك الحسابات المقومة بالدولار لدفع فواتيرها بالدولار لجميع الموردين في الغرب, ووافقت المصارف البريطانية على طلب الاتحاد السوفياتي بهذا, ولد سوق اليورودولار لودائع الدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة.

جاك بينت إلى جانب روبرت روسا الذي أسس تجمع لندن للذهب كانا من أهم منسوبي مجلس العلاقات الخارجية CFR وهي منظمة تُعرَف بنفوذها المالي الاقتصادي والسياسي داخل وخارج الولايات المتحدة, جاك بينت أيضاً كان عضواً في مجموعة بيلدربيرغ Bilderberg التي تتهم بأنها إحدى الجهات ذات التأثير القوي على السياسات الاقتصادية والمالية والسياسية حول العالم, وشغل منصب رئيس أصدقاء الولايات المتحدة في مجموعة بيلدربيرغ. بعد خروج جاك بينت من وزارة الخزانة عام 1976م تولى منصب مدير شركة إكسون حتى تقاعده عام 1988م. بعد وفاته وصفته صحيفة واشنطن بوست بأنه: "كان له دور فعال في إحداث تغييرات في مجال التمويل الدولي وبيع الأوراق المالية للولايات المتحدة".

دور جاك بينت في تأسيس نظام البترودولار عام 1974م.

الاقتصادي إبرهيم عويس أمريكي الجنسية من أصل مصري, هو أول من أطلق مصطلح بترودولار على آلية تدوير الفوائض المالية للدول المنتجة للنفط بدول الخليج والسعودية في بنوك أجنبية قبل أربعين عاماً, في عام 1975م تقريباً تم في الرياض التوقيع على اتفاقية آلية عمل تدوير الفوائض المالية لمبيعات النفط للمملكة في بنوك أجنبية والتي عرفت فيما بعد بنظام البترودولار بين وزير الخزانة الأمريكي وليام سايمون مع مؤسسة النقد العربي السعودي(ساما). بدورها أنشئت وزارة الخزانة الأمريكية إدارة داخلية سميت "مكتب الشؤون السعودية" هو المكتب الوحيد الذي أنشئ داخل إدارة حكومية في الولايات المتحدة من أجل خدمة دولة أجنبية. طبقاً لاتفاقية تدوير الفوائض المالية لعائدات النفط بين المملكة والولايات المتحدة 70% من المداخيل اليومية للمبيعات تذهب مباشرة لبنوك أمريكية خارج الولايات المتحدة وبنوك بريطانية يطلق عليها بنوك الاوف شور. (مسودة آلية عمل تدوير الفوائض المالية لمداخيل النفط أعدت من قبل جاك بينت لوزير الخارجية هنري كيسنجر ووقعها وزير الخزانة الأمريكي مع الجانب السعودي؛ نظراً لخبرة جاك بينت الطويلة في إصدار وعمل السندات منذ عمله في شركة ايسو (اكسون) منذ منتصف الخمسينيات الميلادية إلى تقاعده عام 1988م, حيث يعد من القيادين في مجال عمل السندات على مستوى العالم, بالإضافة إلى ذلك لعب بينت دوراً أساسيّاً في نقل العالم من نظام سعر صرف ثابت إلى نظام عائم).

إذن جاك بينت صاغ اتفاقية تدوير الفوائض المالية (نظام البترودولار) ووزير الخارجية هنري كيسنجر ناقشها وأخذ الموافقة من الجانب السعودي, ووزير الخزانة ويليام سايمون وقعها مع المملكة, وللتأكد من تطبيق الاتفاق بشكل سلس تم

إعارة ديفيد ملفورد David Mulford للعمل كمستشار لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) منذ عام 1974م-1983م لوضع برنامج استثماري شامل للمؤسسة وهو مصرفي من شركة سندات دولية تُعرَف باسم وايت ويلد كومبني Co & White, Weld. تم اختياره للإشراف على هذا المشروع لتوجيه استثمارات البترودولار للبنوك الصحيحة التي يتم تحويل الفوائض المالية لها في لندن ونيويرك, وهي: تشيس مانهاتن، مورغان ستانلي، سيتي بنك، بنك أوف أميركا، لويدز لندن, باركليز وبنك ميدلاند (الآن شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة HSBC القابضة).

وكان فريق العمل القائمين على الاستثمارات في ساما (مؤسسة النقد السعودي) مع ديفيد ملفورد يتكون من ثمانية مستشارين: أربعة من بيرنج بنك Barings Bank انهار عام 1995م واستحوذ عليه دوتش بنكDeutsch Bank و 4 من وايت ويلد من بوسطن Co & White, Weld اشترتها ماري لينش Merrill Lynch عام 1978م, لكنه عاد واستأنف أعماله مرة أخرى عام 2012م, لكن من شيكاغو بدلاً من بوسطن, يقومون كل شهر بتقديم تقديرات لحجم ونوعية الاستثمارات التي يمكن لساما استثمارها في الخارج وتقديم خطة للاستثمارات المقترحة للمحافظ أنور علي؛ للموافقة عليها في بعض الأحيان يطلب محافظ مؤسسة النقد تقديم تقرير عن تأثير تلك الاستثمارات على سوق السندات مثلاً. وتعتمد استثمارات ساما بشكل أساسي على السعر, السرية والابتعاد عن التأثير على الأسواق. بالمناسبة ما تزال الآلية قائمة حتى وقتنا الحاضر بعد أربعين سنة من توقيع الاتفاقية, تختلف الأسماء لكن تبقى الآلية والهدف واحد.

مباشرة وبعد توقيع الاتفاقية بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي بتقديم قروض إلى الشركات الأمريكية العالمية بدءاً من عام 1975م, حيث حصلت شركة T & AT على قرض بقيمة 100 مليون دولار من مؤسسة النقد السعودي. أيضاً حصل صندوق النقد الدولي الذي ركب موجة القروض من أموال البترودولار، واقتراض 10 بليون دولار (عام 1975م) من مؤسسة النقد العربي السعودي. مع بداية عام 1980م انتقلت البنوك الدولية وأسست فروعاً لها في الخارج (اوف شور بنك)؛ للاستفادة من طفرة البترودولار.

بعد نهاية عمل ملفورد David Mulford بالمملكة عمل مساعداً لوزير الخزانة للشؤون الدولية من 1984م-1992م, وهو المنصب المخصص لموظفين تابعين لأجهزة المخابرات الأمريكية, ومن ثم سفيراً للولايات المتحدة في الهند لمدة 5 سنوات من 2004م وحتى عام 2009م, بعد ذلك انتقل للعمل كنائب لرئيس مجلس الإدارة في كرديت سويس, مع التركيز على الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم. في عام 2012م، قاضي أرجنتيني (مارسيلو مارتينيز دي جيورجي) وضع أمر اعتقال دولي ضد ديفيد مولفورد بتهمة الاحتيال على الدولة الأرجنتينية والتهرب من الإدلاء بشهادته في التحقيق بالأحداث التي أدت عام 2001م إلى العجز عن سداد الديون في الأرجنتين.

وقد لخص رئيس سيتي بنك والتر ريستون آلية استثمار دول الخليج لإيراداتها من النفط في البنوك الأجنبية عندما تحدث عن تلك الآلية بكل صراحة بقوله: "إذا كانت إكسون (عندما كانت تدير أرامكو) تدفع للمملكة 500 مليون دولار, كل ما يحدث هو أننا نخصم من إكسون ونقيدها للمملكة, يقصد

من حسابات سيتي بنك, الميزانية العمومية لسيتي بنك لا تزال كما هي, وإذا طلبوا بنكاً آخر غير البنوك الأمريكية مثلاً كريدت سويس كل ما نفعله هو تحميل المملكة تكلفة التحويل وتقييد المبلغ لكريدت سويس, ميزانيتنا تبقى كما هي لا تتغير. لا يمكن للأموال أن تغادر النظام, بمعنى آخر النظام يعمل كدائرة مغلقة للبنوك الأمريكية والبريطانية المحددة مسبقاً. آلية تدوير الفوائض المالية قائمة وتعمل بعد مرور أربعين سنة على توقيع الاتفاقية بين المملكة والولايات المتحدة. لمعرفة المزيد بشأن موضع نظام البترودولار ينصح بقراءة كتابات كل من :

- Richard Duncan,
- William R. Clark,
- David E. Spiro,
- Charles Goyette and
- F. William Engdahl.

Petrodollars were also recycled directly by an agreement between the U.S. Treasury and the Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), whose mission was

> "to establish a new relationship through the Federal Reserve Bank of New York with the [U.S.] Treasury borrowing operation. Under this arrangement, SAMA will purchase new US Treasury securities with maturities of at least one year" (Bennet 1975)[7].

ملخص المذكرة التي قدمها جاك بينت عام 1975م إلى وزير الخارجية هنري كيسنجر بشان آلية عمل نظام البتردولار (لإقامة علاقة جديدة من خلال بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك مع عملية الاقتراض [الولايات المتحدة] الخزانة. وبموجب هذا الترتيب، ومؤسسة النقد العربي السعودي تقوم بشراء سندات الخزانة الأمريكية الجديدة

التي تستحق خلال فترة سنة واحدة على الأقل "(بينيت 1975م) مذكرة بينت شرحت الترتيبات المتفق عليها مع الحكومة السعودية قبل شهرين من تقديمها إلى وزير الخارجية هنري كيسنجر في شهر فبراير من عام 1975.

المصدر ويكيبيديا

الفقاعات الاقتصادية أصبحت جزءاً من الاقتصاد العالمي

"الإنفاق الحكومي يكون دائماً عبئاً "ضريبيّاً " على الشعب الأمريكي ولا توزَّع أبداً بالتساوي أو الإنصاف. والعمال الفقراء وذوو الدخل المنخفض والمتوسط يعانون دائماً أشد المعاناة من هذه الضريبة تحت خدعة وبذريعة التضخم والاقتراض." - هذا ما صرح به عضو الكونغرس الأمريكي رون بول.

منذ إغلاق الرئيس نيكسون نافذة الذهب أصبح العالم رهينة للفقاعة, وهي ازدهار, حالة اقتصادية غير مستدامة, تشهد تضخماً جامحاً للأسعار (السلع, الأسهم والعقارات), تنهار, يتبع ذلك الدخول في مرحلة ركود اقتصادي, "وحدوثها (الفقاعة) يتطلب شرطين أساسيين: ارتفاع قيم, وأسس (Fundamentals) لا يمكن تحملها" (جيم تيللر), وتعد فقاعة

زهرة التوليب التي حدثت في هولندا ما بين 1635م- 1637م الأولى, لكن الأشهر حدثت في عام 1720م وتعرف باسم فقاعة بحر الجنوب, وكانت بسبب المضاربة على أسهم الشركة (بحر الجنوب) التي أسسها مكلف الحكومة البريطانية بإدارة شؤون الخزانة اللورد روبرت هارلي عام 1711م لتحويل مبلغ 10 ملايين جنيه من ديون الحرب إلى أسهم, في مقابل ذلك تحصل شركة بحر الجنوب على فائدة سنوية قدرها (6%) إلى جانب احتكار التجارة مع المستعمرات الأسبانية في أمريكا الجنوبية, وقد أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة السهم خلال شهرين من 300 جنيه (شهر ابريل) إلى أكثر من ألف جنيه في شهر يونيه على أمل الحصول على أرباح مجزية من عقد احتكار التجارة مع أمريكا الجنوبية, وقد كان أحد أشهر الخاسرين في فقاعة بحر الجنوب العالم إسحاق نيوتن الذي قال مقولته المشهورة بعد أن خسر ثروة تقدر بحوالي عشرين ألف جنيه: "يمكنني أن أحسب حركة النجوم, ولكن ليس جنون (Madness) الناس".

في بداية الألفية وارتفاع معدلات البطالة وبداية الركود الاقتصادي عام 2000م- 2001م توقع بول مككولي McCaulley (يوليه 2001م) وهو المدير العام لصندوق بيمكو PIMCO للسندات في مقال بعنوان: "لنظهر بعض العاطفة" أن يقوم بنك الاحتياط الفيدرالي باستبدال فقاعة الإنترنت بفقاعة أخرى, وتوقع أسعار المساكن أن تكون الفقاعة القادمة حيث إن هناك مجالاً لذلك على حد قول مككولي, وبالتالي ازدهار أعمال الإنشاء وزيادة الإنفاق بشكل عام (التمويل وإعادة التمويل) لتعويض الوظائف التي فقدت عند انتهاء فقاعة الإنترنت, ماذا بعد انتهاء فقاعة الإسكان التي توقعها مككولي بالانهيار المالي الذي حدث عام 2008م. ربما على الاقتصاد العالمي انتظار فقاعة أخرى.

فالاقتصاد الأمريكي أصبح رهينة لسلسلة من الفقاعات الاقتصادية لم تنتهِ حتى الآن, يخرج من فقاعة ليدخل في أخرى, وأصبح اقتصاداً يعتمد على الفقاعة أكثر من اعتماده على الدورة الاقتصادية الاعتيادية, وهي الفترة ما بين التوسع (النمو) والانكماش (الركود) بعد فقاعة أسعار النفط والسلع في السبعينيات الميلادية وفقاعة الادخار والقروض (S & L) في الثمانينيات الميلادية.

شهد منتصف التسعينيات الميلادية بداية فقاعة شركات الإنترنت والتي انتهت عام 2000م 2001م, تلتها مباشرة في عام 2002م- 2003م فقاعة الإسكان وانتهت عام 2008م.

لذا يبدو أن إعادة دورة الإنتاج والنمو مرة أخرى وإيجاد فرص عمل تمر عبر إحداث فقاعة اقتصادية, وهذا ما يراه أيضاً العديد من الاقتصاديين بأنه الحل والطريق الوحيد دوماً للخروج من حالة الركود التي تمر بالاقتصاد هي إحداث فقاعة جديدة, وهكذا أصبح الاقتصاد الأمريكي يعتمد بشكل أساسي على الفقاعات على حد قول بول كروكمن الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2008م: "إذا لم يكن هناك فقاعة على وشك الظهور فعلى الحكومة أن تصنع واحدة", خاصة وأن المحفزات الاقتصادية مثل التخفيضات الضريبية وزيادة الإنفاق وبرامج التسيير الكمي والتي ترمي إلى تنشيط الاقتصاد من حالة الركود أثبتت عدم فعاليتها للاقتصاد الأمريكي. في السابق السياسات الاقتصادية المتصلة بالعرض (الإنتاج) المعروفة بريجنوميكس Reaganomics في عهد الرئيس ريجان (1980م- 1988م.

وتسمى أيضاً تريكل دوان بولسي Trickle Down Policy وتعني انسياب وهي إعطاء أو منح المزيد من التخفيضات الضريبية للمستثمرين ورجال الأعمال؛ لتحفيزهم وتشجيعهم

علـــى الاســـتثمار, ممـــا ينـــتج عنـــه فائـــدة اقتصـــادية مـــن خـــلال استحداث فـرص وظيفيـة أكثـر تنسـاب مـن أعلـى إلـى أسـفل Trickle Down علـى الاقتصـاد بشـكل عـام, وقـد اسـتخدمت فـي السابق من قبل الرئيس هوفر في العشرينيات الميلادية والرئيس ليندون جونسن أيضاً في منتصف الستينيات الميلادية وريجان فـي بدايـة الثمانينيـات الميلاديـة, وهـي سياسـة معاكسـة لنظريـة كينز المرتبطـة بتحفيز الطلـب (الاستهلاك) عن طريـق الإنفـاق الحكومي الهائل وأعمال البنية الأساسية لتنشيط الاقتصـاد والتـي طبقـت ونجحـت فـي الثلاثينيـات الميلاديـة خـلال فتـرة الكسـاد الكبير ويعاد تطبيقها الآن.

اليابـان أيضـاً لأكثـر مـن 20 عامـاً عانـت مـن الفقاعـات الماليـة اليابانيـة والتـي انفجـرت فـي 1989-1990. ومنـذ ذلـك الوقـت، لـم تشـهد اليابـان أي نمـو يـذكر علـى مـدى ثلاثـين عامـاً متتالية. قام بنك اليابان المركزي خلالها بتنفيذ سياسـة صـفر فـي المئة كسعر الفائدة, إلى جانب تنفيذ أكثر من تسعة برامج مختلفة مـن التسـهيل الكمـي (وهـو مـا طبَّقـه بنـك الاحتيـاط الفيـدرالي الأمريكـي فيمـا بعـد انهيـار 2008م) تعـادل فـي قيمتهـا أكثـر مـن 50٪ مـن إجمـالي النـاتج المحلـي اليابـاني, طـوال تلـك الفتـرة لـم تشـهد أرقـام النـاتج المحلـي الإجمـالي لليابـان أي نمـو يـذكر ولـم تتحسـن أرقـام معـدلات البطالـة. وقـد ثبـت مـن تجربـة اليابـان 1990م- 2000م أنـه لا يمكنـك محاربـة فقاعـة الـديون بجعـل الدين أرخص, لكن هذا لم يمنع البنوك المركزية حول العـالم مـن تنفيذ وتكرار السياسات نفسها وغير المجدية لمكافحة الانكماش.

لكـن حـين تفكـر فـي جميـع مـا قـاموا بـه مـن إجـراءات أو سياسـات اقتصـادية أو نقديـة تلاحـظ بأنهـا ركـزت علـى شـيء واحـد

فقط, وهو التأكد من أن فقاعة السندات العالمية لا تنفجر أو تنهار.

فضيحة ووترجيت وسقوط الرئيس نيكسون واستقالته

ووترجيت هو اسم لأكبر فضيحة سياسية في تاريخ أمريكا. كان عام 1968م عاماً سيئاً على الرئيس ريتشارد نيكسون، حيث فاز بصعوبة شديدة على منافسه الديموقراطي همفري، بنسبة 43.5% إلى 42%، مما جعل موقف الرئيس ريتشارد نيكسون أثناء معركة التجديد للرئاسة عام 1972 صعباً جدّاً. قرر الرئيس نيكسون التجسس على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس في مبنى ووترغيت.

وفي 17 يونيو 1972 ألقي القبض على خمسة أشخاص في واشنطن بمقر الحزب الديمقراطي وهم ينصبون أجهزة تسجيل مموهة. كان البيت الأبيض قد سجل 64 مكالمة،

فتفجرت أزمة سياسية هائلة وتوجهت أصابع الاتهام إلى الرئيس نيكسون. استقال على أثر ذلك الرئيس في أغسطس عام 1974م, تمت محاكمته بسبب الفضيحة، وفي 8 سبتمبر 1974 أصدر الرئيس الأمريكي جيرالد فورد عفواً بحق ريتشارد نيكسون بشأن الفضيحة.

حدثت هذه القضية في 17 يونيه من عام 1972م في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون وهو يعد الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية, نشرت القضية صحيفة واشنطن بوست (صحيفة أمريكية تصدر من واشنطن العاصمة)، وذلك بواسطة الصحفيين" كارل برنستين "و"بوب وود ورد".

ويعود سيناريو تسلسل الأحداث إلى شهر يونيه من عام 1972م بعد لاحظ أحد حراس مبنى ووترجيت وجود شريط لاصق يغطي أقفال عدة أبواب في المبني فقام بإزالته، بعد فترة وجيزة عاد ووجد الأشرطة قد وضعت مرة أخرى على الأقفال من جديد. على الفور قام الحارس باستدعاء الشرطة بعد أن ساوره الشك حول الشريط اللاصق, واقتحمت الشرطة المكان لتلقي القبض على خمسة أشخاص يقومون بزرع أجهزة تنصت على المكالمات الهاتفية للجنة القومية للحزب الديموقراطي.

في 15 سبتمبر من عام 1972م وجهت هيئة المحلفين تهم التجسس والشروع في السرقة والاقتحام للأشخاص الخمسة، بالإضافة إلى رجلين آخرين على علاقة بالقضية. في شهر يناير من عام 1973م أدين المتهمون في القضية, وقاضي المحكمة, وكثير من الشهود, ولجنة المحلفين يساورهم الشك في تورط الرئيس نكسون ومنظمي حملة إعادة انتخابه.

في شهر مارس من عام 1973م جيمس مكورد "أحد المدانين السبعة" يرسل رسالة إلى قاضي المحكمة تشير إلى تورط جهات كبرى بالقضية. أشارت التحقيقات إلى وجود مبالغ مالية بحوزة المدانين تثير الشكوك، وعند تتبع الحسابات المالية وجد أن لها علاقة بمؤسسات ممولة لحملة إعادة انتخاب الرئيس نيكسون.

الصحفيان كارل برنستين وبوب وود ورد من واشنطن بوست يتلقيان معلومات من شخص مجهول اصطلح على تسميته في تلك الفترة بـ "ديب ثروت" تشير إلى أن هناك علاقة بين عملية السطو والتجسس ومحاولة التغطية عليها وبين جهات رسمية رفيعة، مثل: وزارة العدل, ومكتب التحقيقات الفيدرالي, ووكالة الاستخبارات المركزية، وصولاً إلى البيت الأبيض، والصحفيان يقومان بنشرها. بدلاً من أن تنتهي القضية بإدانة المتهمين توسع التحقيق أكثر فأكثر، ليشمل التحقيق طاقم البيت الأبيض.

في 30 إبريل من عام 1973م الرئيس نيكسون يقيل اثنين من كبار مستشاريه؛ لعلاقتهما بالقضية. 17 مارس عام 1973م جلسات الاستماع تبث على شبكات التلفزة وشعبية الرئيس نيكسون في تدهور مستمر. التحقيقات تشير إلى وجود نظام للتسجيل بالبيت الأبيض ولجنة التحقيق تطالب بالأشرطة والرئيس يرفض تسليمها مستخدماً سلطته التنفيذية.

البيت الأبيض يسلم الأشرطة بعد حذف مقاطع مهمة منها؛ مدعياً أنها حذفت عن طريق الخطأ، وأن وكالة الاستخبارات المركزية الـCIA تعرقل الحصول على أجزاء أخرى؛ بحجة أنها تحوي تفاصيل تمس بالأمن القومي.

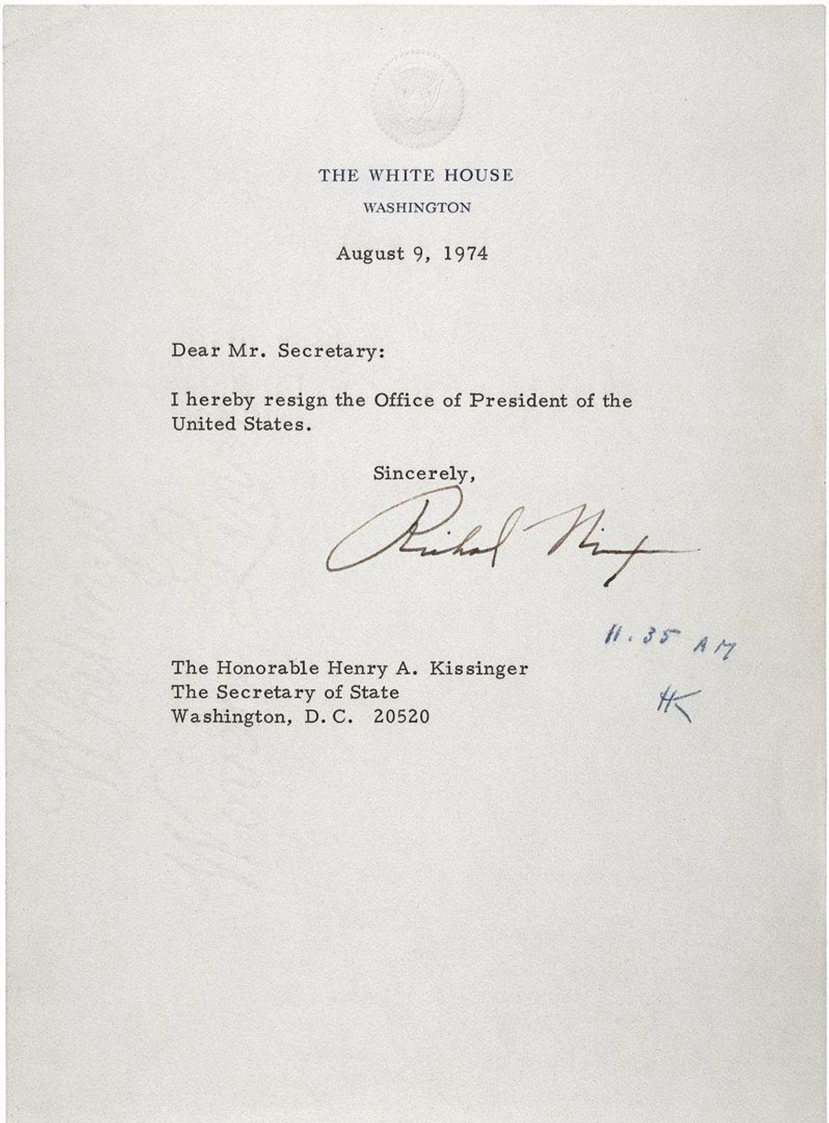
في 24 يوليو من عام 1973م المحكمة العليا تحكم بعدم دستورية استخدام الرئيس لسلطته التنفيذية لحجب أجزاء من الأشرطة، وفي 30 من يوليو يتم الكشف عن محتويات الأشرطة كاملة. 28 يناير من عام 1974م الرئيس نيكسون يدان بتهمة الكذب على مكتب التحقيقات الفيدرالية الـFBI .

1 مارس من عام 1974م الحكم النهائي يصدر بحق المتهمين السبعة في قضية التجسس، وتتم الإشارة إلى الرئيس نيكسون كمشارك في تلك القضية. الحالة الدستورية للرئيس نيكسون تزداد هشاشة مع بدء الكونجرس مناقشات لعزله عن منصبه. بعد أن بات من المؤكد أن أغلبية أعضاء الكونجرس سيصوتون مع عزل الرئيس.

نيكسون يقرر الاستقالة في 8 أغسطس من عام 1974م. الرئيس الأمريكي يعلن في خطاب متلفز استقالته رسمياً. في الثامن من سبتمبر 1974م جيرالد فورد يتولى الرئاسة ويصدر عفواً رئاسياً عن الرئيس الأسبق نيكسون. في عام 2005م تم الكشف عن مصدر معلومات صحيفة الواشنطن بوست والمعروف بـ "ديب ثروت" وهو نائب مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي مارك وليام فلت..

السؤال الآن: هل تم إسقاط الرئيس نيكسون بسبب استمرار تهديده بالاستيلاء على بنك الاحتياط الفيدرالي عن طريق وزارة الخزانة؟ ثانيا ما دور قطاع المصارف الذي يعد أقوى لوبي مؤثر في الولايات المتحدة منذ فترة الكسندر هاملتون الذي يعد أول وزير خزانة في تاريخ الولايات المتحدة في عام 1789م؟ وكان يعرف عن هاميلتون بأن له علاقات وثيقة مع عائلة روتشيلد التي تملك بنك إنجلترا, سمعة هاميلتون

لـم تكـن جيـدة بـل سـلبية خاصـة فـي وقـت ديمقراطيـة جيفرسـون وديمقراطية اندرو جاكسون.


THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

August 9, 1974

Dear Mr. Secretary:

I hereby resign the Office of President of the United States.

Sincerely,

Richard Nixon

11.35 AM

HK

The Honorable Henry A. Kissinger
The Secretary of State
Washington, D. C. 20520

خطاب استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون بتاريخ 9 أغسطس من عام 1974م

"All the News That's Fit to Print"

The New York Times

LATE CITY EDITION

VOL. CXXIII... NEW YORK, FRIDAY, AUGUST 9, 1974 15 CENTS

NIXON RESIGNS

HE URGES A TIME OF 'HEALING'; FORD WILL TAKE OFFICE TODAY

'Sacrifice' Is Praised; Kissinger to Remain





The 37th President Is First to Quit Post

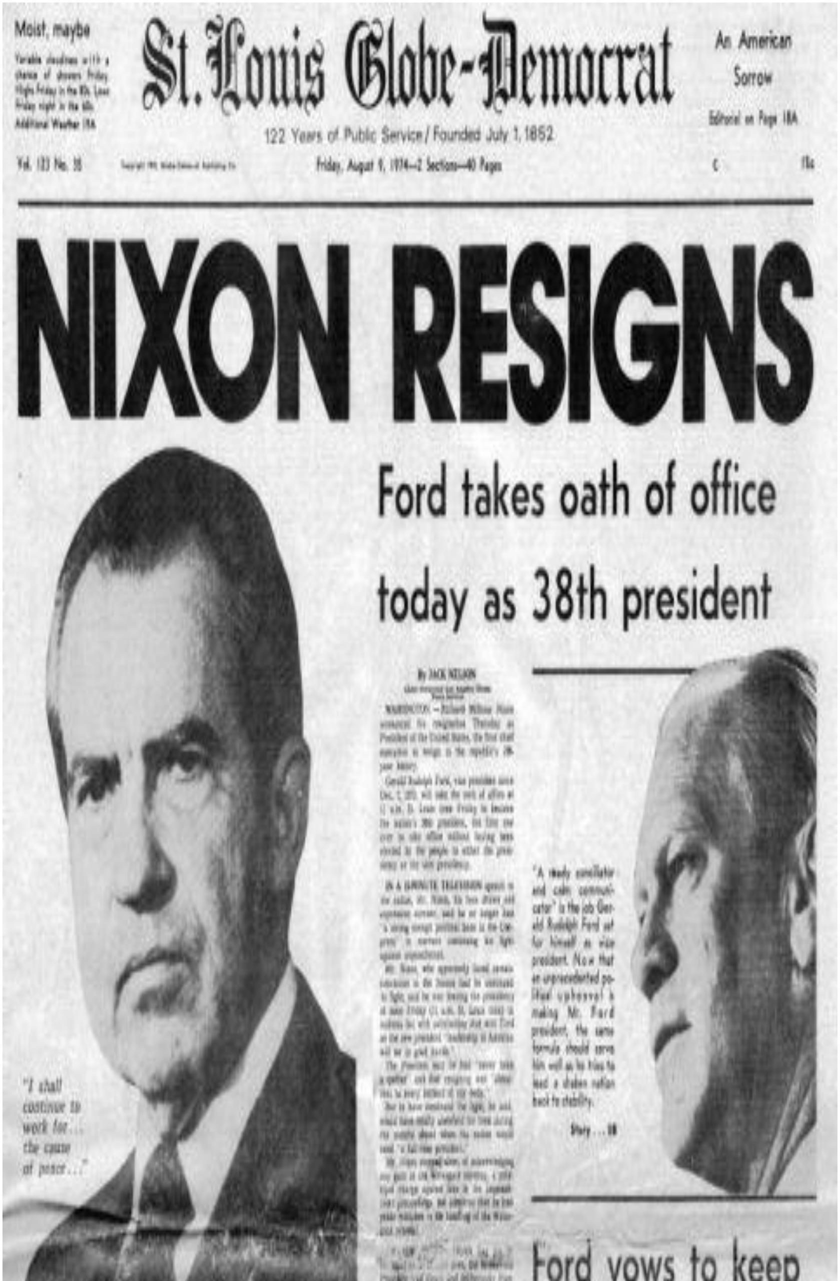
SPECULATION RIFE ON VICE PRESIDENT

POLITICAL SCENE SHARPLY ALTERED

Rise and Fall

Appraisal of Nixon Career

JAWORSKI ASSERTS NO DEAL WAS MADE



Moist, maybe

St. Louis Globe-Democrat

An American Sorrow

Editorial on Page 18A

122 Years of Public Service / Founded July 1, 1852

Friday, August 9, 1974—2 Sections—40 Pages

NIXON RESIGNS

Ford takes oath of office today as 38th president

By JACK NELSON

"I shall continue to work for... the cause of peace..."

"A ready conciliator and calm communicator" is the job Gerald Rudolph Ford set for himself as vice president. Now that an unprecedented political upheaval is making Mr. Ford president, the same formula should serve him well as he tries to lead a shaken nation back to stability.

Story …

Ford vows to keep


Chicago Tribune

Sports Final

Nixon resigns

'America needs a full-time President'

How Vice President got word from Nixon

Nixon and backers break into tears before TV broadcast

The full story

Weather

The Weather

Today—Cloudy, high near 80, low in the 60s. The chance of rain is 20 per cent through tonight. Tuesday—Showers likely, high in the low 80s. Yesterday's temperature range, 79-66. Details are found on Page C2.

The Washington Post

FINAL

22 Pages—4 Sections

Amusements	B6	Financial	D10
Classified	C5	Metro	C1
Comics	B8	Obituaries	C3
Crossword	B4	Sports	D1
Editorials	A22	Style	B1
Federal Diary	B9	TV-Radio	B5

97th Year .... No. 278 © 1974, The Washington Post Co. MONDAY, SEPTEMBER 9, 1974 Phone (202) 223-6000 Classified 223-6200 Circulation 223-6100 25c Beyond Washington, Maryland and Virginia 15c

Ford Grants Nixon Full Pardon, Says He Has 'Suffered Enough'

TerHorst Quits in Protest

By Richard M. Cohen and Jules Witcover
Washington Post Staff Writers

White House press secretary J. F. terHorst resigned in protest yesterday, saying he could not defend President Ford's decision to grant former President Nixon a pardon.

"When the President made his decision in good conscience I felt it was my duty to advise him also in good conscience that I could not defend his position as a spokesman in a credible manner," terHorst said last night. "I felt that mercy, like justice, should be even-handed."

TerHorst is a friend of the President's and his was the first appointment announced by the new administration.

According to White House sources,

See TerHorst, A6, Col. 1

By Peter Milius
Washington Post Staff Writer

President Ford yesterday granted former President Nixon a "full, free and absolute pardon" for all federal crimes Mr. Nixon "committed or may have committed" during his terms in the White House.

Mr. Nixon promptly issued a statement from his home in California accepting the pardon and admitting he had made mistakes but not acknowledging any crimes.

Mr. Nixon had not been formally charged with any federal crime, but Philip W. Buchen, Mr. Ford's counsel, told reporters at the White House it was "very likely" the former President would have been indicted without yesterday's action.

He noted that one federal grand jury named Mr. Nixon an unindicted co-conspirator in the Watergate cover-up months ago, when he was still President and at a time when there was less evidence of his involvement than is available today.

The effect of Mr. Ford's action yesterday was to immunize Mr. Nixon from federal prosecution "for all offenses against the United States" during his almost six years as President.

Mr. Ford, in his formal proclamation of pardon, said he took the step because "the tranquility to which this nation has been restored by the events of recent weeks could be irreparably lost by the prospects of bringing to trial a former President of the United States," a process he said would take a year or more and "cause prolonged and divisive debate" all across the country.

And finally, Mr. Ford added in a statement delivered rather grimly before television cameras and a small pool of reporters in the Oval Office, "I feel that Richard Nixon and his loved ones have suffered enough, and will continue to suffer no matter what I do."

Mr. Ford had said himself, during his vice presidential confirmation hearings last November, that "I don't think the public would stand for it" if one President resigned and his successor then took steps to quash his possible prosecution. Yesterday he said simply that many decisions in the White House "do not look at all the same as the hypothetical questions that I have answered freely and perhaps too fast on previous occasions."

Reaction yesterday was mixed and generally followed party lines, with Democrats quickly critical and Republicans defending the President, though not enthusiastically.

One Democrat, Sen. Henry M. Jackson of Washington, said at a press con-

See PARDON, A11, Col. 1

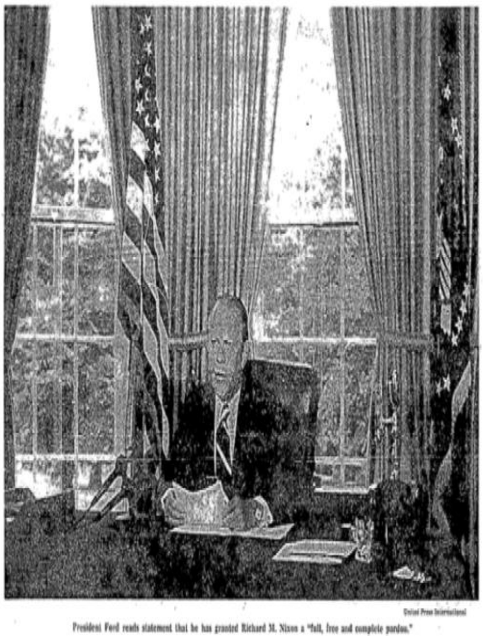
Nixon To Control His Papers

By Fred Barbash
Washington Post Staff Writer

The White House announced yesterday a negotiated agreement with Richard M. Nixon under which the former President and the U.S. government will have joint custody of White House tapes and presidential documents, but with Mr. Nixon determining who shall have access to them.

In the letter of agreement making him the sole legal owner of the papers and tapes until their future donation to the government, Mr. Nixon specifically asserted his legal title to "all literary rights" accompanying possession of the materials. Mr. Nixon has reportedly been told that a book of memoirs would be worth at least $2 million.

Mr. Nixon will still be subject to contempt action if he refuses to comply with subpoenas for any of the materials, according to White House counsel Philip Buchen, although in the agreement the former President specifically reserved the right to "assert any priv-



United Press International

President Ford reads statement that he has granted Richard M. Nixon a "full, free and complete pardon."

Not Consulted About Pardon, Jaworski Says

By George Lardner Jr.
Washington Post Staff Writer

Watergate special prosecutor Leon Jaworski said yesterday that he had not been consulted about the blanket pardon granted to former President Nixon.

"This is a matter that was decided upon by the President on his authority under the Constitution," Jaworski said. "It was something I didn't participate in."

Jaworski said, however, that he doubted the decision would have any impact on the Watergate cover-up trial and that he expects it to start on schedule Sept. 30.

Defense attorneys in the case glumly made the same assessment although some indicated they might go through the motions of seeking a delay based on President Ford's surprise announcement.

"It's tailor-made for Nixon," one defense attorney protested. Added another: "The public is going to construe this as a pardon of a criminal. It's bound to have some effect on the men who were his assistants."

Jaworski, however, took the position that the pardon for Mr. Nixon and the cover-up charges brought against his former aides were "two different matters entirely"—a view that he evidently also expressed to the White House about a week ago.

Although he said the White House neither sought nor obtained his advice about a pardon, the prosecutor said President Ford's White House counsel, Philip W. Buchen,

See PROSECUTOR, A16, Col. 1

Pardon ends investigation of Nixon. Page A3.

8

حقيقة بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي هل هو قطاع حكومي أم قطاع خاص؟

الـرئيس وودرو ويلسـون قـام بتوقيـع قـانون الاحتيـاطي الفيدرالي عـام 1913م رغم كل هذه التحـذيرات بعدم الموافقـة على القانون بعد ذلك بسنوات كتب قائلاً:

"أنا أكثر الناس تعاسة على وجه الأرض. لقد قمت بتـدمير بـلادي عـن غيـر قصـد، أمـة صـناعية عظيمـة يـتم إدارتـهـا عـن طريـق نظـام الائتمـان الخـاص بهـا، نظـام الائتمـان الخـاص بنـا يتركز في أيدي حفنة من الأشخاص، ولذا فإن طريق النمو لهذه الأمـة وكـل الأنشـطة الخاصـة بنـا تتركـز فـي أيـدي حفنـة مـن الأشخاص. لقد أصبحنا أسوأ من قام بـالحكم، واحدة من أكثر الحكومات التي تمت السيطرة والهيمنـة عليهـا فـي العـالم المتقدم ولـم نعد حكومـة لهـا رأي حـر ومستقل، ولـم نعـد الحكومـة التـي لديها اليقين والثقة، والتـي تملـك صـوت الأغلبيـة، ولكننـا حكومـة ترضـخ لـرأي وضـغوط مجموعـة صـغيرة مـن الرجـال الـذين يهيمنون علينا".

في عام 1982م رفع المدعي جون لويس الذي أصيب فـي حـادث سيارة يملكهـا ويشـغلها بنـك الاحتيـاطي الفيـدرالي بسـان فرانسيسكو دعوى قضـائية بادعـاء الاختصـاص بموجـب قـانون الـدعاوى الفيدراليـة, فرفضـت المحكمـة الجزائيـة بولايـة كاليفورنيـا. القاضـي/ ديفيـد دبليـو ويليـامز حكـم بـأن البنـك الاحتيـاطي الفيـدرالي لـم يكـن وكالـة فيدراليـة بمفهـوم القـانون الخـاص بهـا, وبالتـالي فـإن المحكمـة تفتقـر إلـى الاختصـاص الموضوعي. وقد تـم تقديم الطعن، ورأت محكمـة الاستئناف أن

بنوك الاحتياطي الفيدرالي ليست مؤسسات فيدرالية لأغراض هذا القانون، ولكن هي شركات مستقلة، مملوكة للقطاع الخاص, وتسيطر عليها الشركات محلياً.

في حيثيات حكم الاستئناف ذكر أولاً بأنه لا توجد معايير قاطعة للبت فيما إذا كان الكيان وكالة فيدرالية بالمعنى الوارد في قانون الدعاوى الفيدرالية، ولكن العامل الحاسم هو سيطرة الحكومة الفيدرالية على "الأداء المادي المفصّل" و"العمليات اليومية" لمنظومة بنك الاحتياط الفيدرالي.

ثانياً: بنوك الاحتياطي الفيدرالية ليست أدوات مؤسسات فيدرالية لأغراض قانون الدعاوى الفيدرالية للتعويض عن الضرر، ولكنها مستقلة، مملوكة للقطاع الخاص وتسيطر عليها الشركات محلياً في ضوء حقيقة أن الإشراف والسيطرة المباشرة على كل بنك يدار من قبل مجلس الإدارة، وبنوك الاحتياطي الفيدرالية، ورغم خضوعها للتنظيم بشكل كبير، يتم السيطرة عليها محلياً من قبل البنوك الأعضاء فيها، ولا يتم إدراج البنوك لا باسم شركات حكومية "مملوكة بالكامل" لا كشركات "ملكية مشتركة"؛ إذ إن بنوك الاحتياطي الفيدرالية لا تتلقى أي أموال مخصصة من الكونغرس، وتخوَّل البنوك بالتقاضي ورفع الدعاوى بأسمائها.

ثالثاً: في 27 يوليو 1979، أصيب المستأنف جون لويس في حادث مركبة يملكها ويشغلها فرع لوس أنجلوس للبنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو. رفع لويس هذه الدعوى في محكمة مقاطعة تزعم الاختصاص بموجب قانون الدعاوى الفيدرالية للتعويض عن الضرر (القانون)، الباب 1346 (ب) من مدونة قوانين الولايات المتحدة 28. اتجهت الولايات المتحدة لرفض الدعوى؛ لعدم الاختصاص

الموضوعي. ورفضتها أيضاً محكمة المقاطعة، وقضت بأن البنك الاحتياطي الفيدرالي ليس وكالة فيدرالية بالمعنى المقصود في القانون, وبالتالي فإن المحكمة غير مختصة بالموضوع. وهذا مؤكد لدينا.

وتعرّف "الوكالة الفيدرالية " على النحو التالي: الإدارات التنفيذية، والإدارات العسكرية، ومؤسسات الولايات المتحدة المستقلة، والشركات التي تعمل في المقام الأول كأدوات مؤسسية للولايات المتحدة، ولكن لا تتضمن أي متعاقدين مع الولايات المتحدة.

كل بنك من بنوك الاحتياطي الفيدرالي هي شركة مستقلة مملوكة من قبل البنوك التجارية في منطقتها. تنتخب البنوك التجارية المساهمة ثلثي من أعضاء مجلس الإدارة التسعة لكل بنك. ويتم تعيين المديرين الثلاثة المتبقيين من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي. ينظم مجلس الاحتياطي الفيدرالي بنوك الاحتياطي، ولكن كل بنك يتم الإشراف المباشر والسيطرة عليه من قبل مجلس إدارته. الباب 301 من مدونة قوانين الولايات المتحدة 12. يسن المديرون كل القوانين التي تنظِّم طريقة إدارة أعمال البنك العام، الباب 341 من مدونة قوانين الولايات المتحدة 12، ويعينون الموظفين لتنفيذ أنشطة البنك اليومية والإشراف عليها. كل بنك مخول قانوناً بالقيام بهذه الأنشطة دون توجيهات من الحكومة الفيدرالية يوماً بيوم. وهكذا، على سبيل المثال.

ومن المقترح أن تحتفظ الحكومة بالسلطة الكافية على بنوك الاحتياطي؛ لتمكينها من ممارسة سلطة مباشرة عند الضرورة، إلا أنه لا يجوز في أي حال محاولة تنفيذ، من خلال آلية خاصة بها، العمليات الروتينية والخدمات المصرفية

التي تتطلب معرفة مفصلة بالائتمان المحلي والفردي، والتي تحدد تمويلات المجتمع المحلي في لحظة معينة. بعبارة أخرى: لا تزال خطة احتياطي البنوك خاضعة لسلطة الحكومة بشأن ممارسة الوظائف المصرفية على نطاق أوسع، في حين أنها تترك للأفراد والمؤسسات المملوكة للقطاع الخاص الاتجاه الفعلي للروتين.

قررت المحكمة العليا أن وكالة العمل المجتمعي لا تعتبر وكالة فيدرالية أو حكومية لأغراض هذا القانون، حتى لو كانت الوكالة مُنظمة بموجب اللوائح الفيدرالية والتي يتم تمويلها بشكل كبير من قبل الحكومة الفيدرالية؛ لأنه لم يتم الإشراف على العمليات المستمرة للوكالة من قبل الحكومة الفيدرالية، ولكن من قبل المسؤولين المحليين، ورفضت المحكمة تمديد المسؤولية التقصيرية الفيدرالية لإهمال موظفي الوكالة. وبالمثل فإن البنوك الاحتياطية الفيدرالية ذات التنظيم الصارم يتم التحكم فيها محلياً من قبل البنوك الأعضاء فيها. وعلى عكس الوكالات الفيدرالية النموذجية، حيث يُمكن لكل بنك تعيين وفصل الموظفين كما يشاء. ولا يشارك موظفو البنك في نظام تقاعد الخدمة المدنية. ويتم تغطيتهم بواسطة تأمين تعويض العمال، الذي تم شراؤه من قبل البنك، بدلاً عن قانون تعويض الموظفين الفيدرالي. لا يخضع الموظفين الذين يسافرون لأعمال البنك للوائح السفر الفيدرالية ولا يحصلون على خصومات موظفي الحكومة على السكن والخدمات.

في بعض الظروف، يمكن اعتبار البنك الاحتياطي الفيدرالي "وكالة حكومية"، ولكن لا يمكن أن يعتبر "وكالة فيدرالية"؛ لأن المصطلح يحمل في طياته افتراضاً أن الحكومة الفدرالية تقوم بالرقابة المباشرة على ما يقوم به بنك الاحتياطي

الفيدرالي, وبالطبع لا يحدث ذلك؛ لأن معظم الناس يعرفون أن بنك الاحتياطي الفيدرالي "مستقل سياسيّاً."

المجال الوحيد الذي يمكن للمرء أن يختلف فيه مع قرار القاضي, عندما ينص على أن مجلس الاحتياطي الاتحادي يعزز السياسة المالية للحكومة الاتحادية، وبالتالي يؤدي وظيفة حكومية مهمة. في حين نود أن تعتقد أن الحكومة الاتحادية ومجلس الاحتياطي الاتحادي يعملان بشكل تعاوني مع بعضهما البعض في بعض الأحيان، ونجد أن البنك الاحتياطي الفيدرالي ليس لديه الوسائل اللازمة للقيام بذلك. ومن الأمثلة على ذلك حيث قال النائب رايت باتمان، رئيس اللجنة المصرفية في مجلس النواب، بالرجوع لسجل الكونغرس في الستينيات": إنه بالاعتماد على مزاج رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي أحياناً ما يعمل مع السياسة المالية للحكومة، وأحياناً أخرى يذهب في الاتجاه المعاكس بشكل كامل، أو يهدد بالقيام بذلك من أجل التأثير على السياسة.

وتكون الدعوى الشائعة أن بنك الاحتياطي الفيدرالي مسؤول أمام الحكومة؛ لأنه مطلوب تقديم تقرير إلى الكونغرس عن أنشطته سنوياً، ولكن ذلك غير صحيحة. فالتقارير إلى الكونغرس تعني القليل ما لم يمكن التحقق من تقارير الرئيس بالسجلات الكاملة. ولم يخضع البنك الاحتياطي الفيدرالي منذ تأسيسه إلى يومنا هذا إلى مراجعة مستقلة كاملة على الإطلاق, علي الرغم من أن الكونغرس يطلب من وقت لآخر اخضاع بنك الاحتياطي الفيدرالي لمراجعة كاملة، وفي كل مرة يتم الرفض.

ويدرك الجميع أن البنك الاحتياطي الفيدرالي يحافظ على سجلات معينة سراً. وقد تحدَّث الرئيس السابق للجنة المصرفية

في مجلس النواب، هنري غونزاليس مراراً وتكراراً حول عدم عرض البنك الاحتياطي الفيدرالي لبعض السجلات المطلوبة في أمر معين, ومن ثم وجد من خلال التحقيق أنه في الواقع لا توجد لديها تلك السجلات، أو على الأقل لم تكن موجودة. ويبدو أن رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي يمكنه أن يقول أي شيء يريده للكونجرس، ويكونون مضطرين إلى قبول ما يقوله؛ لأن التحقق مما يقوله ليس من الممكن دائماً.

لجنة بوجو Pujo Committee لتحقيق مع موني ترست 1912م

"يعتقد بعض الناس أن بنوك الاحتياطي الفيدرالي هي مؤسسات لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية, هي ليست مؤسسات للحكومة, هي احتكارات خاصة للائتمان والتي تفترس أفراد شعب الولايات المتحدة الأمريكية لمصالحهم الخاصة والمحتالين الأجانب". لويس ت. مكفادين عضو الكونجرس الأمريكي -رئيس لجنة الشؤون المصرفية والنقود (لمدة 12 عام) - 10 يونيو 1932م.

لجنة Pujo لجنة فرعية في الكونجرس الأمريكي تشكَّلت بين مايو 1912م ويناير 1913م؛ للتحقيق فيما يسمى بـ موني ترست "الثقة المال"، وهي مجموعة من المصرفيين في وول ستريت والممولين والتي أحدثت سيطرة قوية على شؤون الائتمان والمال بالولايات المتحدة, المحامي صموئيل أوتماير Untermeyer الذي ترأس الأمور القانونية المتعلقة باللجنة Pujo للتحقيق مع موني تراست عام 1913م عرَّف أو أوضح

بشكل أكبر ماذا يعني موني ترست؛ وذلك لجورج بيكر خلال جلسات الاستماع للجنة Pujo.

"نحن نعرف موني ترست (الثقة المال) بأنها أو هي هوية ثابتة لمجموعة أو منظومة تعمل لمصالح أو مصلحة عدد قليل من قادة التمويل، والتي تم تأسيسها أو إنشاؤها والتي عقدت معاً من خلال مساهمة قابضة لشركات متعددة تداخلت أو تشابكت إدارة تلك الشركات مع بعضها البعض، أدى ذلك إلى هيمنة مجموعة موني ترست على البنوك وشركات الائتمان والسكك الحديدية، الخدمات العامة والشركات الصناعية، كان نتيجة ذلك أو نتج عنه تركيز واسع ومتزايد وسيطرة متناهية على الأموال والاعتمادات في أيدي عدد قليل من الرجال.

قرار التحقيق مع مجموعة موني ترست قدمه عضو الكونجرس تشارلز ليندبيرغ الأب؛ للتحقيق في قوة وسلطة ونفوذ الوول ستريت إلى أرسين بوجو Pujo رئيس للجنة المصرفية والعملات، من ولاية لويزيانا والذي ترأس لجنة التحقيق مع موني ترست, فيما بعد حصل على تفويض من الكونجرس لتشكيل لجنة فرعية من لجنة مجلس النواب حول البنوك والعملة خلال الفترة من مايو 1912- يناير 1913م.

وكان القلق بشأن قوة البنوك والاحتكارات قد بدأ يتزايد ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر 1890م, عندما حصلت حالة من "الذعر المالي" في عام 1907م بسبب شائعات وتلميحات بشكل غير مباشر إلى أن بنكين رئيسين على وشك الإفلاس أدَّت إلى تسارع المودعين الذين أخذو بتلك الإشاعات وسارعوا بسحب أرصدتهم من البنوك (في وقت لاحق أشارت الدلائل إلى جان بيربونت مورجين كمصدر رئيسى للإشاعة). حالة الذعر والهلع التي حدثت جعلت العامة على قناعة بالحاجة

(بعـد أن كــان معارضــاً لــذلك) إلــى نظــام مصــرفي مركــزي وتشريعات جديدة رغم أنها تتنافى مع الدستور الأمريكي, تزيد من نفوذ وقوة القائمين على النظام البنكي.

فـي شـهر يوليـه مـن عـام 1911م أكـد السـيناتور تشـارلز ليندبيرغ أن موني ترست موجودة داخل الولايات المتحدة، وأنـه ينبغي التحقيق معها, وسعى لينـدبيرغ لفتح تحقيق مـع مجموعـة مـوني ترسـت فـي 7 فبرايـر 1912م. تـم الموافقـة علـى قـرار التحقيق مع مجموعة موني ترست بأغلبية 268- 8، وهي نسبة تعبِّر عن قوة الكونجرس الأمريكي في الماضي قبل أن يدخل التمويــل بشــكل واســع فــي الحمــلات الانتخابيــة لأعضــاء الكونجرس لدعم أجندة ما يسمى ذلك الوقت بمني ترست (بنك الاحتياط الفيدرالي) ما يقوله ويفعله ويحذر منه ران بول الآن هو ما كان يفعله تماماً قبل أكثر من 100 عام تشارلز ليندبيرغ.

كشفت التحقيقات عدة قوى، مثل توحيد البنوك والإدارة المتداخلــة (لمجموعــات صــغيرة مــن نفــس الرجــال يعملــون كمديرين في عدة مجالس وإدارات مختلفة), مما أدى إلى زيادة تراكم الثروة من 42,9٪ من إجمالي الموارد المصرفية باميركا يملكها 20 بنكاً. وعلاوة على ذلك، مع الكثير من المفاجآت للمحققـين، تبـين أن 180 فـرداً مـن مجموعـة جيبـي مـورجن وشــركاه يغطــون 341 مــن مجــالس الإدارة فــي 112 شــركة وجدت بقيمة سوقية تقدر بحوالي 22,5 بليون دولار, أي: ما يعادل نسبة 85% من إجمالي القيمة السوقية لبورصة نيويورك (إجمــالي القيمــة الســوقية لبورصــة نيويــورك ذلــك الوقــت عــام 1912م كانت تقدر بحوالي 26 بليون دولار).

وكشف التقرير لجنة بوجو أيضاً أن ما لا يقل عن ثمانية عشر شركة مالية رئيسة مختلفة كانت تحت سيطرة مجموعة

موني ترست أو الكارتل بقيادة جيبي مورغان، جورج بيكر وجيمس ستيلمان. هؤلاء الرجال الثلاثة، من خلال الموارد من سبعة بنوك وشركات الائتمان (شركة ترست بانكر، وشركة ترست الكفالة، شركة ترست أستور، البنك الوطني للتجارة, وبنك ليبرتي الوطني، بنك تشيس الوطنية، قرض المزارعين وشركة ترست) التي يسيطر عليها تقدر بحوالي 2.1 مليار, وكشف التقرير أن عدداً من الرجال اتفقوا على السيطرة الاستغلالية لبورصة نيويورك مع محاولة التملص من القوانين التجارية بين الولايات.

وخص تقرير لجنة بوجو Pujo بعض المصرفيين من الأفراد بما في ذلك بول واربورغ، جيكوب. شيف، فيليكس اربورغ، فرانك بيبودي، ويليام روكفلر, وبنيامين سترونج الابن, وحدد التقرير ما يزيد على 22 مليار في الموارد مسيطر عليها من خلال 341 عضوية مجالس الإدارات في 112 شركة من قبل أطراف جميعهم ينظمون تحت إمبراطورية ضخمة برئاسة جيبي مورجن

مجموعة جيبي مورجن وشركاه ألقت اللوم في وفاة جيبي مورجن في شهر أبريل من عام 1913م على الضغوط التي تعرض لها خلال الإدلاء بشهادته في جلسات لجنة بوجو Pujo، وكان مورجن قد قال مقولته المشهورة خلال التحقيقات: "المال هو الذهب ولا شيء غيره".

روبرت أوينز (Owens) سيناتور أمريكي من ولاية أوكلاهوما (ديمقراطي), شارك في كتابة قانون الاحتياطي الفيدرالي(FRA), أدلى بشهادته أمام الكونغرس في وقت لاحق بقوله: "إن المصرفيين (البنوك) قد تآمروا لخلق سلسلة من حالات "الذعر المالي" من أجل إثارة الناس على طلب

"الإصلاحات" التي تخدم مصالحهم وهو ما تحقَّق بعد أن أجاز الكونجرس قانون الاحتياط الفيدرالي (23 ديسمبر 1913م) بأغلبية من الحزب الديمقراطي وأقلية من الحزب الجمهوري الذي سنَّ من خلاله (FRA) نظام بنك الاحتياط الفيدرالي الذي يعطي الحق للبنك المركزي إصدار النقد والإشراف على السياسة النقدية من خلال زيادة أو خفض أسعار الفائدة, في وقت لاحق أقر اوينز بأنه خدع (scammed) حسب قوله من قبل المصرفيين وقضى بقية حياته في محاربة نظام بنك الاحتياط الفيدرالي الذي ساعد على إنشائه.

أيضاً في عام 1913م عقب الموافقة على قانون بنك الاحتياط الفيدرالي قال السناتور تشارلز ليندبرغ الأب الذي دعا إلى فتح تحقيق مع مجموعة موني ترست, وكان يقف خلف تشكيل لجنة بوجو التي حاولت الوقوف أمام طموح موني ترست في تأسيس بنك مركزي, حيث كان من أشد المعارضين لتأسيس نظام بنك الاحتياط الفيدرالي, وصوّت ضده واستمر بمحاربته حتى وفاته بقوله: "يؤسس هذا القانون الخاص ببنك الاحتياطي الفيدرالي, أكبر مركز عملاق للودائع على الأرض. عندما قام الرئيس (ويلسون) بتوقيع هذا القانون، فإن الحكومة الخفية للسلطة النقدية سوف يتم إسباغ الصفة القانونية عليها, وهي أبشع جريمة تشريع يتم ارتكابها عبر العصور بهذا المشروع الخاص بقانون البنوك والنقود".

لكن بنك الاحتياط الفيدرالي الذي تأسس في عام 1913م لم يكن المحاولة الأولى لقطاع المصارف والمصرفيين لتأسيس بنك مركزي في الولايات المتحدة الأمريكية, بل المحاولة الثالثة. المحاولة الأولى كانت خلال الفترة من 1791م- 1811م وكان الداعم الأولى لتأسيس البنك المركزي الكسندر هاملتون

الذي يعد أول وزير خزانة في تاريخ الولايات المتحدة, لكن محاولة المصرفيين إنشاء بنك مركزي واجهت معارضة شديدة من قبل الأمريكيين؛ لأنهم يرون أن ذلك يؤدي إلى سيطرة القطاع المصرفي على جميع النواحي التجارية والزراعية, لكن بذكاء الكسندر هاملتون اقترح أن يكون هناك ميثاق أو امتياز للبنك لمدة 20 عاماً، يتم تجديده بعد نهاية مدة الميثاق, بنهاية العشرين سنة. في عام 1811م طبقاً للميثاق الذي اقترحه هاملتون فشل الكونجرس في تجديد الميثاق بفارق صوت واحد في مجلس الشيوخ, بذلك انتهى عصر أول بنك مركزي في تاريخ الولايات المتحدة.

المحاولة الثانية لتأسيس بنك مركزي كانت خلال الفترة من 1817م- 1841م في عصر الرئيس مديسون, كان أيضاً ميثاقاً لمدة 25 سنة. الرئيس اندرو جاكسون الذي تولى الرئاسة في عام 1828م كان من أشد المعارضين للبنك المركزي؛ لأنها تخدم الصناعة في الشمال وتقمع المزارعين في الجنوب حسب زعمه, خلال حملة إعادة انتخاب الرئيس جاكسون، حاول رئيس البنك المركزي الثاني نيكولاس بيدل تمرير إعادة امتياز البنك على أمل أن الضغط الشعبي سيجبر جاكسون على التوقيع على الميثاق. لكن الرئيس جاكسون رفض ونقض الميثاق، وأنهى بذلك طموح البنك الثاني للولايات المتحدة في يناير 1836م. فيما بعد سأل الرئيس اندرو جاكسون عن أهم ما تحقَّق خلال فترة حكمه, فأجاب: "قضيت على البنوك".

بنك الاحتياط الفيدرالي في ظاهره وكما يعتقد الكثيرون من الناس أنه حكومي, لكن الحقيقة هي غير ذلك تماماً, كل بنك من البنوك الـ 12 التي يتكون منها بنك الاحتياط الفيدرالي هي شركات خاصة ومساهمون وأسهم مثل أي شركة أخرى, أفضل

وصف لبنك الاحتياط الأمريكي بأنه من أدوات حكومة الولايات المتحدة، لكن لا كليّاً ولا جزئيّاً, مملوك من قبل الحكومة." موظفو البنك الاحتياطي ليسوا موظفي حكومة, ولا يعتبرون ضمن موظفي الخدمة المدنية, وإنما موظفون تابعون للقطاع الخاص.

هذا يعود بنا إلى تهديد الرئيس نيكسون لرئيس بنك الاحتياط الفيدرالي آرثر بيرنز عن عزمة تأميم بنك الاحتياط الفيدرالي! كان نيكسون يعرف تماماً بأن بنك الاحتياط الفيدرالي غير تابع للحكومة الفيدرالية, وإنما تابع للقطاع الخاص وهو ما حدا بالمصرفيين (فرضية) إلى التعجيل بإسقاطه قبل أن ينفذ وعده, كما حدث من بعض الرؤساء الأمريكيين الذين وقفوا أمام طموح القطاع المصرفي للسيطرة على الاقتصاد الأمريكي وإصدار العملة, منهم الرئيس إبرهام لينكن وجون كيندي.

الاتفاقية النقدية عام 1951م, وتسمى أيضاً بـ "اتفاقية 1951م" Accord 1951 قصة صرع وزارة الخزانة وبنك الاحتياط الفيدرالي والتي أدَّت إلى استقلالية نظام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشكل كامل عن وزارة الخزانة.

لم يتمتع نظام الاحتياطي الفيدرالي بمثل هذا الاستقلال من قبل (1913م- 1951م). ورغم ذلك، فقد توصلت وزارة الخزانة وبنك الاحتياطي الفيدرالي في عام 1951م إلى اتفاق يُعرَف الآن باسم "اتفاقية وزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي"، وبموجب هذا الاتفاق تم تفعيل "تحرير السياسة النقدية"، ووضع أسس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في شكله الحالي الحديث (Stein 1969).

حيث تعهَّد بنك الاحتياطي الفيدرالي رسمياً بناء على طلب من وزارة الخزانة في عام 1942م، بالحفاظ على سعر فائدة

منخفضاً ثابتاً يبلغ 8/3 في المائة على سندات الخزانة قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة, كما قام بنك الاحتياطي الفيدرالي ضمنياً بوضع حد أعلى لمعدل السعر طويل الأجل عند 2,5 في المائة. وكان الهدف من التثبيت هو خلق الاستقرار لأسواق الأوراق المالية, والسماح للحكومة الفيدرالية بالمشاركة في تمويل ديون رخيصة للحرب العالمية الثانية، والتي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في خوض غمارها في ديسمبر من عام 1941.

وللحفاظ على ربط السعر اضطر بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى التخلي عن السيطرة على حجم محفظته المالية, بالإضافة إلى المخزون النقدي المتاح. ويمكن أن نوضح ذلك ببساطة بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد حافظ على معدل الفائدة المنخفض عن طريق بيع كميات هائلة من الأوراق المالية الحكومية التي أدت إلى زيادة المعروض من النقود في نفس الوقت. ولأن بنك الاحتياطي الفيدرالي كان ملتزماً بمعدل سعر فائدة محدد، فقد كان يتعين عليه أن يداوم على شراء الأوراق المالية رغم معارضة بعض أعضاء لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) الذين كانوا يفضلون سياسة نقدية مختلفة.

وقد فضل السيد/ مارينر اكليس، رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي آنذاك، تمويل الحرب بوسائل أخرى، مثل زيادة الضرائب إلى جانب السيطرة على الأجور والأسعار. ولكن وفي نهاية المطاف، وصل هو وزملائه في لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) إلى أن كسب الحرب هو الهدف الأسمى، وأن تزويد الحكومة بتمويل زهيد الثمن هي الوسيلة المثلى لبنك الاحتياطي الفيدرالي لتعزيز تحقيق هذا الهدف.

لكن التوتر بدأ يتصاعد بعد أن وضعت الحرب أوزارها في عام 1945م، كان معظم صناع السياسة مهمومين بأمر منع وقوع موجة أخرى من الكساد العظيم, لكن التضخم أصبح هو المشكلة وهو المثير للقلق, ففي الفترة ما بين شهر يونيو عام 1946م، وشهر يونيو عام 1947م, كان تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) قد وصل إلى 17,6 في المائة، وبداية من يونيو عام 1947م وحتى يونيو عام 1948م كان المؤشر قد وصل إلى 9,5 في المائة. وبالتالي تحولت أولويات بنك الاحتياطي الفيدرالي من تمويل الحرب إلى محاولة كبح جماح التضخم، لكن كل من الرئيس هاري ترومان ووزير الخزانة جون سنايدر كانا من الداعمين الأقوياء لتثبيت معدل سعر الفائدة من أجل حماية قيمة سندات الحرب.

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في خوض الحرب الكورية في يونيو عام 1950م. ومع ارتفاع معدلات التضخم، فقد شعرت لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) بقوة أن استمرار تثبيت معدل سعر الفائدة من شأنه أن يؤدي إلى التضخم المفرط. وقد حاولت لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) خلال ذلك العام تطبيق العديد من الأساليب من أجل رفع معدلات الفائدة في الأجل القصير، لكن وزارة الخزانة اعترضت بشدة على تلك السياسات.

ولكن وبحلول شهر فبراير عام 1951م كانت تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) قد وصل إلى معدل سنوي 21 في المائة. ومع اشتداد حدة الحرب الكورية، واجه بنك الاحتياطي الفيدرالي احتمال الاضطرار إلى طبع أوراق مالية من أجل إصدار كميات كبيرة من الديون الحكومية الجديدة التي يمكن أن تضع ضغوطاً تصاعدية أكبر على الأسعار. ولكن

الإدارة استمرت في الإلحاح على بنك الاحتياطي الفيدرالي للمحافظة على تثبيت أسعار الفائدة، وهو الوضع الذي وجدت لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC)، على نحو متزايد أنه لا يمكن الدفاع عنه.

ووصل الصراع إلى ذروته عندما قام الرئيس ترومان بدعوة كل أعضاء لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) إلى مقابلة في البيت الأبيض. وقام بإصدار بيان بعد الاجتماع قال فيه: إن لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) قد "تعهدت بتقديم دعمها للرئيس ترومان للحفاظ على استقرار الأوراق المالية الحكومية ما دامت حالة الطوارئ مستمرة". ولكن في حقيقة الأمر لم تقم لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) بتقديم مثل هذا التعهد. وقد قرر أكليس مع ظهور العديد من القصص المتضاربة حول النزاع في الصحافة، أن يقوم بإصدار البيان الخاص بلجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) عن الاجتماع مع الرئيس في البيت الأبيض وبدون أن يقوم باستشارة باقي أعضاء اللجنة (مجموعة وثائق مارينر س. أكليس لعام 1951)، وكما كتب أكليس في مذكراته: "لقد تم صب الزيت على النار بالفعل" (أكليس 1951م).

تم التوصل إلى اتفاق عندما قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بعد ذلك الاجتماع بفترة قصيرة بإخطار وزارة الخزانة بأنها اعتبار من يوم 19 فبراير عام 1951م، لن تقوم "بالحفاظ على الوضع القائم". للحاجة إلى استرداد الديون القائمة، وربما الاحتياج إلى إصدار ديون جديدة، تدرك وزارة الخزانة أنها يجب أن تضع حداً لحالة عدم اليقين القائمة والنزاع العلني. وقام مساعد الوزير ويليام ماكينزي مارتن الابن، لوجود سنايدر في المستشفى لإجراء جراحة لإزالة المياه البيضاء من عينه،

بمقابلة روبرت روس، وودلف توماس ووينفيلد ريفلر من بنك الاحتياطي الفيدرالي. وتفاوضوا جميعاً على الوصول إلى حل وسط يقوم بموجبه بنك الاحتياطي الفيدرالي بالاستمرار في دعم سعر سندات الخزانة لفترة خمس سنوات في المدى القصير، ولكن بعد ذلك فإن سعر سندات السوق سيسري عليها أيضاً.

وقد أصدرت وزارة الخزانة ومجلس إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي بياناً في يوم 4 مارس عام 1951 قالوا فيه: "إنهم قد توصلوا إلى اتفاق متكامل فيما يخص إدارة الدين والسياسات النقدية التي سوف يتم اتباعها بغرض تعزيز الهدف المشترك, ومن أجل ضمان التمويل الناجح للمتطلبات الحكومية، وفي نفس الوقت الحد من تسييل الدين العام (William McChesney Martin, Jr., Collection 1951).

ولم يكن معروفاً في ذلك الوقت، كيف أن هذا البيان سيكون له تأثير عميق. ولكن الاتفاقية مثَّلت بداية لتطور سوق حرة وقوية في الأوراق المالية الحكومية والتي استمرت حتى اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقاش حول آثار تثبيت سعر الفائدة يعتبر تحولاً في طريقة التفكير في بنك الاحتياطي الفيدرالي. وقد بدأ صانعو السياسات النقدية التركيز بجدية على احتياطيات البنك والسيطرة على خلق النقود من أجل دعم استقرار القوة الشرائية للدولار الأمريكي. ولكن ما هو أكثر أهمية؟ إنه عن طريق تأسيس استقلالية البنك المركزي من المخاوف المالية، فإن الاتفاقية قد قامت بتمهيد الطريق من أجل تطوير ساسة نقدية حديثة.

وقام مارتن مع روبرت روس، وودليف توماس، ووينفيلد ريفلر من بنك الاحتياطي الفيدرالي، بمناقشة اتفاقية عام 1951م. وقد قبلت كل من لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية

(FOMC)، والوزير سنايدر الاتفاقية والتسويات الخاصة بها وتم التصديق عليها من كلا المؤسستين. وكان توماس ب. مكابي (1893 - 1982)، هو رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي أثناء التصديق على الاتفاقية، وهو الذي سيقوم بتقديم استقالته رسمياً من منصبه فقط بعد 6 ستة أيام من إصدار بيان الاتفاقية. ويقال بأن استقالة أو إقالة ماكبي بعد أيام قليلة على توقيع الاتفاقية تمت بضغط أو بطلب من الرئيس هاري ترومان! بعد إبعاد أو إقالة توماس ماكبي Thomas McCabe رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي الذي عمل من إبريل 1948م إلى 31 مارس 1951م بسبب الضغوط التي مورست من قبل البيت الأبيض على مجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالي, رأت إدارة الرئيس ترومان أن استقالة توماس ب. مكابي هي الفرصة السانحة تماماً لاستعادة الاستيلاء على بنك الاحتياطي الفيدرالي, وبالفعل تم تعيين ويليام ماكجسني William McChesney رئيساً لبنك الاحتياط الفيدرالي في 2 أبريل 1951م حتى 1 فبراير 1971م حين كان مكجسني يشغل منصب نائب وزير الخزانة ذلك الوقت, وكان هو من يقود المفاوضات من جانب وزارة الخزانة مع بنك الاحتياط الفيدرالي بشأن مسألة عدم رفع أسعار الفائدة.

لم يكن الاتفاق الذي تم بين وزارة الخزانة وبنك الاحتياط الفيدرالي على التمويل الحكومي والسياسة النقدية. يمثل اتفاق تسوية صراع كبير بين وزارة الخزانة وبنك الاحتياطي الفيدرالي على تمويل الحرب العالمية الثانية فقط وأبرز ما جاء في بنود الاتفاقية هو استقلال بنك الاحتياطي الفيدرالي من وزارة الخزانة بشكل نهائي منذ ذلك الوقت 1951م وحتى الآن!!.

Q. I want to ask you a few questions bearing on the subject that you have touched upon this morning, as to the control of money. The control of credit involves a control of money, does it not? A. A control of credit? No.

Q. But the basis of banking is credit, is it not? A. Not always. That is an evidence of banking, but it is not the money itself. Money is gold, and nothing else.

Q. The basis of banking is credit? A. Yes.

Q. Is there any country in the world of which the outstanding obligations passing as money are supported dollar for dollar by gold? A. It comes nearer to it in England than anywhere else.

Q. Does it not come nearer to it here than in England? A. No, because you have got your greenbacks.

48

مقولة جيبي مورجن "المال هو الذهب ولا شيء آخر" كما جاءت في شهادته (نسخة أصلية) أمام اللجنة المصرفية بالكونجرس للتحقيق في دور موني ترست بالوقوف خلف تأسيس بنك الاحتياط الفيدرالي في 18 ديسمبر 1912م

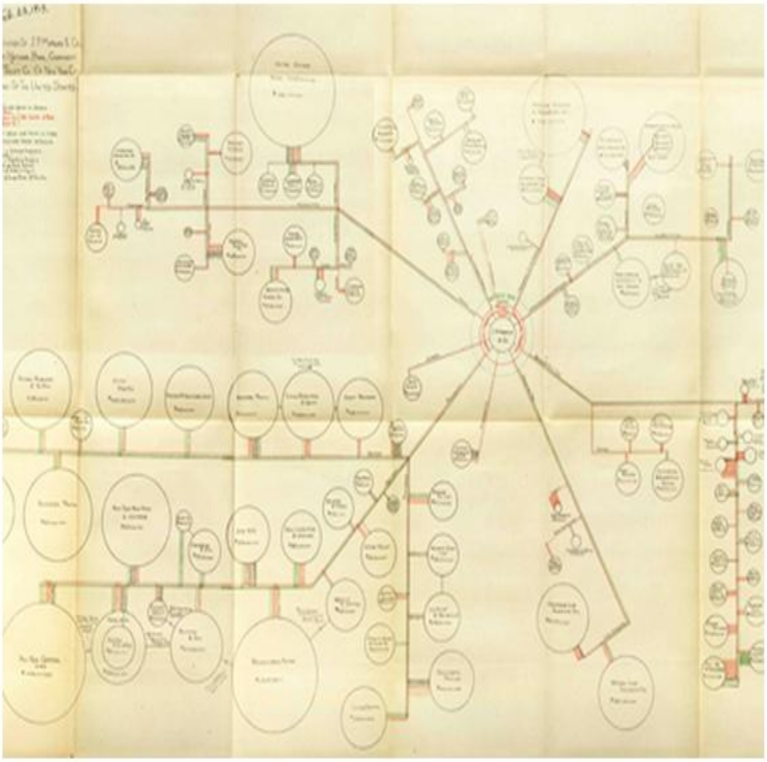
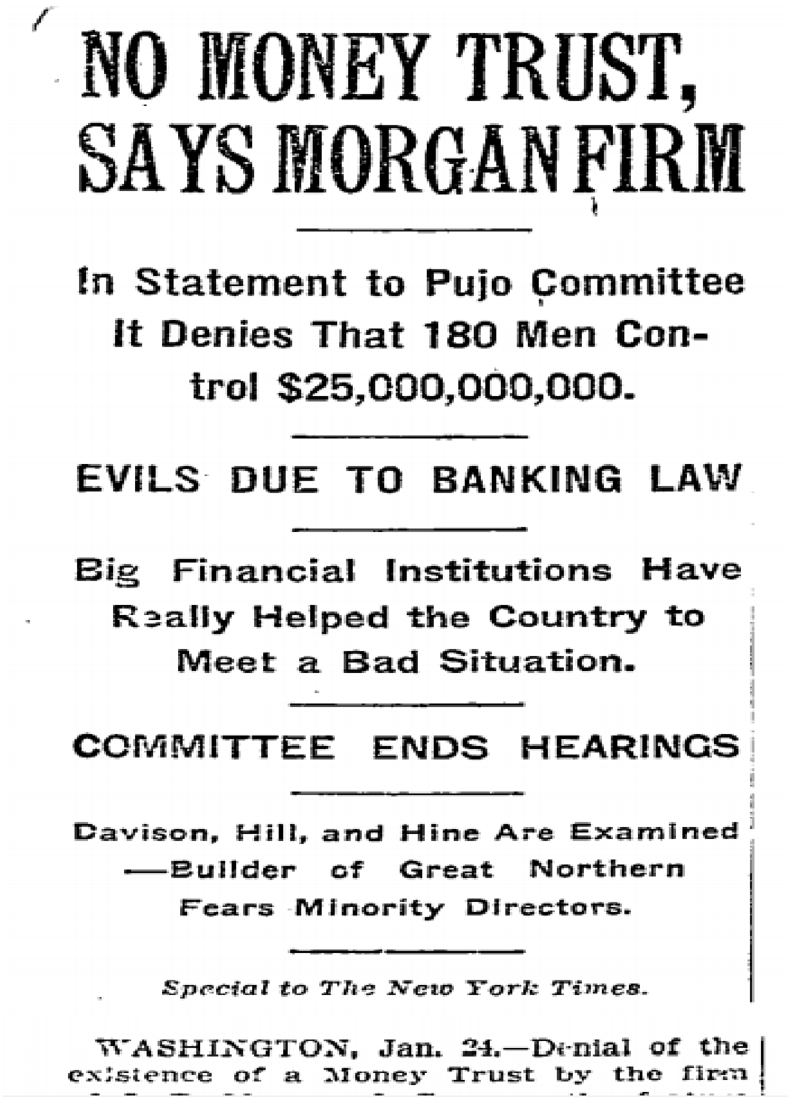


Exhibit 243, Pujo Committee Report (1913). Courtesy of FRASER. Federal Reserve Archival System for Economic Research, Federal Reserve Bank of St. Louis

هذا الرسم البياني، الذي قدمته لجنة بوجو كاحد# الأدلة ، يوضح مدى تأثير المنظمة أو كارتيل موني ترست من خلال خطوط القيادة التي تنطلق من شركة جي بي مورغان وتوصف الخطة بتفكير بيت العنكبوت (مع وجود شركة مورغان في الوسط) ويظهر الرسم البياني أيضاً قوة الهيكلية المالية والاقتصادي لمجموعة موني ترست بقيادة جيبي مورغان.



NO MONEY TRUST, SAYS MORGAN FIRM

In Statement to Pujo Committee It Denies That 180 Men Control $25,000,000,000.

EVILS DUE TO BANKING LAW

Big Financial Institutions Have Really Helped the Country to Meet a Bad Situation.

COMMITTEE ENDS HEARINGS

Davison, Hill, and Hine Are Examined —Builder of Great Northern Fears Minority Directors.

Special to The New York Times.

WASHINGTON, Jan. 24.—Denial of the existence of a Money Trust by the firm

نفي مجموعة جيبي مورغان لاتهامات لجنة بوجو في صحيفة نيويورك تايمز 24 يناير من عام 1913م

DECEMBER 24, 1913—SIXTEEN PAGES. COPYRIGHT 1913, BY THE GLOBE NEWSPAPER CO. PRICE TWO CENTS

PRESIDENT'S SIGNATURE ENACTS CURRENCY LAW

Wilson Declares It the First of Series of Constructive Acts to Aid Business.



PRESIDENT WOODROW WILSON.

Makes Speech to Group of Democratic Leaders.

Conference Report Adopted in Senate by Vote of 43 to 25.

Banks All Over the Country Hasten to Enter Federal Reserve System.

Gov-Elect Walsh Calls Passage of Bill A Fine Christmas Present.

WILSON SEES DAWN OF NEW ERA IN BUSINESS

Aims to Make Prosperity Free to Have Unimpeded Momentum.

HOME VIEWS OF CURRENCY ACT

"A Christmas present to the people of the country," is the name Gov-Elect David I. Walsh gives to the Currency act.

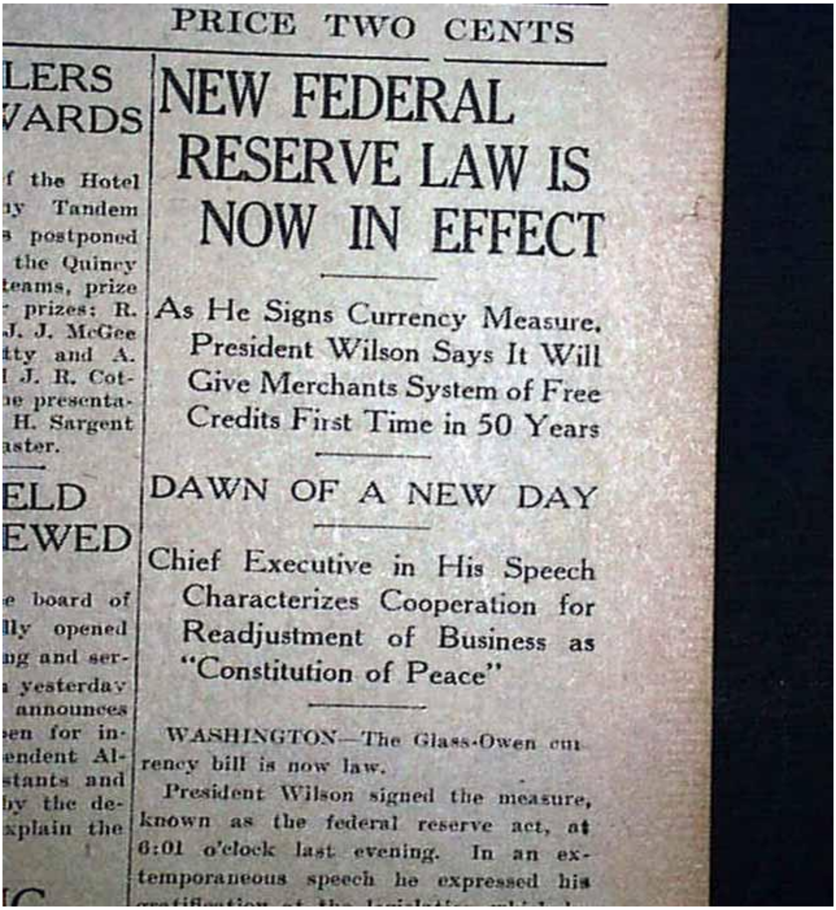
"I think," he said last night, "that President Wilson and the National Congress are to be congratulated upon the enactment of the Currency bill.

"The purpose of the act is one

FOUR PENS USED BY PRESIDENT

WASHINGTON, Dec 23—President Wilson signed the Glass-Owen Currency bill at 6:01 o'clock tonight in the presence of members of his Cabinet, the Congressional Committees on Banking and Currency and Democratic leaders in Congress generally.

With a few strokes of the pen, the President converted into law the



PRICE TWO CENTS

LERS
VARDS

f the Hotel
ny Tandem
s postponed
the Quincy
teams, prize
r prizes: R.
J. J. McGee
tty and A.
l J. R. Cot-
ne presenta-
H. Sargent
aster.

ELD
EWED

e board of
lly opened
ng and ser-
a yesterday
announces
een for in-
endent Al-
stants and
by the de-
xplain the

NEW FEDERAL RESERVE LAW IS NOW IN EFFECT

As He Signs Currency Measure, President Wilson Says It Will Give Merchants System of Free Credits First Time in 50 Years

DAWN OF A NEW DAY

Chief Executive in His Speech Characterizes Cooperation for Readjustment of Business as "Constitution of Peace"

WASHINGTON—The Glass-Owen currency bill is now law.

President Wilson signed the measure, known as the federal reserve act, at 6:01 o'clock last evening. In an extemporaneous speech he expressed his

صحيفة ساينس كريستيان مونتر بوسطن، ماساتشوستس، 24 ديسمبر 1913

الصفحة الأولى تحمل العنوان التالي "قانون الاحتياط الاتحادي يبدأ العمل "

عنوان آخر جانبي "كما يوقع التدبير العملات، الرئيس ويلسون يقول: هذا النظام يعطي التجار قروضاً مجانية لأول مرة منذ خمسين سنة



WILSON SIGNS THE CURRENCY BILL; PROMISES FRIENDLY AID TO BUSINESS

Affixes His Signature at 6:02 P. M., Using Four Gold Pens.

LAUDS GLASS AND OWEN

President Writes to Leaders Congratulating Them on Their Achievement.

SENATE ADOPTS MEASURE

By Vote of 43 to 25, Majority Including Three Republicans and One Progressive.

BRISTOW ACCUSES OWEN

Charges That Bill Will Benefit Leader as Banker, Which Owen Denies.

Special to The New York Times.

WASHINGTON, Dec. 23.—President Wilson signed the Currency bill at 6:02 o'clock this evening, following the passage of the conference report by the Senate in the afternoon by a vote of 43 to 25, and the House's approval of that report last night.

Afterward the President took occasion to make a ten-minute speech

that had drafted the currency measure in its original shape at the instance of the President.

Senator Owen had made arrangements for another souvenir of this important occasion. He had obtained a fac-simile of the engrossed copy of the bill printed on parchment, and before the President left the room he accommodatingly attached his signature to this document. So that Senator Owen has what to all intents and purposes appears to be the official draft of the currency act as enacted by Congress and approved by the President.

Turning to the men and women grouped around him, President Wilson began to speak slowly and distinctly in a conversational tone, with just a trace of hesitancy, suggesting diffidence. The President wore a gray business suit. In spite of his recent attack of the grip, he looked well, and it was plain to the spectators that the enactment of the currency law had buoyed up his spirits wonderfully.

There was frequent applause to punctuate what the President had to say in the course of his ten minu[illegible] speech. Secretary McAdoo, who stood just behind the President, frequently nodded his head in approval. Chairman Owen looked grave, but Mr. Glass and Mr. Underwood fairly beamed.

After the speech nearly all those present shook hands with the President, congratulated him on the accomplishment of his currency legislation, and wished him a Merry Christmas.

In addition to those named, the company that witnessed the ceremony included Joseph P. Tu[illegible]ulty, Secretary to the President; Senator Kern, floor leader of the Senate; Senators Pomerene, Shafroth and James; John Skelton Williams, Assistant Secretary of the Treasury, who is regarde[illegible] slated for the important post of Controller of the Currency; Thomas P. Kane, Deputy and Acting Controller of the Currency; Senator Gore; Representatives Townsend, McCoy and Walsh of New Jersey, Heflin of Alabama, Kerbly of Indiana, Phelan of Massachusetts, and Logue of Pennsylvania, and Byron O. Newton and Charles S. Hamlin, Assistant Secretaries of the Treasury.

Tributes to Authors of Bill.

The President sent the following letters to Chairman Glass and Chairman

New Legislation Aims to "Organize Our Peace," He Says.

PROSPERITY TO BE FREE

Through Machinery for Untrammeled Credits for Merchants and Manufacturers.

NOT A PARTISAN MEASURE

But a Step Toward Those Business Readjustments Which the Country Has Decreed.

WILL HELP EVERY CLASS

And Be Serviceable to All the People, as the Party Intends Its Legislation Shall Be.

Special to The New York Times.

WASHINGTON, Dec. 23.—After signing the Currency bill to-night President Wilson made a short speech to the lit[illegible] company that witnessed the ceremony.

In this address he made the expe[illegible] reference to the Administration's attitude toward big business, his most tangible and decisive statement being that the new law, instead of being hostile to

افتتاحية صحيفة نيويورك تايمز في 24 ديسمبر من عام 1913م بعنوان: نيلسون يوقع قانون العملة ويتعهَّد بمساعدات صديقة للأعمال.

محاولة رؤساء وسياسيون أمريكيون تغيير النظام المالي والنقدي

هــذه المؤسســات الاثنتــا عشــرة (فــروع منظومــة بنــك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي في الولايات المتحدة) تقوم بتغطية كافة أنحاء البلاد، وتقوم باحتكار واستغلال كل دولار أمريكي من الأموال العامة؛ من أجل مكاسبها الخاصة". السيد كروزير من سينسيناتي - أوهايو، في كلمته أمام لجنة الشؤون المصرفية والنقود في مجلس الشيوخ - عام 1913م.

جون كيندي والأمر التنفيذي 11110 في 4 يونيو 1963، أصدر الرئيس جون كيندي الأمر التنفيذي رقم (11110) الذي يعطي الحق للحكومة الأمريكية في القدرة على إصدار أموال مدعومــة بالفضــة، هــذا يعنــي إعــادة ســلطة الإصــدار النقــدي للحكومة الأمريكية دون المرور ببنك الاحتياط الفيدرالي.

إصدار الرئيس كينيدي للقرار كان بداية لمحاولة تجريد أو سلب بنك الاحتياط الفيدرالي من سلطته لإقراض المال بالفائدة إلى الحكومة. كان جون كنيدي في طريقه لتجريد البنك الذي كان أهم أداة لسلب الشعب الأمريكي على مدار خمسين عاماً. وقام جون كينيدي بالتنفيذ؛ من خلال إصدار 4,3 مليار دولار مــن الســندات الأمريكيــة؛ اســتناداً إلــى النقــود الموجــودة فــي الاحتيــاطي، وكــان كينيــدي فــي طريقــه لمحــو بــدايات الــدَّين الوطني، الذي أصبح اليوم مدمراً للاقتصاد الأمريكي. كان ذلك قبل خمسة أشهر فقط من عملية الاغتيال، عندما اغتيل جون كينيدي، توقف ليندون جونسون عن مواصلة البرنامج.

وكــان الأمــر التنفيــذي ذو الــرقم (11110) ســيوقف وزارة الخزانــة الأمريكيــة عــن بيــع النقــود إلــى المشــترين مــن القطــاع

الخاص. فقد أعطى الرئيس الحق في إصدار العملة المدعومة من الفضة خارج نظام الاحتياطي الفيدرالي، فقد تم تجريد وزارة الخزانة الأمريكية من سلطة إصدار النقود. ربما كينيدي قام بذلك لأن وزارة الخزانة كانت تحت السيطرة من جانب بنك الاحتياط الفيدرالي، وأعطى الأمر التنفيذي (11110) الرئيس القدرة المباشرة على إصدار الشهادات التي تدعم النقود الفضية كضمان. وربما شعر كينيدي بأن الدولارات الفضية ستكون بديلاً مؤقتاً ضد التضخم وخلق "الأموال الفقاعية" من جانب بنك الاحتياط الفيدرالي، ولكنة اغتيل بعد ذلك بأيام قليلة, هل كان اغتياله من قبيل المصادفة؟!

نيكسون هدَّد بشكل مباشر رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي بتأميم بنك الاحتياط، وهذا ما اعترف فيه بيرنز عندما سئل من قبل صحافي ألماني بقوله: "كيف يمكنك الضغط على زناد سياسة نقدية مدمرة (إغلاق نافذة الذهب)"؟ أجابه قائلاً: على رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي أن يفعل ما يطلبه منه الرئيس، أو أن بنك الاحتياط الفيدرالي يفقد استقلاليته، هذا تأكيد للضغوط التي تعرض لها رئيس بنك الاحتياط من قبل الرئيس نيكسون ووزير الخزانة جون كوناللي، الذي هدد رئيس الفيدرالي بشكل مباشر بقوله: "إذا كنت ترغب في الحفاظ على استقلال نظام الاحتياطي الفيدرالي، عليك أن تتحدث عن الأجور وسياسات الأسعار والمالية فقط, حيث إن الرئيس يسعى لسياسة نقدية توسعية، لكن بيرنز كان يقف ضده, وبأن عليه البقاء بعيداً عمّا يقرره الرئيس. إلى جانب كيندي هناك عدد من الرؤساء الذين تم اغتيالهم لأسباب تعود إلى السياسات النقدية ومن أهمهم الرئيس براهام لنكولن.

إبراهام لنكولن والدولار الأخضر greenback

قبل الحرب الأهلية 1861م- 1865م كانت الأموال المصدرة في الولايات المتحدة تقتصر على الذهب والفضة, بالنسبة للأوراق النقدية كانت تصدر من البنوك الخاصة بضمان منها فقط، حيث يتم استبدالها بذهب أو فضة من البنك. لم تكن أموالاً قانونية، كانت الأوراق النقدية ذات قيمة إذا أعادها البنك واستبدلها، لكن إذا فشل أو رفض استبدالها تصبح لا قيمة لها ولا تساوي شيئاً.

وعندما تولى الرئيس إبراهام لينكولن منصبه، كان يعرف أهمية المال للمجهود الحربي. أخذ لينكولن ذلك في الاعتبار بتعيينه سلمون تشيس أميناً للخزانة. كان تشيس هو المخول وحده بالتصرف في جميع المسائل المتعلقة بالموارد المالية للبلاد. كان هناك سوء تقدير -كما في تلك الحالات- من التقليل لمدة وتكلفة الحرب في غضون بضعة أشهر، كان من الواضح أن تكاليف الحرب أصبحت تتجاوز دخل الحكومة الأمريكية من الرسوم والضرائب, سعت إدارة لينكولن للحصول على قروض من البنوك الكبرى، ومعظمها في مدينة نيويورك. لكن البنوك طلبت أسعار فائدة عالية جدّاً من 24- 36 في المئة. رفض لينكولن الاقتراض وفقاً للشروط التي قدمتها البنوك، ودعا إلى إيجاد حلول أخرى.

كان أول إجراء لتمويل الحرب في يوليه من عام 1861م، بعد أن سمح الكونجرس الأمريكي بإصدار 50 مليون in Demand Notes ديماند نوت السندات أو الأذون للطلب بدون فوائد، لكن استبدالها بذهب أو فضة "عند الطلب" لم تكن عملة قانونية، ولكن مثل حوالات الخزينة يمكن استخدامها لدفع الرسوم الجمركية.

علـى عكس الأوراق النقديـة الخاصـة والحكوميـة، طبعت السندات أو الأذون على كلا الجانبين. وقد طبع الجانب العكسي بـالحبر الأخضـر، لهـذا السـبب كـان يطلـق عليهـا فيمـا بعـد اسـم "الورقة الخضراء". في البداية كانت مخفضة نسبة إلى الذهب، وكـان يـتم اسـتردادها بالكامـل مـن الـذهب, فـي ديسـمبر 1861م اضطرت الحكومة إلى وقف استبدالها بالذهب؛ لارتفاع الطلب عليهـا، وأمـر تشـيس بـدفع فائـدة علـى السـندات أو الأذون؛ لكـي تحـافظ علـى قيمتهـا. فـي وقـت سـابق أقـرت الولايـات المتحـدة باسـتخدام السـندات أو الأذون لـدفع الرسـوم الجمركيـة، اسـتمر استخدام السندات أو الأذون بدلاً من الذهب. في مـارس مـن عـام 1862م بعد أن استُخدِمت لدفع الرسوم الجمركيـة، أصـبح عـدد كبير من تلك السندات أو الأذون خـارج دائـرة التـداول، بحلـول منتصف عام 1863م كانت قد اختفت بنسبة حوالي 95٪.

وكانـت كميـة السـندات أو الأذون المصـدرة مـن الحكومـة غير كافية لتغطيـة نفقـات الحـرب ولـم تكـن مدعومـة, الحـل لتلك المشكلة جـاء مـن العقيـد "ديـك" تـايلور، وهـو رجـل أعمـال مـن إلينوي كان بمثابة ضابط متطـوع. التقـى تـايلور مـع لينكـولن فـي ينـاير كـانون الثـاني عام 1862م، واقتـرح إصـدار النقـود الورقيـة التـي تعترف بها الأمم. وقال تايلور: "مجرد الحصـول علـى إذن مـن الكـونجرس لتمرير مشـروع قـانون يجيـز طباعـة النقـود هـو ضـمان وزارة الخزانـة؛ لكـي تـدفع لجنـودك (لينكـولن) جنـودكم؛ لكي تفوز معهم بالحـرب".

إصـدار النقـود الورقية التـي تعتـرف بهـا الأمـم فكـرة ليسـت محببة لبرهـام لينكـولن، لكـن الضـغوط المتزايـدة فـي الكـونجرس لأن يفعـل شـيئاً بشـأن الحـرب الـدائرة، كـان الخيـار إمـا طباعـة الحكومة لأموالها أو الخـوض فـي ديـن ضـخم للـدائنين الأجانـب،

كما هو الحال اليوم. لذلك بادر الرئيس لتأييد اقتراح تايلور. في 25 فبراير 1862م أصدر الكونجرس الأمريكي أول قانون يسمح بإصدار 150 مليون دولار أمريكي بدون غطاء.

وطبعت على العكس من السندات أو الأذون بالحبر الأخضر، وكانت بالتالي تسمى "الورقة الخضراء" من قبل الجمهور، وكانت في نظرهم تعادل السندات أو الأذون التي استخدمت ونفدت من السوق؛ بسبب الطلب المتزايد السابق. هذه النقود أصدرت من قبل الولايات المتحدة لدفع أجور العمال والبضائع، مع إصدار الحكومة لمئات الملايين من العملة الخضراء أو الدولار الأخضر greenback، بدأت قيمة الدولار تنخفض مقابل الذهب (قانون جريشم)، لكن ورغم أن الانخفاض كان كبيراً جدّاً، إنه لا شيء مثل انهيار الدولار القاري Continental dollar.

في عام 1862م انخفض الدولار مقابل الذهب، في شهر ديسمبر كان الذهب يصرف بعلاوة تصل إلى 29٪. بحلول الربيع لعام 1863م انخفض الدولار أكثر، إلى 152 مقابل 100 دولار ذهب. لكن بعد انتصار الاتحاد في جيتيسبيرغ تعافى الدولار إلى 131 دولار إلى 100 في الذهب. في عام 1864م تراجع مرة أخرى؛ بسبب قوات جرات التي لم تحرز تقدماً يذكر ضد لي، الذي كان متمكناً ولديه دفاعات قوية في ريتشموند طوال معظم فترة الحرب. وصل الدولار إلى أدنى مستوى أمام الذهب في يوليه من عام 1864م إلى 258 للدولار الأخضر تساوي 100 من الذهب. عندما انتهت الحرب في أبريل عام 1865م حققت العملة الأمريكية انتعاشاً ملحوظاً إلى 150 دولاراً مقابل 100 من الذهب.

في 14 من شهر أبريل من عام 1865م، أطلق جون بوث النار على إبرهام لينكولن وهو يشاهد مسرحية في مسرح فورد بواشنطن دسي، وتوفي بعد تسع ساعات من إطلاق النار عليه في 15 أبريل من عام 1865م. بعد وفاته نعاه أوتو فون بسمارك مستشار ألمانيا (1815 – 1898م) في ذلك الوقت بقوله:

"لا شك أن وفاة لينكولن كارثة للعالم، فلم يكن هناك رجل آخر في الولايات المتحدة الأمريكية يضاهيه في شخصيته وفي عظمته، وبدأ المصرفيون من جديد رحلة القبض على ثروات الأثرياء. وأخشى أن المصرفيين الأجانب من خارج البلاد وبما يملكون من دهاء وأساليب ملتوية سوف يقومون بالسيطرة على الثروات الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية، ويقومون باستخدامها بطريقة منهجية لإفساد الحضارة".

كان هنا أيضاً محاولة لاغتيال الرئيس أندرو جاكسون في 30 يناير 1835م بعد أن قضى على المحاولة الثانية للقطاع المصرفي في تأسيس ما يعرف ببنك الولايات المتحدة (بنك الاحتياط الفيدرالي الآن) في عام 1832م، أدى ذلك إلى خفض الدَّين العام إلى أقل من 34 ألف دولار، ويعد الأدنى في تاريخ الولايات المتحدة. محاولة الاغتيال كانت بعد ثلاث سنوات من إلغاء بنك الولايات المتحدة. فيما بعد سأل الرئيس أندرو جاكسون عن أهم ما تحقَّق خلال فترة حكمه فأجاب: "قضيت على البنوك".

نيوكلاس تيرست سكرتير الرئيس أندرو جاكسون تحدّث عن السطوة غير المعقولة التي يملكها بنك خاص، وهو البنك الثاني في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عهد الرئيس أندرو جاكسون بقوله: "وبصرف النظر عن الخطايا التي يرتكبها

-فإن مجرد السلطة- مجرد وجود هذه السلطة المحضة- هو أمر لا يتفق ولا يتماشى مع طبيعة وروح مؤسساتنا" (شليزنجر في كتابه عن عصر جاكسون، ص 102).

الحزب الديمقراطي على عكس الحزب الجمهوري دعم ولفترات طويلة سياسات العملة الضعيفة سوفت موني (soft-money)، في حين أن الجمهوريين دعموا سياسات معاكسة وهي سياسة عملة قوية (hard-money)، من الناحية العملية هذا يعني أن الديمقراطيين مع أو مؤيدين لخفض قيمة العملة أو "العملة الضعيفة كحل، في حين أن الجمهوريون مع نظام معيار الذهب بشكل عام ، مثال على ذلك: في الانتخابات الرئاسية لعام 1896م كان هناك جدال, فالديمقراطيون ممثلين في ويليام جنينق براين William Jennings Bryan يريدون التخفيف على المزارعين من الديون المفرطة عليهم، بدعم "عملة خالية من الفضة"، كان ذلك سيؤثر بخفض قيمة الدولار بنسبة 50٪, في حين أن الجمهوريين ممثلين في ويليام مكينللي William McKinley يرون أن الحفاظ على قيمة الدولار كما هي أوقية ذهب تعادل 20,76 دولاراً، وبالتالي فاز الجمهوريون بالانتخابات.

الرئيس رونالد ريجان جاول بعد توليه الرئاسة في 20 يناير 1981م العودة إلى معيار الذهب، بعد أن وصلت أسعار الذهب إلى 850 دولاراً للأوقية، بعد أن كانت في ظل اتفاقية بريتون وودز 35 دولاراً مقابل أوقية ذهب. خلال الفترة من العام 1944م إلى أغسطس 1971م قام بتشكيل لجنة تسمى لجنة الذهب؛ لبحث هذا الأمر خاصة وأنه لم يمضِ وقت طويل على التخلي عن معيار الذهب، ووجدت اللجنة أن وزارة الخزانة الأمريكية لا تملك أي ذهب على الإطلاق. وجدت أن المتبقي

من الذهب المخزن في فورت نوكس يجري الآن عقداً كضمان من جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي ضد الدين الوطني.

في عام 2012م سعى Newt Gingrich نيوت غينغريتش إلى توسيع دعمه في الأيام التي سبقت الانتخابات التمهيدية في ولاية كارولينا الجنوبية، في خطاب له وعد بأنه سيعيِّن لجنة جديدة لبحث إمكانية العودة لمعيار الذهب، وقال: "جزء من منهجنا يجب أن يكون لإعادة تأسيس شيء فعله رونالد ريغان في عام 1981م بأن يكون لدينا لجنة عن الذهب؛ للنظر في كامل هذا المفهوم، وهو كيف نعود إلى المال الثابت".

أيضاً الرئيس بيل كلينتون حاول أن يعمل شيئاً حيال ذلك، فبدأ بسوق المشتقات الذي يلعب دوراً رئيساً بالنسبة لأسعار الذهب عن طريق بيع وشراء عقود الذهب الورقية، وكان (الرئيس بيل كلينتون) (1992م- 2000م) قد أقر في مقابلة تلفيزيونية مع قناة أي بي سي (ABC) في 18 أبريل من عام 2010م بأنه قد أخطأ لأنه لم يقم بتنظيم سوق المشتقات المالية في التسعينيات الميلادية بعد أن نصحه بذلك وزيرا الخزانة السابقان روبرت روبن ولاري سمر؛ بحجة أن المشتقات المالية سوق معقدة, ومتطورة جدّاً ومكلفة، وبأن عدداً قليلاً من المستثمرين المحترفين يتعاملون بها، لذلك هم ليسوا بحاجة إلى أية حماية أو شفافية إضافية.

حيث تسببت الأسواق المشتقة والمشتقات المالية من تحوط ومضاربة في الأزمة المالية التي حدثت عام 2007-2008م؛ وذلك لافتقار السوق إلى الشفافية وانعدام الضوابط بين البائع والمشتري، إلى جانب عدم وجود تصنيف للمشتقات المالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني، مما أدى إلى ارتفاع حجم التعاملات داخل سوق المشتقات.

على سبيل المثال: منذ أن تراجعت إدارة الرئيس كلينتون عن تقنين عمل سوق المشتقات في النصف الثاني من التسعينيات الميلادية، بناء على نصيحة وزيري الخزانة السابقين روبرت روبن ولاري سمر تضاعف حجم سوق المشتقات بنسبة 1000% حتى عام 2006م وبنسبة 250% حتى عام 2012م، طبقاً لمكتب مراقبة العملة الأمريكي (OCC).

وتقدر القيمة الاسمية notional value للسوق حسب آخر إحصائية لعام 2012م بحوالي 700 تريليون، مصادر أخرى تشير إلى وصول القيمة الاسمية إلى مستوى 1300 تريليون دولار، يسيطر على نسبة 95% من حجم السوق خمسة بنوك فقط، وهي: جيبي مورجن تشيس، ويبلغ إجمالي تعرضه للمشتقات بحدود 90 تريليون دولار، مقابل أصول لا تتجاوز تريليوني دولار, سيتي بنك, بنك أوف أمريكا, جولد من ساك، ومورجن ستانلي.

في كل الأحوال دور تعاملات سوق المشتقات الذي يعد حديثاً مقارنة بعمر الأسواق المالية والاقتصاد العالمي، حيث بدأ في عام 1982م (وتمت أول عملية في عام 1981م) أصبح أساسياً ومؤثراً في سوق المال والسلع خاصة النفط والذهب، حيث يصل إلى حد التحكم الكامل بالأسعار حسب رأي عدد من المختصين بسوق المشتقات.

فالإصلاحات التي أدخلت على السوق بعد الأزمة المالية عام 2007- 2008م كانت غير كافية وغير مجدية، مما أدى إلى زيادة قوة البنوك من خلال عمليات الاستحواذ التي تمت أثناء الأزمة المالية، وبالتالي أصبحت البنوك الآن أكبر وأقوى مما كانت عليه في السابق، وتتعامل بالمشتقات المالية بشكل

أكبر عمّا كانت عليه قبل الأزمة المالية عام 2008م، وهو ما نشهده الآن من تضاعف للقيمة الاسمية notional value لسوق المشتقات. (مقالة نشرت في 13 نوفمبر من عام 2013م).

تعد أسعار النفط أكبر مثال على ما يحدث في الأسواق المشتقة، ففي شهر يونيه من عام 2006م أقر الكونجرس خلال اجتماع اللجنة الفرعية المكلفة من مجلس الشيوخ الأمريكي بالتحقيق في ارتفاع أسعار النفط، على أن هناك مبالغة من قبل المضاربين في الأسواق تسببت برفع معدل الأسعار لمستويات عالية, وأكدت اللجنة في تقريرها على أن "دور المضاربين في ارتفاع أسعار النفط كان أساسياً في التأثير على مسار الأسعار خلال السنوات القليلة الماضية". وأضاف التقرير" أن شراء كمية ضخمة للعقود الآجلة من قبل المضاربين تؤثر وتصنع طلباً إضافياً للنفط يدفع بالأسعار المستقبلية إلى أعلى"، قدرت حسب تقرير اللجنة بحدود عشرين إلى خمسة وعشرين دولاراً للبرميل الواحد على الأقل كقيمة مضافة لدور المضاربين على الأسعار.

في حين قدرت القيمة المضافة لدور المضاربين على الأسعار بحوالي 60% ، وقد أرجع تقرير اللجنة أسباب ما يحدث إلى" نظام الأدوات الاستثمارية المتوفر للمتعاملين في سوق النفط، والذي يمكن عدداً ضئيلاً من النافذين والمحترفين في سوق النفط من التأثير على توجه الأسعار صعوداً وهبوطاً بصورة قد لا تعكس ولا تتناسب مع الواقع الحقيقي لعامل العرض والطلب"، من خلال استخدام السعر الفوري Spot Priceكوسيلة استثمارية بشراء كميات ضخمة من العقود الآجلة، ومن ثم التأثير على الأسعار الفورية بدفع المؤشر إلى

أعلى منطقة تسمح بالتخلص من تلك العقود بأسعار عالية، وبالتالي تحقيق أرباح ضخمة.

ويقدر حجم العقود المستقبلية المتداولة يومياً في أسواق النفط طبقاً لمايكل ماسترز في شهادته أمام الكونغرس عام 2009م، وهو متخصص في سوق السلع بحوالي مليار برميل يومياً، في حين أن الاستهلاك لا يتجاوز الـ 85 مليون برميل يومياً لعام 2009م، هذا يعني أن أكثر من 90% من التعاملات اليومية تتضمن ما يسمى بالبراميل الورقية، وهي تعاملات لا تدخل حيز التنفيذ وتغلق قبل أن يكون هناك تسليم للشحنة، لكنها تؤثر بشكل مباشر على مسار الأسعار الفورية، بحكم أن الأسعار الفورية هي المرجع الرئيسي للأسعار.

ويرى البعض ومنهم جوزيف كينيدي من الكونجرس الأمريكي عن ولاية ماساشوستس بأنه ينبغي منع مضاربي العقود المستقبلية Futures contract من بورصات السلع في العالم، ويضيف بأن المضاربين الذين يشترون ويبيعون العقود الآجلة، والذين لا يوجد لديهم التزامات بشأن إيصال برميل النفط بشكل فعلي للمستهلكين يضيفون قيمة إضافية على التكلفة بسبب المزايدة على سعر النفط في السعي لتحقيق مكاسب مالية عالية.

ما ذكره كينيدي (إيقاف العمل بالعقود المستقبلية) هو ما يجب أن يحدث إذا أرادت الدول المنتجة والمستهلكة على حدٍّ سواء حماية المخزون والأسعار، فالعقود المستقبلية Futures contract الآن تستخدم في الغالب من قبل المضاربين، وعادة ما يغلق العقد قبل أن يحل وقت التسليم, لذا إيصال أو نقل السلعة لا يحدث أبداً، وإنما تستخدم في المضاربة على الأسعار فقط، وهي عادة تسمى العقود الورقية أو البرميل الورقي، وهي نفط

لنفط لم non- physical crude oil خـام غيـر مـادي أو موجـود ينتج بعد، أو هو على وشك أن ينتج من حقل نفطي، ولكن لم يتم حتـى الآن إعطـاء موعـد متـى سيتم تحميلهـا علـى ناقلـة الـنفط، عنـدها يحصـل الـنفط علـى تـاريخ تحميـل وهـي نسبة لا تتجـاوز 1% يتحول اسم البرميل إلى" wet barrels برميل رطب".

وبالتـالي هـذا يحـتم علـى الـدول المنتجـة فـي دول الأوبـك، وعلى رأسها المملكة التي يعد نفطها هو أساس الأسعار الفوريـة Spot Price بأسواق الـنفط فـي نيويـورك، وتعتمـد بنسـبة 90% أو أكثر على مداخيل النفط البحـث عن آليـة أسـعار تضـمن إبعـاد أو منـع مضـاربي العقـود المسـتقبلية Futures contract الـذين يسعون لتحقيق أرباح على حساب دول وشعوب تعتـاش، ويعتبـر الـنفط السـلعة الوحيـدة الحيويـة لبقائهـا، وذلـك بقصـر التـداولات على العقود الآجلة .Forward contract

هذا وتعـود جـذور المشـكلة إلـى عـام 1991م، وبعـد مـرور سنوات قليلة على بدء العمل بـالعقود الآجلـة للنفط والتداول فـي بورصة نيويورك للسلع، وكان ذلك في عـام 1983م، عنـدما قـام جولدمان ساك بتقديم اقتراح إلى لجنة تداول السلع الآجلة يقضـي اعتبـار متعـاملي الـوول سـتريت الـذين يضـعون رهانـات كبيـرة على النفط على أنها تحوط، وإعفـاءهم أو اسـتثناءهم مـن الحـدود أو القيـود التنظيميـة علـى تـداولاتهم، وبالفعـل منحـت اللجنـة استثناء إلى جولـدمان سـاك، ممـا أدى بجولـدمان سـاك إلـى ضـخ مئات المليارات في الصفقات النفطية للمضـاربة، وأعقب إعفـاء جولـدمان سـاك إعفـاءات لمصـارف أخـرى. بحلـول عـام 2008م قـدر إجمـالي مـا تملكـه البنـوك الاسـتثمارية مـا نسـبته 32٪ مـن سوق العقود الآجلة للنفط.

ولو ألقينا بعض الضوء على تاريخ آلية أسعار النفط في الأسواق العالمية عندما كانت الشركات الكبرى، والتي تعرف بالأخوات السبع وهم: موبل, برتش بتروليوم, شيل,ستاندر أوف أويل, شيفرون, تكساكو وجولف أويل مسيطرين على الجزء الأكبر من صادرات النفط حول العالم. منذ العقد الأخير من القرن الثامن عشر مروراً بالقرن التاسع عشر، وحتى عام 1974م كانت تلك الشركات على مدى عقود طويلة تمنع كميات كبيرة من النفط الخام من التراكم في أيدي الباعة، "هذا المنع أدى إلى تقليل خطر البائعين من التنافس للتخلص من النفط غير المرغوب فيه للمشترين، مما يدفع بالأسعار إلى أسفل" (بنروز، 1968م). وهذا ما تحتاجه أسواق النفط في المرحلة المقبلة.

وكانت آلية أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال أكثر من 120 سنة قد مرت بأربع مراحل، المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل عام 1974م عندما كانت الأسعار مثبتة Administered Price وهي اتفاق مباشر بين البائع والمشتري، واتفاقهم على سعر محدد بشكل مباشر يمنع الآخرين مثل الوسطاء من التأثير على الأسعار في السوق، وهي الآلية المتعارف عليها لبيع وشراء النفط لأكثر من مائة عام حتى عام 1974م. تلك الآلية (الأسعار المثبتة) كانت تدار من قبل الأخوات السبع أو شركات النفط العالمية IOC القائمة على صناعة النفط ذلك الوقت, في عام 1974م حصل تغيير طفيف من ناحية فنية فقط على آلية تثبيت الأسعار مع استمرار التعامل كشركاء وفريق واحد، ولكن (غير معلن للآخرين) أطلق عليها مصطلح Arm's Length Transaction بين شركات النفط العالمية والوطنية.

في الثمانينيات الميلادية ومع تزايد الطلب على النفط، أصبحت

عمليات البيع تأخذ نوعاً من التعقيد والبطء في التنفيذ، مما أدى إلى انهيار آلية Arm's Length Transaction عام 1985م؛ وذلك لعدم ملاءمتها للنمو المتزايد للعرض والطلب وبالتالي نهاية المرحلة الثانية. في عام 1986م كمرحلة انتقالية بدأ التعامل لفترة محدودة بآلية أسعار تعرف باسم "نيت باك" Netback Pricing، وكان النفط السعودي هو أساس تسعيرة النت باك وهي: تحديد قيمة سعر برميل النفط الخام من خلال شبكة تكاليف قيمة المنتجات المستخرجة من عملية التكرير, بعد أقل من سنة تم إلغاء "نيت باك"؛ بحجة إمكانية التلاعب في العملية المصاحبة لحساب التكاليف، وهي نهاية المرحلة الثالثة التي قدمت أو أظهرت مفهوم سعر سوق النفط الخام وهي المرحلة الرابعة للأسعار. في نهاية عام 1987م وبداية عام 1988م بدأ التعامل بآلية الأسعار المعروفة باسم "سعر السوق " Market Price ومازالت قائمة حتى الآن، وهي تعتمد بشكل أساسي على عاملي العرض والطلب, وتتم بطريقتين الأولى: مباشرة في التسليم والدفع الفوري Spot Price خلال 48 ساعة، وهي فترة التحويل النقدي من المشتري لحساب البائع، وتعد المؤشر اليومي المتعارف عليه لأسعار النفط، والثانية: وسيلة استثمارية تلجأ إليها العديد من الدول المنتجة للنفط والمستهلكة على حد سواء تسمى العقود المستقبلية Future Contract.



JOHN F. KENNEDY

XXXV President of the United States: 1961-1963

Executive Order 11110 - Amendment of Executive Order No. 10289 as Amended, Relating to the Performance of Certain Functions Affecting the Department of the Treasury

June 4, 1963

By virtue of the authority vested in me by section 301 of title 3 of the United States Code, it is ordered as follows:

SECTION 1. Executive Order No. 10289 of September 19, 1951, as amended, is hereby further amended --

(a) By adding at the end of paragraph 1 thereof the following subparagraph (j):

"(j) The authority vested in the President by paragraph (b) of section 43 of the Act of May 12, 1933, as amended (31 U.S.C. 821 (b)), to issue silver certificates against any silver bullion, silver, or standard silver dollars in the Treasury not then held for redemption of any outstanding silver certificates, to prescribe the denominations of such silver certificates, and to coin standard silver dollars and subsidiary silver currency for their redemption," and

(b) By revoking subparagraphs (b) and (c) of paragraph 2 thereof.

SEC. 2. The amendment made by this Order shall not affect any act done, or any right accruing or accrued or any suit or proceeding had or commenced in any civil or criminal cause prior to the date of this Order but all such liabilities shall continue and may be enforced as if said amendments had not been made.

JOHN F. KENNEDY
THE WHITE HOUSE,
June 4, 1963

FEDERAL REGISTER



Office of the Federal Register

Font Size: A A A A

Print

Report Typo

ADD THIS

Citation: John T. Woolley and Gerhard Peters, *The American Presidency Project* [online]. Santa Barbara, CA: University of California (hosted), Gerhard Peters (database). Available from World Wide Web: http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=59049.

On June 4th 1963, John F Kennedy signed Executive Order 1110 which returned to the U.S. Government the power to issue currency without going through the Federal reserve. With the stroke of his pen, President Kennedy was on his way to putting the Federal Reserve Bank of New York out of business ~ for that order gave the U.S. the ability to create its own money backed by silver. Five months later on November 22, 1963 Kennedy was assassinated.

21

Conclusion

In presenting our report, we are conscious of the complexity of an attempt to define what the role of gold should be in the domestic and international monetary systems.

The majority of us at this time favor essentially no change in the present role of gold. Yet, we are not prepared to rule out that an enlarged role for gold may emerge at some future date. If reasonable price stability and confidence in our currency are not restored in the years ahead, we believe that those who advocate an immediate return to gold will grow in numbers and political influence.* If there is success in restoring price stability and confidence in our currency, tighter linkage of our monetary system to gold may well become supererogatory.

The minority of us who regard gold as the only real money the world has ever known have placed our views on record: the only way price stability can be restored here (indeed, in the world) is by making the dollar (and other national currencies) convertible into gold. Linking money to gold domestically and internationally will solve the problem of inflation, high interest rates, and budget deficits.

We have made no attempt to conceal the divisions among us. In that respect, our views probably represent the range of opinions held by the country at large. We hope, nevertheless, that our report will make a contribution to public understanding of the important issues involved. In that event, the time we have devoted to preparatory study before our meetings and to the deliberations themselves will have been well spent.**

نتائج اللجنة التي شكلها الرئيس رونالد ريجان عام 1981م؛ لدراسة عودة الولايات المتحدة لتبني معيار الذهب، وقدمت نتائجها في 31 مارس 1981م. كانت اللجنة برئاسة دونالد ريجان الرئيس التنفيذي لشركة ماري لينش. (صفحة 21 من التقرير النهائي).

حقيقة تلاعب البنوك المركزية بأسعار الذهب، وكيف تتم، ولماذا؟

"إن البنوك المركزية على استعداد لتأجير كميات كبيرة من الذهب في حال ارتفاع الأسعار". الرئيس السابق لبنك الاحتياط الفيدرالي آلان جرينسبان في شهادته أمام الكونجرس في 24 يوليه من عام 1998م.

ويليام وايت من مصرف التسويات الدولية (BIS) والذي يعرف بأنه البنك المركزي لجميع البنوك المركزية حول العالم في كلمة ألقاها في شهر يونيه من عام 2005م، ذكر فيها أن "البنوك المركزية تتعاون فيما بينها للتدخل والتأثير على أسعار الأصول كالذهب عند الحاجة لذلك".

التجارب على استخدام العملات الورقية (فيات غير مدعومة بالذهب) يعود إلى أيام السلالات الصينية القديمة، في محاولة لمحاكاة أو استبدال المال الحقيقي وهو الذهب. والسبب بسيط وواضح في مقولة لأرسطو الفيلسوف اليوناني، وأحد طلاب أفلاطون، ومعلم الإسكندر الأكبر. ويعد أفضل من تحدث عن النقود الورقية منذ 2400 سنة، عندما قال:

"في الواقع لا يوجد شيء خطأ بحد ذاته مع النقود الورقية (فيات)، شريطة أن نحصل على حكومة أو سلطة مثالية, وذكاء رباني للحاكم"، لكن بطبيعة الحال هذا يعد أمراً مستحيلاً، لهذا السبب وخلال التاريخ البشري لم يكن هناك مال احتفظ بقيمته أو استبدال الذهب ك مال حقيقي.

“In effect, there is nothing inherently wrong with fiat money, provided we get perfect authority and godlike intelligence for kings.”

بمعنـى آخـر لا توجـد سـلطة كاملـة، والحكومـات لا تملـك ذكاء ربانيـاً، لهـذا السبب تحتـاج البنـوك المركزيـة إلـى التلاعب بأسعار الذهب في محاولة لتعزيز الثقة في العملات الورقية.

على مر التاريخ كان هناك مخططات مستمرة ولـم تتوقـف لمحاولـة التلاعـب فـي سـعر الـذهب، والـذهب فـي حـد ذاتـه مـن حيــث النقــود الورقيــة. ويــأتي هــذا التلاعــب مــن الحكومــات والمؤسسات، وكذلك من الأفراد. وكـان الهدف دائمـاً إمـا تحديد قيمـة العمـلات أو تعزيـز تلـك القيمـة مـن حيـث الـذهب. المفتـاح الأول لهـذا هـو لضـمان جعـل سـعر الـذهب فـي العملـة الورقيـة، ولـيس سـعر العملـة الورقيـة فـي الـذهب. الحكومـة الأمريكيـة, وزارة الخزانــة, بنـك الاحتيـاط الفيـدرالي، وبنـوك السـبائك مثـل جيبـي مـورجن تشيسـي، بـالتعـاون مـع بنـك إنجلتـرا وبنـوك أخـرى مركزية إذا دعت الحاجة.

مقالة عن هذا الموضوع بعنوان: " كيفية وأسباب التلاعب بأسـعار الـذهب" لبـول كريـغ روبـرتس وديـف كرانزليـر **Paul Craig Roberts and Dave Kranzler**

رفـع القيـود عـن النظـام المـالي خـلال فتـرة رئاسـة الـرئيس كلينتـون والـرئيس جـورج بـوش الابـن أدَّت إلـى نتـائج متوقعـة؛ أولها: تركيز مالي وسلوك متهور. بعض من البنوك نمت بشكل كبيــر جــدّاً، بحيــث إن الســلطات الماليــة أعلنــت بــأنهم – أي: البنــوك- "أكبــر مــن أن تفشــل". إزالتهــا مــن انضــباط الســوق، وأصبحت البنوك تحت وصاية الحكومـة تتطلـب كميـة هائلـة مـن الأمـوال الجديـدة مـن جانـب بنـك الاحتيـاط الفيـدرالي؛ مـن أجـل تقـديم الـدعم للاحتيـاط الفيـدرالي خـلال سياسـة التسـيير الكمــي، تخفيف أسعار الأدوات الماليـة فـي الميزانيـات العموميـة للبنـوك؛ وذلــك للتمويــل بأســعار فائــدة منخفضــة، العجــز فــي الميزانيــة

الفيدرالية تريليون دولار المرتبطة بالركود الطويل الذي سببته الأزمة المالية.

سياسة الاحتياطي الفيدرالي تحويل تريليون دولار من سندات سنوياً وضعت الضغط على الدولار الأمريكي، أدَّت إلى خفض قيمته مقابل الذهب. عندما وصلت أسعار الذهب حوالي 1900 دولار للأوقية في عام 2011م أدرك بنك الاحتياط الفيدرالي أن 2000 دولار للأوقية يمكن أن يكون لها تأثير نفسي, من شأنها أن تنعكس على سعر صرف الدولار مع العملات الأخرى، مما قد يؤدي إلى تهافت الجميع لبيع الدولارات؛ لتجنب الهبوط في القيمة. هذا السيناريو المخيف يؤدي إلى التدخل والتلاعب في سعر الذهب، بحيث يتم تأجير الذهب من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي إلى ما يعرف ببنوك السبائك مثل جيبي مورجن تشيسي؛ من أجل استحداث معروض اصطناعي في السوق؛ لاستيعاب الطلب المتزايد، التي لولاها لاستمرت الأسعار بالارتفاع إلى الأعلى.

يتكون التلاعب من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي باستخدام بنوك السبائك كوكلاء للبيع المكشوف للذهب في سوق العقود الآجلة بنيويورك والمعروف بكومكس. البيع على المكشوف يدفع لخفض سعر الذهب، وتدفع إلى تفعيل أوامر وقف الخسارة وطلبات تغطية الهامش triggers stop- loss orders and margin calls، ويخيف المستثمرين من الصناديق الاستثمارية في الذهب. تقوم بنوك السبائك بشراء أسهم متخلى عنها وعرضها على الصناديق الاستثمارية كبديل بعد أن تخلصت من سبائك الذهب. بعد ذلك تقوم بنوك السبائك ببيع الذهب في سوق لندن للذهب بشكل عيني physical، حيث تحقق المبيعات في سوق لندن هدفين؛ الأول: التصديق على انخفاض الأسعار،

وأن البيع على المكشوف في سوق كومكس يحقق إضافة إلى ذلك توفر المعروض من الذهب؛ لتلبية مطالب الأسواق الآسيوية للذهب بشكل عيني physical بدلاً من أوراق الذهب. الأدلة على التلاعب بأسعار الذهب واضحة ومعروفة لدى العديد من المهتمين بالذهب، لكنها آلية في طريقها إلى الزوال كما نلاحظ من تحرك الذهب بشكل عيني physical من نيويورك ولندن إلى آسيا، وأصبحت كميات أوراق الذهب في أسوق لندن ونيويورك الآن تتجاوز كثيراً العرض المتاح.

المكان الرئيسي لنشاط تلاعب بنك الاحتياط الفيدرالي هو سوق نيويورك كومكس، حيث يتداول العالم الذهب للعقود الآجلة. كل عقد من العقود الآجلة يمثل 100 أوقية ذهبية، يتم الإشارة إلى ما يعرف بسوق كومكس على أنه تبادل لأوراق الذهب؛ بسبب استخدام هذه العقود الآجلة في السوق. على الرغم من أن العديد من البنوك العالمية مثل JP مورجان، HSBC وبنك نوفا سكوتيا تتداول في السوق الآجلة لعقود الذهب الورقية، حيث تستحوذ تلك البنوك على الغالبية العظمى من أحجام التداول. آلية التداول للذهب (والفضة) الآجلة تتم في السوق على غرار المزاد داخل سوق كومكس يومياً من الساعة 8:20 حتى 01:30 بتوقيت نيويورك. يتم تداول العقود الآجلة في سوق كومكس أيضاً على ما يعرف جلوبيكس, جلوبيكس Globex هو نظام كومبيوتر يستخدم في تداول عقود المشتقات المالية والعملات والعقود الآجلة، وهي تعمل بشكل مستمر إلا في عطلة نهاية الأسبوع، أي شخص في أي مكان في العالم مع إمكانية الوصول إلى منصة تداول العقود الآجلة التي تعتمد على الكمبيوتر لديه حق الوصول إلى نظام جلوبكس.

بالإضافة إلى كومكس يشارك بنك الاحتياط الفيدرالي أيضاً في التلاعب في أسعار الذهب بشكل أكبر، ليشمل إجمالي قيمة الدولار في سوق لندن لتداول الذهب, ويسمى هذا السوق LBMA (رابطة سوق السبائك بلندن)، وهي تتألف من العديد من البنوك الكبيرة الذين يعدون هم صناع السوق LMBA المعروفة باسم "بنوك الذهب" (باركليز وكريديت سويس ودويتشه بنك وجولدمان ساكس، HSBC، JPMorganChase وميريل لينش / بنك أوف أميركا وميتسوي وسوسيتيه جنرال وبنك نوفا سكوتيا وUBS). في حين أن كومكس هو "ورقة الذهب" الصرف، وLBMA رابطة سوق السبائك بلندن هي الرابط مع تجارة الذهب المادي physical كانت ولاتزال منذ عقود طويلة. عندما يرغب مشترٍ كبير بحجم البنوك المركزية، أو صناديق الاستثمار الكبيرة، أو المستثمرين من القطاع الخاص الأثرياء بشراء أو بيع كمية كبيرة من الذهب بشكل مادي physical، يفعلون ذلك في سوق LBMA.

وتنطوي عملية التلاعب بالذهب من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي على ممارسة الضغط الهبوطي القوي على سعر الذهب، عن طريق بيع كمية هائلة من الذهب الآجلة في سوق كومكس، التي يتم إسقاطها مثل القنابل إما في كومكس خلال ساعات التداول NY بتوقيت نيويورك، أو عبر نظام جلوبكس. ومن الأمثلة القريبة: ما حدث يوم الإثنين/ 6 يناير 2014م, فبعد ارتفاع بأكثر من 15 دولار للأوقية في الأسواق الآسيوية والأوروبية، انخفضت الأسعار فجأة إلى 35 دولاراً للأوقية في الساعة 10:14 في فترة أقل من 60 ثانية، تم خلالها تداول أكثر من 12 ألف عقد تعادل نسبة 10% من إجمالي حجم تداولات السوق الآجلة للذهب في ذلك اليوم كله. لم يكن هناك أخبار غير عادية، ولم تكن هناك أحداث في السوق تؤدي إلى زيادة هائلة

مفاجئة في كومكس ببيع العقود الآجلة، التي تسببت في انخفاض حاد ومفاجئ في سعر الذهب. في الوقت نفسه، عدم وجود سوق آخر للأوراق المالية (ما عدا الفضة) شهد حجم تداول وحركة غير عادية، 12000 عقداً تمثل 1.2 مليون أوقية من الذهب، وهو مبلغ يتجاوز ثلاثة أضعاف المبلغ الإجمالي من الذهب في خزائن كومكس، التي يمكن تسليمها للمشترين من هذه العقود.

هذا التلاعب من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي ينطوي على البيع المكشوف لعقود الذهب في السوق الآجلة كومكس. "كشف" يعني أن هذه العقود التي تباع دون وجود أي كمية من الذهب الفعلي للتوصيل إذا كان المشتري على الجانب الآخر قرر أن يطلب التسليم، ويعرف هذا أيضاً باسم "البيع على المكشوف العاري". ويجري تنفيذ التداول التلاعب من خلال أحد البنوك التجارية الرئيسية، والتي تعرف باسم بنوك الذهب في السوق الآجلة، مثل: JPMorganChase، HSBC، وبنك نوفا سكوتيا. هذه البنوك تفعل البيع الفعلي نيابة عن بنك الاحتياط الفيدرالي. الطريقة أو الأسلوب الذي يتبعه بنك الاحتياط الفيدرالي هو ضخ كمية كبيرة من العقود الآجلة في السوق مخالفة، أو على عكس الأسعار التي حددها أو يرغب التاجر أو المتداول العادي عن حسن النية bona fide ببيع كميات العقود التي بحوزته خاصة الكميات الكبيرة، هذا الأخير سيحاول قدر الإمكان تحقيق أقصى قدر من الأرباح أو تقليل الخسائر.

بنك الاحتياط الفيدرالي أيضاً يتلاعب بنشاط الذهب عن طريق نظام جلوبيكس Globex، حيث تتخلل سوق جلوبيكس فترات من الزمن "الهادئ"، الذي يعد حجم التداولات منخفضة جدّاً. خلال هذه الفترات يقوم بنك الاحتياط الفيدرالي وبنوك

السبائك التي تعد شريكاً في أعمال الفيدرالي داخل أسوق الذهب بضخ كميات هائلة من العقود الآجلة من الذهب خلال فترة وجيزة جدّاً من الزمن؛ لغرض دفع سعر أقل. البنوك تعرف أن هناك عدداً قليلاً جدّاً من المشترين في جميع أنحاء العالم خلال هذه الفترات الزمنية من التداولات؛ لاستيعاب تلك الأسعار المتدنية من البيع. هذا يدفع الأسعار إلى مستويات أقل مما لو حدثت عملية البيع عندما يكون السوق أكثر نشاطاً.

من الأمثلة الرئيسية لهذا النوع من التدخل وقعت في 18 ديسمبر 2013م، وعلى الفور بعد أن أعلن بنك الاحتياط الفيدرالي قراره الحد من شراء السندات بمقدار 10 مليارات دولار شهرياً من بداية شهر يناير من عام 2014م. ومع أن جميع أسواق العالم المالية مغلقة بما في ذلك سوق كومكس للذهب، تم بيع كمية هائلة من الذهب الآجلة في سوق كومكس عبر نظام الكومبيوتر جلوبيكس خلال واحدة من الفترات الأقل نشاطاً في العام كله. هذا البيع دفع سعر الذهب بالانخفاض 23 دولاراً في غضون ساعتين فقط.

الموجة الثانية من عمليات البيع الآجلة حدثت في نفس الفترة ابتداء من الساعة 2:30 بتوقيت نيويورك في تاريخ 19 ديسمبر من عام 2013م. هذا الوقت من اليوم تحديداً هي واحدة من أقل فترات التداول النشطة في كومكس خلال أي يوم تداول 23 ساعة (هناك ساعة واحدة عند عقود الذهب الآجلة وقف تام عن التداول). تم ضخ أكثر من 4900 من عقود الذهب الورقية، تمثل 14.5 طن من الذهب في نظام جلوبيكس خلال فترة دقيقتين فقط من 2:40 - 2:41 a.m صباحاً، مما أدى إلى انخفاض هائل بقيمة 24 دولاراً في سعر أوقية الذهب. ولم تكن هذه هي نهاية البيع، بعد وقت قصير من فتح باب كومكس في

وقت لاحق من صباح ذلك اليوم، تم بيع 1654 عقداً، بعد فترة وجيزة تم بيع 2295 عقداً آخر. تمثل هذه حوالي 12.2 طن من الذهب. في الساعة 10:00 صباحاً بتوقيت شرق الولايات المتحدة، تم بيع كمية من العقود وصلت إلى 2530 عقداً، ومن ثم 3482 عقداً إضافياً بعد مرور ست دقائق فقط. وتمثل هذه المبيعات 18.7 طن من الذهب.

كل ذلك حدث في غضون ست دقائق خلال فترة ثماني ساعات، إجمالي الكمية 37.6 طن متري (الطن المتري يزيد بنسبة 10٪ عن الطن الأمريكي) من عقود الذهب المستقبلية تم بيعها. وشكلت العقود المباعة خلال هذه الدقائق الست 10٪ من الحجم الكلي الذي تم تداوله خلال فترة الـ 23 ساعة التالية. وشكلت تلك الكمية المباعة خلال الست دقائق أربعة أعشار من واحد في المئة من تداولات ذلك اليوم 10٪ من إجمالي حجم التداول. كان كمية الذهب ممثلة في العقود الآجلة التي تم بيعها خلال هذه الدقائق الست ضعف كمية الذهب المتاح للتسليم من كومكس.

وكان الغرض من دفع سعر الذهب إلى أسفل من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي هو لمنع خفض إعلان شراء السندات tapering (أو ما يسمى تدريجياً أو متناقصاً) من الدفع بالدولار، وسوق الأسهم والسندات إلى أسفل. الأسواق تفهم أن السيولة التي يوفرها التسيير الكمي هي السبب في ارتفاع السندات وأسعار الأسهم، وعلى علم أيضاً من أن المكاسب من سوق الأسهم تمنع وتحد من شراء الذهب. في السابق عندما تطرق بنك الاحتياط الفيدرالي إلى فكرة خفض مشتريات السندات تراجعت أسواق الأسهم، والسندات تم التخلص منها ببيعها؛

لتحييد وإزالة ذعر السوق، قام بنك الاحتياط الفيدرالي بالتلاعب بأسواق الذهب والأسهم على حدٍّ سواء.

في حين أن التلاعب في سوق الذهب الذي حدث منذ بداية ارتفاع أسعار الذهب في أواخر عام 2000م، هذا النمط من تفشي التلاعب بالبيع على المكشوف للعقود الآجلة حدث بشكل مكثف خلال السنوات الأخيرة، وخلال السنتين اللتين تلتا انخفاض السعر من أعلى مستوى له عند 1900 دولار للأوقية في سبتمبر 2011م. وعادة يبدأ التلاعب أو الهجوم على أسعار الذهب خلال فترة واحدة من عدة نقاط رئيسية، في الوقت المناسب خلال فترة التداول جلوبيكس 23 ساعة. أكثر وقت تدخلات يحدث عند افتتاح تداولات العقود الآجلة للذهب في كومكس، وهو 8:20 صباحاً بتوقيت نيويورك؛ لتحديد مسار أسعار التداولات، وعادة ما ينخفض سعر الذهب عندما يفتتح كومكس. وفيما يلي بعض الأوقات الأخرى الأكثر شيوعاً عند بيع الذهب الآجلة:

– 6:00 خلال أيام الأسبوع نظام جلوبيكس يفتتح بعد الإغلاق لمدة ساعة.

– 6:00 توقيت نيويورك وقت افتتاح جلوبيكس لبداية الأسبوع.

– 2:30 توقيت نيويورك عند إغلاق بورصة شانغهاي للذهب.

– 4:00 توقيت نيويورك مع بداية افتتاح سوق لندن للذهب (LBMA).

02:00 بتوقيت نيويورك، أي يوم ولكن بصفة خاصة يوم الجمعة، بعد إغلاق تداول سوق كومكس - تداولات نظام جلوبيكس فقط غير السائلة، أي: ورقية وبقية أسواق العالم لا تزال مغلقة.

بالإضافة إلى بيع العقود الآجلة في بورصة كومكس من أجل دفع سعر الذهب إلى أسفل, بنك الاحتياط الفيدرالي وبنوك السبائك تقوم أيضاً وبشكل متقطع ببيع كميات كبيرة من الذهب في سوق الذهب LBMA في لندن. عملية بيع وشراء الذهب الفعلي أكثر عملية مرهقة ومعقدة من تداول العقود الآجلة. عندما تعرض كميات كبيرة من سبائك الذهب للبيع بسوق لندن فإنها تفرض على السوق أسعاراً أقل بكثير من مبلغ مساوٍ أو ما يعادله من العقود الآجلة، أي: أن بيع الذهب بشكل عيني يخفض الأسعار بشكل أكبر من عرض نفس الكمية بعقود آجلة, كميات الذهب الكبيرة محدودة، لذا تستخدم تلك الكمية بعناية فائقة وبشكل انتقائي، أي: عندما يتطلب الأمر أن يكون التأثير المقصود في السوق أكثر فعالية.

الغرض الأساسي للعقود الآجلة البيع على المكشوف في كومكس هو حماية قيمة الدولار من تزايد المعروض من الدولارات التي تستحدثها سياسة بنك الاحتياط الفيدرالي من التسيير (التسهيل) الكمي، بحيث يقوم بنك الاحتياط الفيدرالي بتأجير الذهب لتزويد وإمداد الذهب إلى السوق؛ من أجل الحد من معدل ارتفاع أسعاره. هذه الآلية أو الأسلوب الذي اتبعه الفيدرالي الأمريكي استنزف احتياطات الذهب لدى بنك الاحتياط الفيدرالي، وأدت بالتالي إلى نقص في مخزون الذهب. تاريخياً معظم المشترين الكبار يتركون الذهب؛ من أجل حفظها في خزائن بنك الاحتياط الفيدرالي وبنك إنجلترا،

أو أحد بنوك السبائك بدلاً من تكبد تكاليف نقل الذهب للجهات المحلية لتخزينها، لكن في السنوات الأخيرة بدأت دول مثل الصين تطلب استلام الذهب الذي تقوم بشرائه.

مطالب تسليم الذهب بشكل عيني أجبر بنك الاحتياط الفيدرالي وبنوك السبائك على استخدام تكتيكات غير عادية وربما غير شرعية؛ من أجل الحصول على الذهب؛ لتسوية العقود الآجلة التي تتطلب التسليم، وأن تكون قادرة على تقديم السبائك التي تم شراؤها في سوق لندن (LBMA)، حيث يتم الحصول على الذهب للتسليم إلى بنك مركزي مبهم أو مجهول لعملية تأجير الذهب، من "اقتراض" الذهب للعميل الذي يحفظها لدى بنوك السبائك مثل: جي بي مورغان في الخزائن الخاصة بتلك البنوك في LBMA.

يحدث تأجير الذهب من قبل البنك المركزي عندما تأخذ البنوك المركزية الذهب الذي في احتياطاتها وبشكل عيني وتؤجره لبنوك السبائك. بنوك السبائك تبيع الذهب في سوق الذهب في لندن. صفقة تأجير الذهب تجعل الذهب المتاح الذي يمكن أن يتم تسليمه للمشترين في الكميات التي لن تكون متاحة بالأسعار القائمة. استخدام تأجير الذهب للتلاعب في سعر الذهب أصبح أمراً سائداً في عام 1990م. في حين أن البنوك المركزية اعترفت بالمشاركة في معاملات تأجير الذهب، لكنهم لا يعترفون بالغرض منها، لكن رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي السابق آلان جرينسبان اعترف بتدخل البنوك للتحكم في الأسعار خلال شهادة أمام الكونجرس عن سوق المشتقات في عام 1998م بقوله: "إن البنوك المركزية على أهبة الاستعداد لتأجير الذهب لزيادة الكميات في حال ارتفاع الأسعار ".

طريقة أخرى للحصول على الذهب للبيع أو التسليم تعرف باسم "rehypothecation" إعادة رهن (رهن مسبق لعميل محتجزة لدى البنك كعقار مثلاً, لكن البنك يقوم بإعادة رهنه مرة أخرى) بمعنى آخر: عندما تقوم البنوك أو السماسرة والمتعاملين بإعادة استخدام الضمانات المقدمة من عملاء مثل صناديق التحوط لدعم صفقات الوسيط الخاصة والاقتراض, وتتم العملية عندما تقوم شركة مصرفية أو وساطة "تقترض" أصول لعملاء محتجزة من قبل البنوك. من الناحية الفنية، عملاء البنوك/ شركة وساطة توقيع اتفاق عند فتح الحساب الذي قد تعهدت الأصول في الحساب للحصول على قروض، مثل القروض الهامش. ولكن البنوك تأخذ الأصول المرهونة تستخدمها لأغراض خاصة بهم بدلاً من العميل. هذا هو rehypothecation. رغم أن البنوك المركزية تكشف عن كامل ممارسة تأجير الذهب والمصارف/ السماسرة لكنها لا تكشف علناً عن تفاصيل إعادة الرهن الخاصة بهم.

على مدى 13 عاماً من ارتفاع الأسعار استنفدت عمليات التأجير وإعادة تأجير الذهب إلى حد كبير أكثر من الذهب في خزائن بنك الاحتياط الفيدرالي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي وبنوك السبائك خاصة مثل JPMorganChase. نضوب قبو الذهب أصبح مشكلة، فنزويلا كانت أول دولة طلبت استعادة ذهبها المخزن لدى البنوك المركزية الأجنبية، وعلى رأسها بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا. وقد أثار طلب فنزويلا من خلال الشائعات المتداولة في السوق أن الذهب كان يجري تأجيره وhypothecated في زيادة الكميات. بعد حوالي عام قدمت ألمانيا طلباً مماثلاً، لكن بنك الاحتياط الفيدرالي رفض طلب ألمانيا، لكن في نهاية المطاف وبعد مفاوضات عدة تم الاتفاق على جدول زمني للتسليم، يصل إلى

فترة سبع سنوات حتى عام 2021م، بحيث يتم تسليم ألمانيا 300 طن من إجمالي 1500 طن على مدى سبع سنوات، مما يضع عدة احتمالات, منها: عدم وجود الذهب لدى بنك الاحتياط الفيدرالي بنيويورك!

لماذا يحتاج بنك الاحتياط الفيدرالي إلى سبع سنوات لإعادة 20 بالمائة من الذهب إلى ألمانيا؟

الجواب: هو أن بنك الاحتياط الفيدرالي لا يملك الذهب أسفل قبو بنك الاحتياط الفيدرالي بنيويورك لتحقيق ذلك. في عام 2011م استغرق الأمر أربعة أشهر لإعادة 160 طناً من الذهب إلى فنزويلا. ومن الواضح أن الذهب بشكل عيني غير متوفر بسهولة في متناول اليد، وكان لا بد من الاقتراض ربما من الملاك من القطاع الخاص المطمئنين الذين يعتقدون خطأ أن ذهبهم بأمان.

دفعت البنوك المركزية الغربية الصيرفة الاحتياطية الجزئية الذهب fractional gold reserve banking لدرجة أن لديهم ما يكفي من الاحتياطيات لتغطية السحوبات. وتعود بداية الصيرفة الاحتياطية الجزئية عندما علم الصاغة في العصور الوسطى أن أصحاب الذهب المخزن لديهم نادراً ما يسحبون منه. بدأ أولئك الصاغة إلى تعميم وزيادة المطالبات الورقية للذهب، بحيث تسمح للصاغة لإقراض الذهب الذي لم يكن لديهم عن طريق إصدار المزيد من الإيصالات الورقية، وهذا هو ما قام به بنك الاحتياط الفيدرالي. أنشأ بنك الاحتياط الفيدرالي المطالبات من الورق إلى الذهب الذي لا وجود له في شكل مادي، وتباع هذه المطالبات بكميات كبيرة؛ من أجل خفض سعر الذهب. مطالبات الورق إلى الذهب هي مضاعفات كبيرة من كمية الذهب الفعلية المتاحة للتسليم. تقارير البنك

الاحتياط الهندي أن نسبة مطالبات الورق إلى الذهب تتجاوز كمية الذهب المتاح للتسليم بنسبة 93: 1.

تراجعت أسعار الذهب إلى 650 دولاراً للأوقية منذ أن وصل إلى 1900 دولار للأوقية في سبتمبر 2011م، هو ثمرة جهود صممت للتلاعب بأسعار الذهب من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي وبنوك السبائك على حد سواء؛ لحماية الدولار من سياسات الفيدرالي التسيير الكمي (التسهيل)، ولتوفير ما يكفي من الذهب لتلبية مطالب الآسيويين تسليم المشتريات من الذهب بشكل عيني.

في وقت قريب من الانخفاض الكبير في سعر الذهب في أبريل 2013م، أظهرت السجلات العامة لبنك إنجلترا تراجعاً يقدر بـ1300 طن في كمية الذهب من السبائك التي كانت موجودة في خزائن البنك المركزي البريطاني. وقد أوضح مسؤولو بنك إنجلترا أنه رغم العديد من الاستفسارات التي تم نشرها، هذا الذهب الذي كان محتجزاً لدينا ولكن لا يملكه بنك إنجلترا. والحقيقة هي أن وجود 1300 طن من الذهب هي مطالب للتسليم من المشترين الآسيويين هو شيء واحد بالنسبة للاحتياطي الفيدرالي أو بنك إنجلترا لبيع أو تأجير الذهب

افتراضية عدم تسليم الذهب الذي تم شراؤه هي الفاصل أو أساس قدرة البنك الاحتياط الفيدرالي في التلاعب في أسعار الذهب. إن العالم كله يدرك أن الطلب على الذهب يتجاوز إلى حدٍّ كبير العرض، وأن أسعار الذهب عاجلاً أم آجلاً سترتفع إلى مستويات عالية جدّاً، وبالتالي فإن بنك الاحتياط الفيدرالي سيفقد ربما السيطرة، وسيتعين عليه التخلي عن الإفراط في الإصدارات النقدية والسياسات التوسعية، وإلا فإن قيمة صرف الدولار الأمريكي ستنهار لتصل هيمنة الدولار، وسيطرة

الولايات المتحدة المالية على العالم إلى نهايتها في جميع أنحاء العالم.

وسائل الإعلام المختصة بالمال والأعمال تُستَخدم لتشويه سمعة الذهب كملاذ آمن من طباعة العملات الورقية، وهي شريك غير مباشر مع الآخرين المسؤولين عن التلاعب بأسعار الذهب: (وزارة الخزانة, بنك الاحتياط الفيدرالي, بنوك السبائك، والبنك المركزي البريطاني، صندوق النقد الدولي، وبعض البنوك المركزية حول العالم) كما حدث بعد انخفاض أسعار الذهب إلى مستويات لم يصلها في خمس سنوات في أواخر شهر يوليو من عام 2015م، هاجمت بعض وسائل الإعلام الذهب وقللت من قيمته وأهميته بما يوحي، وكأن هناك اتفاقاً بين وسائل الإعلام الكبرى بشأن هذا الهجوم على الذهب كملاذ آمن من الإفراط في الإصدارات النقدية.

في 17 يوليو 2015م نشرت مقالة في الوول ستريت بعنوان: "دعونا نكن صادقين عن الذهب: إنها صخرة الحيوانات الأليفة Let’s Be Honest About Gold: It’s a Pet Rock

كتبها جيسون زويق Jason Zweig كان فيها هجوم بشكل مباشر على المستثمرين بوصف الذهب بأنه "صخرة الحيوانات الأليفة" أيضاً وصف المستثمرين بأنهم "Greenhorns" القرون الخضراء في الذهب Greenhorns (تعني الشخص الذي يفتقر إلى الخبرة والمعرفة". أيضاً قوله: "لقد حان الوقت للقول: على من يمتلك الذهب بأن ما فعل هو بالفعل إيمان". كما احتوى المقال على نصوص ومقولات من التوراة. المقال بأكمله كان يتحدث بفوقية عن المستثمرين في الذهب!

أيضاً في صحيفة الواشنطن بوست مقالة من مات أو براين<u>Matt O'Brien</u> بعنوان: "الذهب محكوم بالفشل Gold is

Doomed" في 25 يوليو 2015م الذي يهاجم فيه الذهب، ويمتدح الإجراءات التي يقوم بها بنك الاحتياط الفيدرالي.

مقال آخر من بلومبيرج في 29 يوليو 2015م بعنوان: "الذهب من سيئ إلى أسوأ" Gold Is Only Going to Get Worse بقلم ديبراتي روي وايدي فان دير ولت Debarati Roy Eddie Van Der Walt وصف الذهب بأنه المعدن الذي فقد جاذبيته (كاريزما) وأصبح موضة قديمة لا أحد يرغب بها. وقال أيضاً: إن الذهب هو بقايا غريبة من العصور القديمة" على وزن بقايا أو مخلفات بربرية". الوصف الذي أطلقه جون ماينارد كين على الذهب في العشرينيات الميلادية. ماركيت واتش Market Watch أيضاً في 30 يوليو 2015م نشرت "دراسة تتوقع أن ينخفض الذهب إلى 350 دولاراً للأوقية" لمارك هوبرت Hulbert Mark يحتاج مجتمع الذهب الآن النظر في إمكانية أن يتم تداول الذهب عند 350 دولاراً للأوقية "طالما بقي الذهب فوق مستوى 1000 دولار للأوقية، سأذهب إلى الكنيسة كل يوم أحد". الذهب لا ينخفض فقط دون 1000 دولار للأوقية، ولكن إلى أقل من ذلك بكثير.

هجوم الإعلام على الذهب ليس بجديد، المقالة التالية تعد الأكثر شهرة في الهجوم على الذهب من فلويد نوريس FLOYD NORRIS والتي نشرت في صحيفة نيويورك تايمز في 4 مايو من عام 1999م بعنوان: "من يحتاج إلى الذهب عندما يكون لدينا جرينسبان؟" Who Needs Gold When We Have Greenspan? مثال آخر على أساليب الإعلام لتشويه سمعة الذهب كملاذ من الإفراط في الإصدارات النقدية وانخفاض القوة الشرائية للعملة, وتدعي وسائل الإعلام أن انخفاض الذهب هو إشارة إلى أن العامة والمستثمرين بشكل عام يرفضون الذهب

كاستثمار. لكن في الواقع فإن التلاعب بخفض أسعار الذهب يجري بشكل منتظم، هو من أجل إجبار أصحاب الذهب على بيع ما لديهم، مما يتيح لبنوك السبائك تراكم الكميات المطلوبة وإرسالها إلى آسيا؛ من أجل تلبية مطالب التسليم الهائلة هناك.

قبل عام 2013م كانت كمية من الذهب في قبو GLD وهو صندوق استثماري أو محفظة استثمارية gold Trust (وديعة للذهب أو صندوق أمانات للذهب) ويعد واحداً من أكبر مخزونات الذهب في العالم. تراجع سريع في مخزون الذهب GLD هو المؤشر الأكثر وضوحاً من النقص المتزايد في إمدادات الذهب التي يمكن تسليمها إلى السوق الآسيوية وغيرها من تجار الذهب .

يبدو أن بنك الاحتياط الفيدرالي الآن شبه محاصر، فالفيدرالي الأمريكي الآن يقوم بإصدار ما يقارب من 1000 مليار دولار أمريكي جديد سنوياً؛ من أجل دعم أسعار المشتقات. الديون ذات الصلة في القوائم المالية لعدد قليل من البنوك التي أعلنت الحكومة الأمريكية بأنها "كبيرة أن تفشل"، "to big to fail"؛ وذلك لتمويل العجز الضخم في الميزانية العامة لدرجة أنه أصبح من الصعب تمويله من إعادة تدوير الفوائض التجارية الصينية والفوائض المالية من منظمة أوبك في سندات الخزانة الأمريكية. المشكلة مع التسيير (التسهيل) الكمي هو أن الاستحداث السنوي لإمدادات هائلة من الدولارات الجديدة يثير تساؤلات بين الأمريكيين والأجانب من كميات هائلة من الأدوات المالية في الولايات المتحدة المقومة بالدولار، حيث يرون أن قيمة الدولار الذي بحوزتهم تضعف من ضخ المزيد من الدولارات الجديدة التي ليست نتيجة للزيادة في الثروة أو ناتج الإجمالي المحلي.

التسيير الكمي يشكل تهديداً لقيمة صرف الدولار. بنك الاحتياط الفيدرالي يخشى من أن انخفاض قيمة الدولار مقابل الذهب سوف تنتشر في أسواق العملات وتنخفض قيمة الدولار، تلك المخاوف أجبرت بنك الاحتياط الفيدرالي على استخدام وسائل أكثر تطرفاً من التلاعب في سعر الذهب. عندما ارتفعت أسعار الذهب إلى 1900 دولار للأوقية أصيب بنك الاحتياط الفيدرالي بالذعر، أصبح التلاعب في سعر الذهب يتم بكثافة أكثر وأكثر إلحاحاً لخفض الأسعار، ولكن أدى انخفاض الأسعار إلى ارتفاع الطلب الآسيوي مقابل إمدادات ضئيلة من الذهب المتاح للوفاء بتلك الطلبات. ما تشهده الولايات المتحدة الآن من بنك الاحتياط الفيدرالي هو التخلي عن كل شيء قانوني أو أخلاقي؛ من أجل خدمة حفنة صغيرة من البنوك بدأ بإلغاء القيود المالية، بحيث يسمح لتلك البنوك أن تصبح "أكبر من أن تفشل" على حساب اقتصاد الولايات المتحدة وعملتها.

لكن هذا لا يعني أن الجميع يتفق مع سياسة بنك الاحتياط الفيدرالي في التلاعب بأسعار الذهب، بعض السياسيين مثل عضو الكونجرس ران بول من ولاية تكساس غير راضٍ تماماً عمّا يحدث من تدخلات للتحكم بأسعار الذهب، ويطالب بوضع حدٍّ للتلاعب والمضاربة المستشريين في أسعار الذهب. وأضاف عضو الكونجرس رون بول: بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ووزارة الخزانة يقومان بالتلاعب بأسعار الذهب؛ لامتصاص التضخم في أسعار الذهب. لم يتوقف الأمر على انتقاد تعامل الإدارة الأمريكية مع سياسة الفيدرالي الأمريكي في التلاعب بأسعار الذهب، حيث قام عضو الكونجرس رون بول بإعداد مسودة تحتوي على تشريعات تشمل وتهدف إلى الحدّ من قدرة الرئيس أو وزير الخزانة من التلاعب في أسعار الذهب في جميع أنحاء العالم. "قانون الحرية

النقدية والمساءلة" Monetary Freedom and Accountability Act الـذي قدمـه ران بـول يسـعى مـن خلالـه لاسـتعادة سـلطة الكـونجرس فـي سياسـة بيـع وشـراء الـذهب بالحصـول علـى الموافقـة عـن طريـق التصـويت مـن قبـل الكـونجرس علـى بيـع وشراء الذهب.

ويضـيف ران بـول: إن الدسـتور الأمريكـي يمـنح الكونجرس فقط سلطة إصدار الأموال، وليس للسلطة التنفيذية أو الإدارة"، "لكن الكونجرس أهمل هذا الجانب على مدى عقود طويلة، مما تسبب في وجود مديونية ضخمة من قبل أطراف غير منتخبين من الشعب الأمريكي ممثلة في وزارة الخزانة وبنك الاحتياط الفيدرالي، ونتيجة لذلك كانت وزارة الخزانة قادرة على الانخراط في بيع وشراء الذهب للتلاعب بالأسعار في جميع أنحاء العالم. ويختم ران بول بقوله: إن الذهب يعد مهماً للغاية بالنسبة للأسواق والمستثمرين في أمريكا وحول العالم، ويجب على الكونجرس أن لا يسمح للإدارة الأمريكية بالتدخل في سوق الذهب من وراء أبواب مغلقة". ولخص ران بول رأيه بقوله: "إن بنك الاحتياط الفيدرالي يريد منا أن نفكر بأنه لم يتم المبالغة في تقدير قيمة سوق الأسهم، وأن الائتمان والتوسع النقدي يمكن أن يوجدا الرخاء الدائم". وأضاف بأن: "القانون المقترح سيجعل من الصعب على بنك الاحتياط الفيدرالي ووزارة الخزانة التلاعب في أسعار الذهب، والتي ينبغي أن تكون دائماً كمؤشر غير متحيز للصحة الحقيقية لأسواق العالم.

خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته لجنة العمل الخاصة بمكافحة احتكار الذهب؛ وذلك لمناقشة تلاعب الحكومة الفيدرالية في أسواق الذهب. كشفت اللجنة عن مجموعة أدلة

تشير إلى أن بنك الاحتياط الفيدرالي ووزارة الخزانة، التي تعمل من خلال صندوق استقرار أسعار الصرف، وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي يعملون بشكل منهجي لامتصاص التضخم في أسعار الذهب؛ لأن ارتفاع أسعار الذهب ينظر لها من قبل المستثمرين باعتبارها مقياساً للتضخم.

في الختام أقول: إن مخطط التلاعب بأسعار الذهب يعد أكبر فضيحة في الأسواق المالية في تاريخ الولايات المتحدة لأسباب عديدة، وهي تشمل: تدمير نظام السوق الحرة في الولايات المتحدة. التلاعب في أسعار الذهب والفضة أدت في النهاية إلى التلاعب في أسعار الفائدة بالولايات المتحدة عن طريق بنك الاحتياط الفيدرالي، وسوق الأوراق المالية عن طريق فريق الحماية من الانهيارPlunge Protection Team، والتدخلات في سوق العملة عن طريق صندوق استقرار أسعار الصرف Exchange Stabilization Fund.

الولايات المتحدة و اوربا تقمعان اسعار الذهب من الارتفاع لاضعاف دور الذهب كاحتياطي نقدي بدلا من الدولار واليورو - المصدر ويكيليكس

> *"The U.S. and Europe have always suppressed the rising price of gold.* ***They intend to weaken gold's function as an international reserve currency.*** *They don't want to see other countries turning to gold reserves instead of the U.S. dollar or Euro. Therefore, suppressing the price of gold is very beneficial for the U.S. in maintaining the U.S. dollar's role as the international reserve currency. China's increased gold reserves will thus act as a model and lead other countries towards reserving more gold."*
>
> *- Leaked WikiLeaks Cable*

لماذا تكره البنوك المركزية الذهب؟

في مذكرة سرية إلى الرئيس جيرالد فورد من رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي آرثر برونز في 3 يونيه من عام 1975م، رُفِعت عنها السرية ونشرت في 15 سبتمبر من عام 2009م، تتعلق بالقيمة العادلة للذهب. ذكر فيها بما معناه أنه في حال عدم السيطرة على تداولات أسعار الذهب فهذا سيؤدي إلى إحباط الجهود التي نبذلها للتحكم بالسيولة في العالم، وسيشكل ذلك خطراً على النظام النقدي مستقبلاً.

ويضيف برونز في مذكرته للرئيس فورد: أنه عقد اتفاقية سرية مكتوبة مع المستشار الألماني شميت يعده فيها بأن ألمانيا لن تقوم بشراء الذهب من أي دولة بسعر أعلى من السعر الرسمي 42,22 دولاراً للأوقية، في حين أن سعر الذهب بالسوق ذلك الوقت كان بين 170 إلى 175 دولاراً للأوقية.

أيضاً ويليام وايت من بنك التسويات الدولية (BIS) هذا البنك يعرف عنه بأنه البنك المركزي لجميع البنوك المركزية حول العالم، في كلمة ألقاها في شهر يونيه من عام 2005م ذكر فيها أن البنوك المركزية تتعاون فيما بينها للتدخل للتأثير على أسعار الأصول كالذهب عند الحاجة لذلك.

وقد اعترف بهذه التدخلات أيضاً الرئيس السابق لبنك الاحتياط الفيدرالي آلان جرينسبان في شهادته أمام الكونجرس في 24 يوليو من عام 1998م بقوله: إن البنوك المركزية على استعداد لتأجير كميات كبيرة من الذهب في حال ارتفاع الأسعار, بحيث يقوم البنك المركزي بتأجير كميات من الذهب للبنوك التي تُعرَف باسم بوليون بنك (bullion banks) وهي بنوك استثمارية لها باع وتاريخ طويل مثل جيبي مورجن تشيسى في دعم حكومات العديد من الدول على استمرار أسعار الذهب منخفضة.

وتتم آلية التدخل عن طريق سماسرة أو وكلاء بنك الاحتياط الفيدرالي من بنوك السبائك, مثل: (JPMorganChase HSBC, Scotia) حيث يقومون بالبيع المكشوف في كومكس (سوق الذهب الآجلة)؛ من أجل خفض أو رفع أسعار الذهب، من خلال الدفع بالعديد من العقود المكشوفة في سوق العقود الآجلة, وهذا الإجراء من شأنه إنشاء زيادة مصطنعة من أوراق الذهب (Paper gold), تلك الزيادة

في المعروض تدفع إلى خفض الأسعار. نجاح هذه الآلية شبه مؤكد لسبب رئيسي وهو أن صناديق التحوط - التي تعد أهم مشترٍ لتلك العقود إلى جانب المشتريين الأساسيين الآخرين للعقود القصيرة الأجل – لا ينوون استلام الذهب في صورة العقود التي قاموا بشرائها, وبدلاً عن ذلك تقوم تلك الجهات (صناديق التحوط والمشترين الآخرين) بالتسوية نقداً, هذا يعني أن البنوك التي باعت العقود المكشوفة هم بعيدون كل البعد عن أي خطر من عدم قدرتهم على تغطية عقود الذهب.

وقد أثمر هذا الدعم بشكل كبير منذ بداية الثمانينيات الميلادية وحتى الآن في إبطاء الأسعار من الارتفاع ببيع مكثف للذهب داخل السوق، بحيث تعطي دلالة بأن العرض أكثر من الطلب وبالتالي تنخفض الأسعار، هذا الانخفاض يعطي مؤشراً على قوة العملة الورقية. إذن: بالعودة للسؤال عن سبب كراهية البنوك المركزية للذهب؟

الجواب: هو أن ارتفاع الأسعار يقلل من قيمة العملة الورقية ويفقد الثقة فيها، وبالتالي التخلي عنها، مما يعني انعدام الثقة في البنك المركزي، وما يترتب على ذلك من تبعات؛ أهمها: التنبؤ المسبق بحدوث الدورات الاقتصادية عن طريق التحكم بخفض أو زيادة العرض النقدي داخل الاقتصاد. تلك الأسباب تجبر بنك الاحتياط الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية على دعم قمع أسعار المعادن الثمينة؛ لحماية قيمة ومكانة الدولار كعملة الاحتياطي العالمي، ومنع الذهب والفضة من أداء دورهما كآلية للنقل أو التحول الذي يحذر من المشاكل المالية والاقتصادية في حال حدوثها. هذا هو السبب الرئيسي لكراهية البنوك المركزية للذهب, لذلك تحرص البنوك المركزية دائماً على تحجيم أسعار الذهب من الارتفاع إلى مستويات عالية

كمـــا حــــدث مــــن قبــــل بتجــــاوز الأســــعار حــــاجز الـ 1900 دولار للأوقية, لكن إلى أي مدى يمكن السيطرة على الأسعار؟ هذا سؤال آخر.

إلـى أي مدى يمكن للبنك المركزي تحجيم أسعار الذهب مـن الارتفـاع؟ وهـذا سـؤال يصـعب الإجابـة عنـه الآن بشـكل قطعـي، لكن مـا يحـدث للأسـعار مـن ارتفاعـات خـلال السـنوات القليلـة الماضية مؤشر علـى أن أدوت البنوك المركزيـة لتحجيم الأسعار في طريقها إلى النفاذ إن لم تكن قد نفذت فعلاً. ورغم نجـاح الفيـدرالي الأمريكـي فـي توجيـه السـيولة النقديـة المترتبـة على سياسة الإفراط النقدي، والتـي بـدأت منذ بدايـة الأزمـة عـام 2008م وحتى الآن إلى أسواق المال الذي وصـل إلـى مسـتويات غيـر مسـبوقة بتجـاوز السـوق حـاجز الــ17 ألـف نقطـة, وذلـك بخفض أسعار الفائدة إلى مستويات تاريخية وغير مسبوقة

في المقابل من ذلك وخـلال السـنوات القليلـة الماضـية تقوم البنوك المركزيـة بشـكل منظَّم ومكثف بعمليات شـراء أكثر من بيع للذهب، حيث ارتفعت مشتريات البنـوك المركزيـة فيمـا بينهـا بنسبة 17% إلى 535 طـن فـي عـام 2012م، وهـي الأعلـى منذ عام 1964م، وتعادل حصة البنوك المركزية من الذهب المنتج في العـالم سنوياً، والتـي تصـل إلـى 18%. من جانـب آخـر عدم تشجيع العامة على اقتناء أو شراء الذهب بشكل عينـي وبكميـات كبيرة؛ لأن ذلك يقلل وينتقص من قيمة العملة الورقيـة, فيمـا عدا الصـين التــي تحـث مواطنيهــا علــى اقتنــاء الــذهب, الهنـد ودول أخرى آسيوية, إلـى جانـب بعض دول الشـرق الأوسط. الاقتنـاء مرتبط بتقاليد وعادات شعوب وليست سياسات حكومية.

قانون جريشام؟

" المال السيئ يدفع المال الجيد من التداول"

هنـري دانينـغ ماكلويـد - اقتصـادي سـكوتلندي (1821م-1902م)

Bad money drives out good money from circulation

Henry Dunning Macleod

ينسب هذا القانون إلى السير توماس جريشام (1519- 1579)، وكان يشغل وظيفة وزير مالية مملكة إنجلترا في القرن السادس عشر خلال عهد أسرة تودور Tudor dynasty، وكان قد ألقي على عاتق جريشام وضع العملة الإنجليزية على أسس وقواعد صحيحة، فصاغ قانونه في عبارته المشهورة «النقود الرخيصة تطرد النقود الغالية من التداول»، وتحدث الاقتصاديون عن هذا القانون فيما بعد بصيغة أيسر، حيث قالوا: «النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول».

ينص قانون جريشام على أن النقد السيئ أو الرديء يدفع النقد الجيد من التداول، وقد ظهر هذا القانون خلال حقبة النظام النقدي المزدوج، أي: الذهب والفضة، حيث لاحظ العلماء اختفاء العملة ذات القيمة الأعلى من التداول- في هذه الحالة الذهب-؛ نتيجة لاحتفاظ الناس بها والاتجاه للتداول بالعملة الرديئة - طبعاً الفضة ذلك الوقت كانت تسمى بالعملة الرديئة مقارنة بالذهب-، مما يؤدي بالتالي إلى قصور في التداول في النظام النقدي، وكان قانون جريشام يقول: إذا تضمنت القطعة المعدنية كمية من المعدن النفيس تكون قيمتها أكثر من القيمة الاسمية لقطعة النقود، فإن بعض الأفراد يحرصون على أن يخرجوا تلك القطعة من التداول لصهرها؛ إذ تكون قيمتها كسبيكة أعلى من قيمتها كقطعة من النقود.

وعند تطبيق قانون جريشام على بعض البلاد التي تسير على معيار الذهب، فإن الدول إذا خرجت عن معيار الذهب وأصبح البنكنوت أو الأوراق النقدية عملة قانونية تدفع بها جميع الديون، تصبح النقود الورقية نقوداً رديئة ويختفي الذهب من التداول، فيرتفع ثمنه ولا يمكن الحصول عليه إلا بأسعار

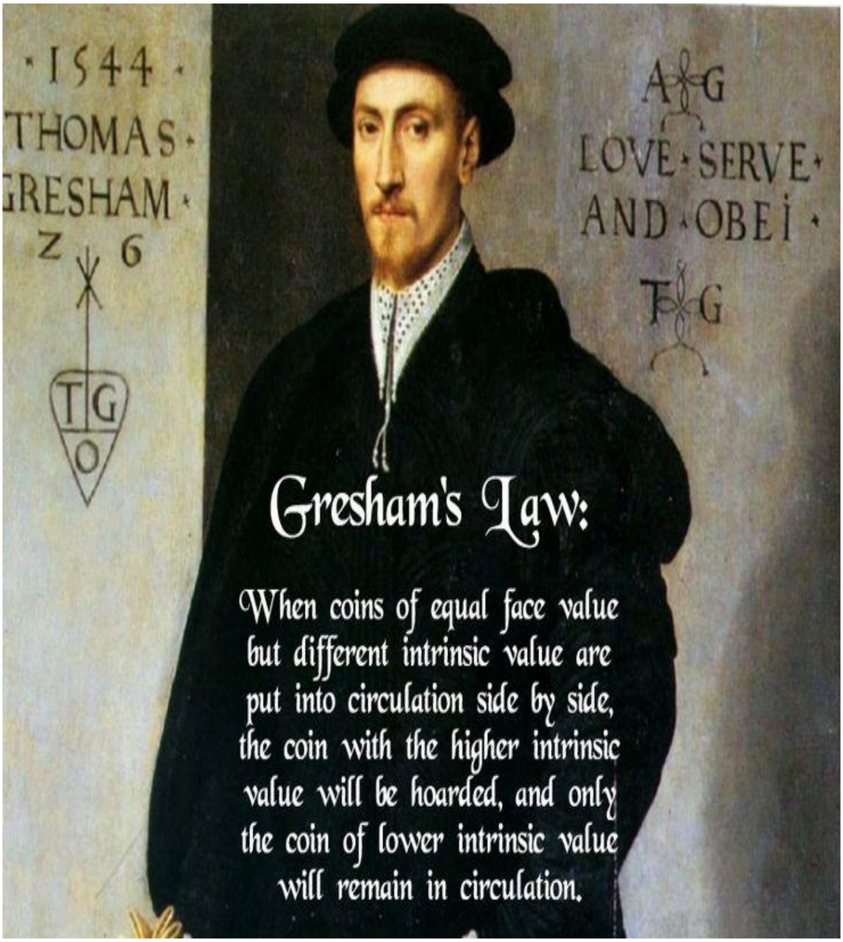
عالية، وقد حدث في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الأهلية 1860م- 1879م, عندما حلت أوراق الخزينة (الدولار الأخضر) محل الذهب تضاعفت أسعار الذهب عام 1864 إلى 185%.

ويظهر قانون جريشام أيضاً في حالة البلاد التي تسير على نظام المعدنين: (الذهب والفضة). ونعني بذلك: أن تعيِّن السلطات العامة نسبة قانونية بين الذهب والفضة، وتكون للمسكوكات الذهبية والفضية، قوة إبراء للديون غير محدودة، وتتوافر أيضاً حرية ضرب سبائك من المعدنين. وإذا افترضنا أن كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا تسير على نظام المعدنين، وكانت النسبة القانونية بين الذهب والفضة بالولايات المتحدة 1: 16، بينما كانت النسبة القانونية بين المعدنين في فرنسا 1: 17 فإن الذهب يخرج من الولايات المتحدة إلى فرنسا؛ إذ يستطيع صاحب كيلو جرام من الذهب في الولايات المتحدة أن يصدّره إلى فرنسا فيحصل على 17 كيلو جرام من الفضة، وعندما يعيد هذه الفضة إلى بلاده يستطيع أن يقدم منها 16 كيلو جرام فقط من الفضة، مقابل كيلو جرام من الذهب، فمن وجهة نظر الولايات المتحدة أصبحت الفضة هي المعدن الرخيص الذي طرد الذهب من التداول إلى فرنسا، حيث زادت قيمته هناك.

غير أننا نستشف حقيقة مهمة هي أن الفضة في ظل المثال المتقدم لم تكن معدناً رديئاً داخل الولايات المتحدة؛ بل كانت معدناً جيداً يتداول إلى جانب الذهب، ولكن الذهب كان أغلى من الفضة في السوق الأجنبية، أي: أنه كان مقدراً -بالنسبة للفضة- بقيمة أكبر في فرنسا.

نخلص مما تقدم أن قيمة النقود الجيدة إذا تساوت مع قيمتها الاسمية اعتبرت نقوداً جيدة وطردتها النقود القديمة، أما

إذا كانت قيمة النقود المعدنية أكبر من قيمتها الاسمية سارع الأفراد بتحويلها إلى سبائك؛ لجني الربح فتختفي النقود القديمة، أما إذا كانت قيمة النقود المعدنية أقل من قيمتها الاسمية فإنها تعتبر رديئة أو ضعيفة، وتطرد النقود الجيدة من التداول.



المال في زمن جريشام كان الذهب والفضة

عشرة أشياء يجب أن يعرفها كل اقتصادي عن معيار الذهب

جورج سيلجنيون GEORGE SELGINON مدير معهد كاتو Cato Institute للنقد والبدائل المالية نشر مقالة (أعيد نشرها هنا) في 4 يونيه من عام 2015م. وضح فيها بعض المفاهيم الخاطئة عن معيار الذهب، والتي يرتكبها العديد من الاقتصاديين في حرصهم على العثور على خطأ مع "البقايا البربري". طبقاً لمقولة الاقتصادي البريطاني المعروف جون مينارد كين John Maynard Keynes حيث وصف الذهب بأنه مجرد بقايا بربرية, بقوله: "في الحقيقة، فإن معيار الذهب هو بالفعل بقايا (مخلفات) بربرية" In truth, the gold standard is already a barbarous relic كين أطلق صفة مخلفات بربرية على الذهب رغم أنه ولد خلال عصر معيار الذهب الكلاسيكي، وذلك في عام 1883م حيث كان سعر الأوقية 20,67 دولاراً، بوفاته عام 1946م كان سعر الأوقية 35 دولاراً طبقاً لاتفاقية بريتون وودز, هذا الوصف تحديداً من الأمور التي دفعتني لعمل هذا الكتاب.

على كل حال من أكثر المفاهيم الخاطئة عن معيار الذهب أن البعض يعتقد بأن كمية الذهب يجب أن تعادل العرض النقدي وهذا خطأ، لم يكن هناك نظام احتياطي للذهب بنسبة 100٪، فالأوراق النقدية من الجنيه الإسترليني خلال فترة نظام معيار الذهب الكلاسيكي 1870-1914م لم تكن مدعومة بما يعادلها

من سبائك الذهب, الولايات المتحدة أيضاً عام 1910م كان احتياطي الذهب يغطي 42٪ من الأوراق النقدية المتداولة فقط, بعد تأسيس بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي عام 1913م قام البنك مباشرة بإصدار عملات ورقية مدعومة بنسبة 40% من الذهب فقط, هذا دليل بأن تبني معيار الذهب لا يحتاج إلى كميات تعادل حجم العملة المصدرة، ويمكن أيضاً العمل بمعيار ذهب بدون ذهب تماماً إذا وجدت الآلية اللازمة والصحيحة لتطبيق معيار الذهب بدون تدخل وتلاعب وفساد من القائمين على تطبيق تلك الآلية, ما يلي مقالة جورج سيلجنيون بعنوان: "عشرة أشياء يجب أن يعرفها كل اقتصادي عن معيار الذهب".

1- لم تكن قاعدة الذهب حالة أو مثالاً لقيام الحكومة بتحديد الأسعار.

2- قاعدة الذهب ليست مكلفة بشكل واضح، ففي الواقع تميل النقود الورقية إلى كونها ذات تكلفة أكثر.

3- لم تكن صدمات shocks عرض الذهب مروعة بشكل خاص.

4- لم يكن الانكماش المسموح لمعيار الذهب بمثل هذا السوء.

5- لم يكن معيار الذهب مسؤولاً عن الأزمات المالية الأمريكية في القرن التاسع عشر.

6- وعموماً، كان أداء قاعدة الذهب الكلاسيكية جيداً بشكل ملحوظ (طيلة فترة بقائه).

7- لم يكن من الضروري أن يتم "إدارة معيار الذهب" من قبل البنوك المركزية.

8- في الواقع تميل البنوك المركزية إلى تعطيل ومنع الأعمال من تحقيق أي نجاح.

9- لم يكن معيار الذهب هو المسؤول عن أزمة الكساد الكبرى Great Depression.

10- لم تكن إدارة الأموال طبقاً أو وفقاً للمثاليات النظرية لأي اقتصادي, وفي كل الحالات لا يملك البنك المركزي أن يقوم بإصدار أوراق مالية غير مغطاة (فيات).

11- لم تكن قاعدة الذهب حالة لتحديد الأسعار الحكومية. وعلى أية حال لم يكن من المعتاد ذكر بيري إيكنغرين **Barry Eichengreen** وهو اقتصادي أمريكي يحاضر في جامعة كاليفورنيا بيركلي، قدَّم العديد من الأبحاث عن النظام المالي العالمي والسياسات النقدية الحالية. إن البلدان التي تستخدم عملة الذهب في نظامها النقدي "تقوم بتثبيت سعره بالنسبة للعملة المحلية (في حالة الولايات المتحدة، والدولار الأمريكي). ويرى أن ذلك مربك.

لكن فكرة أن الحكومة ينبغي أن تشرّع سعر سلعة معينة سواء أكان ذلك ذهباً أو حليباً أو بنزيناً، لا يتواءم على الإطلاق مع التزام الحزب الجمهوري المحافظ بالسماح لترك قوى السوق لتقوم بتحديد ذلك، وهو أقل بكثير مع تحررية أسلوب مجموعة حفل الشاي (مجموعة من السياسيين المحافظين - شبيه بحزب سياسي - في الولايات المتحدة الأمريكية). فالمؤمن بالسوق الحرة بالتأكيد من شأنه أن يؤكِّد إذا كان هناك ثمة زيادة في الطلب على الذهب مهما كان السبب، ثم يجب أن يتم السماح للسعر بأن يرتفع، وإعطاء صناعة تعدين الذهب الحافز للإنتاج بصورة أكبر لنصل في نهاية لمطاف إلى تراجع هذا السعر. وهكذا فإن الفكرة القائلة بأن حكومة الولايات المتحدة يجب أن تضع حداً للأسعار لا تزيد عنه، كما هو الحال مع معيار الذهب

في الماضي، فهو أمر غريب على أقل تقدير لوصف معيار الذهب باعتبارها عملية "تحديد لسعر الذهب" بالعلاقة بسلعة جيدة وبعملة محلية، هو أول طريق الفشل.

ويعرف معيار الذهب أن كتلة من الذهب (عدد من الغرامات أو أونصات الذهب الخالص أو سبائك قاعدة الذهب) تحدد وحدة العملة المحلية. وحدة العملة أو (الدولار) هي لا شيء آخر غير وحدة الذهب، وليس سلعة واحدة منفصلة مع احتمالية تقلب سعر السوق مقابل الذهب. ويستمر الدولار الواحد الذي يتحدد سعره على أساس عدد من غرامات الذهب لتعادل قيمتها من المبلغ المحدد، أو بعبارة أخرى أن وحدة واحدة من الذهب تستمر لتعادل قيمتها وحدة واحدة من الذهب، بحيث لا يتعلق الأمر بربط أو تثبيت أي سعر نسبي آخر. ويتم تقويم وسداد الأوراق المالية المحلية (وأرصدة الحسابات الجارية) الأوراق النقدية بالذهب، ولا يتم تسعيرها بالذهب بأي حال من الأحوال. وليس لها سعر مقابل الذهب، سعر للذهب أكثر مما لأرصدة الحسابات الجارية في نظامنا الحالي التي يتم تقييمها بالعملة الورقية ولها سعر بالعملة الورقية. ومن المفترض أن إيكنغرين لم يجد أنه من الغريب أو البغيض أن يحتفظ البنك بدولار محدد مقابل كل دولار في أرصدة الحسابات الجارية في ماكينة الصرف الآلي الخاص به.

أما فيما يتعلق بما يمكن أن يقوله من يؤمن بالسوق الحرة، فإن إيكينغرين يدرك بالتأكيد أنه إذا كانت هناك زيادة في الطلب على الذهب في ظل معيار الذهب، وأياً كان السبب، فسيرتفع السعر النسبي للذهب في الواقع (القوة الشرائية لكل وحدة من الذهب مقابل السلع والخدمات الأخرى)، وفي الواقع سنجد أن هذا الارتفاع سيعطي صناعة تعدين الذهب حافزاً للإنتاج بشكل

أكبر، وأن الزيادة في إنتاج الذهب في الواقع ستحقق تراجعاً للسعر النسبي في نهاية المطاف.

هناك حقيقة واضحة وهي أنه كلما زادت حدة انتقادات الاقتصادي لقاعدة الذهب كانت معرفته أو معرفتها قليلة عن معيار الذهب. بالطبع يعرف إيكينغرين أكثر بكثير عن معيار الذهب مقارنة بمعظم الاقتصاديين، فضلاً عن كونه أبعد بكثير عن كونه منتقداً حاداً لها.

ورغم أن معيار الذهب في جوهره ليس في واقع الأمر مسألة خاصة بقيام الحكومة بتثبيت سعر الذهب بالأوراق النقدية، فإنه من الحقيقي أن إنشاء الحكومة لبنوك احتكار إصدار الأوراق المالية وما يترتب عليه من ميل, مثل هذه الاحتكارات أن يتم التعامل معها باعتبارها سلطات حكومية أو شبه حكومية، وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى منحها حصانة سيادية من العواقب القانونية too big to fail التي يخضع لها الوسطاء الخصوصيون العاديون عندما يتراجعون عن وعودهم. ولأن البنك المركزي الحديث يمكن أن يتراجع عن وعوده بالحصانة الممنوحة له، فإن معيار الذهب الذي يتم إدارته من قبل, مثل هذا البنك يشبه على نحو دقيق نظام تثبيت الأسعار من قبل البنوك التجارية. ومع ذلك ينبغي أن يكون الاقتصاديون أكثر حذراً في تحديد السمات الخاصة بمعيار الذهب التقليدي عن تلك التي يقوم البنك المركزي بإدارتها من خطط سعر الصرف الثابت.

2- قاعدة الذهب ليست مكلفة بشكل بارز. في الواقع تميل النقود الورقية إلى كونها ذات تكلفة أكثر.

بالعودة إلى أوائل الخمسينيات الميلادية، ومرة أخرى في الستينيات الميلادية, قام ميلتون فريدمان بتقدير الذهب المطلوب

للولايات المتحدة حتى يكون لديها معيار ذهب "حقيقي", وجد بأنه ربما يكلف 2,5% من الناتج القومي الإجمالي السنوي. ويرجع هذا إلى أن فكرة فريدمان عن قاعدة الذهب "الحقيقية" أنها هي فقط التي تلعب فيها العملات الذهبية دور النقود، مع عدم وجود بدائل مدعومة جزئياً من المصارف. وكما يبيّن لورانس وايت Lawrence H. White اقتصادي أمريكي يدرس في جامعة جورج ميسن متخصص في تاريخ البنوك والسياسات النقدية, في نظريته للمؤسسات النقدية (صفحة 47), حيث تسمح باحتياطيات من العملة المعدنية المسكوكة التي هي أكثر بكثير مما تحتاجه بعض أنظمة السوق الحرة المصرفية السابقة- وربما تكون تكلفة الموارد من معيار الذهب المدعومة من الأوراق النقدية والودائع حوالي واحد من جزء من الخمسين من العدد الذي توصل إليه فريدمان. وهذه صفقة ممتازة "الختم الاعتماد الذهبي" الذي قد يعني إمكانية الحصول على رأس المال العالمي بأسعار منخفضة، وفقاً لبحث أجراه مايك بوردو وهيو روكووف.

لقد غير فريدمان آراءه في نهاية المطاف حول الاقتصاديات التي ينبغي تحقيقها من خلال توظيف النقود الورقية. عموماً يتعامل اقتصاديو النظام النقدي مع الأوراق المالية غير القابلة للتحويل إلى ذهب على أنها تتضمن تكاليف موارد حقيقية ضئيلة بالمقارنة مع عملات الصادرات السلعية؛ من أجل الحكم من الخبرات الحالية، فإن تلك النظرة غير صحيحة بشكل واضح؛ نتيجة لانخفاض القدرة على إمكانية التنبؤ بالسعر على المدى الطويل. وانظر لهذا الأمر كأمر مسلم به، وهي أن تكلفة الإمكانية الحقيقية لإنتاج النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب ضئيلة للغاية، حيث تكلف الورق والطباعة. فالتجارب في الإطار العالمي لقاعدة الأوراق النقدية

غير القابلة للتحويل إلى ذهب يجعل الأمر في غاية الوضوح، وأن مثل ذلك الافتراض وبينما يمكن أن يكون صحيحاً فيما يتعلق بالتكلفة المباشرة لحكومة إصدار النقود الورقية الخارجية، هو أمر زائف للمجتمع ككل، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم تظهر بنية نقدية في إطار معيار الأوراق غير القابلة للاستبدال بالذهب، التي تقدم درجة عالية من التنبؤ بالمستوى السعري على المدى الطويل.*

قد منع المنتقدين لمعيار الذهب من تكرار المقولات القديمة الكاذبة التي تقول: إن الأوراق النقدية تعتبر اقتصادية أكثر من معيار الذهب. ويقول روس ستار -على سبيل المثال- في كتابه الذي صدر عام 2013م عن النقود: إن استخدام الأوراق النقدية أو الائتمانية بدلاً من عملات التبادل السلعي يعتبر توفيراً للموارد، مما يسمح بتسييل المخزون السلعي. ورغم أنه يدرك أن الأوراق النقدية المدعومة جزئياً والودائع قد تتجه نحو الاقتصاد في احتياطيات عملات التبادل السلعي، (ستار نقلاً عن آدم سميث، لكنه فشل في البحث عن نسب الاحتياطي المصرفي التاريخي الأسكتلندي) وأصر رغم ذلك على "أن كمية كبيرة من الدعم السلعي ينبغي أن تتم مراعاته في المخزون السلعي لدعم العملة بنجاح"، ثم ينتقل بعد ذلك إلى تأسيس حالة للأوراق النقدية من هذا الادعاء غير المبرر: أن الخطوة التالية بالاقتصاد في رأس المال الذي تم توظيفه في دعم العملة، هو استخدام النقود الورقية. وقد حرر استبدال قرار حكومي لرسوم النقود المدعومة بالسلع (كالذهب والفضة) حصة مؤثرة من أسهم رأس المال الاقتصادي للاستخدام الإنتاجي. لم يعد من الواجب أن يحتفظ الاقتصاد بالذهب أو الفضة أو غيرها من السلع في المخزون لدعم العملة. كما لم يعد من الواجب استخدام المزيد من العمالة أو رأس المال

لاستخراجهم من باطن الأرض، ويتم تحرير تلك الموارد ويتم استبدالهم بقرار حكومي بسيط غير مكلف في واقع الأمر.

ورغم أنه من المغري محاولة الرد على هذا الكلام الخالي من المضمون فقط بالإشارة إلى أن صناديق النقود الورقية الرسمية في المؤسسات الإدارية الرسمية العالمية تحتوي في الوقت الحاضر على أكثر من أوقية واحدة من الذهب، على وجه الدقة البنوك المركزية حول العالم تملك حوالي 31,957,5 طن متري حسب آخر إصدار لمجلس الذهب العالمي في مايو 2015م، ويلمح هذا الرد إلى أن الخلل الرئيسي في منطق ستار هي معاملته للنقود الورقية على أنها ذروة أو حالة محدودة؛ للحفاظ على المدخرات يتم اللجوء إليها للحصول جزئياً على احتياطي نقود مدعومة بالسلع. لكن هذه المعالجة تتجاهل وجود فارق مهم بين النقود الورقية، والعملات الورقية الجاهزة القابلة للاستبدال بالذهب والودائع، حيث إن مستخدم العملات الورقية الجاهزة القابلة للاسترداد والودائع يُدرك أنها بديل قريب إن لم يكن مثالياً للنقود السلعية، في حين أن القوة الشرائية للنقود الورقية، وهي منفصلة من أي نقود سلعية سابقة لا تشبه ذلك على الإطلاق. وعلى العكس من ذلك، فهي تميل إلى تخفيض قيمتها بالنسبة إلى قيمة السلع الحقيقية، والذهب على وجه الخصوص. وبطبيعة الحال فإن حاملي النقود الورقية لديهم سبب في الاحتفاظ بالمخزون السلعي كغطاء في مواجهة مخاطر انخفاض النقود الورقية.

فإذا كان الطلب على الغطاء السلعي في حالة النقود المغطاة بسلع كبيراً بما يكفي، فإن اللجوء إلى النقود الورقية لا يوفر أي موارد على الإطلاق. وفي حقيقة الأمر فإن روجر جاريسون يشير إلى أن (قاعدة النقود الورقية المغطاة بسلعة

والتي تديرها سلطات نقدية غير مسؤولة يمكن أن تدفع القاعدة النقدية للذهب إلى أعلى، ويتم تكبُّد تكلفة أعلى للموارد في القيمة الورقية أكثر مما يمكن تكبُّده بسبب قاعدة الذهب). ونظرة سريعة إلى تاريخ السعر الحقيقي للذهب كافية لتبين أن هذا تماماً هو ما حدث.

بالنظر إلى متوسط سعر الذهب على المدى الطويل بالقياس بأسعار عام 2010م، التي بلغت حوالي 470 دولاراً أمريكياً قبل إغلاق قاعدة نافذة الذهب في عام 1971م، تم تجاوز هذا السعر في ثلاث مناسبات فقط، ولم يكن هذا التجاوز بشكل درامي: في فترة التهافت على الذهب بولاية كاليفورنيا في منتصف القرن الثامن عشر, وفي بدايات القرن العشرين، وعلى مدى عدة أعوام عقب قيام الحكومة الفيدرالية بتخفيض سعر الدولار الأمريكي. وعلى النقيض من ذلك تجاوز هذا المعدل بشكل ملموس في العديد من المرات منذ عام 1971م، وها هو روجر جاريسون يقول مرة أخرى:

هناك تباين معين عند مقارنة التكلفة التي تحول الرأي الخاص بتكلفة إصدار الأوراق الرأسمالية لتجعلها ضد القاعدة الورقية، وعندما تبدأ سلطة نقدية غير مسؤولة في زيادة إصدار النقود الورقية يبدأ المشاركون في عمليات السوق في جمع الذهب، مما يحفز صناعة تعدين الذهب ويرفع نفقات الموارد. ولكن عند حدوث اكتشافات جديدة للذهب لا يبدأ المشاركون في عمليات السوق في جمع النقود الورقية، أو يجتمعون أمام أجهزة الطباعة لإصدار عملة غير مدعمة بغطاء الذهب. حيث يعد الذهب بديلاً جيداً عن النقود الورقية التي تصدرها المؤسسة الرسمية، ولكن الورق ليس بديلاً جيداً لأي نقود معدنية رسمية معترف بها. بسبب هذا التباين فإن

نفقات المصادر التي تتكبدها الدولة وفقاً لجهودها في فرض قيمة ورقية على الاقتصاد وإدارة إمدادات النقود الورقية، يمكن تجنبه إذا اعترفت الدولة بالذهب كنقود. ويمكن قياس هذه النفقات عندها في مواجهة القاعدة الورقية، ولذا إذا كانت الرغبة هي تحاشي تكاليف مصادر الذهب بما في ذلك تحاشي النتائج البيئية الحقيقية لتعدين الذهب فتعد القاعدة الذهبية هي أنسب وسيلة.

3- صدمة shocks المعروض من الذهب لم تكن صادمة بصفة خاصة.

من بين العديد من الانتقادات المضللة عن معيار الذهب، ليس هناك ما هو أكثر خطأً من الشكوى أن معيار الذهب ليس ضماناً أكثر وثوقاً ضد التضخم المالي الشديد. مثال جيد على معيار الذهب من راشنال ويكي rational wiki، وحتى الذهب يمكن أن يعاني من مشاكل التضخم. إن التهافت على الذهب مثلما حدث في حقبة "حمى البحث عن الذهب" في كاليفورنيا زاد المعروض من النقود، وعندما لم تكن هذه الزيادة تتطابق معها وجود زيادة متزامنة في الناتج الاقتصادي فإنه يتسبب في التضخم. إن ثورة الأسعار في القرن السادس عشر لتدل على حالةٍ مثيرة من التضخم طويل الأمد، واستخدمت دول أوروبا الغربية خلال تلك الفترة معياراً يرتبط بنظام المعدنين (الذهب والفضة). وكانت ثورة الأسعار نتيجة التدفق الهائل من الفضة من مناجم أوروبا الوسطى بدءاً من أواخر القرن الخامس عشر، جنباً إلى جنب مع سيل من سبائك الذهب المستجدة من كنوز الأساطيل الإسبانية، والتحول الديموغرافي الناجم عن وباء الطاعون الأسود (أي: النقص في عدد السكان). كما قلت:

معيار الذهب ليس خالياً من العيوب, ولكن أن يكون عرضة لنوبات من التضخم الخطير هي ليست واحدة من عيوبه.

4. معدل التضخم الكلي الذي كان مسموحاً به في معيار الذهب لم يكن بالشيء السيئ قط.

الشكوى الحالية من أن معيار الذهب لا يقوم بالسيطرة على التضخم، هي الشكوى الأكثر تكراراً إلى جانب الشكاوى الأخرى من معيار الذهب، أو بعبارة أخرى لـ"براد ديلونج Brad DeLong من جامعة بيركلي يذكر خلالها: "إنه بالتحيز للانكماش "محدد الانكماش الكلي" الذي يشير إلى أنه من المرجح أن نظام معيار الذهب يشهد ارتفاعاً كبيراً في متوسط معدل البطالة أكثر بكثير من نظام آخر بديل مُسيطر عليه"، ووفقاً لـ بن برنانكي فإنه يوجد ارتباط وعلاقة وثيقة في المعلومات والبيانات بين الانكماش الكلي (انخفاض الأسعار)، والكساد الاقتصادي (هبوط الإنتاج)." ومن الملاحظ أن معيار الذهب يميل وبشكل كبير إلى الانكماش الكلي (انخفاض الأسعار)، أو أنه يميل إلى أن يكون كذلك لفترات طويلة في بعض الأحيان في الفترات التي تأتي بين اكتشافات الذهب. ولكن ما لا يستطيع أحد إنكاره هو أن تلك الفترات تقلص من فترات الانكماش، التي تسير جنباً إلى جنب مع ارتفاع معدلات البطالة. وبعد استعراض شامل للسجل التجريبي والعملي لهذا الموضوع يستنتج "أندرو أتكيسون وباتريك كيهو" ما يلي:-

يبدو أنه كان هناك ربط فيما بين الانكماش الكلي والكساد الاقتصادي أثناء سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين. ولكن من خلال باقي بيانات سبعة عشر دولة، ولفترة تتجاوز مائة عام، ثبت أنه لا يوجد دليل على وجود مثل هذه الصلة أو

الارتباط، وفي الآونة الأخيرة أخبرنا كلاً من كلاديو بوريو والعديد من زملائه بنتائج مماثلة. لذلك نتساءل كيف تمكن "بيرنانكي" من التوصل إلى نتيجة معاكسة؟

الإجابة عن ذلك سهلة للغاية: فقد قام بالبحث فقط في البيانات الخاصة ب الثلاثينيات من القرن العشرين- وهي الفترة الخاصة بأسوأ أزمة انكماشية عن أي وقت مضى - متجاهلاً كل ما تبقى من بيانات الحقب السابقة واللاحقة.

لماذا يؤدى التضخم الكلي أحياناً إلى الكساد الاقتصادي؟ ولماذا لا يؤدي إلى ذلك في بعض الأوقات؟

الإجابة المبسطة لهذا هو أنه يوجد أكثر من نوع واحد من التضخم. فهناك نوع من الكساد الاقتصادي الذي يكون ناجماً عن عدم الإنفاق، وذلك ما يماثل "الكساد الكبير" الذي حدث في سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين، وهناك نوع آخر مدفوع من خلال مقدار أكبر من ناتج السلع الحقيقية والخدمات، ويعني ذلك أن نجد كذلك نوعاً آخر ينشأ من خلال التحولات إلى الخارج التي تحدث في العرض الكلي، عوضاً عن التحولات إلى الداخل التي تحدث في إجمالي الطلب. ومن الملاحظ بشكل كبير أن معظم هذا الانكماش الكلي قد حدث أثناء الفترة الأخيرة من عصر معيار الذهب الكلاسيكي (1873– 1914)، من النوع "الجيد".

ورغم محاولات جذب الانتباه لقضية الانكماش السلعي منذ سنوات التسعينيات من القرن العشرين، فنجد أن "مايك بوردو" وآخرين قد أولوا أهمية معينة إلى أن معيار الذهب غالباً ما يساهم في الانكماش السلعي الجيد بدلاً من النوع الرديء، وأن هناك العديد من الاقتصاديين والكثير من الذين قد

حصلوا على قدر كبير وأكبر مما يستحقون من الاهتمام من الرأي العام، واستمروا في تجاهل الإمكانية الكبيرة في حدوث الانكماش الكلي المدفوع بزيادة العرض.

وهناك العديد من نقاط سوء الفهم التي تم الترويج لها، من خلال ميل مجموعة من الاقتصاديين لافتراض أنه لابد أن حدوث الانكماش الكلي والكساد الاقتصادي جنباً إلى جنب، ولا شيء هناك أكثر ضرراً من الاعتقاد السائد أن جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الفترة ما بين عام 1873 إلى عام 1896م قد تكون هي فترة الركود العظيم أو الكساد على المدى البعيد". ولكن الآن قد فقد هذا الاعتقاد مصداقيته إلى حدٍّ كبير باستثناء بعض النقاد الصحفيين والمتشددين الماركسيين, وذلك بفضل جهود كل من جي بي شاول وآخرين. أسطورة الكساد العظيم الذي يستمر لفترة أقصر بعض الشيء"، والتي استغرقت الفترة من عام 1873م حتى عام 1879م تقريباً، ومع ذلك لا يزال قائماً رغم أن المؤرخين الاقتصاديين قد بدؤوا بالفعل في الانسحاب عنها كذلك.

لم يكن الذهب هو المسؤول عن الأزمات المالية الأمريكية في القرن التاسع عشر.

الحديث في هذا الموضوع منذ عام 1873م، وذلك بعد الادعاء بأن معيار الذهب غير مرغوب فيه؛ وذلك لأنه قد يؤدي إلى حدوث الانكماش الكلي، "وبالتالي طبقاً لهذا المنطق، يتسبَّب في الكساد الاقتصادي" على الأرجح، يبدي كروغمان الكاتب بصحفة نيويرك تايمز Krugman ملاحظاته قائلاً: ومما لا شك فيه أن أنصار معيار الذهب سيجيبون أنه طبقاً لمعيار

قاعدة الذهب فإن الفقاعات الكبرى لا يمكن أن تحدث، وبالتالي لن تكون هناك أزمات مالية كبرى. وفي حقيقة الأمر, فإنه أثناء تطبيق معيار قاعدة الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن هناك حالات ذعر مالية كبرى إلا في سنوات 1873و 1890،1884و1893و1907و1930و1931و1932و 1933م.

ولكن هل هذا يعني إذا حدثت الأزمات المالية في ظل نظام مالي معين، فهل يكون هذا النظام سبباً في حدوث هذه الأزمات؟ ولذا يتم استبعاده تماماً! لذلك إذا حدثت الأزمة في ظل نظام الأوراق النقدية غير المدعومة بالذهب، فهل سيكون من الأفضل تجنُّب ذلك النظام بدلاً من التركيز على عوامل أخرى, مثل هيكل وصناعة وتنظيم النظام المالي؟

كانت للأزمات المالية الأمريكية خلال عصر قاعدة معيار الذهب علاقة أكبر بالأنظمة المالية الأمريكية، أكثر منها بعلاقتها بقاعدة معيار الذهب نفسها كما اعترف بذلك جميع المؤرخين المتخصصين من خبراء الأنظمة النقدية. كما أن عدم وجود فروع مصرفية جعلت البنوك الأمريكية عُرضة للصدمات بشكل لا مثيل له، في حين ربطت قوانين الحرب الأهلية المعروض من الأوراق النقدية بمقدار مديونية الحكومة الاتحادية بدلاً من السماح بضبط ذلك العرض مع الاحتياجات الموسمية والدورية. ولكن ليس من الضروري الخوض في الأساليب المحددة لمثل تلك القيود القانونية المضللة للعديد من الأزمات التي يشير إليها كروغمان. ويكفي أن نشير إلى أن كندا التي كانت تستخدم نفس قاعدة الدولار الذي يستند على الذهب، كانت تعتمد اعتماداً أساساً على صادراتها إلى الولايات المتحدة، (ونظراً لحجمها الضئيل جدّاً) كانت غير متنوّعة النشاط ولم

تتحمل أي أزمات مصرفية على الإطلاق، وكانت نسبة العجز المصرفي ضئيلة جدّاً وذلك بين عامي1870 و1939م.

6- على كل حال، استمرت قاعدة معيار الذهب الكلاسيكي في العمل بشكل جيد (في كل الأوقات التي عملت بها).

منذ أن أشار كينز إلى نظام قاعدة الذهب بوصفه "بقايا نظام همجي"، وهي العبارة التي غالباً ما كان يستشهد بها المنتقدين لقاعدة معيار الذهب. فيبدو أنه من الإنصاف أن نكرر المقولة التي كان يجب أن يرددها كينز قبل سنوات مضت، ليس عن قاعدة الذهب في حد ذاتها ولكن بالنسبة لعصر قاعدة معيار الذهب.

ما حدث هو حقبة استثنائية من التقدم الاقتصادي للبشرية، والتي جاءت نهايتها في أغسطس 1914م, فحقيقة أن الجزء الأكبر من السكان قد عمل بجد وعاش في مستوى منخفض من الترف، ولكن على ما يبدو أنه كان مقتنعاً بشكل ما بهذا القدر من العيش. ولكن كان من الممكن لأي شخص (لديه القدرة أو السمات الشخصية فوق المتوسطة) الصعود إلى الطبقات الوسطى والعليا التي تيسرت لها بتكلفة زهيدة وبأقل قدر من المتاعب، وتوفر وسائل الراحة والرفاهية في نطاق أغنى وأقوى ملوك عصور أخرى. وأثناء قيام المقيم بلندن احتساء شاي الصباح وهو في سريره، قد يطلب مختلف المنتجات الأرضية بالكمية التي يراها مناسبة له عبر الهاتف، ويتوقع أن تصل إليه في وقت قياسي مبكر عند عتبة منزله، ومن الممكن أن يغامر بثروته في الموارد الطبيعية في نفس الوقت، وبنفس الوسائل في مشاريع جديدة في أي بقعة في العالم، ويقاسمهم دون مجهود أو عناء في ثمارهم المرتقبة، ويمكنه على الفور أن يقوم بتوفير وسيلة نقل رخيصة ومريحة إذا ما رغب في ذلك

للعبور إلى أي بلد أو مناخ دون جواز سفر أو أي إجراء آخر، ويمكنه إيفاد خادمه إلى مكتب مجاور لأحد البنوك أو أي إمدادات من المعادن الثمينة كما يحلو له، ويمكنه بعد ذلك أن يقرر التوجه لأقطار خارجية دون معرفة دينهم أو لغتهم أو عاداتهم، وهو يحمل ثروة من النقود المعدنية باسمه، ويعتبر نفسه قد تضرر من أقل التدخلات في شؤونه، لكن الأهم من كل هذا أنه يعتبر وضعه هذا كالطبيعية الثابتة الدائمة، إلا في حالة حدوث مزيد من التحسينات، أو أي انحراف عن هذا يعتبره مشيناً وسافراً ويمكن اجتنابه.

وسيكون بطبيعة الحال من غير المعقول أن نشير إلى أن المعيار الذهبي هو المسؤول تماماً أو إلى حدٍّ كبير عن هذه الحياة الموغلة في الرفاهية، كما ذكرنا من قبل. لكنه بالتأكيد قد أسهم في كل من الوفرة العامة للسلع من جميع الأنواع، وسهولة تدفق السلع ورؤوس الأموال من أمة إلى أمة، والشعور بشؤون الدولة على وجه الخصوص الذي كان "طبيعياً وثابتاً ودائماً". وقد حقق معيار الذهب هذه الأمور بشكل رئيسي من خلال تأمين درجة مستوى الأسعار، واستقرار سعر الصرف، والقدرة على التنبؤ التي لم يسبق أن حصلت منذ ذلك الحين.

وفقاً لفين كيدلاند ومارك واين Finn Kydland and Mark Wynne:

وكانت الفروق فيما بين استقرار الأسعار التي كانت سائدة في معظم البلدان في إطار معيار الذهب، وعدم الاستقرار الذي كان سائداً عند تطبيق نظام النقود الورقية غير المغطاة بالذهب ملفتة للنظر. وهذا يعكس حقيقة أن الزيادات في مستوى الأسعار (التي غالباً ما كانت مرتبطة كثيراً بالحروب) في ظل معايير النقود المغطاة بسلع (مثل معيار الذهب)، تميل إلى

التغيير في الاتجاه المعاكس، ويؤدي إلى مستوى السعر الذي كان مستقراً على مدى فترات طويلة. ولا يوجد مثل هذا الميل بوضوح بالنسبة للمعايير الورقية التي اتبعتها معظم البلدان منذ انهيار معيار الذهب بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

وجود درجة عالية من القدرة على التنبؤ بمستوى الأسعار، إلى جانب نظام أسعار استبدال العملات الثابتة، التي كانت عرضية أثناء الاعتماد واسع النطاق على معيار الذهب، خفضت بشكل كبير من المخاطرة في كل من الإنتاج والتجارة الدولية، بينما أدى الالتزام بالحفاظ على قاعدة الذهب إلى تخفيض ملحوظ لتكاليف الاقتراض الدولية كما أشرت من قبل.

أولئك النقاد الذين يجدون من السهل عليهم أن يقولوا "إلى الجحيم" لمعيار الذهب، سواء أكان ذلك في شكله التقليدي، أو تنويعات النظام السابقة، يجب أن يسألوا أنفسهم ما كل هذه الضجة الكبرى حول "إعادة بناء النظام النقدي" بعد كل من الحربين العالميتين، إذا لم يتم على الأقل تحقيق ما تم تحقيقه على هيئة من الاستقرار الذي حققه معيار الذهب الكلاسيكي، ولكن باءت كل هذه الجهود بالفشل حقاً. ولكن هذا لا يعني بالكاد أن الغايات المرجوة لم تكن ثمينة جدّاً، أو أن هؤلاء الذين بحثوا عنهم "معتادين على أسطورة العصر الذهبي". رغم أنهم قد استمتعوا بالمعتقدات الخاطئة المتعلقة بكيفية عمل النظام القديم، فإنهم لم يخطئوا في الاعتقاد بأنها قامت بالعمل بطريقة أو بأخرى.

7. لم يكن هناك داع أن تقوم البنوك المركزية بإدارتها.

لكن كيف ذلك؟ عمل معيار الذهب الكلاسيكي بشكل جيد بفضل إدارته بحذر من قبل مصرف إنجلترا والمصارف المركزية الأخرى، بالإضافة إلى وجهة النظر التابعة بأن نجاحها يعتمد على الاتفاقيات الدولية والأشكال الأخرى من التعاون بين البنوك المركزية، كما رصد الاقتصادي خوليو جالاروتي Giulio Gallarotti أن نتائج تلك القاعدة (كانت بشكل رئيسي محصلات التحويلات الخاصة في الأسواق للبضائع والنقود)، بدلاً من أي نوع من أنواع الإدارة أو التدخل سواء من الحكومة أو المصرف المركزي، لكن هذا الرأي المقبول الآن ليس له أسس متينة. في الواقع لم تلعب المصارف المركزية أي دور مهم على الإطلاق في تحقيق معيار الذهب لأكثر النتائج المرغوبة، التي كان من الممكن أيضاً تحقيقها أو بشكل أفضل من خلال نظام التنافس بين البنوك التي لها حق الإصدار، والتي حققتها في الواقع من خلال هذه الأنظمة للعديد من الدول المشاركة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا (حتى عام 1901م) وكندا. ورغم أنه شيء مشترك بين المدافعين عن المصارف المركزية أن يصوروها على أنها مصادر السيولة للمصارف الخاصة في الحالات الطارئة، فخلال فترة معيار الذهب الكلاسيكي لم يحقق تدفق المساعدة بالسيولة أهدافه المرجوة، وذلك رغم احتكار الامتيازات والذي أعطى المصارف المركزية العديد من المزايا زيادة على كل نظائرها التجارية. وكما رصد جالاروتي فإن اتجاه المصارف المركزية إلى المصارف المركزية الأخرى بدلاً من السوق الخاصة يوضح الحقيقة بأن القيم التي تعرضها المصارف المركزية أفضل، أو يقترح وجود الحاجة للتغطية بالسيولة الضخمة في السوق الخاصة.

8. في الحقيقة تتجه المصارف المركزية إلى تعطيل العمل بمعيار الذهب وذلك بإثارة المشاكل.

لهذه الدرجة مارست المصارف المركزية نفوذها الخاص على التسويات المالية في فترة العمل بمعيار الذهب، وقد زاد هذا النفوذ الأمور سوءاً بدلاً من تحسينها، حيث إن المصرف المركزي المتوسع لا يخضع للقيد الداخلي حول احتياطي تغطية الخسائر العائد إلى العجز في أوراق المقاصة بين المصارف، فإنه قد يسبب اختلال توازن خارجي، ويتسبب بطبيعة الحال في استنزاف مدمر للاحتياطي النقدي. وعلى الجانب الآخر فخلال أزمة سيولة الائتمان اتجهت المصارف المركزية بشكل أكبر من المصارف الخاصة إلى (الدخول في الزيادات التنافسية لمعدلات الخصومات والمضاربة عن عجز كلا من الآخر)، كما جاء على لسان الاقتصادي جاكوب فينر Jacob Viner, وفي نهاية المطاف استطاعت المصارف المركزية تلويث أعمال معيار الذهب من خلال تطهير صادرات وواردات الذهب منتهكة (قواعد لعبة قاعدة الذهب)، التي تدعو إلى التخفيف ردّاً على أرباح إيرادات الذهب والتشديد رداً على خسائر الذهب.

وحيث إنه من المتوقع أن تتلاعب بنوك الإصدار المتنافسة بهذه القواعد، حيث يتفق مع مبدأ تعظيم الربح. وعلى الجانب الآخر فإن المصارف المركزية التي لها وضع شبيه بالقطاع العام، قد واجهتها بنوع من الانتداب الثنائي، والذي ترجح فيه الأرباح مقابل الأعباء العامة الأخرى. بالنسبة للأخيرة، فإن الجانب السيئ كان هو الالتزام المُعتقد عادة بتنحية متطلبات حفظ الميزان النقدي الدولي (الميزان الخارجي) لمصلحة حفظ أو تحقيق ظروف نقدية محلية أفضل

(الميزان الداخلي). وكما ذكر باري إيكسBarry Ickes ، فإن التلاعب بقواعد معيار الذهب يمكن أن (يحظى بشعبية كبيرة؛ لأنه يتضمن التضحية بالميزان الداخلي لصالح الميزان الخارجي). وفي حقيقة الأمر، فإن البنوك التجارية لم تكن تعبأ بذلك أكثر. وعلى الجانب الآخر اهتمت المصارف المركزية بذلك؛ حتى لا تفقد بعضاً من امتيازاتها.

اليوم بالطبع يعد تحقيق التوازن الداخلي شرطاً لا غنى عنه لممارسة البنك المركزي مهامه على النحو الصحيح، وحتى في تلك الأماكن التي يعتبر فيها التضحية بالتوازن الخارجي في بعض الأحيان، ويؤخذ كأمر مسلم به للحفاظ على الاستقرار النقدي المحلي، لكن لتطبيق مثل هذه الفكرة على قاعدة الذهب التقليدية، وبالتالي الخروج بنتيجة أن القيام بتضحية مماثلة في هذا السياق، في الميزان الخارجي لصالح الاستقرار الداخلي يمثل تحولاً تجاه سياسة نقدية أكثر تعقلاً، يُعد فهماً خاطئاً لطبيعة هذا الترتيب، والذي لم يكن فقط ترتيباً لمعدلات أسعار صرف ثابتة، ولكنه شيء أقرب إلى الوحدة النقدية متعددة الجنسيات أو منطقة نقدية. وبداخل هذه المنطقة فإن حقيقة حصول إحدى المصارف المركزية على احتياطيات، بينما يفقدها الآخر لم تكن له أهمية أكثر، ولم يكن أكثر من تبرير لانتهاك قواعد اللعبة، عن حقيقة حصول بنك تجاري في مكان ما على احتياطيات على حساب بنك آخر.

ورغم ذلك فقد أدى وجود المصارف المركزية إلى تفاقم تأثيرات مزعجة للتغييرات في أنماط التجارة الدولية بالمقارنة بالتعاملات المصرفية الحرة. وعلى الجانب الآخر، فإن تطهير البنوك المركزية من تدفقات الذهب قد يؤدي إلى تسويات أكثر

حدة على المدى الطويل -كما كانت ستفعل- وإلى مدى أكثر درامية في الحقبة ما بين الحروب.

9. لم يكن يتعين إلقاء اللوم على قاعدة الذهب في حدوث الكساد الاقتصادي العظيم.

القول بأن معيار الذهب تسبب في وقوع الكساد الاقتصادي العظيم" (أو أي كلمات أخرى تحمل نفس المعنى مثل "إن معيار الذهب هو التهديد الرئيسي الذي يواجه الاستقرار المالي والازدهار الاقتصادي في حقبة ما بين الحروب")، هي مضللة إلى أقصى حد، والتصريح الأكثر دقة أن الكساد الاقتصادي الضخم بدأ بسبب انهيار نسخة معيار الذهب المؤقتة التي تم إصدارها بعد الحرب العالمية الأولى، والتي كانت خليطاً من نسخ سبائك الذهب وصرف الذهب الأصلية لقاعدة الذهب. كان من المفترض أن تقتصر الاثنتان الأخيرتان منها على الذهب، ويُطلق عليها "قاعدة الذهب الخفيفة".

ومن المسلم به أن هناك أمراً واحداً يمكن القول به هو أن قاعدة الذهب الحقيقية قد ساهمت فيه، وهي الإشكالات الوخيمة لعام 1920م وما بعدها، ومن ثم في الكساد الذي تبعها، وقد ساهمت عن طريق الفشل في الصمود والاستمرار في نشوب الحرب العالمية الأولى، وبالتالي فإن قاعدة معيار الذهب لحقبة ما قبل الحرب قامت بدور أشبه بدور هامبتي دامبتي بالنسبة لحاشية الملك والملكة (من قصص الأطفال الخيالية، وتعني الشيء الذي ينكسر ولا يمكن إصلاحه)، والرغبة في إعادة تجميع الشظايا الهشة في فترة ما بعد الحرب. ولكن هذا الأمر لا يزال غير منصف لمعيار الذهب، حيث كانت هشاشة قاعدة

الذهب نفسها عشية الحرب العالمية الأولى تعود إلى حدٍّ كبير إلى حقيقة أنه في معظم الدول المشاركة في الحرب قد وصل الأمر إلى إدارتها بواسطة البنوك المركزية، التي كانت خاضعة لحكوماتها الراعية بالكامل لتقوم بدور أدوات الخدمة للتمويل التضخمي في وقت الحرب.

عرض كيدلاندووين Kydland and Wynne قضية بنك السويد كتصوير للاستحالة الفعلية لإبقاء معيار ذهب في مواجهة صدمة عظيمة أثناء الفترة التي دانت فيها السويد بالولاء لقاعدة الذهب (1873- 1914م)، كفل الدستور السويدي قابلية تحويل الأوراق المالية الصادرة عن البنك السويدي إلى ذهب. علاوة على ذلك، فإن القوانين الخاصة بقاعدة الذهب كان لا يمكن تغييرها إلا بواسطة قرارين متماثلين من البرلمان السويدي مع إجراء انتخابات بينهما. ورغم ذلك، عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى قرر البنك السويدي من طرف واحد جعل أوراقه المالية غير قابلة للتحويل إلى ذهب، ولم يتم الطعن في دستورية هذه الخطوة قط، وبهذا انتهى عصر قاعدة الذهب في السويد. ورغم أن هذا الحدث يبدو أقل إثارة للدهشة، إلا أنه عندما يضع الشخص بعين الاعتبار أن" بنك السويد"، الذي يؤمّن احتكاراً للعملة السويدية الورقية لسنة 1901م، معروف بالأحرى باسم سفيرجيس ريكسبانك أو "بنك البرلمان السويدي".

ووفقاً لما قاله براد ديلونج: إذا ما كانت الأزمة العالمية لحقبة سنوات الثلاثينيات قد اندلعت نتيجة لفشل الترتيبات المختلطة، وليس بسبب معيار الذهب التقليدي، فهل يمكن القول أن الولايات المتحدة التي كانت واحدة من الدول القليلة التي

احتفظت بقاعدة معيار الذهب كاملة مكانة عالية؟ كانت تعيسة الحظ ومقدّر لها أن تعاني من التراجع الحاد بصفة خاصة؟

وفقاً لما ذكره براد ديلونج فقد منع الالتزام بقاعدة الذهب قيام بنك الاحتياط الفيدرالي بزيادة المعروض من الاحتياطي المالي سنة 1930 و1931م وأجبر الرئيس هوفر على القيام بمحاولات تدميرية لتحقيق توازن الميزانية؛ من أجل تجنب التهافت على سحب الدولارات من المصارف، الناتج عن التمسك بمعيار الذهب.

ومن الصحيح أن هوفر قد حاول تحقيق توازن الميزانية الفيدرالية، وأن محاولته لفعل هذا نتج عنها كافة أشكال العواقب الوخيمة، ولكن معيار الذهب بعيداً عن إجباره على العمل، لم يكن هناك إلا القليل جدّاً مما يربطها بالأمر. ولهذا الأمر, فإن فرانكلين د. روزفلت فعل نفس الأمر في هذا الشأن، إلى أن أجبرته الأحداث على التغيير من نمطه. هاجم القائد المتوقع أثناء الحملة الرئاسية لسنة 1932م منافسه بتحقيق عجز وبنفقات حكومية هائلة من جانبه. أما عن منع قاعدة الذهب لبنك الاحتياط الفيدرالي من زيادة المعروض من الاحتياطي المالي (أو بالأحرى من توسيع القاعدة النقدية؛ للحفاظ على احتياطي المال الأوسع من الانكماش)، فلا يمكن أن يكون هناك شيء آخر أبعد عن الحقيقة من ذلك.

ووضع ديك تيمبيرليك <u>Dick Timberlake</u> الأمور في نصابها حين قال: بحلول شهر أغسطس من عام 1931م: وصلت قيمة كمية الذهب في بنك الاحتياط الفيدرالي إلى 3,5 بليون دولار (من 3,1 بليون دولار 1929م) وهي كمية تمثل 81 % من الالتزامات النقدية القائمة طبقاً لقانون بنك الاحتياط الفيدرالي، وأكثر من ضعف الاحتياطات المطلوبة طبقاً لقانون

بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي. وحتى في شهر مارس من عام 1933م أثناء ذروة الانكماش النقدي، امتلكت بنوك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أكثر من مليار دولار من احتياطي الذهب الفائض. علاوة على ذلك، سواء امتلكت البنوك الفيدرالية فائضاً في احتياطي الذهب أم لا، فقد كانت حيازات الذهب قابلة للزيادة في ظل الأزمة، وحصل مجلس بنوك الاحتياطي الفيدرالي على السلطة القانونية اللازمة لتعليق كل متطلبات احتياطي الذهب للبنوك الفيدرالية إلى أجل غير مسمى.

وفقاً لدراسة إحصائية أجراها شانج تاي سيح وكريستينا رومر, Chang- Tai Hsieh and Christina Romer ، لم يكن هناك من أي سبب لتخوف بنك الاحتياط الفيدرالي من أنه بمجرد السماح لاحتياطاتها بالنقصان، ستزيد من المخاوف بشأن انخفاض قيمة العملة. وعلى العكس من ذلك، بمجرد أخذ الخطوات لتجنب الانكماش النقدي قد يساعد بنك الاحتياط الفيدرالي على التقليل من مخاوف انخفاض قيمة العملة، بينما وفقاً لتيمبرليك فإن استهلال "آلية للإنفاق" يمكن أن يساعد على استعادة "كل العلامات الحيوية للنظام النقدي في كل من الولايات المتحدة وباقي العالم".

10. لم تكن إدارة الأموال طبقاً أو وفقاً للمثاليات النظرية لأي اقتصادي، ولكن في كل الحالات لا يملك بنك مركزي أن يقوم بإصدار أوراق مالية غير مغطاة.

تماماً كما تهزم "الورقة" "الصخرة" في لعبة (صخرة - ورقة- مقص) كذلك تتمكن النقود الورقية، حيث تهزم الذهب دائماً في لعبة معايير الورق- الصخرة في النظام النقدي التي يحب أن يلعبها الاقتصاديون. ولكن هذا فقط لأنه

بموجب نظام الأوراق النقدية غير المغطاة، فإن أي نمط لتسوية المعروض من النقود يمكن تطبيقه. احتمالية أي نمط لتنظيم الاحتياطي المالي تحت معيار حتمي متضمناً نمطاً "مثالياً"، حيث "مثالياً" تعني مثالياً وفقاً للفهم الشخصي للاعبين، حتى وفقاً لأفضل الظروف. ومن جهة أخرى فقاعدة الذهب من غير المحتمل أن تحقِّق أي مثال للاقتصاديين للخلو المالي من العيوب، إذن تهزم الورقة الصخرة؛ بالأحرى تهزم الورقة الصخرة في الورقة. وماذا يخبرنا هذا المنطق الخالي من العيوب باعتبار الأسس المتعلقة بالذهب مقابل الأوراق المالية عملياً؟ لا شيء. أنا أعني هذا. يجب أن يقترن الحديث عن الأسس المتعلقة بالأوراق المالية. (جورج سيلجنيون GEORGE SELGINON 4 يونيه 2015م).

رأي بعض الاقتصاديين في معيار الذهب مع أو ضد

قليلون من الناس هم من يفهمون إن كان النظام مهتماً للغاية فقط بأرباحه، أو أنه سيكون معتمداً تماماً على امتيازاته في ألا تكون له أي نوع من المعارضة من هذه الطبقة على الإطلاق، بينما على الجانب الآخر فإن السواد الأعظم من الناس سوف يكونون غير قادرين من الناحية العقلية على إدراك المزايا الهائلة التي يحصل عليها رأس المال من النظام، بينما هم يتحملون أعباءها بدون أي تذمر؛ بل وربما بدون أن يتسرب

إلـى عقـولهم أدنـى درجـة مـن الشـك فـي أن النظـام يعـادي مصالحهم". "الأخوان روتشيلد من لندن وهم يكتبون لشركائهم في نيويورك في عام 1863م".

الجدل حول إغلاق الولايات المتحدة نافذة الذهب، والتـي عرفت بصدمة نيكسون إلى يومنا هذا، مع محاولـة الاقتصـاديين والسياسيين من كل الأطياف السياسية فهم مدى تـأثير صـدمة نيكسون علـى السياسـة النقديـة خاصـة فـي ضـوء الأزمـة الماليـة التي حدثت في عام 2007- 2008م. والتي تحدث عنهـا وبشكل مختصر الكاتب المحافظ ديفيد فروم بقوله: إن تعويم العملـة لديـه مشكلات, لكـن يوجـد عـلاج نقـدي سـحري. ويضـيف الكاتـب فورم: إن التجارب السابقة للسياسـات النقديـة المتعاقبـة منذ أكثر من 200 سنة على الأقل أثبتت أن لها سلبياتها وإيجابياتهـا. علـى سبيل المثال: إذا كنت تريد تطبيق معيار الذهب كلاسيكي، فإنك تحصل على الانكماش المزمن الذي يتخلله الكساد كما حدث فـي الولايات المتحدة خلال الفترة بين عـامي 1873 و1934م. أمـا إذا كنـت تريـد نظامـاً للعمـلات الموجهـة مربوطـاً بالـذهب، فإنـك تحصـل علـى لـوائح وضـوابط كمـا حصـلت عليهـا الولايـات المتحدة من عام 1934 حتى عـام 1971م, لكـن إذا أردت تعويم العملـة، فإنـك تحصـل علـى التضـخم المـزمن الـذي يتخللـه الفقاعات، وهو المصير الأمريكي منذ عـام 1971 وحتـى الآن. فالنظام الأول يكون غير متوافق مع الديمقراطيـة؛ لأن النـاخبين لن يقبلوا الألم الكامن في معيار ذهب. ويكون النظام الثـاني غيـر متوافق مع اقتصـاديات السوق الحـرة, وهذا يتركنـي مع النظـام الثالث باعتباره أسوأ خيار فيما عدا الخيارين الأول والثـاني.

ورغم عمل معيـار الـذهب بشـكل جيد فـي السـابق خاصـة خلال الفترة التـي تسمى معيـار الـذهب الكلاسيكي مـن 1880م-

1914م، مروراً بفترة العودة إلى معيار الذهب في عام 1925م إلى عام 1934م إلا أنها فترة كانت تعمل وتتناسب مع فكر وعقلية المجتمعات ذلك الوقت، حيث إن الذهب كان عنواناً للغنى ومصدر ثروات وتوسع وقوة للدول, بالإضافة إلى كون الذهب هو المتعارف عليه في التعاملات التجارية عطفاً على امتداد تاريخه الطويل الذي يعود إلى آلاف السنين, لكن الوقت الحالي تغير في المستوى العملي والثقافي للإنسان، وأصبح قادراً على تقبل التغيير.

فالتطور البشري الذي شهده العالم خلال المائة وعشرين سنة يقلل من حظوظ عودة الذهب كأساس للإصدار النقدي، حتى مقولة البعض استخدام الذهب مهم لإخافة الذهب، أي: عدم إفراط الدول والبنوك المركزية حول العالم في الإصدارات النقدية في حال تطبيق معيار الذهب، أيضاً لا يعني القبول أو الموافقة على ما يحدث الآن من جنون في الإصدارات النقدية بدون الأخذ بأي معيار، وحساب المخاطر خاصة ما يحدث من الجانب الأمريكي، الذي يعد الدولة المصدرة للاحتياطي النقدي (الدولار)، بالتالي هذا لا يعني أو يمنع أو يقلل من الاحتفاظ بالذهب كأمان كما عمل بهذا المبدأ طول الخمسة آلاف سنة من تاريخه, لذا أجد نفسي حقيقة أتفق مع مقولة فريدريك ميشكن: "بأن هناك تقنيات متعددة تعد أفضل، ويمكن استخدامها وتفعيلها بدلاً من العودة لمعيار الذهب".

لكن هذا لا يعني إغلاق باب النقاش إطلاقاً حول عودة معيار الذهب مرة أخرى، فالكثير من الاقتصاديين والمهتمين بالسياسات النقدية منقسمين حول هذا الأمر، منهم من هو مع عودة معيار الذهب ومنهم من هو ضد العودة لمعيار الذهب.

حيث ذكر فريدريك إس ميشكين الحاصل على الدكتوراه، وأستاذ الدراسات المصرفية والمؤسسات المالية بألفريد ليرنر في كلية كولومبيا للأعمال بما يلي خلال الحلقة النقاشية المنعقدة في 13 مارس2013م بعنوان: "أميركا لا تحتاج إلى سياسة الدولار القوي". "أنا لست مشجعاً لنظام معيار الذهب عندما ننظر فعلياً إلى تقنية إنتاج التضخم المستقر في الواقع، وفكرة أنه يجب علينا العودة إلى زمن الحصان والعربة أي: بالعودة إلى قاعدة الذهب، فأعتقد أنها ليست بالفكرة الجيدة".

فلقد كان تنوع التضخم أعلى من ذلك بكثير خلال فترة العمل بمعيار الذهب مما نحن عليه الآن، ويضيف ميشكن: في الواقع كان لدينا بالفعل فترة انكماش منذ عام 1880م إلى عام 1896م حيث لم يُعثر طوال هذه الفترة على أي ذهب. وعلى الجانب الآخر في جنوب أفريقيا والتي عانت فعلياً من التضخم؛ لأنهم وجدوا كميات ضخمة من الذهب في باطن الأرض خلال فترة معيار الذهب، كانت الأسعار ترتفع وتنخفض كثيراً، أما الآن فأنت على حق فيما يخص مرور حقب طويلة جدّاً من الزيادة على مدى أربعين سنة، حيث لم يحدث أي تغيير في مستوى الأسعار، هذا هو الخبر السار، أما الخبر السيئ أن التوقعات لا تصلح لمدة أربعين عاماً، فكما قال الكيزيون: سنكون جميعاً في عداد الأموات بعد فترة طويلة... وخلال عصر معيار الذهب... كنا نمر بأزمات مالية حوالي كل 10 إلى 20 سنة... ولم تكن فترة قاعدة الذهب الكلاسيكية... فترة النمو المرتفع.

كريغك يلويل Craig K.Elwell الأخصائي في سياسة الاقتصاد الكلي في خدمة أبحاث الكونغرس، كتب ما يلي في مقاله بتاريخ 23 يونيو2011م: "تاريخ موجز عن الذهب في

الولايات المتحدة". يستند النظام النقدي في الولايات المتحدة على النقود الورقية المدعومة بشكل كامل بائتمانات الحكومة الاتحادية [النقود الورقية]، فالعملة ليس لها قيمة بالذهب ولا الفضة، وليست مدعومة لا بالذهب ولا بالفضة، ولا يمكن التحويل رسمياً إلي أي منهما.

يستخدم نظام معيار الذهب "الذهب" - بشكل مباشر أو غير مباشر - كنوع من المال، ففي قاعدة الذهب الخالصة يستخدم الذهب نفسه في المعاملات، حيث يعبر عن جوهر كل الأسعار من حيث كمية الذهب اللازمة للشراء... ويمكن النظر أيضاً إلى النظام النقدي باعتباره يستند إلى قاعدة الذهب في حالة استخدام الذهب في الصرف عادة، فعادة ما يظن الناس أن العملة الورقية جزء من قاعدة الذهب إذا كانت السندات مدعّمة بالذهب، ويكون ذلك إذا كان كل سند له كمية معينة من الذهب مخزنة باسم "ضمان"، ولكي تمثل العملة الورقية الذهب، لا بد من اعتبارها مساوية لكمية معينة من الذهب الخالص، وبشكل عام تتحقق هذه المعادلة "بالتحويل"، وهو التزام صرف السندات بالذهب عند الطلب... في نظام النقود الورقية التي تكون فيه السندات قابلة للتحويل إلى ذهب بوزن ونقاء معين عند طلب محرر السندات، ويعتبر أحد الأنظمة المطبقة لقاعدة الذهب.

ذكر مايكل دي بوردو Michael D. Bordo الحاصل على الدكتوراه وأستاذ الاقتصاد في جامعة روتجرز بما يلي في مقالته "معيار الذهب"، www.econlib.org في11 نوفمبر م2013): "كان معيار الذهب عبارة عن التزام من الدول المشاركة لتثبيت أسعار عملاتها المحلية بما يساوي كمية محددة

من الذهب، وتم تحويل الأموال القومية المال وغيرها من أشكال المال (الودائع المصرفية والسندات) إلى ذهب بسعر ثابت.

بين عامي 1946 و1971م عملت البلدان بنظام بريتون وودز، وبموجب هذا التعديل على معيار الذهب سوت أو عادلت معظم البلدان أرصدتها الدولية بالدولار الأمريكي، ووعدت الحكومة الأمريكية بتسوية الأموال في البنوك المركزية الأخرى المحتفظة بالدولار مقابل الذهب، بسعر ثابت بقيمة خمس وثلاثين دولاراً للأوقية... لكن في 15 أغسطس 1971م أعلن الرئيس ريتشارد نيكسون أن الولايات المتحدة لن تسترد العملات مقابل الذهب مرة أخرى، وكانت هذه بمثابة الخطوة النهائية للولايات المتحدة في التخلي عن معيار الذهب".

* فيما يلي رأي بعض المهتمين من المؤيدين إلى العودة إلى معيار الذهب:

رون بول Ron Paul بتاريخ 2 أكتوبر 2012م صرح بأن "الذهبُ عملةٌ جيدة" "لماذا الذهبُ عملةٌ جيدة؟ لأنه يتوفر فيه كل الخصائص النقدية المطلوبة في السوق، فهو (الذهب) قابل للتوزيع والحمل والتعرف عليه، والأهم من ذلك أنه نادر، مما يجعله ذا قيمة ثابتة يتوفر فيه كل ما يحتاجه السوق، ولقد تم الاعتراف به على هذا النحو على مدى التاريخ. ارتفع الذهب إلى ما يقارب 1800 دولار للأوقية بعد جولة التسيير الكمي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأخيرة؛ لأن الناس يعرفون أن الذهب هو المال الحقيقي عندما تفشل النقود الورقية.

فالنقود الورقية ليست مالاً جيداً؛ لأنها قابلة للإصدار بدون حدود، وبالتالي فلن تكون بمثابة مخزن مستقر للقيمة. ويمنح نظام النقود الورقية السلطة التقديرية الكاملة للقائمين على إدارة المطبعة، مما يسمح للحكومات بإنفاق المال دون الحاجة إلى

المعاناة من العواقب السياسية جراء رفع الضرائب. وتفيد النقود الورقية أولئك الذين يصدرونها ويحصلون عليها أولاً، فينتج عن ذلك إثراء الحكومة وأعوانها.

ثم تموه الحكومة عن الآثار السلبية للنقود الورقية، مما يجعل الناس لا يدركون أن الأموال التي ينشئها أو يصدرها مجلس الاحتياطي الفيدرالي اليوم هي السبب في الاضطرابات الحالية وارتفاع الأسعار والبطالة، وانخفاض معدل التفكير في غد أفضل, وبينما ينهار هرم النقود الورقية إلا أن الذهب يحتفظ ببريقه، بدلاً من أن نكون أتباعاً همجيين حاول الكينيزيون (نسبة إلى جون مينارد كين) إقناعنا بأن الذهب كما قال الرئيس الألماني: "قيمة كلاسيكية خالدة"، فالتقليل من سمعة الذهب التي تعالجه البنوك المركزية والحكومات كان نتيجة لما سببه الذهب من فضح انخفاض قيمة النقود الورقية والسياسات الخاطئة للحكومة".

لويس ليهرمان Lewis Lehrman الحاصل على درجة الماجستير ورئيس معهد يرمان، عبَّر عن رأيه بشأن العودة لمعيار الذهب في مقاله في أكتوبر2012م بعنوان: "الطريق إلى الازدهار". بقوله: الذهب عنصر معدني أساسي من أصل الأرض، يحتوي على الخصائص الفريدة التي مكنته طوال ألفي عام من اختباره في السوق من الظهور كمخزن للقيمة مقبول عالمياً وكوسيلة للصرف، وليس ذلك فقط؛ لأنه يحافظ على القوة الشرائية على المدى الطويل ضد التصنيف القياسي للسلع والخدمات, ولكي تتمكن من اختيار أو رفض قاعدة الذهب الحقيقية، فعليك أن تأخذ قراراً من بين خيارين أساسيين؛ على الجانب الأول: كونه نظام نقدي عادل ومستقر وموضوعي وحر، وعلى الجانب الآخر: النقود الورقية المزورة وغير

القابلة للتحويل، ثم النظر في السبب الأساسي لثقافة الكازينو التي تمثلها التكهنات والمحسوبية الرأسمالية، والفوضى المالية الأولية وعدم المساواة التي تولدها هذه الأنظمة, وحتى نعيد قابلية تحويل الدولار إلى ذهب يتطلب ذلك إيجاد حافز مالي لازم لفترة طويلة الأجل، ونمو اقتصادي حقيقي من خلال تشجيع الادخار والاستثمار والابتكار وريادة الأعمال، وتخصيص رأس المال في شكل مؤسسات إنتاجية, بينما في السوق الحرة ونظامها المصرفي، والتي تعتمد على قاعدة التحويل إلى الذهب، يجوز فقط إصدار أموال وائتمانات جديدة مقابل إنتاج جديد أو إمدادات إضافية للسوق، مما يحقق الحفاظ على التوازن بين إجمالي الطلب وإجمالي العرض، وبالتالي يتحقق السيطرة على التضخم الاقتصادي".

تشارلز كادليك Charles Kadlec الحاصل على ماجستير في إدارة الأعمال، وعضو المجلس الاستشاري الاقتصادي لمشروع المبادئ الأمريكية، صرح في مقالته بتاريخ 12 سبتمبر 2011م: "ثمن التخلي عن قاعدة الذهب". قطع الرئيس ريتشارد نيكسون الحلقة الرابطة الأخيرة بين الدولار والذهب قبل أربعين عاماً [في عام 1971م]، ونحن نعيش في عواقب هذا الخطأ الهائل منذ ذلك الحين, فمنذ أن بلغ التوسع الاقتصادي الحقيقي في عام 1971م متوسط 2.9٪ في السنة - مما يعني أكثر من نقطة مئوية كاملة، أبطأ من معدل النمو 4٪ خلال فترة "معيار الذهب" فيما بعد الحرب العالمية الثانية, وبعد تفاقم الأمر لأكثر من 40 عاماً، كان النمو الأكثر بطئاً بنسبة 1٪، فيظل نظام الدولار الورقي ذا تأثير مذهل على دخلنا وحجم الاقتصاد في بلادنا. فعندما كان النمو بنسبة 3٪ أصبح الاقتصاد الأمريكي أقل بنسبة 8 تريليون، مما كان ليصل إليه إذا واصلنا تجربة متوسط معدل النمو قبل أن يقطع نيكسون قطع الارتباط

بين الدولار والذهب. وهذا يعني ضمناً أن متوسط دخل الأسرة اليوم كان ليصحب حوالي70000 دولار أو ما يقارب من 50٪ أعلى مما هو عليه اليوم.

فالدولار الذي نستخدمه اليوم يقدر بقيمة أقل من 20 سنتاً عند شراء الطاقة مقارنة بالدولار قبل عهد نيكسون، ولا يوجد سبب وجيه للاعتقاد بأن الدولار سيحافظ حتى على هذه القيمة التافهة، وتظل الأسرة الأميركية المتوسطة المعيشة دون أن تمتلك أي وسيلة مجدية لتوفير التعليم لأبنائها أو معاشاً لتتقاعد, فلقد دفعنا ثمناً باهظاً لخطأ نيكسون الهائل، ولكن من الممكن تصحيح هذا الانحراف الشديد للدولار، فالبلد - والعالم - ينتظر الزعيم السياسي الذي يفهم حقاً أن منح الدولار قيمة جيدة مثل الذهب تماماً أمر مهم؛ لتحقيق الرخاء والأمن والحرية للشعب الأمريكي، والذي من الممكن أن يقود الدولة والعالم مرة أخرى إلى معيار الذهب".

ستيف فوربس رئيس مجلس إدارة ورئيس التحرير العام لفوربس ميديا "الإعلامية" ذكر في مقاله بتاريخ 22 أكتوبر 2012م: "قد ينقذنا الذهب من الكوارث". "وضع معيار ذهب جديدة أمر بالغ في الأهمية، فالكوارث التي تسبب بها بنك الاحتياط الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى بما لديهم من سياسات أموال مضحكة وكوارث هائلة، لم تقدر حق التقدير بما يتناسب مع تأثيرها السلبي على المجتمع. فقيمة الدولار غير المستقرة تعيث فساداً في أسواق رأس المال لدينا، وتحرمنا من توظيف المال في المشاريع الإنتاجية والمستقبلية، بينما تدعم في الوقت ذاته الدين الحكومي على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ الولايات المتحدة. وتدمر سياسة سعر الفائدة "الصفر" رأس المال؛ لأنها تعاقب المدخرين، وتمكّن البنك المركزي من

تخصيص وجهة المال حسبما يرى، فيتسبب بنك الاحتياط الفيدرالي جراء الشراء المفرط أو الشره للسندات في تمكين واشنطن من استهلاك ثرواتنا الوطنية، وبدلاً من إيجاد ثروة جديدة بدأ بتدمير الثروة الموجودة.

ولا عجب أن يشعر عشرات الملايين من الناس -بحق- أن دخلهم الحقيقي مستمر في الانخفاض، وأنهم على عتبة المزيد من الضغوط المالية، ففي الحقيقة انخفضت سوق الأسهم اليوم عمّا كانت عليه في أواخر التسعينيات، وحتى من حيث القيمة المطلقة فإنها لا تزال لم تصل للوضع الذي كانت عليه في عام 2007م. هل نستطيع تطبيق معيار الذهب قبل وقوع كارثة حقيقية على غرار عواقب الثلاثينيات؟ في الوقت الحالي تجاهد أجور الحكومة الاتحادية جهاداً ظاهرياً ضد أي محاولة لإيجاد أدوات نقدية تستند إلى الذهب يقوم بها الأفراد أو الشركات لاستخدامها في المعاملات التجارية, ويكمن الغرض من هذه النقاشات الجادة التي انخرطنا فيها حول تطبيق معيار الذهب مرة أخرى، وإبعاد قوانين المناقصة القانونية التي تحجز العملة المحلية التنافسية في التعجيل من اليوم الذي سيكون لدينا فيها عملة تستند إلى الذهب مرة أخرى، مثل هذا اليوم الذي جعل دولتنا ذات قيمة عالية طيلة 180 عاماً".

رالف بينكو Ralph J. Benko الحاصل على درجة أكاديمية مشتركة، المستشار الاقتصادي الأقدم في "أمريكان برينسيبلز إن أكشن"، ومحرر ومستشار في الموقع الإلكتروني "GoldStandardNow.org" الخاص بمعهد يرمان يقول في بريد إلكتروني بتاريخ 18 مارس 2013م مرسل إلى ProCon.org: "إصلاح السياسة النقدية هي قضية ذات أهمية متزايدة، "فالعملة الجيدة" أمر مهم لتوليد مناخ من الرخاء

العادل، وتشير البيانات التجريبية لمعيار الذهب الكلاسيكي أن "معيار الذهب" هو الأنسب للسياسة النقدية. ولقد أصدر بنك إنجلترا في عام2011م ورقة استقرار مالي رقم 13، حيث رأى بنك إنجلترا أن معيار الدولار الائتماني ضعيف الأداء وسيئ في كل فئة رئيسية، بما في ذلك النمو الاقتصادي والتضخم والركود، والأزمات المصرفية. ولايزال البعض لديه انطباع خاطئ بأن معيار الذهب هو وصفة للتقشف ويسبِّب كساداً عظيماً، بينما يتجوهل هذا الرأي حقيقة أنه لا يوجد معيار ذهب في عام 1929م، فصاحب اختراع قاعدة الذهب الكلاسيكية اثنان من رموز العلم, وهما: كوبرنيكوس Copernicus وإسحاق نيوتن اللذان لا يزال عملهما في الفلك والفيزياء راسخاً أمام اختبار الزمن، وكذلك الحال بالنسبة لأعمالهم في النظرية النقدية. هناك أدلة كثيرة على أن تحقيق النمو 4٪، وتوليد الملايين من فرص العمل الجديدة والأفضل, فضلاً عن توسيع القاعدة الضريبية، وكسب تريليونات من الدولارات من الإيرادات الجديدة لموازنة الميزانية الاتحادية من الممكن أن يكون أفضل فقط باعتماد قاعدة الذهب كما في القرن الواحد والعشرين.

" زمن إلقاء نظرة جديدة على الذهب". 18 مارس 2013م - Ralph J. Benko, JD

هيرمان كين Herman Cain الحاصل على درجة الماجستير في العلوم, والرئيس السابق لمجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالي في مدينة كانسس سيتي صرَّح في مقاله بتاريخ 13 مايو 2012م: "نحن بحاجة ماسة إلى الدولار تماماً كحاجتنا للذهب". "يجب تحديد قيمة الدولار - كما كانت محددة من قبل في عام 1971م تحت نظام بريتون وودز بعد الحرب -

بقيمة ثابتة من الذهب, ربما لا يكون مواصفات نظام قاعدة الذهب كافياً, إلا أنه لا يزال الأفضل بين جميع البدائل، فالبيانات التجريبية لكل من قاعدة الذهب الكلاسيكية، والتي أفضلها معيار صرف الذهب المعيب، كما كان خلال نظام بريتون وودز مليئة بالحقائق المثيرة للإعجاب. فلقد كان النمو الاقتصادي أقوى، ومعدلات البطالة أقل، ومستوى الأسعار أكثر استقراراً، والركود أقل تواتراً وأقل حدة مما هو عليه في ظل النظام الحالي.

وأدرك جيداً أن واشنطن (البيت الأبيض والكونجرس بشكل عام وبنك الاحتياط الفيدرالي والقطاع المصرفي) غير مرحَّبة بهذا الاقتراح، فالذهب بالنسبة للسياسيين كثير الإنفاق كالكريبتونيت تماماً، فهو بالنسبة للاستغلاليين واللصوص في الحكومة كأشعة الشمس والثوم بالنسبة لمصاصي الدماء، ولكنه بالنسبة للشعب الأمريكي قصة أخرى تماماً، فما يقارب من نصف الشعب الأمريكي أو(44٪) منهم يؤيدون العودة إلى معيار الذهب، كما أشار تقرير راسموسن في أكتوبر 2011م.

وسيرتفع هذا الدعم إلى 57٪ عندما يعرف المشاركون أنه "سيحد بشكل كبير من صلاحيات المصرفيين والطبقة السياسية فيما يتعلق بتوجيه الاقتصاد. "وستحارب المؤسسة السياسية هذه الفكرة بشراسة؛ لأن الذهب يسلب منهم السلطة، ويضع الورقة الرابحة للسياسة النقدية في يد الشعب. النقاش تحول إلى العملة الجيدة ما إذا كنا في حاجة إليها وكيفية الوصول إليها، وبالتالي فنحن نسير في الاتجاه الصحيح، ولدينا فرصة لجعل الدولار مرة أخرى جيداً مثله مثل الذهب".

جودي شيلتون Judy Shelton الحاصلة على درجة الدكتوراه، والمدير المشارك لمشروع العملة الجيدة في مؤسسة

أطلس للبحوث الاقتصادية أوضحت في مقالتها بتاريخ 1 أغسطس 2011م: "معيار الذهب أو الكساد: تثبيت قيمة الدولار قبل فوات الأوان". "الانضباط هو المكسب الذي يحققه الذهب على طاولة المفاوضات النقدية، إذا كان يشك الأفراد في إصدار الأموال بما يزيد عن المستويات التي تبرر الاحتياجات الاقتصادية المشروعة وآفاق النمو، فيمكنهم تبديل احتياطياتهم من العملات بالذهب بسعر فائدة ثابت محدد سلفاً، حيث تضمن قابلية تحويل الذهب أن يتوسع المعروض النقدي أو يتقلص بناءً على أساس التقييم الجماعي من المشاركين في السوق، في مقابل الأحاسيس الباطنية الأقل من أن تعرف بكل شيء لمحافظي البنوك المركزية.

حيث يوفر الذهب آلية التصحيح الذاتي للإفراطات أو للأوفرة الطائشة، وكذلك فالتخطيط المركزي النقدي يمنح وسيلة التصرف بحكمة تامة في السوق الحرة. كما يوقف معيار الذهب الإنفاق الحكومي المنفلت، فهي تسمح للأفراد بهزيمة الحكومات التي تقلل من قيمة المال, ففي ظل قاعدة الذهب تستعيد العملة الغرض الأساسي منها كأداة حيوية في الأسواق الحرة بدلاً من كونها أداة تخدم سياسة الحكومة. ومن ثم ينعكس النمو الاقتصادي الحقيقي - وليس وهم الثروة المالية الاصطناعية - في الأسهم المتضخمة أو أسعار المساكن -ولم يعد هنا مزيد من التضحية للسياسة النقدية المليئة بحالات الفشل المالية للحكومة, ويستطيع المرء القول بأن الميزانية المتوازنة ليست بالطبع دواء لكل داء، ولكنها تفرض الانضباط المطلوب على اتخاذ القرارات المالية، وبنفس الطريق تحتاج السياسة النقدية لبعض الانضباط لمنع استخدم الدولار كآلية لتمكين سوء الإدارة الحكومية. فقابلية الذهب على التحويل تبرهن عزيمتنا

علـى الحفـاظ علـى سـلامة عملتنـا، فجـل الأمـر يتعلـق بالمسـار المتبع والثقة، والعملة الجيدة تطبق هذا الأمر واقعياً".

بـراين دومتروفيـك Brian Domitrovi الحاصـل علـى درجة الدكتوراه، ورئيس قسم التـاريخ فـي جامعـة سـام هيوسـتن ذكر في مقالتـه بتـاريخ سبتمبر 2012م: "معيـار الـذهب: أسـاس عظمـة اقتصـادنا". "منـذ بدايـة السـنة الكاملـة التـي نصـت فيهـا خطـوط الدسـتور العريضـة علـى أن معيـار الـذهب دخـل حيـز التنفيذ في عام 1790م، حتى عام 1913م العام الـذي تأسـس فيـه بنـك الاحتيـاط الفيـدرالي بـدأ التفكيـك التسلسـلي بمعيـار الـذهب، حيث زاد حجم اقتصاد الولايات المتحدة بشكل يصل إلى حـوالي 150 ضعفاً. ولم يكن سجل النمو الذي بلغ 4.0٪ في العام كبيـراً للغاية بعد مرور عام لم يسبق لـه مثيـل وطويـل الأمـد، ولـم يكـن ذلك حـال الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فحسـب؛ بـل جميـع الـدول الأخـرى التـي زاد اقتصـادها مـن حيـث النـاتج الإجمـالي المحلـي على مدى هذه الفترة الطويلة. كان الاقتصاد الأمريكـي أكثـر مـن الضـعف وكان أكبر المنافسين للولايات المتحدة ألمانيا. أمـا اليـوم في الوقت الذي تكافح أمتنا للخروج من دورة الركـود والانتعـاش الزائفة التي دامت خمس سنوات، كانـت السياسـات الإصـلاحية الكينزية (نسبة إلى جـون ماينـارد كين) آخرهـا، وظهـرت اللعبـة اليائسة للأهمية والشرعية، وأصبح طلب الذهب طلباً طبيعياً فـي كثير من الأوساط.. ويبدو أن لحظة الرجوع إلـى معيـار الـذهب أوشكت في القريب العاجل.

هنــاك اســتنتاج واحــد مســتعدون لخوضــه بعــد تجــربتين طويلتين في ظل الأنظمة النقدية المختلفة التـي تشـكل تـاريخ هـذه الأمـة، فلقـد كـان عصـر أداء الاقتصـاد الكلـي المتفـوق فقـط فـي عصـر قاعـدة الـذهب، الـذي كانـت فيـه أشـواط النمـو الاقتصـادي

أكبر وأكثر اتساقاً، ويرافقه قدر أكبر من الاستقرار في الأسعار ما لم تحدث حالات انكماش بسيطة مناسبة لاقتصاد يحرز تقدماً إنتاجياً كبيراً. النمو والاستقرار والمرونة خلال الأزمات، وبعض الآثار الجانبية السلبية كانت هذه هي المعايير المخترعة في القرن العشرين التي على أساسها تشكل الأداء الاقتصادي، وكانت نتائجها جيدة، حيث أوفى الذهب بهذه المعايير بما وفَّره من استقرار وتطور طوال الحقبة الطويلة السابقة. أما بالنسبة للنقود الورقية، فلقد تسببت في كساد عظيم بعد خمس سنوات فقط، ولم نخطئ إذا حكمنا على حقبة كاملة من الاقتصاد الأمريكي في عصر غير الذهب بأنها قد فشلت في الارتقاء ليس فقط إلى أفضل المعايير الاقتصادية، ولكن لتتوافق مع إمكانيات هذه الأمة العظيمة".

ناثان لويس Nathan Lewis، مدير كيكو كابيتال مانيجمينت ذكر في كتابه الصادر في عام 2007م باسم: "الذهب: العملة الحقيقية وعملة المستقبل" The Once and Future Money" "أن النظام الأفضل كما كان دائماً ذلك النظام الذي يحافظ على استقرار أعظم قيمة للعملة، على مدى الأسبوع والشهر والسنة والعقد أو حتى القرن. ومن المفترض أيضاً أن يكون سهل التنفيذ وأن لا يسبب أي تعطيل في بدايته، أما بالنسبة لكيفية إنجاز هذه المهمة، فحتى اليوم لا توجد منافسة حقيقية لقاعدة الذهب، ولا حتى في شكل اقتراح، وبالتأكيد لم ينج أي اقتراح من اختبار التاريخ، فلا يوجد أي سبب لتجاهل معرفتنا بشق الأنفس التي عانت منه أجيال من التجربة الإنسانية. وسيعتمد النظام المالي الأقوى في المستقبل على الذهب، تماماً كما كانت الأنظمة المالية الأقوى في الماضي. إن العودة إلى العملة الثابتة سيحد بأكبر قدر ممكن من التشويه النقدي للمعلومات عن الأسعار التي توجه تصرفات المواطنين،

وسيعود تحديد النجاح والفشل مرة أخرى وفقاً للميزة النسبية في اقتصاد السوق، وليس نتيجة للتغيرات غير المنتظمة في قيمة العملة، فضلاً عن أنه سيتم تصريف رأس المال بمزيد من الدقة مما يزيد من الإنتاج. وحيث يتوجه التيار سياسي بعيداً عن العملة الهشة ويتجه نحو العملة الثابتة، عندما تتحول عجلة القيادة مرة أخرى كما حدث ذلك مرات عديدة في الماضي، سيشعر المثقفون الاقتصاديون بالتغيير، مما ينتج فيضاً من التبريرات حول سبب احتياج العالم لمعيار الذهب، تماماً كما يحدث الآن فيض من التبريرات حول لماذا لا يحتاجها العالم".

وهذه بعض أسماء الاقتصاديين المعارضين لعودة معيار الذهب, نذكر منهم:

بول كروغمان Paul Krugman الحاصل على درجة الدكتوراه وأستاذ الشؤون الاقتصادية والدولية في جامعة برنستون, أوضح في مقالته بتاريخ 26 أغسطس 2012م "عدم الاستقرار الذهبي: "قل هذا للحزب الجمهوري: لما يفكرون في إحيائه من فكرة سيئة وفظيعة للغاية حقاً وهي معيار الذهب؟ لقد منحونا شيئاً للحديث عنه، أي فرد يعتقد أن عصر معيار الذهب تميز باستقرار الأسعار، أو أنه سبب أي نوع من الاستقرار، فهو لم ينظر فقط إلى الأدلة. والحقيقة هي أن الأسعار كانت أكثر ثباتاً في إطار هذا التضخم الخطير لبن برنانكي أكثر بشكل كبير من فترة معيار الذهب. أود التقدم بأسلوب مختلف، فهناك رأي واسع الانتشار بشكل ملحوظ يقول: إنه على الأقل يتمتع الذهب بقوة شرائية مستقرة، ولكن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة، فهناك علاقة واضحة جدّاً (ومفهومة اقتصادياً) بين السعر الحقيقي للذهب وسعر الفائدة الحقيقي, فعندما تكون أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة تكون أسعار الذهب الحقيقية

مرتفعـة, وعنـدما تكـون أسـعار الفائـدة الحقيقيـة منخفضــة، أي تضخم يمكنه التسبب في ذلك كما حدث فـي أواخـر السـبعينيات، ولكـن أن يحـدث هـذا الركـود الاقتصـادي الشـديد بسـبب صـدمة تخفيض الديون، كما هو الحال في السنوات الأخيرة.

ماذا يعني أن تخبرنـا عن كيفيـة عمل معيـار الـذهب؟ وفـي مواجهة هذا النوع من الصدمة التـي شـهدناها للتـو، فهم يريـدون أن يزيـد السـعر الحقيقـي للـذهب، ولكـن فـي ظـل قاعـدة الـذهب سـيكون السـعر الاسـمي للـذهب ثابتـاً، وبالتـالي فـإن الطريقـة الوحيـدة التـي مـن خلالهـا مـن الممكـن أن يحـدث ذلـك هـي عـن طريق الانخفاض في المستوى العام للأسعار، الانكمـاش, ولـذلك إن كان لدينا قاعدة الذهب مطبقة في هذه الأزمة، لم نكن لنلاحظ قـوة انكماشـية قويـة فـي العمـل، فلـيس هـذا بالضـبط مـا أمـر بـه الطبيـب. والحقيقـة هـي أن العـودة إلـى معيـار الـذهب هـو فكـرة هزلية وسيئة وغير واقعية".

بــن برنــانكي Ben Bernanke الحاصــل علــى درجــة الدكتوراه، ورئيس بنك الاحتيـاط الفيـدرالي السـابق ذكـر مـا يلـي في محاضرة له بتاريخ 20 مارس 2012م: "مجلس الاحتيـاطي الفيدرالي والأزمـة الماليـة: أصـول مجلس الاحتيـاطي الاتحـادي ومهمتـه". مـن نقـاط القـوة التـي يستشـهد النـاس بهـا عـن قاعـدة الـذهب هـو أنهـا توجـد ثباتـاً فـي قيمـة العملـة واسـتقراراً فـي التضخم، وهذا صحيح على مدى فترات طويلة جدّاً، ولكـن علـى مدى الفترات الأقصر التي ربما تصل إلى 5 أو 10 سنوات، فقد يحـدث فـي الواقـع الكثيـر مـن التضـخم وارتفـاع الأسـعار أو الانكماش، وهبوط أسعار خلال العمل بمعيـار الـذهب. والسـبب فـي ذلـك أنـه عنـد تطبيـق معيـار الـذهب تختلـف قيمـة المـال فـي الاقتصـاد وفقـاً لأشـياء أخـرى مثـل صـك الـذهب. فعلـى سـبيل

المثال: في الولايات المتحدة تم اكتشاف الذهب في كاليفورنيا وزادت كمية الذهب في الاقتصاد مما تسبَّب في التضخم، في حين إذا كان الاقتصاد ينمو بشكل أسرع وحدث نقص في الذهب، فهذا من شأنه أن يتسبّب في الانكماش, ولذلك فعلى مدى الفترات الزمنية القصيرة ستشاهد كثيراً حالات من التضخم والانكماش.

ورغم ذلك أعتقد أن قاعدة الذهب لا يمكن تطبيقها لأسباب عملية وأسباب أخرى تتعلق بالسياسة على حد سواء. فبالنسبة للجانب العملي، فمجرد حقيقة بسيطة أنه لا يوجد ما يكفي من الذهب لتلبية احتياجات معيار الذهب العالمية، ولتحقيق ذلك سنحتاج الكثير من الذهب وسيكون مكلفاً للغاية. ففي العالم الحديث يكون الالتزام بمعيار الذهب بمثابة أننا نقسم أنه تحت أي ظرف من الظروف ومهما بدا سوء البطالة، فهل سنفعل أي شيء حيال ذلك باستخدام السياسة النقدية, لذلك أنا أفهم الدافع، لكنني أعتقد أنه إذا نظرتم إلى التاريخ الفعلي فسترون أن معيار الذهب لم يكن جيداً، وأنه تسبَّب بنتائج سيئة خاصة بعد الحرب العالمية الأولى.

في الواقع لن أخوض في ذلك كثيراً، لكن يوجد قدر جيد من الأدلة على أن في كل مرة يتم تطبيق معيار الذهب يحدث ركود اقتصادي عميق جدّاً وطويل. وما يلفت النظر أكثر أن البلدان التي تركت معيار الذهب في وقت مبكر ومنحت نفسها مرونة أكبر في ظل السياسة النقدية قد تعافت بسرعة أكثر من ذلك بكثير".

باري إيكنغرين Barry Eichengreen الحاصل على درجة الدكتوراه، وجورج سيوباردي George Pardee ، وهيلين إن باردي Helen N. Pardee أستاذة الاقتصاد والعلوم

السياسية في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، صرحوا في مقالة بتاريخ سبتمبر - أكتوبر 2011م: "انتقاد الذهب الخالص". عودة الذهب هو الهدف الذي يرجوه المدافعون عن الحريات في البلاد، من خلال بحث عن كيفية إجبار الحكومة للتخلي عن صناعة قرارات السياسة النقدية.

ولكن كيف؟ بالطبع بإعادة العمل بمعيار الذهب...من السهل تصور فريضة تتطلب من بنك الاحتياط الفيدرالي التخلص من سنداته، مقابل كميات ثابتة من مسكوكه[الذهب]، ولكن يصعب اتخاذ قرار بشأن هذا المبلغ الثابت. فإذا حددنا مثلاً سعراً مرتفعاً للغاية، فستكون هناك كميات كبيرة من العملة المدعومة بالذهب تطارد إمدادات محدودة من السلع والخدمات، وستكون قاعدة الذهب الجديدة بالطبع محركاً لضبط التضخم الذي تسبب به أنصارها. أما لو حددنا سعراً منخفضاً جدّاً فستكون النتيجة الحتمية الانكماش، وهي ليست بالفعل حالة صحية للاقتصاد.

وبالتالي يواجه أنصار معيار الذهب مشكلة الاعتدال: يجب أن لا يكون حساء الشعير ساخناً جدّاً ولا بارداً جدّاً ولكن معتدلاً. ما درجة الحرارة المطلوبة بالضبط؟ لن نصل لمعرفة ذلك لعلنا نعرف! وحتى إن كنا محظوظين بما فيه الكفاية للوصول إلى هذا القدر من الاعتدال في البداية، فلننظر فيما سيحدث بعد ذلك. كلما نما الاقتصاد وجب أن يقل مستوى الأسعار، ويجب على نفس كمية العملة المدعومة بالذهب أن تدعم تزايد حجم المعاملات، وهو ما يمكن أن تفعله فقط إذا كانت الأسعار أقل، إلا إذا كان المعروض من الذهب الجديد في صناعة التعدين يرتفع بشكل سحري بنفس معدل الإنتاج من السلع الأخرى والخدمات.

إن لم يحدث وكانت الأسعار تنخفض، فستصبح أسعار الفائدة الحقيقية أعلى من ذلك، ويصبح الاستثمار أكثر تكلفة، مما يجعل إيجاد فرص العمل أكثر صعوبة في كل مرة. وعلاوة على ذلك, ففي عصر قاعدة الذهب الحقيقي سيتمتع بنك الاحتياط الفيدرالي بالقدرة المحدودة على أداء دوره بمثابة المقرض الأخير للنظام المصرفي والمالي، وسيصبح دوره في ضخ السيولة الذي يبذله لمنع النظام المالي من الانهيار منذ خريف عام 2008م مستحيلاً؛ لأنه لا يستطيع أن يوفر ائتماناً إضافياً، إلا إذا جاء أو امتلك بطريقة أو بأخرى ذهباً إضافياً. ونظراً لهشاشة البنوك والأسواق المالية فهذا يبدو وصفة للطريق إلى الكارثة، فأنصار قاعدة الذهب يرسمونها كضمان للاستقرار المالي، أما في الممارسة العملية فإنها ستؤول إلى العكس تماماً.

فريدريك إس ميشكين، Frederic S. Mishkin الحاصل على الدكتوراه، وأستاذ الدراسات المصرفية والمؤسسات المالية في ألفريد ليرنر في كلية كولومبيا للأعمال أفاد بما يلي خلال الحلقة النقاشية المنعقدة في 13 مارس 2013م بقوله: "أميركا لا تحتاج إلى سياسة الدولار القوي". "أنا لست مشجعاً لنظام معيار الذهب, عندما نظرنا فعليّاً في تكنولوجيا إنتاج التضخم المستقر في الواقع، وفكرة أنه يجب علينا العودة إلى زمن الحصان والعربة والعودة إلى قاعدة الذهب، أعتقد أنها ليست بالفكرة الجيدة, فلقد كان تنوع التضخم أعلى من ذلك بكثير خلال فترة العمل بمعيار الذهب مما نحن عليه الآن، وبالتمعن فيما كان يحدث في تلك الفترة، سنجد أن إحدى المشاكل الحقيقية أن الفرد كان يتأثر كثيراً بالأقدار.

في الواقع كان لدينا بالفعل فترة انكماش منذ عام1880م إلى ما يقرب من 1896م، حيث لم يُعثر طوال هذه الفترة على أي ذهب. وعلى الجانب الآخر لدينا كلونديك وجنوب أفريقيا اللذين عانيا فعلياً من التضخم؛ لأنهما وجدا كميات ضخمة من الذهب في باطن الأرض خلال فترة معيار الذهب، كانت ترتفع الأسعار وتنخفض كثيراً، أما الآن فأنت على حق فيما يخص مرور حقب طويلة جدّاً من الزيادة على مدى 40 سنة، حيث لم يحدث أي تغيير في مستوى الأسعار، هذا هو الخبر السار، أما الخبر السيئ أن التوقعات لا تصلح لمدة 40 عاماً، فكما قال الكينزيون: سنكون جميعاً في عداد الأموات بعد فترة طويلة... وخلال عصر معيار الذهب... كنا نمر بأزمات مالية حوالي كل 10 إلى 20 سنة، ولم تكن فترة قاعدة الذهب الكلاسيكية... فترة النمو المرتفع".

صرح بول هايس Paul Heise الحاصل على درجة الدكتوراه، وأستاذ الاقتصاد المتقاعد في كلية لبنان فالي كوليج بما يلي في مقالته بتاريخ 21 نوفمبر 2012م: "معيار الذهب ليس جيداً كالذهب": "كل الإشاعات المتعلقة بالخوف من الديون والعجز، وكل المخاوف من التضخم ومن التسيير الكمي الذي يوفره بنك الاحتياط الفيدرالي، وجميع المزاعم الجاهلة التي يرأسها الخطأ بشأن الإفلاس وانهيار الدولار تستند إلى نموذج اقتصادي عفا عليه الزمن وقديم يسمى بمعيار الذهب. لو كانت الولايات المتحدة تعمل بمعيار الذهب، فلن يكون هناك قيود حقيقية على الإنفاق؛ لأن وزارة الخزانة الأميركية ستتمكن من إنفاق ما ستقترضه فقط أو تجمعه من الضرائب. وبنفس الطريقة نظام الاحتياطي الفيدرالي سيكون قادراً على توفير المال بما يتناسب مع العملة التي يدعمها الذهب فقط، والمضحك في ذلك أن الاقتصاديين الواقفين في مقدمة الخط الرئيسي

والنقّاد والسياسيين وحتى الرئيس باراك أوباما ووزارة الخزانة الأميركية يتصرفون جميعاً كما لو كنا نعمل بمعيار الذهب، وأننا كان يجب علينا الخضوع لكل تلك القيود.

ولكننا لسنا كذلك, فالولايات المتحدة الأمريكية دولة ذات سيادة لديها عملة ورقية, ويستطيع البنك الاحتياط الفيدرالي القول كما في سفر التكوين، مثل: "دعهم يكونون مالاً" وسيظهر المال. أما باستخدام النقود الورقية، فيستطيع مجلس الاحتياطي الاتحادي إنشاء تريليونات الدولارات وإقراضها لمجتمع الأعمال؛ عندما تكون هناك حاجة لتلك الدولارات في خضم الأزمة مالية، كما حدث في عام 2008م.

وتستطيع وزارة الخزانة الأمريكية إدارة العجز المالي مهما كان حجمه؛ لتوفير عمل للعاطلين عن العمل, فالحمد لله أننا لا نعمل بمعيار الذهب، فلو كنا نعمل بها فستكون مبرراً لظهور كل تلك المخاوف الرهيبة، وسيكون علينا إنشاء ميزانية للتقشف، وتصفية مراكز الائتمان، وزيادة الضرائب وتشديد عرض النقود, أما باستخدام العملة الورقية فنستطيع وينبغي علينا إيجاد القوة الشرائية اللازمة لتوفير عمل لكل الناس، وزيادة الناتج القومي، وجعل الجميع في أفضل حال. فإصدار المال لا يسبب التضخم إلا إن كنا بالفعل في حالة مكتملة التوظيف والعمالة، فأولئك الثلاثة وعشرون مليوناً من الموارد الخاملة تريد أن تعمل رغم المطالبات السيئة على النقيض".

دوغلاس إيروين Douglas Irwin الحاصل على الدكتوراه، وأستاذ الاقتصاد في كلية دارتموث صرح بما يلي في مقاله المنشور بتاريخ 10 نوفمبر 2010م "عرقلة الإنعاش، تعزز سياسة الحماية", أوضح بأنه: "يجب على الولايات المتحدة تجنُّب أي شيء يشبه من بعيد معيار الذهب، فتثبيت

سعر الصرف مقابل الذهب يحول تركيز السياسة النقدية بعيداً عن ضمان الاستقرار الاقتصادي المحلي؛ للحفاظ على تحديد هدف لسعر الصرف التعسفي، وهذا نهج خاطئ عندما يكون الاقتصاد لا يزال يعاني من آثار الأزمة المالية الأخيرة. يجب على مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن يكون حراً في اتخاذ أي إجراءات يشعر أنها ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي، وضمان استقرار الأسعار دون الحاجة إلى القلق بشأن سعر الصرف. إذا انخفضت قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى، ولم تكن الدول الأخرى ترغب في ذلك، فليكن ذلك. ينبغي أن تظل الولايات المتحدة ملتزمة بنظام الصرف المرن التي تحددها السوق؛ لضمان الاستقلال النقدي، ومنع اندلاع سياسة الحماية الضارة والمناهضة للإنتاج".

ماثيو أوبريان Matthew O'Brien المحرر المشارك في المحيط الأطلس يذكر في مقاله بتاريخ 26 أغسطس 2012م: "لماذا معيار الذهب هو أسوأ فكرة اقتصادية في العالم في رسمين بيانيين". "بعد توقف دام 32 عاماً، سوف يتضمن برنامج الحزب [الجمهوري]الرسمي[2012م] بنداً يدعو إلى تشكيل لجنة للنظر في احتمال عودة معيار الذهب، وربما تكون هناك أفكار أسوأ من ذلك، لكنها تنطوي عموماً على القفز من فوق جسر بروكلين؛ لأن الجميع يفعل ذلك, غالباً ما يكون الاقتصاد موضوعاً مثيراً للجدل، ولكن يتفق الاقتصاديون على أن معيار الذهب - عبارة عن بقايا بربرية تنتمي إلى مزبلة التاريخ, فهي تمنع البنك المركزي من مكافحة الركود من خلال الاستعانة بقرارات سياسة نقدية تابعة لمصادر خارجية تبين مقدار الذهب لدينا - والتي بدورها تعتمد على الميزان التجاري الخاص بنا، وعلى كم الصخور اللامعة التي يمكننا الحفر فيها. لماذا يريد أي شخص العودة إلى الأيام القديمة السيئة؟

معيار الذهب يحد من قدرة البنوك المركزية على طبع النقود عندما يكون الاقتصاد بحاجة لطباعة البنوك المركزية للنقود، والحكومات محدودة، وقيدت من قدرة الحكومات على إدارة العجز عندما احتاجت الأحوال الاقتصادية الحكومات لإدارة العجز. فلقد كانت الجهاز الشيطاني لتحويل الركود إلى الكساد, فستسقط الأسعار سقوطاً كبيراً إذا اعتمدنا معيار الذهب اليوم، وبعبارة أخرى: فإنه سيحول المشكلة المتصورة بشأن استقرار الأسعار إلى مشكلة حقيقية واقعة. وبطبيعة الحال، فإن هذا الانكماش الذي يلي تنفيذها سيتسبب في إرسال الاقتصاد في دوامة الموت؛ بسبب مستويات الديون التي لا تزال عالية لدى العائلات".

صرح عزرا كلاين Ezra Klein، الكاتب في عمود في صحيفة واشنطن بوست والمحلل السياسي لدى MSNBC بما يلي في مقالته بتاريخ 24 أغسطس 2012م: "اختار الحزب الجمهوري وقتاً غير مناسب لإعادة اكتشاف الذهب". "في عام 1981م وفي خضم مشكلة التضخم الخطيرة، شكل الرئيس ريغان لجنة لدراسة معيار الذهب، ولم يكن ممكناً، اختار رئيساً أكثر تعاطفاً، أو لحظة أكثر تعاطفاً؛ لتطبيق معيار الذهب، ومع ذلك رفضوه، أما الآن وبعد 30 عاماً، فليس هناك مشكلة تضخم. عيَّن الرئيس جورج دبليو بوش في الأصل رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي، ويعود الفضل في ذلك لمعظم المراقبين، حيث واجهوا الكساد العظيم المحتمل بتلك السياسة النقدية الإبداعية، وذلك ما لم يرد الحزب الجمهوري أن يفعله! وفقاً لمسودة برنامج الحزب إنهم يريدون لجنة ذهب أخرى، والمشاكل التي يسببها معيار الذهب واضحة للغاية، ولكن الأكثر وضوحاً هو أن عملتنا تتقلب مع السعر العالمي من الذهب على عكس احتياجات اقتصادنا. أما اليوم فالتضخم

منخفض أكثر من أي وقت مضى، وإذا نظرتم إلى توقعات السوق فمن المتوقع أن يظل منخفضاً.

وعلاوة على ذلك، فقد تجاوزنا مؤخراً أزمة مالية كادت تهلك الاقتصاد العالمي بأسره مالم يوقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي تصاعد هذا الأمر؛ لكونه المقرض الأخير بعد أن تجمَّدت أسواق الائتمان. كنا نراقب الدول التي تذوب في منطقة اليورو وسط مخاوف من ألا يكون البنك المركزي الأوروبي المقرض الأخير. وخلافاً للعام 1981م، وبعبارة أخرى: عندما اعتمدنا معيار الذهب بشكل سطحي كرد فعل لمشاكلنا، فاعتماد معيار الذهب في 2012م هي تلك اللحظة التي ستكون بشكل واضح لحظة تفاقم مشاكلنا بشكل كبير".

صرح جريج هيلتون Gregg Hilton المدير في مشاريع الجيل القادم بما يلي في مقالته بتاريخ 29 مايو 2011م: "المشكلة مع الذهب: لماذا رون بول على خطأ فيما يتعلق بمعيار الذهب؟" "منذ فترة طويلة كان معيار الذهب يبدو منطقياً لأمريكا، ولكن ليس اليوم، فالداعون إلى المشروع يريدون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء إلى "القرن العشرين" ولكن النمو الاقتصادي في هذا العقد لم يكن له علاقة بمعيار الذهب وانتهى بكارثة. وإلى الآن تخلت أمريكا عن معيار الذهب لأكثر من 40 عاماً. وهناك أسباب ممتازة رفضت معيار الذهب من أجلها من قبل الرموز اليمينية مثل ميلتون فريدمان... ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن اعتماد معيار الذهب قد يخفض المعروض النقدي للولايات المتحدة بمقدار النصف تقريباً، وهذا من شأنه أن يسبِّب انكماشاً واسع النطاق وربما يهدد بانهيار اقتصادي, ليس هناك ما يكفي من الذهب في العالم؛ من أجل أن يكون وسيلة للصرف, فاستخدام الذهب والفضة لن يمنع

الحكومة من اتخاذ القرارات النقدية السيئة أو إنشاء المزيد من الديون. فلا تزال إمكانية إنفاق الحكومة أكثر من اللازم موجودة، ولا يزال عليها التعامل مع تفاقم الديون والفوائد. يدعي دعاة الذهب أنها ستمنح أمريكا قاعدة نقدية ثابتة، ولكن يمكن أن تتسبب تدفقات الذهب في تقلبات كبيرة في المعروض الواسع من النقود، ولن يتسبب الذهب في إيجاد قاعدة نقدية مستقرة، فعلى مدى العديد من العقود ظهرت بحوث لإيجاد استقرار في الأسعار، ولكن لا توجد سلع مستقرة".

هل الحرب مفيدة للاقتصاد؟

هذا هو السؤال الذي طالما دار النقاش بشأنه بين المحللين الاقتصاديين، السياسيين، والمؤرخين. وقد قسم هذا النقاش هؤلاء الباحثين إلى قسمين: مجموعة من الباحثين أغلبهم من الأمريكيين مثل دافيد بروادر وهيو روكوف من الذين يعتقدون أن الحرب تؤدي إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي والإنتاجية وخفض معدلات البطالة، وبالتالي فإن الحرب في نظر المؤيدين هو أمر طيب بالنسبة للاقتصاد كما يعتقدون، بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى التنمية الاقتصادية، في الجهة المقابلة هناك بعض الباحثين مثل لندا بلمز، وجوزيف ستجلتز الذين يعتقدون أن السلام أفضل للاقتصاد عن الحرب، وأن الذين يدرسون اقتصاديات الحرب يجب أن يأخذوا في الحسبان مفهوم الفرصة البديلة، وكم من الحروب كانت لها آثار مدمرة على الاقتصاد. وكل من هاتين المجموعتين لهما مصادرهم القوية، ويقومان باستخدام الدلائل التاريخية، والحقائق، والأفكار والإحصائيات؛ لكي يُظهرا كيف أن الناتج الإجمالي القومي، والتضخم، ومعدلات البطالة، وتخصيص الموارد يمكن أن تتأثر في الاقتصاديات لتصبح أفضل بالحروب أو بدون الحروب.

هناك من المحللين من يعتقدون أن الحرب هو أمر طيب للاقتصاد، وأنه في بعض الأوقات لا يمكن للاقتصاد أن يكون

قادراً على التغلب على موجة ضخمة من الكساد أو الركود إلا بخوض حرب خارجية. ويقوم هؤلاء المحللون باستخدام دروس التاريخ للبرهنة على أن البلاد التي تعيش مراحل ازدهار اقتصادي هي البلدان التي خاضت أعنف الحروب وأكبرها. ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب؛ بل إنهم يقولون: إن بذور الرخاء والنمو الاقتصادي يتم زرعها في أوقات الحروب. وهؤلاء المحللون هم من أنصار نظرية الرأي الكينزي في الحروب، وهي السياسة التي توضح كيف أن الحكومات تقوم بتوجيه الجزء الأعظم من الإنفاق تجاه الإنفاق العسكري؛ من أجل تحقيق النمو الاقتصادي, ويقومون بإظهار الآثار الاقتصادية لمثل هذه السياسة على مختلف أوجه الاقتصاد مثل التأثير على الطلب، حيث يقوم الإنفاق الحكومي المباشر بتنشيط إنفاق المستهلكين بتأثير مضاعف، وبهذا تعزز عملية التصنيع.

وهناك تأثير آخر يذكره أنصار نظرية كينز، هو استخدام الحرب للتأثير على جانب العرض، حيث يؤدي الإنفاق العسكري أثناء الحرب على إجراء الأبحاث والتنمية، وبالتالي إلى زيادة هائلة في الإنتاجية عن طريق تحقيق تقدم أكبر في البنية التحتية والتكنولوجيا. ويقوم هؤلاء المحللون باستخدام مثال الاقتصاد الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية؛ لتوضيح التأثيرات الإيجابية لاشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على اقتصادها الذي كان يواجه الكساد. كما أن الإنفاق العسكري يمكن أن يعمل على تعزيز الاقتصاد المدني، فقد وضع الإنفاق الهائل على الحرب العالمية الثانية حداً للكساد في الولايات المتحدة الأمريكية (فهم الحكومة الأمريكية - تأليف سوزان ويلش). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق على الحرب قد فتح الباب على مصراعيه للحكومة الفيدرالية للسيطرة على الاقتصاد عن طريق السيطرة على الإنفاق والاستهلاك.

وكان النجاح في تحقيق ابتكارات علمية وتكنولوجية هو السبب الأول في نجاح الحلفاء في الحرب، وهو النجاح المتزايد الذي تحقق أثناء الحرب. وقد تم بناء العديد من المصانع والمختبرات العلمية في طول البلاد وعرضها؛ بغرض صناعة الوقود النووي؛ من أجل تصنيع الأسلحة النووية أثناء الحرب العالمية الثانية، وتم إطلاق اسم مشروع مانهاتن الذي أصبح في ذلك الوقت المسعى الاقتصادي الهائل، وكلف ما يقرب من 2 بليون دولار أمريكي، وقام بتوظيف أكثر من 100,000 شخص (كريستوفر ج. تاسافا في كتابه الاقتصاد الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية). كما كان برنامج الفضاء التابع لناسا واحداً من أكبر قطاعات اقتصاد الحرب الذي كلف ما يقرب من 45 بليون دولار أمريكي، وتوظيف الرقم المذهل الذي وصل إلى ما يقرب من 2 مليون عامل، والأكثر أهمية تصنيع ما يزيد عن 125,00 طائرة. واستمر هذا التطوير حتى بعد أن وضعت الحرب أوزارها، ليشمل مجالات أخرى غير الأسلحة والمعدات العسكرية.

وعندما تقرر الحكومة أن تتجه إلى خوض الحرب، فيجب عليها أن تقوم بتزويد جنودها بالعديد من أنواع الأسلحة والقنابل والمعدات القتالية. كما يتم تعيين عاملين آخرين؛ لسد العجز في الوظائف التي تصبح شاغرة في القطاع الخاص عندما يتم إرسال الجنود وكافة أطقم العاملين إلى مناطق القتال. وزادت النفقات الفيدرالية أثناء الحرب العالمية الثانية من 9,47 بليون دولار أمريكي (وهو الرقم الذي يمثل نسبة 9,34% من إجمالي الناتج القومي)، نسبة 17,50% منها موجهة للإنفاق العسكري. في عام 1941م ومع بداية التدخل الأمريكي في الحرب العالمية الثانية زاد الإنفاق العسكري إلى 72,1 بليون دولار أمريكي (وهو يمثل نسبة 41,56% من إجمالي الناتج القومي)،

وارتفعت النسبة إلى 89,50% من إجمالي الناتج المحلي موجهة للإنفاق العسكري في عام 1945م. بالنسبة لحجم إجمالي الناتج المحلي فقد ارتفع من 88,6 بليون في عام 1939م ليصل إلى 135 بليون دولار أمريكي في عام 1944م، منها نسبة 40% تتعلق بالحرب.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك توسع في التوظيف، والذي كان يتوازى مع التوسع في مجال الصناعة، وهبطت نسبة البطالة إلى مستوى قياسي في عام 1944م، فبلغت 1,2% (قريبة من نسبة التشغيل الكامل)، وذلك من نسبة بطالة قدرها 14,6% في عام 1940م، كما زاد الدخل الشخصي لكافة المواطنين الأمريكيين، ووصلت في بعض الولايات إلى زيادة قدرها 42% (في واشنطن)، و45%، (في أوريجون) (1940-1948م). وهذا يعني إنتاج فعلي أكبر، مما يعني المزيد من المنتجات التي تؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي. لنصل إلى نهاية هذا الجانب من الموضوع، فإن التوسع الصناعي أثناء هذه الحرب، وآثارها الدائمة، جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية أكبر من الناحية الاقتصادية، وأكثر ثراء من أي دولة أخرى على الأرض، وهو الاقتصاد القادر على مواجهة أصعب المواقف، ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية متربعة على القمة.

وهناك مثال آخر، وهو ما حدث في يوم 11 سبتمبر عندما وقع الهجوم على مركز التجارة العالمي. وكان الناس أكثر تشاؤماً بعد وقوع الهجمات، ويتوقعون ركوداً اقتصادياً أسوأ من أي وقت مضى. وما حدث بعد الهجمات من الناحية الاقتصادية، هو أن الحكومة كانت تقوم بالإنفاق في مختلف المجالات، مما أعطى دفعة هائلة للاقتصاد. وقبل أن يتم اتخاذ أي إجراء

عسكري قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي باتخاذ عدة إجراءات، مما لا يمكن اتخاذها في ظل الظروف المعتادة. ولذا وخشية من أي انهيار اقتصادي محتمل، قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتحرير العملة، وقام بتقديم بلايين الدولارات على شكل قروض وائتمان للشركات، وبالتالي زيادة السيولة إلى مستويات مرتفعة للغاية، كما قام الكونجرس بالتصديق على استخدام 40 بليون دولار كبرنامج للإنعاش، وكل ذلك بعد أيام قلائل فقط بعد الهجمات. وقام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة إلى 1% التي تم اعتبارها كتحفيز لإنعاش الأسواق، حيث كانت الأموال الأجنبية تتدفق لهذه الأسواق؛ بحثاً عن أصول جذابة وابتعدت عن الاستثمار في سندات الخزانة الأمريكية التي كانت ذات عائد منخفض للغاية. ورغم أن أحداً لا يمكنه الشك في التفاؤل الذي يعقب مثل هذا الحادث، فقد اتضح أنها الهزيمة الأولى ضد الركود المتزايد في القرن الحادي والعشرين، كما وصفها جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

لنختتم الآراء المذكورة بعاليه، والخاصة بالاقتصاديين والمحللين الذين يعتقدون أن الحرب هو أمر طيب بالنسبة للاقتصاد على غرار آراء كينز التي توضِّح أن الإنفاق الإضافي في الاقتصاد ككل من شأنه أن يفسِّر لنا لماذا كانت الحروب مفيدة في التخلص من الركود أو الكساد؟ وهذا هو السبب في مناقشة هذا الأمر بعد كل حرب كبرى يتم شنها، وعلى سبيل المثال: بعد الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية (التي أثناءها تضاعف الإنفاق الدفاعي أربع مرات تقريباً في الشهور الست الأخيرة من عام 1950م ليصل إلى ذروة بلغت 500 بليون دولار أمريكي، وكانت طبقاً للنظرية الكينزية لها تأثير مضاعف على الاقتصاد، وحرب

فيتنام، وهجمات 11 سبتمبر، والهجمات الأخرى المماثلة؛ وذلك لأن البلدان المشاركة في الصراع يواجهون إصلاحات هيكلية كبرى، ولديهم فترات أفضل من السيولة في أسواقهم، واستخدام أكثر كفاءة للموارد، وازدهار اقتصادي.

ومن ناحية أخرى، فهناك من المحللين الذين يعتقدون أن الحروب ليست جيدة بالنسبة للاقتصاد، وأن هذه الأسطورة قد تم خلقها لتكون في خدمة دعاة الحرب (الذين يشملون السياسيين، ومقاولي الحرب، وبصفة خاصة الصناعات التي تجني فوائد من شن الحروب، وبصفة خاصة تلك التي ترتبط بالأسلحة والمعدات العسكرية والذخائر الحربية). وينتقد هؤلاء المحللون البراهين التي يسوقها كينز عن الحرب، ويبرزون العديد من الثغرات في نظريته؛ لإظهار أنها لا تتطابق في حقيقة الأمر مع الحقائق على أرض الواقع. وهناك نقيصة أساسية يقومون بإبرازها بذكر مثال (حادثة النافذة المهشمة)، والتي تقول بأنه إذا قام شخص ما بقذف حجر تجاه نافذة محل تجاري وقام بتهشيمها، فإن هذا العمل سيكون نافعاً لكل المجتمع المحيط، حيث يقوم بخلق عمل لعامل تركيب الزجاج في المباني، والذي سيقوم بدوره بشراء المادة المطلوبة من بائع آخر، وهكذا دواليك، وبالتالي يقوم بخلق نشاط اقتصادي.

ما يقوم بعض الاقتصاديين بتحليله هنا هو المنطق المخادع، حيث إن العديد من الاقتصاديين يتجاهلون تكلفة الفرصة الأساسية؛ لأن ما حدث في حقيقة الأمر هو أن مالك المحل أصبح لديه الآن أموال أقل للإنفاق، حيث تم إجباره على الإنفاق على إصلاح نافذة محله التجاري. ولتطبيق نفس الأمر على الحرب، فيمكننا أن نقول: إذا ما كانت هناك نقود للإنفاق على الحرب، فلماذا لم تنفق على مكان آخر؟ وهكذا فإن الرأي

الذي يطرحه كينز عن الحرب تفشل في أن تأخذ في الاعتبار مفهوم تكلفة الفرصة البديلة، أو على سبيل المثال ما الذي كان يفعله الجنود إذا لم يكونوا جنوداً؟ أو ما الذي كان من الممكن أن تقوم به الشركات من منتجات بدلاً من المنتجات المتعلقة بالحرب؟

وهناك انتقاد آخر لنظرية كينز، وهو أنه لم يناقش من الأساس الآثار الجانبية للسياسات التي تتخذها الحكومة من أجل زيادة الإنفاق العسكري. ولذا فإنهم يناقشون أن الحكومة لديها العديد من الوسائل من أجل تمويل الإنفاق العسكري، وكل منهم يبرهن على أنها ضارة بالاقتصاد. الوسيلة الأولى هي عن طريق زيادة الضرائب، والتي تؤدي إلى الإقلال من الاستهلاك، وبالتالي تلحق أضراراً بالاقتصاد، ولكن ولأن زيادة الضرائب غير محببة من الناحية الاقتصادية، فإنهم يقومون بالإقلال من الإنفاق في العديد من المجالات الأخرى المهمة والتركيز على الإنفاق العسكري. كما أنها تقوم بزيادة الديون التي تؤدي إلى زيادة الضرائب في المستقبل، ناهيك عن الفوائد التي تتراكم في هذه الفترة والتي تؤدي إلى زيادة العجز، ويؤدي ذلك إلى التضخم، الذي بدوره يقوم بتمويل الحرب. وهكذا فعندما تقوم الحكومة باختيار طريق الذهاب إلى الحرب، فيكون هناك توسع في الائتمان المصرفي والتضخم، وكلاهما يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة وإلى أزمة اقتصادية، وهكذا تلحق أفدح الأضرار بالمدخرات التي نحتفظ بها، وعلى الأسهم التي نعتمد عليها؛ للحفاظ على أوضاعنا المالية وزيادتها، وكلها تذهب أدراج الرياح.

وقد برهنت الحرب الأمريكية على العراق على فشلها التام, فقد تم تقدير التكلفة الاقتصادية الإجمالية للحرب على

العراق بما يقرب من تريليون دولار أمريكي، كما أن التكلفة الحقيقية للاحتفاظ بقوات عسكرية في العراق حتى عام 2015، يمكن أن تزيد عن 2 تريليون دولار أمريكي (Bilmes, Stiglitz 2005). ثم دعنا نأخذ في الاعتبار الآثار على الاقتصاد الكلي للحرب على العراق، فهناك على الأقل ثلاثة موارد رئيسية لنتائج الاقتصاد الكلي:

الزيادة في سعر البترول.

الزيادة في الإنفاق على الدفاع.

الزيادة في انعدام الأمن، والذي تبع الأسلوب الذي تم اتباعه في الحرب.

أولاً: فيما يتعلق بالأمن، فالأفراد غالباً ما يتحاشون المخاطر، والأكثر أهمية أن المخاطر المتزايدة ضارة بمجال الأعمال، وتؤدي إلى انخفاض الاستثمارات، وعلى المدى الطويل تؤدي إلى التأثير على جانب العرض أيضاً كما يتأثر الطلب.

ثانياً: فإن سعر البترول مرتفع بنسبة كبيرة اليوم عمّا كان عليه قبل القيام بشن الحرب على العراق. ونتج التضخم عن الزيادة في أسعار البترول، كما أن تركيز البنوك المركزية على التضخم أدى إلى معدلات أسعار أعلى للفائدة، مما أدى إلى تفاقم التباطؤ في الاقتصاد، حيث إن ارتفاع أسعار النفط لها آثار جانبية على قيم الأصول (أسعار الأسهم وأسعار المنازل)، وعلى الصناعات ذات الحساسية لأسعار البترول مثل صناعة النقل الجوي، حيث تواجه العديد من المؤسسات شبح الإفلاس.

وهناك مثال آخر: هل كان خوض حرب فيتنام هو قرار الرئيس ليندون جونسون من أجل تمويل حرب على هذا النطاق

الواسع، والذي كان من المقدَّر لـه أن يتكلف مـا يقرب مـن 167 بليون دولار، وبدون زيادة الضرائب، وبدأت في رفع معدلات التضخم برقم ثنائي، وأدى ذلك إلى زيادة في الدين الفيدرالي الذي دمَّر الاقتصاد الأمريكي، وعصف بمستويات المعيشة منذ نهاية سنوات الستينيات وحتى سنوات التسعينيات.

من المؤيدين وبشدة لفائدة الحرب للاقتصاد رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي السابق بن برنانكي 2006 – 2014م الذي يدعم فرضية أن الحرب مفيدة للاقتصاد (ماركت واتش 17 أغسطس 2015م)، حيث حذَّر مؤخراً من أن خفض الإنفاق الدفاعي قد يكون لـه آثار اقتصادية سلبية على المدى الطويل، بما في ذلك تقويض الابتكارات التكنولوجية التي تنتج في نهاية المطاف فرص عمل في القطاع الخاص. وقال برنانكي الذي كان يتحدث في حفل معهد بروكينغز Brookings: حتى الآن التأثير المؤكد في الولايات المتحدة هو الربط أو العلاقة بين الاعتمادات العسكرية الدفاعية والاتجاهات التكنولوجية على نطاق أوسع. "هذه واحدة من أهم المصادر الرئيسية للنمو في الولايات المتحدة على مر الزمن. نحن لا نزال الأفضل من ناحية التقدم التكنولوجي, وتعد أحد أهم نقاط القوة للولايات المتحدة". واستشهد برنانكي ببعض الأمثلة مثل: مشروع مانهاتن، وإنشاء وكالة مشاريع أبحاث الدفاع المتقدمة، وتقنية الإنترنت كلها كانت أبحاث ومشاريع ذات علاقة بالمؤسسات العسكرية. وأضاف برنانكي: "أحد أهم الابتكارات الجراحة بالليزر، التي أظهرت حوالي 55000 براءة اختراع كلها تتعلق بتقنية الليزر".

ويضيف بيرنانكي: إن معظم التقارير عن حجم الإنفاق العسكري بالنسبة للبلدان الأخرى مضللة. ويزعجني قول بعض

الصحفيين: إن الولايات المتحدة تصرف أكثر على الإنفاق العسكري مقارنة مع جميع منافسينا المحتملين مجتمعة، لذلك نحن دولة آمنة عسكرياً. وقال: هذا خطأ". وقال: تكافؤ القوة الشرائية purchasing power parity هي أفضل وسيلة لقياس الإنفاق العسكري". في ظل تكافؤ القوة الشرائية PPP، بدلاً من أن تكون نسبة الولايات المتحدة من الإنفاق العسكري 45٪ تصبح ثلث الإنفاق العالمي فقط".

لكن الاقتصادي والحائز على نوبل للاقتصاد جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz له رأي مخالف لبن بيرنانكي في 22 يناير من عام 2003م كتب مقالة بعنوان: "الحرب سيئة بالنسبة للاقتصاد". يقول: "يعتقد على نطاق واسع بأن الحرب على صلة بالفترات الاقتصادية الجيدة، فغالباً ما يقال إن الحرب العالمية الثانية قد أخرجت العالم من الكساد، ومنذ ذلك الحين عززت الحرب سمعتها بوصفها حافزاً للنمو الاقتصادي، حتى يقترح البعض أن الرأسمالية تحتاج للحروب، والتي بدونها (الحروب)، الركود قد يلوح دائماً في الأفق. في الوقت الحالي (2003م)، نحن نعلم أن هذا غير صحيح، حيث أظهرت طفرة التسعينيات الميلادية (الإنترنت) أن السلام اقتصادياً أفضل بكثير من الحرب".

وللتأكيد على صحة كلام جوزيف ستيغليتز خلال فترة رئاسة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (1993م- 2001م)، والتي شهدت فقاعة شركات الإنترنت تم إضافة حوالي 23 مليون وظيفة، حيث تعد تلك الفترة هي الأفضل من ناحية استحداث فرص العمل منذ عام 1939م, في المقابل من ذلك وخلال فترة الرئيس جورج بوش الابن (2001م- 2009م)، والتي كانت شهدت دخول القوات الأمريكية إلى العراق عام

2003م تمت إضافة حوالي ثلاثة ملايين وظيفة خلال فترة رئاسته، وتعد الأسوأ منذ أن بدأت وزارة العمل الأمريكية الاحتفاظ بسجل كشف المرتبات في عام 1939م. هذه دلالة على الاقتصاد القائم على الحرب غير صحيحة، ربما نجحت في أوقات وظروف مختلفة كما حدث في الحرب العالمية الثانية, لكن بدون شك أوقات السلم كانت الأفضل خاصة بالنسبة لاستحداث الوظائف التي تعد من الأساسيات التي تؤخذ بعين الاعتبار، وتعد مؤشراً لنجاح أو فشل السياسات الاقتصادية.

يقول الاقتصادي دين بيكر *Dean Baker*: يعتقد كثير من الأحيان أن الحروب وزيادة الإنفاق العسكري هي جيدة للاقتصاد، لكن في الواقع أن معظم النماذج الاقتصادية تمنع وتحول الموارد من الاستخدامات الإنتاجية، مثل الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، ويقلل من فرص العمل. بمعنى آخر: إن الإنفاق العسكري يحد من الاستهلاك والاستثمار.

مايكل لافجرين Michael Lofgren عمل بالكونجرس الأمريكي وهو كاتب أيضاً يقول: "قد يكون الإنفاق العسكري في وقت واحد سابق أداة حقيقية لاستحداث الوظائف عندما كانت الأسلحة متوافقة مع خطوط الإنتاج المدنية المحولة، ولكن أيام روزي ذا ريفير Rosie the Riveter (هي رمز ثقافي للولايات المتحدة، وتمثل النساء الأميركيات اللواتي يعملن في المصانع وأحواض بناء السفن خلال الحرب العالمية الثانية) ولت منذ زمن طويل. في الواقع كانت الحرب العالمية الثانية مختلفة عن الحروب الحالية في نواح كثيرة، أهمها أن معظم مشاريع الأسلحة في الوقت الحالي تتطلب تدخلاً بشريّاً بسيطاً مقارنة بما كانت عليه من قبل، بدلاً من ذلك يتم تحويل حصة

غير متناسبة في التكاليف العالية في البحث والتطوير R & D (والتي يستفيد منها الاقتصاد المدني قليلاً)، لكن على عكس الدولار المخصص لبناء الطرق السريعة، والرعاية الصحية، أو التعليم، والذي من المرجح أن يوجِد المزيد من فرص العمل من دولار البنتاغون لشراء الأسلحة.

كنا في أفغانستان طبقاً لمايكل لافجرين لما يقرب من ضعف ما دامت الحرب العالمية الثانية. كنا في العراق لسنوات أطول من الحرب العالمية الثانية. لقد شاركت الولايات المتحدة في 7 أو 8 حروب في العقد الماضي، ومع ذلك مازال الاقتصاد غير مستقر. لو كانت الحروب قد ساعدت حقاً الاقتصاد، ألا تظن أن الأمور قد تحسَّنت الآن؟ في الواقع إن الحرب على العراق وحده في نهاية المطاف تكلف أكثر من الحرب العالمية الثانية. ونظراً للحروب الأخرى التي اشتركت فيها الولايات المتحدة هذا العقد، أعتقد أن العلامة الكلية أو الكاملة لما يسمى بـ "الحرب على الإرهاب" تكلفَّتها بالتأكيد سوف تصبح من " أعظم الحروب" من ناحية حجم التكلفة.

رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي السابق الآن جرينسبان في عام 1991م قال: إن الحرب سيئة بالنسبة للاقتصاد. وأضاف (جرينسبان): إن الصراع الذي طال أمده في الشرق الأوسط من شأنه أن يضر الاقتصاد. عاد وكرر هذه النقطة مرة أخرى في عام 1999 بقوله: المجتمعات تحتاج إلى شراء تجهيزات عسكرية بقدر ما يحتاجون إليه، ولكن أن تنفق أكثر من ذلك هو تبديد للأموال التي يمكن أن تذهب نحو تحسين إنتاجية الاقتصاد ككل، مع أنظمة نقل أكثر كفاءة، وتثقيف المواطنين على نحو أفضل، وهلم جراً. يقول الاقتصادي النمساوي لودفيغ فون ميزس: إن جوهر ما يسمى ازدهار الحرب أنه يثري البعض

مما يأخذه من الآخرين, إنها لا تزيد الثروة ولكن تحول الثروة والدخل.

في نهاية المطاف لا يمكن الإبقاء على الآراء الكينزية التي ثبتت فعاليتها تحت ظروف معينة منذ 70 عاماً مضت، والتي ظلت تزعم من قبل البعض أنها يمكن أن تكون ذات فائدة حتى الآن. وبالنظر إلى المشهد الشامل في الوقت الحالي، فإن الحرب أثبتت أن لها آثاراً مدمرة على الاقتصاد، وتقتصر فائدتها على المقاولين المتعاقدين مع العسكريين. لذا يجب أن نقف بجانب منتقدي الكينزية العسكرية؛ لأن الحروب قامت بتحويل الموارد إلى نفسها، وأدت إلى التباطؤ في التقدم الاقتصادي.

كلمة أخيرة

"التعليم هو إيقاد شعلة، وليس ملء وعاء " سقراط

يرتبط تاريخ الدولار الأمريكي ارتباطاً وثيقاً بتورط الولايات المتحدة في سلسلة من الحروب. منذ اتفاقية بريتون وودز عام 1945م وما نتج عنها من وضع الدولار الأمريكي كعملة للاحتياطي العالمي من تركات الحرب العالمية الثانية (1939- 1945م)، وبداية مشروع خطة مارشل لإعادة بناء أوروبا، عقب ذلك الحرب الكورية (1950- 1953م)، ومن ثم وبعد ست سنوات دخلت الولايات المتحدة في حرب فيتنام (1959- 1975)، والتي أدت في نهاية المطاف إلى نهاية نظام بريتون وودز في 15 أغسطس من عام 1971م، بعد أن تحررت الولايات المتحدة من القيود التي يفرضها معيار الذهب على الإصدارات النقدية. أصبح الدولار الأمريكي سلاحاً في الحرب الباردة (1945- 1991م) بين الولايات المتحدة

والاتحاد السوفياتي قبل انهياره عام 1989م, بحيث يتزامن مع كل حرب زيادة في المعروض النقدي للولايات المتحدة.

عقب ذلك حرب الخليج (1990- 1991م)، لكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2011م دخلت الولايات المتحدة في حرب من نوع آخر حرب مفتوحة بدون عدو محدد "تسمى الحرب على الإرهاب". بدأت من أفغانستان، ومن ثم في العراق في شهر مارس من عام 2003م، ومازالت حرب الولايات المتحدة على الإرهاب قائمة منذ عام 2001م وحتى الآن 2015م، جميع تلك الحروب يتزامن معها، وعلى غرار الحروب الأخرى التي حدثت ودخلت فيها الولايات المتحدة منذ عام 1950م- 2015م جميعها ارتبط بها زيادة في العرض النقدي للولايات المتحدة. مثال على ذلك: حرب العراق، حيث تشير التقديرات إلى أن التكلفة تقدر بحوالي 4 تريليون دولار. فقدان قيمة الدولار الأمريكي بشكل متواصل؛ بسبب التوسع المفرط في العرض النقدي جنباً إلى جنب، مع ارتفاع الطلب على المواد الخام من الاقتصادات الناشئة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل مستمر, أدى ببعض الدول إلى محاولة الابتعاد عن الدولار الأمريكي، الأمر الذي أصبح يهدد مكانة الدولار كاحتياطي نقدي عالمي. وبالنظر إلى تاريخ الدولار الأمريكي كعملة للاحتياط العالمي، والذي بدأ من خلال الحرب العالمية الثانية وظل محافظاً على مكانته من حرب إلى أخرى من المرجح أيضاً أن ينتهي بحرب.

منذ أن أزاحت الولايات المتحدة بريطانيا عن مكانتها كدولة عظمى بنهاية الحرب العالمية الثانية، وتوقيع اتفاقية بريتون وودز، ووضع الدولار عملة الاحتياط العالمي انهيار تجمع لندن للذهب في مارس من عام 1968م، أصبحت سياسة

الولايات المتحدة تجاه الذهب مختلفة عن ذي قبل، فالولايات المتحدة تعلم تماماً قوة الذهب، بدورها طورت أدوات أخرى تهدد من يحاول التقليل من شأنها كدولة عظمى بقوتها العسكرية. سيطرتها على المصدر جعلها تسيطر على المصادر لأهم سلعة للإنتاج والتصنيع في العالم وهي النفط، إلى السيطرة على الممرات البحرية كلها، أدوات تهدد كل من يحاول استخدام الذهب لتهميش عملتها الدولار. الإعلام الأمريكي والعالمي بشكل عام يدعم سياسة تهميش دور الذهب، بعض المسؤولين يحاولون التقليل من مكانة الدولار بطريقة غير عقلانية تتنافى والتاريخ البشري مع الذهب. من هؤلاء على سبيل المثال:

رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي السابق بن برنانكي في شهادة أمام لجنة الخدمات المالية في مجلس النواب الأمريكي في 13 يوليه من عام 2011م بعد أن طرح عليه عضو الكونجرس رون بول بعض الاسئلة:

رون بول يسأل برنانكي: "هل تعتقد أن الذهب هو المال؟"

برنانكي: "لا إنه من المعادن الثمينة".

رون بول: "كانت تعتبر مالاً على مدى 6000 سنة؟ لكن شخص ما عكس هذا القانون الاقتصادي؟"

برنانكي: "حسناً، كما تعرف أنت، إنها من الأصول. هل نقول إن سندات الخزانة مال؟ لا أعتقد أنهم مال، ولكنهم من الأصول المالية ".

ران بول: "لماذا تحتفظ البنوك المركزية بالذهب إذا لم يكن مالاً؟"

برنانكي: "هو شكل من أشكال الاحتياطيات".

رون بول: "لماذا لا يحتفظون بالماس؟"

برنانكي: " إنه تقليد tradition. تقليد طويل الأجل ".

رون بول: "بعض الناس ما زالوا يعتقدون أنها المال (الذهب)."

لكن في الختام أقر رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي أن الذهب هو "حماية" ضد "المخاطر القصوى أو ما يسمى بالتيل ريسك "tail risks" والنتائج السيئة حقاً".

النفي وعدم إقرار دور الذهب التاريخي ليس بجديد، معظم فترات القرن العشرين الحكومات الرئيسية التي قامت بتخزين ذهبها في الطابق السفلي لدى بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، والتي يحدث داخلها "تحركات الذهب دولياً" نقل وتغيير مكان سبائك الذهب بشكل يومي تقريباً في جميع أنحاء الطابق السفلي لبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بنيويورك shuffling gold bars around the fed's basement هذه التحركات للذهب (خصم من جهة وإضافة إلى جهة أخرى) ألقي عليها اللوم على كل أنواع الاضطرابات، الغريب في الأمر أن هذه التحركات تحدث من قبل مسؤولين ينتقدون الآخرين؛ لإيمانهم المفترض في أن الذهب مازال يملك نفس القوة التي كان عليها قبل آلاف السنين.

تاريخ الذهب الطويل كوسيلة للتبادل التجاري من بيع وشراء على مدى آلاف السنين لم يشفع له محاولة الكثيرين التقليل من مكانة الذهب سواء من الأفراد أو الحكومات، التي تعد أكثر من يعلم مدى أهميته، فالامبراطوريات التي حكمت في السابق والدول التي سيطرت على العالم وأصبح لها شأن، لعب الذهب دوراً رئيسياً في ازدهارها واتساع نفوذها على أقرانها

من الدول الأخرى. في المقابل من ذلك أيضاً لعب الذهب دوراً رئيسياً في تقليص نفوذها وانحسار قوتها إما بخفض كمية الذهب في عملتها كما حدث مع الامبراطورية الرومانية، أو التخلي عنه نهائيا كما حدث مع بريطانيا في بداية الثلاثينيات الميلادية من القرن الماضي.

تسعين سنة عاشتها بريطانيا في ظل معيار الذهب الكلاسيكي من 1821م- 1914م ساعدها بشكل كبير على بسط نفوذها لتصبح دولة عظمى، كل ذلك يعود إلى اتباعها سياسة نقدية متماسكة لعب فيها قوة وتماسك الجنيه الإسترليني دوراً كبيراً لبسط سيطرتها على العالم. ويعود تاريخ بريطانيا مع معيار الذهب إلى عام 1717م بعد أن وضع السير إسحاق نيوتن أساس المعيار، بحيث قيم الجنيه الإسترليني بسعر 3,17 جنيه للأوقية. في عام 1797م توقف العمل بالمعيار في بداية الحرب مع نابليون. بهزيمة نابليون في معركة وترلو في عام 1815م عادت بريطانيا للعمل بمعيار الذهب عام 1821، بعد العودة لمعيار الذهب كان لدى بنك إنجلترا 18.665 مليون جنية إسترليني من النقود مقابل 11.057 مليون قيمة سبائك الذهب. لم يكن هناك أي "إعادة تقييم" لتتوازن كمية الجنيهات مع قيمة كمية السبائك الموجودة لدى البنك. بعد سنوات قليلة في عام 1837م، كان لدى بنك إنجلترا 18.165 مليون من الأوراق النقدية مقابل 4.077 مليون من السبائك. لم يكن هناك مقارنة بين الموجود من الذهب وكمية النقد المتداولة أيضاً. خلال الفترة من 1880م- 1914م كانت بريطانيا تملك أقل من 2% من احتياطات الذهب في العالم، لكن هذا لم يؤثر في مكانتها ومكانة الجنيه الإسترليني كعملة احتياطي عالمي, هذا يعني أن كمية الذهب في الخزانة أو القبو غير مهمة وليست ذات علاقة أو صلة إلى حد كبير بتطبيق معيار الذهب بالطريقة الصحيحة،

بالنسبة لقيمة الجنيه الإسترليني ظلت مربوطة بالذهب من 1821م إلى عام 1914، والتي شهدت بداية الحرب العالمية الثانية وتوقف بريطانيا عن العمل بمعيار الذهب لمدة عشر سنوات تقريباً. في عام 1925م عادت لمعيار الذهب بعد نقاش طويل تم في البرلمان البريطاني، لكن الأزمة العالمية والركود الذي أصاب العالم أدَّت ببريطانيا إلى التخلي وبشكل نهائي عن معيار الذهب في عام 1931م.

بالنسبة للولايات المتحدة ومنذ إغلاق الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون نافذة الذهب أصبح الدولار الأمريكي معوماً ومدعوماً بشكل أساسي بالطلب على العملة (أي عملة), إذن: المحرك أو الدافع الرئيسي للدولار هو الطلب, ويأتي الطلب على الدولار لشراء المنتجات الأمريكية, ولشراء سندات الحكومة, أو للاستثمار في أسواق الأسهم الأمريكية المقومة بالدولار الأمريكي, أيضاً للاستثمار في أسواق السلع. المستثمر بحاجة إلى الدولار لبيع وشراء السلع (النفط, الذهب, الفضة)؛ لأن أسواق السلع مقومة بالدولار الأمريكي, هذه من الأسباب الرئيسية للطلب على الدولار الذي ينعكس بشكل أساسي على حاجة الدول والبنوك المركزية والأفراد والشركات حول العالم للاحتفاظ بالدولار.

أهمية المنطقة الإستراتيجية للولايات المتحدة وأمنها القومي ترتكز بشكل أساسي على المخزون الضخم من النفط الخام والغاز الموجود بدول المنطقة، إلى جانب وجود أهم المضايق البحرية اللازمة للملاحة البحرية حول العالم، مضيق باب المندب، ومضيق هرمز، إلى جانب قناة السويس التي تربط الشرق بالغرب. سيطرة الولايات المتحدة على المصدر (الأنظمة) بوضعها داخل دائرة من المخاوف والتهديدات تجعل

من السهل السيطرة عليها وعلى قراراتها، وبالتالي السيطرة على المصادر الطبيعية المتوفرة بكميات هائلة في المنطقة، تحكم الولايات المتحدة على حوالي 60% من مخزون النفط في العالم الذي يعد العمود الفقري للإنتاج الصناعي والزراعي، إلى جانب سيطرتها على المضايق البحرية تعني سيطرتها على اقتصاد العالم بشكل كامل مالياً، من خلال أسواق السلع التي تسعر بالدولار ونقدياً عن طريق هيمنة الدولار على التعاملات التجارية حول العالم، بنسبة تصل إلى 60% تقريباً من التعاملات التجارية حول العالم والتي تتم بالدولار الأمريكي.

ما يحدث للولايات المتحدة حدث من قبل لمملكات وإمبراطوريات سابقة على مر الزمن، والتدخل الحكومي لخفض قيمة العملة. إن خفض العملة من الإنفاق للمزيد من التوسع للحصول على أكبر رقعة ممكنة بالنسبة للولايات المتحدة، المزيد من الإنفاق للمحافظة ولفرض استخدام عملتها، لكن كلاهما يؤديان لخفض القوة الشرائية للعملة بشكل كبير جدّاً، وبالتالي إلى انهيار النظام المصدر لتلك العملة.

الدولار هو عملة الاحتياط العالمي بنسبة 60% تقريباً مقارنة بالعملات الأخرى, أسواق السلع سواء الذهب والنفط إلى المنتجات الزراعية والحيوانية جميعها مقومة بالدولار، التعاملات المالية والتجارية تتم بالدولار, أسواق العملة تتداول أكثر من 6 تريليون دولار يومياً تتم بالدولار, كميات هائلة من العملة الأمريكية يتم تداولها في الخارج أكثر بكثير مما هو موجود داخل الولايات المتحدة، حيث يقدر العرض النقدي داخل الولايات المتحدة بحدود 1,4 تريليون دولار, لكن الإدارة الأمريكية لا تسمح بأن تؤثر مكانة الدولار في الخارج على اقتصادها في الداخل خاصة على معدلات التضخم، حيث يتم

استهداف معدلات التضخم عن طريق بنك الاحتياط الفيدرالي عند نسبة 2% أي: تراخي أو الابتعاد أو التوقف عن استخدام الدولار، كما حدث مع صدام حسين عندما استبدل الدولار في مبيعات النفط باليورو، والتي عجلت بنهايته تعتبر نهاية هيمنة الدولار على اقتصاد العالم، وبالتالي نهاية دور الولايات المتحدة كدولة عظمى. إذن:

الحقيقة المؤكدة والتي على الجميع إدراكها ومعرفتها: هي أن الإدارة الأمريكية لن تتنازل عن مكانة الدولار كعملة للاحتياط العالمي، وستحاول بكل ما تملك من قوة الإبقاء على تلك المكانة إلى آخر إنسان يعيش على الكرة الأرضية.